



البنك المركزي العراقي
Central Bank of Iraq

مجلة الدراسات النقدية والمالية
Journal of Monetary and Financial
Studies

مجلة علمية نصف سنوية
يصدرها البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

العدد الثالث
تموز 2018

مجلة الدراسات النقدية والمالية

• هيئة التحرير:

محافظ البنك المركزي العراقي

نائب محافظ البنك المركزي العراقي

مدير عام دائرة العمليات المالية وإدارة الدين

مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث

الاستاذ علي محسن العلق

د. منذر عبد القادر الشخلى

د. محمود محمد داغر

جنان إسماعيل البيروتي

• المتابعة الفنية:

- انتصار محمد علي

- هديل ميخائيل يعقوب

- قيس حسوني الملا

- أحمد أياد طارق

دائرة الإحصاء والأبحاث

المكتب الاعلامي

مع بشرى النصر الكبير وحملة البناء والتنمية والاعمار عن طريق الإجراءات الإصلاحية في السياستين النقدية والمالية التي اجرتها الحكومة والبنك المركزي العراقي على حد سواء ، يواصل البنك المركزي العراقي جهوده الرامية لتحقيق التطوير والاستقرار في القطاع النقدي والمالي والمصرفي وبما يوازي التطورات التي تشهدها البنوك العالمية لاسيما ان التعليمات الصادرة عن هذا البنك تنظم عمل القطاع المصرفي الخاص وتمثل اسسا لخلق قطاع مالي داعم للاقتصاد الوطني.

تأتي أهمية الاقتصاد الكلي في ظل تحريك القطاعات الحقيقية، بارتكازه على تفعيل القطاع الخاص وباشراك جميع السياسات الاقتصادية كما عمل البنك المركزي على الاهتمام بمواضيع تقوم القطاع المالي وتجعله يسير بالاتجاه التنموي الصحيح، ومن أهمها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي يعد من اهم معايير التعامل مع صندوق النقد الدولي ولقد تمت السيطرة على مؤشر التضخم رغم جميع التحديات التي واجهها العراق هذا بالإضافة الى ان المستقبل سيشهد اندماج بعض المصارف التجارية كما حدث في دول العالم كضرورة للإصلاح المصرفي وإدارة فعالة للنمو الاقتصادي فضلا عن ان مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الشمول المالي الذي هو هدف مهم للخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي كما يدير البنك محفظة استثمارية جيدة تتضمن عدد من العملات الأجنبية والذهب وسندات الخزينة الخالية من المخاطر ومستمر هذا البنك في بناء علاقات مالية ومصرفية متينة مع البنوك المركزية والمنظمات والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية .

With the Great victory and the campaign for reconstruction and development through the reform procedures made by both the government and the Central Bank in monetary and financial policies , the Central Bank continues its efforts aiming at achieving stability and development in monetary ,financial and banking sector, in parallel with the development witnessed by international banks , especially that instructions issued by this bank regulates the private banking sector business and represent basics to create a supportive financial sector for national economy.

The significance of the macro economy comes in the light of mobilizing real sectors based on activating the private sector and engaging all economic policies , also the Central Bank has worked on focusing on issues that calibrate the financial sector to make it move in the right direction of development, most notably anti-money laundry and terrorist financing which is considered one of the most important standards of dealing with the International Monetary fund , the inflation index has been controlled in spite of all the challenges Iraq has encountered , in addition the future will witness the integration of commercial banks as it happened in the world countries as a necessity for banks reform and an effective management for economic growth, in addition to the Islamic Banks participation in achieving financial inclusion which is an important goal of the strategic plan of the Central Bank of Iraq. The bank also manages a good investment portfolio that includes a number of foreign currencies, gold and risk free treasury bills. This bank continues in building sound financial and banking relations with central banks, international and Arab organizations and financial and banking institutions

فهرس مجلة الدراسات النقدية والمالية

ت	الموضوع	أسماء الباحثين	الصفحة	
			من	إلى
1	المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية	د. أحمد ابراهيم علي	1	63
2	الحساب الجاري والعوامل المؤثرة فيه واثره على الاقتصاد العراقي	لبنى عبد الستار	64	77
3	تحليل شفافية البنك المركزي العراقي وسياسة تبليغ السياسة النقدية	نجلة شمعون شليمون	78	104
4	تطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي في العراق IBAN	عذراء طه محمد	105	120
5	الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال	فراس محمود خليل	121	151

فهرس التقارير الاقتصادية

1	دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي	المستشار: وليد عيدي عبد النبي / البنك المركزي العراقي	152	164
---	---	--	-----	-----

فهرس البحوث المقبولة في المؤتمر السنوي الثالث للمدة من 9-10 كانون الأول 2017

ت	الموضوع	أسماء الباحثين	الصفحة	
			من	إلى
1	مزايا العملة بين تحقيق الاستقرار النقدي وهدر العملات الأجنبية سيناريوهات مقترحة.	أ.م.د أحمد صبيح عطية رباب ناظم خزام	166	193
2	استدامة السياسة النقدية في العراق (2014-2017)	بلال قاسم محمد	194	212
3	استخدام طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات (2005-2017)	ا.م.د احمد حسين بتال عثمان فلاح مهدي	213	246
4	إسهام أبعاد الابتكار التنظيمي في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية في العراق.	أ.م.د. سعد محمود الكوازي م.م عمر عبدالله عزيز	247	273
5	الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي: معايير الكفاية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق.	د. مازن صباح أحمد سعاد عبد الحسن جواد حسين عطوان مهوس	274	293
6	تحليل اقتصادي لتقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية للمدة (2000-2014)	محمد عبد الرسول لطيف صالح	294	311

المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية

الدكتور / أحمد ابراهيم علي /عضو مجلس ادارة البنك المركزي العراقي

Banking, Credit, and Financial Depth

Dr. Ahmed Ibraihi Ali

ABSTRACT

The research presents an overview of the banking activities in Iraq in comparison with the typical patterns of financial sector characteristics and developments in the world. Therefore, Major determinants of the financial depth and credit in Iraq have been thoroughly investigated to identify structural impediments and the potential role for better financial policies. In this regard, the research provides quantitative analysis to highlights the relationships between money and the components of banking sector balance sheet. Although, the banking credit to private sector is much below the average in middle income economies, the financial depth in terms of broad money and credit to GDP has increased substantially beyond the initial conditions. Considering the prospects for a higher level of credit to private sector, limited total available deposits will be a major constraint. Regarding market efficiency, Distortion of interest rate structure, and insignificant effect of lending rate on credit, needs to be addressed by a new set of policies. Also, banking non- credit activities and non- interest income in addition to assets quality and impaired loans have negative consequences shaping the banking performance in Iraq. And to deal effectively with these problems and deficiencies, an integrated approach has become a requirement, and more research efforts may provide some inputs to embark on a critical reform.

Key Words: Asset quality; Capital Adequacy: Return on Equity; Non-Interest Income: Financial Deepening.

نبذة مختصرة :

يقدم هذا البحث تحليلاً شاملاً للأنشطة المصرفية في العراق بالمقارنة مع الأنماط العامة لخصائص القطاع المالي وتطوراتها في العالم. لذلك، فإن المحددات الرئيسية للعمق المالي والائتمان جرت دراستها بإفازة لتشخيص العوائق البنيوية والدور الممكن لسياسات مالية أفضل. وبهذا الصدد، قدم البحث تحليلاً كمياً لأماطه اللثام عن العلاقات بين النقود ومكونات الميزانية العمومية للقطاع المصرفي. ورغم أن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص هو أوطأ بكثير من المعدل في الاقتصادات متوسطة الدخل، فإن العمق المالي بدلالة النقود الواسعة والائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد جوهرياً متجاوزاً الوضع الابتدائي.

آخذين بالاعتبار آفاق تحقيق مستوى أعلى من الائتمان للقطاع الخاص، فإن مجموع الودائع المتاحة ستكون قيماً رئيسياً. وفيما يتعلق بكفاءة السوق، فإن تشوهات بنية سعر الفائدة، والأثر الضئيل لسعر فائدة الإقراض على الائتمان، تتطلب التصدي لها بحزمة سياسات جديدة. كذلك، أن أنشطة المصارف غير الائتمانية، والدخل من غير الفائدة إضافة على نوعية الموجودات والديون الفاشلة كانت لها نتائج سلبية أسهمت في تشكيل قوام الأداء المصرفي في العراق.

وللتعامل بفاعلية مع هذه المشاكل والنواقص فإن مقارنة متكاملة أصبحت مطلوبة، والمزيد من الجهود البحثية قد تقدم بعض المدخلات لمباشرة إصلاح جذري.

كلمات رئيسية: نوعية الموجودات؛ كفاية رأس المال؛ العائد على حقوق الملكية؛ الدخل من غير الفائدة؛ العمق المالي.

مقدمة:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت دور المصارف في التصنيع والنمو والازدهار الاقتصادي، ولها وظائف مالية ونقدية لا بد منها في الاقتصاد المعاصر بغض النظر عن اختلاف التحليل، بين الفترات الزمنية والمناطق والدول ومستويات التطور، حول اتجاه العلاقة السببية بين الائتمان والنمو أو التغذية المتبادلة. ولذا فإن كفاءتها في الإقراض والخدمات الأخرى، وهي متنوعة ولا غنى عنها، متضمنة في حركة الاقتصاد الوطني بأكمله، وعندما تبتعد المصارف عن معايير الأداء السليم تصبح سببا للاضطراب وربما ازمات شاملة. وفي الدول النامية ان لم توظف جيدا لخدمة النهوض الاقتصادي تكون ميدانا لهدر الموارد واضاعة الفرص، ورغم اختيار العراق لنظام الاقتصاد الحر، والتعويل على قطاع الأعمال الخاص في الاستثمار الإنتاجي، لا زال حجم الائتمان المصرفي منخفضا، الى جانب نسبة مرتفعة للديون المتعثرة. وهي المشكلة التي يحاول هذا البحث دراستها متخذا من التجربة الدولية مرجعا للمقارنة، ومن الأوجه الواضحة لها التنافس الملحوظ او المحتمل بين الائتمان والأنشطة الأخرى، وتزام كثرة من المصارف على سوق ضيقة تقيدّها الودائع المتاحة، وما يتجه الى المصارف الخاصة من تلك الودائع لا يساعد في وصول حجم الائتمان للحد الأدنى الذي يتطلبه الانتفاع من رؤوس الأموال المصرفية.

وتتلخص أهداف البحث في التعرف على السبل الممكنة للأرتقاء بدور المصارف حجما ونوعية المنتجات المصرفية ضمن إمكانات الوضع الحالي وآفاق الأمد البعيد عبر تقصي جذور تلك المشكلة في خصائص الاقتصاد وضوابط تنظيم القطاع المالي. وبالانسجام مع تعريف المشكلة والهدف يعرض قطاع المصارف والائتمان الى التحليل ضمن منظومة العلاقات المالية- النقدية وبيئتها الاقتصادية في العراق، منطلقا من افتراض ارتباطها الوثيق بحركة سعر النفط، والأنفاق الحكومي، ونمط تعامل مجتمعي مع المصارف تكشف عنه العلاقات الكمية بين الودائع واصناف القروض والموجودات الأخرى والفوائد ومصادر الدخل المصرفي ... وسواها.

وفي المنهجية اعتمد كثيرا على معالجة بيانات عراقية ودولية ومراجعة دراسات لقطاع المصارف وسوق الائتمان، ومصادر الدخل المصرفي وهوامش اسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية والسوقية وسواها، وكفاية راس المال والضوابط الرقابية، وذلك للتعرف موضوعيا على المسار الممكن لتطور قطاع المصارف في العراق ومستقبل الصيرفة للقطاع الخاص والمصارف الحكومية.

وبملاحظة المشكلة والفرضيات والأهداف أصبح النظر في البيانات الدولية ومعالجتها مكونا أساسيا في المنهجية إذ لا غنى عنه للكشف عن حقائق نمطية تفصح عنها العلاقات الكمية: بين راس المال والودائع، واصناف الموجودات المصرفية ونوعيتها وبالأخص الائتمان للقطاع الخاص، والمخاطر بأنواعها، وصافي دخل الفائدة ومصادر الدخل من غير الائتمان النقدي، والتكاليف التشغيلية، وصافي العوائد على الموجودات وحقوق الملكية وهو البعد التجريبي للتحليل. وذلك مع استحضار المتغيرات الكلية والمالية ومتعلقات سوق الصرف، وفي ضوء مستوى التطور والعمق المالي. وربما يساعد ذلك كله في توجه نحو اهتمام منهجي بأسباب القصور والتعثر في العراق.

وعن هيكلية البحث فقد توزع بين ستة مباحث هي: الوساطة المالية في سياقها الواسع؛ الإقراض وهامش الفائدة ومحددات الائتمان؛ تحليل الائتمان لحساب المخاطر والديون المتعثرة؛ دراسة الأداء وتقييم المصارف؛ العمق المالي والائتمان المصرفي في العراق؛ العوائد والتكاليف والأنشطة المصرفية؛ إضافة على المقدمة، والخاتمة، والملحق الإحصائي، والمصادر.

ان سلطة الأشراف على المصارف تواجه دائما الحاجة الى اعادة النظر بالضوابط، وقواعد الرقابة، للملائمة بين مصالح المودعين والمقترضين، والمؤسسات المصرفية، وفي نفس الوقت التزام اهدافها الرسمية في تحسين كفاءة القطاع المالي والاستقرار ومساندة النمو والعدالة الاجتماعية.

ولطبيعة الموضوع لا يتوخى هذا البحث الانتهاء الى مقترحات بعينها، بل تناول المصارف والائتمان وما يكتنفهما بمفردات الاقتصاد المالي، وادوات كمية لقياس وتحليل الأداء، عسى ان يسهم، الى جانب جهود اخرى، في الوقاية من اضرار احكام مسبقة وتوصيات جاهزة متعجلة قد تحظى بالنفوذ في دوائر القرار.

1. الوساطة المالية في سياقها الواسع:

المصارف تشكل الثقل الرئيسي في قطاع المؤسسات المالية وتصنف بانها وسيطة، ويرتكز عملها على الودائع، ولذلك تسمى شركات، او مؤسسات الايداع، تميزا لها عن اشكال تنظيمية اخرى تزاوّل أنشطة وسيطة مثل التأمين بعيد الأمد وصناديق التقاعد وانظمة الاستثمار الجماعي او المشترك وصناديق الوقاية Hedge Funds وغيرها. وايضا تختلف المصارف عن مؤسسات مالية تسمى شبه وسيطة Quasi Financial Intermediaries مثل شركات الاستثمار المفتوحة، وشركات التمويل،

ووكالات المتاجرة والدلالة للأوراق المالية، وتعاونيات للادخار والائتمان واخرى على شاكلتها. لكن النظام المالي في العالم شهد تغيرات على شتى الأصعدة من نتائجها تلاشي الحدود تدريجيا بين الصيرفة، بمعناها التقليدي، والوظائف الأخرى مثل التأمين وغيرها، وايضا مغادرة التخصص ضمن الصيرفة، تجارية وتنموية واستثمارية، نحو المصرف الشامل. وربما لا تكون جميع هذه التحولات ايجابية بنفس الدرجة في جميع الدول ومراحل التطور، وقد يستنتج من التجربة العراقية ان التخصص يساعد بوجه خاص على تعزيز حكم الضوابط، ويدعم النشاط الائتماني، وهو ما يستشف من مجموع الوقائع والمؤشرات التي عالجها هذ البحث.

وتشارك المصارف في النظام المالي الى جانب اسواق الأوراق المالية: الأولية، أي الأصدار، والثانوية، وهي جميع آليات تداول تلك الأوراق من أسهم وسندات للحكومات والشركات. وعادة ما يصنف النظام المالي للدولة الى ذي اساس مصرفي Bank- Based System او ذي اساس سوقي Market Based System بحسب الأهمية النسبية للمصارف او الأسواق في مجموع التمويل. وغالبا ما يقتصر الأمر على المقارنة بين مجموع الائتمان المصرفي الى الناتج في مقابل الرسملة أي نسبة قيمة الأسهم الى الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الأمثلة التي كانت شائعة على النظام المالي ذي الأساس المصرفي المانيا واليابان، وعلى الأساس السوقي الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت نسبة الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي 53 بالمئة بينما الرسملة 147 بالمئة عام 2016، وتكون الولايات المتحدة بذلك من اوضح الأمثلة على النظام المالي ذي الأساس السوقي في الدول المتقدمة.

وحسب نفس المعيار فان منطقة اليورو بالمجمل وفرنسا وكوريا الجنوبية توصف قطاعاتها المالية بالأساس المصرفي، والنظام المالي في العراق مصرفي الأساس. ولا شك في اقبال المصارف على ادوات وآليات الأسواق المالية مثل شهادات الأبداع المتداولة، وتوريق الديون وما اليها. فضلا عن خدماتها لسوق راس المال الأولي، وإدارة محافظ الاستثمار، وقبول الأوراق المالية ضمانات للقروض، والإقراض لتمكين زبائنهم من حيازة ادوات السوق... وهكذا.

والمصارف هي المؤسسات المالية الأوثق صلة بالسلطة النقدية ولها دور رئيسي في مكاترة النقود لا تنافسها السوق المالية فيه. ولا تستطيع المنشآت الفردية والصغيرة واغلب المتوسطة الاعتماد على السوق

المالية للتمويل، ولذا يكون للمصارف الدور الرئيسي في اقتصاد لا تشغل الشركات الكبرى فيه سوى مساحة محدودة. بينما للشركات الكبرى فرصة الاختيار بين السوق المالية والمصارف طالما تستطيع اللجوء الى الأصدقاء لكونها مساهمة على الأغلب. وايضا هناك رافعة للدين Leverage تحاول الشركات عدم تجاوزها، لأن ارتفاع نسبة الدين الى رأس المال في شركة اسهمها متداولة في السوق يعرضها لمزيد من الخطر.

وعندما ترتب الدول تصاعديا تبعا لمتوسط الدخل للفرد نلاحظ الاتجاه العام مع: تزايد العمق المالي متمثلا بنسبة كل من النقود بالمعنى الواسع M2 والائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الإجمالي؛ وايضا نمو الرسملة؛ وتساعد الأمولة Financialisation، والتي تقاس بنسبة مجموع الأصول المالية، الائتمان واوراق الدين والأسهم، الى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد اجريت العديد من الأبحاث للمقارنة بين كفاءة النظام الذي يستند الى المصارف في مقابل ذي الأساس السوقي ولم تصل الى دلالات كافية للمفاضلة بينهما. لكن يرجح ان المصارف أكفأ من الأسواق المالية للمهمة التنموية او طور الانتقال من الدولة النامية الى الصناعية. اما عن علاقة الأمولة بالنمو الاقتصادي فيبدو ان توسع حجم الأصول المالية يساعد النمو الاقتصادي وصولا الى نقطة انقلاب، وبعدها قد يصبح الثقل المتزايد لقطاع المال كابحا للاستثمار في مجالات الاقتصاد الحقيقي ونمو الناتج.

الوساطة بين الادخار والاستثمار، الذي يسهم الائتمان في تمويله، وظيفة اساسية للنظام المالي عموما وللمصارف خاصة، وكفاءة تلك الوساطة لها دور لا يستهان به في النمو والتشغيل فضلا عن الاستقرار المالي والاقتصادي.

وقد كانت تلك الوساطة ولم تزل موضوعا ساخنا لأعاده فهمها في الإطار القانوني والأخلاقي والديني اضافة على دورها الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص تمويل الإقراض بالودائع، ومن زاوية العقد الصريح او الضمني بين المودع والمصرف. ولقد دأبت المدرسة النمساوية على التمييز القاطع بين الوديعة النقدية الجارية، تحت الطلب، والودائع لأجل معين وبفائدة. فالأولى، في نظرها، لا يجوز للمصرف الا الاحتفاظ بما يكافئها تماما، أي ان الاحتياطي 100 بالمئة للودائع تحت الطلب. وتجاوز هذا المبدأ، بالاحتياطي الجزئي من العوامل الأساسية للاضطراب والأزمات، في رأيهم، لأن الوديعة الجارية لا تختلف عن ايداع لوحة فنية في مكان امين للاحتفاظ بها، سوى ان النقود يتعذر عمليا ايداعها عينا واستردادها بالذات بل يسترجع المبلغ بنفس العملة حين الطلب.

وان تملك المصرف للوديعة الجارية متطلب ثانوي لتماثل النقود فتختلط مع سواها ويتعهد المصرف بإرجاع المبلغ وليس الأوراق النقدية او المسكوكات التي استلمها من المودع بذاتها. وكان ديفيد هيوم وأدم سميث وسواهم من الكلاسيك يعتقدون بهذا المبدأ، والذين قبلهم في اوروبا القرون الوسطى وفقهاء المسلمين في الأندلس لا يجيزون اقراض او استثمار اموال المودعين لصالح المتعهد بحفظها وهو المصرف. وايام المعدن الثمين كانت القاعدة ان تكون الصولات بالنقود المعدنية المودعة تطابق تماما المخزون منها في المصرف، وتلك الصولات اصبحت فيما بعد لحاملها وسميت Bank notes. وهي الأصل التاريخي للعملة الورقية التي كانت آنذاك نائبة عن المعدن الثمين، ومن هنا ترتبط الوديعة بالنقود، وخلقها، مثلما هي اساس للعمل المصرفي. وتطورت المصارف الى ما وصلت اليه عبر انتهاك مبدأ الاحتياطي التام للودائع تحت الطلب الى احتياطي جزئي تنخفض نسبته تدريجيا.

اما الوديعة لأجل وبفائدة فهذه قرض ولا يجمعها مع الوديعة سوى الاسم، لأن القرض يعرف بمدة زمنية وسعر فائدة، ويتخلّى المقرض عن ملكية المال للمقرض في تلك المدة، ولا يلتزم المقرض بجاهزية المبلغ الا عند اجل الاستحقاق، وكذلك الوديعة لأجل. وسعر الفائدة هو معدل لمقايضة القيمة الحاضرة بقيمة مستقبلية لا بد ان تكون أكبر منها تعويضا عن تلك المدة او ما يسمى القيمة الزمنية للنقود (1-16، 103-104 PP، 22). والمصرف، بهذا المعنى، يقترض ويقرض وسعر فائدة الأقراض هو سعر فائدة الاقتراض، الوديعة لأجل، مضافا عليه هامش لتغطية النفقات التشغيلية ومقدار من الأرباح، وهو ايسر تعريف للمصرف المجرد الذي يتجاوزه المصرف الواقعي كثيرا مثلما سيوضح.

وطالما تعتمد المصارف على الودائع بصفة رئيسية لتمويل حيازة موجوداتها لهذا تختلف عن مؤسسات الأعمال في القطاع الحقيقي جوهريا. في الأخيرة يغطي رأس المال، المملوك والمقرض لأجل طويل، قيمة الأصول، بينما في المصارف قد لا يتجاوز رأس المال بهذا المعنى 10 بالمئة من مجموع الأصول المصرفية. ومهما ارتفع، رأس مال المصرف النمطي، يبقى الجزء الأكبر من الأصول المصرفية مولا بمطلوبات ذات طبيعة قصيرة الأجل، على الأغلب، وهي عادة ودائع تحت الطلب أو لآجال أقصر من مدد القروض، وهذه الخاصية كفيلة بإبقاء احتمال الأزمات ملازما للنظام المصرفي التقليدي.

وفي حين تقوم المصارف التقليدية على اعتبار النقود بمثابة سلعة وسعر استخدامها لمدة يسمى فائدة Interest، فان الصيرفة الإسلامية موضوع عملها هو النشاط الاقتصادي ذاته وتكسب الأرباح من اسعار السلع والخدمات والإيجارات ... وليس من سعر النقود او قيمتها الزمنية وبذلك لا وجود لسعر

الفائدة في عقود الصيرفة الإسلامية. ولا تتخبط الصيرفة التقليدية مباشرة بالتجارة والأعمال بل ان أطراف العلاقة مقرض ومقترض، دائن ومدين، اما في الصيرفة الإسلامية فان عوائد جانب الأصول في ميزانيتها العمومية ارباح وما اليها، وفي جانب المطلوبات لا تدفع فوائد، بل توزع الأرباح على مشاركين في تمويل حيازة تلك الموجودات. وأطراف العلاقة في الصيرفة الإسلامية: شريك، ومستثمر، وتاجر، وبائع، ومشتري، ... ومعاملاتها متنوعة ومنها: المضاربة وفي أصلها مشاركة بين راس المال والعامل، المضارب، وهو الطرف الآخر في العقد مع المصرف الإسلامي على اساس تقاسم الربح، وهي على انواع، في انشطة الإنتاج والتجارة، وآجال مختلفة؛ والمشاركة صيغة أخرى في التمويل الإسلامي تستبدل الفائدة بحصة من عائد النشاط الممول؛ والإيجار والمرابحة، أي البيع والشراء، والبيع الآجلة او السلم، والأستصناع وهي تقترب من عقود المقاولات او طلبيات التجهيز. وتشجع الصيرفة الإسلامية على ابتكار ادوات تمويل جديدة في نطاق الجواز الشرعي واستطاعت الانسجام في البيئة المالية المعاصرة واصبحت عالمية (23).

ونظريا يُفترض بالصيرفة الإسلامية ان تعتمد في تمويل نشاطها كليا على المشاركين ليكون جانب المطلوبات راس مال يستثمر في القطاع الحقيقي، اما الودائع الجارية فالأحرى ان يلتزم المصرف الإسلامي في التعامل معها بمبدأ المدرسة النمساوية آنف الذكر. وعندما تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية، حقا في المضمون ومنهج العمل، تصبح عامل استقرار للنظام المالي في بلدان اقامتها والعالم. اما حين تعتمد الودائع تحت الطلب لتمويل نشاطها، وتزاول الأقراض عبر ترتيبات شكلية على قدر الإجازة الشرعية فلا تضيف الى الصيرفة التقليدية جديدا.

ويتناول بحثنا، هذا، الصيرفة التي تقوم على سعر الفائدة وخاصة محور الائتمان، لكن محددات الإقراض وتمويله وتكاليفه وعوائده، في الصيرفة التقليدية، هي ذاتها العوامل الفاعلة في تعيين الحجم الممكن للنشاط المصرفي الإسلامي البديل وأدائه المالي.

ومن المتوقع ان يرتبط الائتمان عكسيا مع التضخم وسعر الفائدة، وبدائله، ويستجيب لزخم النمو الاقتصادي، ويتقيد بحجم الودائع المصرفية، او مصادر التمويل، ومعايير كفاية راس المال، كما يسهم بدوره في مكاثرة النقود ومنها الودائع. كما ان سعر الفائدة يرتبط بعلاقة موجبة مع المخاطر وقد يرتفعان معا عند تسارع الائتمان، وثمة صلة بين النشاط الإقراضي، عرضا وطلبا، وهامش الفائدة وبقية الأنشطة المصرفية وعوائدها، وهي صلة معقدة بعض الشيء وقد تختلف بين الدول ومستويات التطور والعمق المالي، كما سيتضح.

والتطلع او اتخاذ تدابير للارتفاع بمستوى الكفاءة المصرفية، نحو المستويات القياسية في العالم، تهتم به وتشغل عليه الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية والناهضة. والعراق احوج ما يكون الى دور اوسع وأكثر فاعلية للمصارف نظرا للحجم الضئيل لمجموع الائتمان المقدم للقطاع الخاص وبأسعار فائدة حقيقية عالية بالمقارنة الدولية. والملاحظ تقاعس المصارف الخاصة عن التوسع في الأقرض بعيد الأمد للسكن وأنشطة الإنتاج السلعي، زراعي وصناعي، على وجه الخصوص خوفا من المخاطر، لتحاشيها، او مبالغة في تقديرها ما يؤدي الى ضياع الكثير من فرص التنمية.

في القطاع المالي تتشكل بمرور الزمن ارتباطات مصالح وثقافة عمل تقاوم السياسات، وتناور الضوابط، بحيث يتطلب الأمر اتخاذ تدابير متضافرة وقوية تتسم بالجذرية لأحداث التغيير المنشود. ويستفاد من دراسات شملت دولا بمختلف مراحل التطور الاقتصادي والعمق المالي بان العوامل المؤسسية والأبعاد القانونية والتنظيمية لها الفعل الأقوى في تطوير القطاع المالي للدول النامية. في حين تحتاج المتقدمة الى تحاشي التوسع الزائد كالذي سبق الأزمة المالية الأخيرة بينما في البلدان النامية، على الأغلب، لا توجد مخاطر جمة من التوسع المالي بل من الفساد والزيائية والتصرف بموارد المصارف لخدمة تطلعات خلاصتها مراكمة ثروات لأوساط متنفذة، بتعارض مع مقتضيات النمو الاقتصادي والازدهار الشامل، بل حتى على الضد من مقومات نماء ورصانة المؤسسات المالية ذاتها.

وطالما يبقى التخلف والعجز المؤسسي سيد الموقف تتعطل فاعلية الأدوات المالية والنقدية في الحفاظ على الاستقرار وتعميق وتطوير قطاع المال. ومن أبرز ملامح ذلك التخلف انماط السلوك السلبي، بما فيها ضعف حاكمية القواعد التنظيمية والرقابية على اداء المصارف واسواق المال والتعامل في أنشطة التمويل والائتمان، وتردي معايير الانضباط المهني، عندما تكون ادارة المؤسسات المالية في قبضة المصالح المشكوك في مشروعيتها، والبطء في إجراءات فرض القانون او فشلها وسواها. ويظهر ان قطاع المصارف في البلدان النامية، التي تقتقر الى العمق المالي وتعاني الضعف المؤسسي، قد لا يواكب تلقائيا زخم النمو الاقتصادي نحو التطور كما هو الحال في الدول المتقدمة، ولا تؤيد البحوث التجريبية تحقق نتائج ايجابية واضحة للانفتاح التجاري، وما يقترن به ويدل عليه، في ازدهار قطاع المال (10- PP 12، 6).

2. الإقراض وهامش الفائدة ومحددات الائتمان:

يفسر عادة حجم الموجودات المصرفية، والائتمان على وجه الخصوص، نسبة الى الناتج المحلي بدلالة: متوسط الناتج للفرد، والنمو، واسعار الفائدة، وهامش سعر الفائدة، والتضخم، والمخاطر بمقياس خسائر الديون او نسبة الديون المتعثرة، وبنية القطاع المالي بين المصارف والأسواق، والائتمان المصرفي مقارنة بالرسمة. ويلاحظ ان هامش سعر الفائدة مرتفع في العراق وفي دول ناهضة اخرى، وازدادة على ارتفاع المخاطر او نسبة الديون المتعثرة لا شك ان الكلفة التشغيلية الى جانب خصائص السوق المصرفي او ما يسمى القوة السوقية Market power، من العوامل المفسرة لهامش الفائدة. وتقاس القوة السوقية عادة بمؤشر ليرنر LI والذي يعرف بنسبة (الفرق بين السعر و الكلفة الحدية MC) الى السعر، او معكوس مرونة الطلب السعرية $1/|Ed|$ بقياسها المطلق:

$$LI = (P - MC) / P = 1 / |Ed| \dots\dots\dots (1)$$

والمقصود بالكلفة الحدية MC، هنا، الكلفة الحدية الكلية، تشغيلية ومالية، أما عندما تعبر الكلفة الحدية عن فائدة الإيداع والسعر عن فائدة الإقراض يصبح تعريف القوة السوقية ليس مستقلا عن المتغير المراد تفسيره. وبصرف النظر عن القياس فإن خصائص السوق، ومنها درجة التركيز او الاتفاق بين المصارف على سياسات الإقراض، من العوامل المؤثرة في القدرة على انتزاع ارباح توصف بأنها احتكارية لعدم انسجامها مع انماط عمل السوق التنافسية والعلاقة بين الكلفة والعائد في مثل هذا السوق (18).

ولا زال سوق المصارف الخاصة في العراق بعيدا عن التركيز، كما يظهر من البيانات المعروضة في بحثنا هذا، رغم انه موجود على نحو واضح لكل القطاع المصرفي عبر هيمنة المصارف الحكومية، والتي تخضع لسياسات تجعل هامش الفائدة متطرفة بين بالغة الانخفاض او حتى سالبة، في الإقراض المستهدف حكوميا، وفيما عداه مماثلة للقطاع المصرفي الخاص.

ولقد لوحظ في امريكا اللاتينية ان المصارف الأجنبية تتعامل مع هامش فائدة أدنى من المتوسط السائد في القطاع المصرفي هناك، لكن المصارف الأجنبية المشاركة مع جهات وطنية او تعمل بغطاء مؤسسي محلي هوامشها مرتفعة ايضا وقد يفسر هذا، كما ارى، بحجم المصارف الأجنبية ما يمكنها من توزيع المخاطر والتكاليف وليس لاختلاف تقاليد الادارة (8، p 18).

تضطر المصارف في الدول التي تواجه تغيرات واسعة في اسعار الفائدة على الودائع، او في اسعار فائدة السندات الحكومية، لرفع هامش الفائدة الإقراضية واجور الخدمات المصرفية من غير الائتمان النقدي لتغطية مخاطر السوق المتوقعة. ومثل هذه الظاهرة لا تواجه مصارف العراق علما ان مصاريف الفائدة أدني من التكاليف التشغيلية او مساوية لها، في العراق، آخذين بالاعتبار اسهام الودائع الجارية في التمويل ومنها ودائع الحكومة.

الفهم النظري لتفسير تشكيلة المنتجات المصرفية ينطلق من تعظيم صافي العائد المتوقع وفي هذا السياق يعبر عن المخاطر بانها خسائر متوقعة تضاف الى التكاليف التشغيلية. والمصرف منشأة متعددة المنتجات وتستدعي امثلية الجمع بين الأنشطة التقليدية وغير الإقراضية التساوي بين الإيراد الحدي والكلفة الحدية لكل منتج. وعند افتراض ان القرار يتوخى استقصاء الثروة يمكن تفسير تنويع المنتجات المصرفية من خلال مبدأ تعظيم القيمة المتوقعة لصافي الاستحقاق وهو القيمة الحالية لصافي الدخل المتوقع من جميع المصادر، بما فيها صافي المكاسب من جهتي الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية وخارجها، ومن الواضح ان المخاطر متضمنة في هذا التعريف.

وعلى الصعيد العملي قد يصعب الفصل بين تكاليف النشاط الإقراضي من غير الفائدة وتكاليف بقية الأنشطة المصرفية، اي ان مفهوم الفائدة الضمنية Implicit Interest Payments والذي يشمل نفقات ادارة ودائع الزبائن والخدمات المتعلقة بها لا تبينه الكشوفات المحاسبية المعتادة. وايضا كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطات الإلزامية، والفائضة تحسبا للمفاجآت وتجنباً لاحتمال النقص الحاد في السيولة، هذه تضاف الى بقية التكاليف المتوقعة لتقدير الهامش الإقراضي

يتأثر نشاط المصارف، مع الهيمنة النفطية، بتغيرات ايراد النفط كونه المصدر الرئيسي لعرض النقد، ووفرة السيولة، وايضا من اهم محددات المخاطر من جهة دلالة الإيراد النفطي على الحيوية الممكنة للاقتصاد. وفي العراق كانت ظاهرة فائض السيولة وجها آخر لصعود المورد النفطي حتى نهاية عام 2014. وكان التضخم الذي ارتبط بالزيادة الكبيرة في الأنفاق الحكومي انسجاما مع حركة الإيراد النفطي، وتفسير التضخم الذي غلب على تفسيره وسياسة مواجهته الفهم النقودي البسيط، مع سياسة تعديل اسعار المنتجات النفطية وغيرها من اهم العوامل التي اسهمت في تشكل اسعار الفائدة ونمط العمل المصرفي فيما بعد. وقد بينت دراسة عن مصارف أذربيجان، وهي دولة نفطية، ان سعر الفائدة على

القروض يرتبط عكسيا مع ايراد النفط، وتحديدا عندما يرتفع سعر النفط ينخفض سعر الفائدة وهذه العلاقة لم تظهر في العراق بل العكس تماما، كما لاحظت نفس الدراسة ان هامش الأنشطة غير الإقراضية ينعكس على هوامش الفوائد بمعامل بين 0.5 و 0.6 أي ان العلاقة طردية هناك (19). وبملاحظة تجربة العراق ايضا، توجد دلائل تدحض الافتراض بأن العوائد المرتفعة للأنشطة غير الإقراضية تساعد على خفض اسعار فائدة القروض، بدعوى ان الإيرادات المرتفعة من غير الأقرض تساعد على امتصاص خسائر الديون المتعثرة وتشجع المصارف على قبول المخاطر.

تعظيم ارباح المصارف لا يعني دائما خفض التكاليف التشغيلية الا إذا كانت اسعار فائدة الإقراض واجور الخدمات الأخرى معطاة فعلا باستقلال عن تكاليف العمل والمصاريف الادارية، ويبدو احيانا وجود ارتباط موجب بين المصاريف الادارية والأرباح لأن الزيادة في التكاليف تحول على المستفيدين من الخدمات المصرفية، إذ لا تعمل السوق المصرفية بحسب نموذج المنافسة التامة في صورته النقية.

في نظرية بنية الكفاءة توصف المصارف التي احرزت معدلات ارباح عالية بانها أكثر كفاءة من غيرها، ومع هذا المنحى ترتبط الأرباح اما بوضع شبه احتكاري او لأن المنشأة استطاعت العمل بتكاليف منخفضة، وبذلك تحصل على حصة أكبر من السوق لكن من دون علاقة سببية بين التركيز ومعدلات الأرباح؛ ويندرج تفسير الأرباح بوفورات الحجم الكبير ضمن بنية الكفاءة، ولا تؤكد هذه المقاربة الفروقات في الادارة او تقنيات العمل بل ان المنشأة الأكبر تكاليفها أدنى بالمتوسط لوحدة المنتج.

اما نظرية القوة السوقية Market Power فتقوم على فرض ان التركيز العالي في السوق المصرفية يؤدي الى خفض اسعار الفائدة على الودائع ورفعها على القروض، وبالتالي تحقيق ارباح غير اعتيادية ذات صفة احتكارية من خلال الاتفاقات غير المعلنة والصريحة بين المصارف ذات الحصة السوقية الرئيسية، وذلك بصرف النظر عن كفاءتها. ولا يُجمع المؤيدون لتفسير الأرباح بالقوة السوقية على هذا الفهم بل تذهب بعض الدراسات الى القول ان المصارف الكبرى والمتنوعة في منتجاتها تتمكن من اجتناء تلك المكاسب.

وتذهب نظرية توازن المحفظة الى ان ارباح المصرف تعتمد على مدى اقترابه من التشكيلة المثلى لمحفظة الموجودات من جهة تعظيم العوائد وخفض المخاطر، بحيث ان الائتمان النقدي او غير النقدي من هذا الصنف او ذاك يوجد بحجمه الأمثل. وينطلق هذا التنظير ضمنا من ان الأسعار والتكاليف معطاة من خارج مؤسسة الاستثمار المالي، المصرف في هذا المبحث، وما عليه الا اختيار التشكيلة

المثلى من المنتجات (8-12، 10). ومن الواضح ان هذه التوجهات النظرية قاصرة عن تغطية التنوع الواسع في نماذج تفسير الأداء المصرفي، والعديد من المتغيرات في الاقتصاد الكلي وسياساته فضلا عن دور الضوابط Regulations والرقابة Supervision والعمق المالي وتنوع ادوات التمويل ومصادره بما في ذلك دور المؤسسات المالية غير المصرفية، وايضا ضمان الودائع وضمانات الديون، التعاقدية والسوقية، وتأثير البيئة المؤسسية والسياسية في القدرة على فرض القانون لصالح خفض الديون المتعثرة وتكاليفها. ومع ذلك يفهم مما تقدم ان الأرباح قد لا تمثل الكفاءة بمضامينها الاقتصادية، كما ان الكفاءة المصرفية ليست داخلية دائما انما القطاع المالي والسوق ودرجة المنافسة وسواها كلها تتعكس في مؤشرات ادائه وقد تكون سببا في انهياره او ازدهاره.

ومن تجربة أذربيجان كان سعر فائدة البنك المركزي يؤثر في اسعار فائدة القروض عبر علاقة اوجدتها ضوابط البنك المركزي عندما ربطت بين الودائع المشمولة بالضمان واسعار الفائدة على تلك الودائع معرفة بسقف يرتبط بسعر فائدة البنك المركزي، والذي يسمى سعر الفائدة على اعادة التمويل Refinancing Rate. فعندما يرتفع الأخير يزداد تدفق الودائع نحو المصارف ولكن بسعر فائدة أعلى وبذلك يرتفع سعر الفائدة على القروض. والقصد من هذا المثال اهمية الانتباه الى الآليات التي من خلالها يؤثر سعر فائدة البنك المركزي بأسعار الفائدة عموما وهامش سعر فائدة الإقراض خاصة، أي ان فاعلية سعر فائدة البنك المركزي تعتمد على مدى انخراطه في عمليات اقراض واقتراض بموجب ذلك السعر.

ويستنتج من تجربة آسيا ان فاعلية سعر فائدة البنك المركزي على حجم الائتمان في الدول الناهضة موضع شك بينما يكشف التحليل الإحصائي عن أثر له في الدول المتقدمة. وان الضوابط على المقرض تقيد النشاط الائتماني مقارنة بتلك التي تستهدف المصارف ومؤسسات التمويل، والمنشآت الصغيرة يقع عليها عبئ الضوابط أكثر من المنشآت الكبيرة. ويفيد التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية بين التمويل بحقوق الملكية والاقتراض أي ان الائتمان ليس تابعا لحجم رأس المال المملوك في المنشآت ومكملا له بل هو بديل منافس (27-31 PP، 2). وهذه العلاقة تؤيد التحليل النظري حول سعي منشأة الأعمال لخفض كلفة خدمات رأس المال وهي عبارة عن المتوسط الموزون بين معدل الربح الموزع على السهم وسعر الفائدة على القروض. بتعبير آخر عندا تكون اسعار الفائدة مرتفعة في مثل هذه البيئة تتحاشى المنشآت التمويل بالاقتراض وتحاول الاعتماد على التمويل الداخلي وتلجأ الى الاقتراض اضطرارا وفي مثل هذه البيئة تزداد معدلات الديون الفاشلة.

3. تحليل الائتمان لحساب المخاطر والديون المتعثرة:

3. 1. حساب المخاطر:

المخاطرة الائتمانية = حجم التعرض * احتمال الفشل * (1- نسبة المتوقع استقائه من الدين).
وتستخدم هذه التقديرات لحساب صافي القيمة الحالية لإيرادات القرض كما سيتبين (2-4 PP، 12).

ومن بين اهتمامات تحليل الائتمان تقدير المخاطرة، كما لا يخفى التداخل والتكامل بين إدارة الائتمان وإدارة المخاطر. ويستند تحليل الائتمان على المقارنة بين العوائد الضائعة عند الامتناع والمخاطر المحتملة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وكلاهما بالقيمة الحالية. أي حساب القيمة الحالية لأقساط تسديد القرض والفوائد مصححة باحتمال الفشل مضروبا بنسبة عدم التسديد المحتملة والنتيجة هي القيمة الحالية المتوقعة لتدفقات القرض ثم طرح تكاليف التمويل بقيمتها الحالية أيضا والنتيجة هي صافي القيمة الحالية للائتمان. وبما ان موارد التمويل محدودة لابد من وضع فرص الائتمان في تسلسل نزولي حسب نسبة صافي القيمة الحالية الى الكلفة بالقيمة الحالية. ويمكن اعتماد سعر الفائدة على القروض السيادية سعرا للخصم او سعر الفائدة السائد في سوق الإقراض للديون واطئة الخطر او حتى كلفة التمويل وهو أدنى سعر خصم. ومن المنطقي القول ان القروض ذات صافي القيمة الحالية السالبة تستبعد، ثم تدرج فرص منح الائتمان بالتسلسل من اعلى نسبة صافي قيمة حالية الى الكلفة نزولا حتى الوصول الى قيد الموارد، وهي نفس الطريقة التي تستخدم في موازنة البرامج الاستثمارية Capital Budgeting .

وعند النظر في منطق الحساب آنفا يبدو واضحا ان كفاءة قرار الائتمان يعتمد على التقدير الحصيف للمخاطر والذي لا يعتمد فقط على دراسة المشروع المراد تمويله والجدارة الائتمانية للمقترض بل على بيانات تجميعية لنسب الفشل ونسب التسديد في حالة الفشل مصنفة على ابعاد مختلفة : حسب الجدارة الائتمانية للمقترضين؛ قطاعات الإقراض مثل السكن، الصناعة التحويلية، الاستثمارات التجارية، الخدمات السياحية ، ... وهكذا؛ وامتد الإقراض بالأشهر؛ والضمانات ... بحيث يصبح تقدير المخاطر محصلة لتفاعل البيانات التجميعية مع معطيات الدراسة الخاصة بالقرض المعني.

والخطأ في قرار الائتمان يتمثل في توصيف مشاريع واطئة الجدارة الائتمانية بانها جيدة والعكس وهو التقييم الخاطئ لمشاريع عالية الجدارة الائتمانية بوصفها رديئة. وان التحليل المنهجي للائتمان لا يساعد فقط على حماية المصارف من الانهيار والدفاع عن حقوق المودعين بل هو من ادوات التخصيص الأمثل للموارد. وهناك حالات لمشاريع غاية في الكفاءة من زاوية الاقتصاد الكلي والتنمية عند تحليلها

اقتصاديا، أي تقييم العمل والمدخلات والمخرجات بأسعار اقتصادية تعبر عن كلفة الفرصة البديلة للاقتصاد الوطني، لكن العوائد المالية لتلك المشاريع منخفضة وبالتالي يكون معدل العائد الداخلي IRR المالي واطنا ولذلك لا تتحمل اسعار الفائدة السائدة في سوق الائتمان، هذا الصنف من المشاريع يستحق دعم الموازنة العامة للوصول الى فرص التمويل من المصارف وغيرها. فعندما يكون معدل العائد الداخلي المالي، وهو الذي يساوي القيمة الحالية للتدفقات الداخلة مع القيمة الحالية للتكاليف، أدنى من سعر الفائدة في السوق يمكن للموازنة ان تتحمل الفرق او تقدم اعانات لخفض التكاليف المالية او زيادة الإيرادات لكي يصبح الاقتراض من السوق لتمويل المشروع مجزيا.

وعندما تتولى المصارف العامة اقراض هذا الصنف من المشاريع من الضروري ان تخضعها لذلك الطراز من التحليل للتأكد من جدوى تحمل المجتمع لتكاليف اعانتها بأسعار فائدة واطئة او تحويلات نقدية تضاف الى الإيرادات او تخفّض التكاليف.

ومن جهة اخرى واستنادا الى كلفة التمويل بالقيمة الحالية واحتمال الفشل ونسب التسديد المحتملة عند الفشل يمكن تقدير الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض، او ماهي نسب المخاطر المقبولة مع سعر فائدة معين للإقراض. والمقصود بالحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض هو الذي يجعل صافي القيمة الحالية للقرض صفرا مع مقدار معين من المخاطر، واقصى احتمال للمخاطر يمكن قبوله هو الذي يجعل صافي القيمة الحالية صفرا عند سعر فائدة معين للإقراض.

ان تفاوت اسعار الفائدة حسب مدد القروض والمقترضين لنفس الأمد يدل، بصفة اولية، على كفاءة عالية في تحليل الائتمان والمخاطرة. ويمكن اعتماد التصنيفات الشائعة لجدارة المقترضين داخليا في المصارف ومنها على سبيل المثال تصنيف ستاندرد اند بورس Standard@ Poor's ومن البيانات التجميعية أنفة الذكر تعد جداول الخسائر المحتملة للديون لكل صنف. وتعتمد شركة التصنيف الائتماني أنفة الذكر للشركات سبع رتب من الأعلى الى الأدنى: AAA؛ AA؛ A؛ BBB؛ BB؛ B؛ CCC

ويظهر من بياناتها التاريخية احتمال الفشل المتراكم بالمئة لعشر سنوات للأصناف على التوالي: 0.67؛ 1.39؛ 2.59؛ 6.85؛ 27.09؛ 48.81؛ 62.58 بينما للسنة الأولى على التوالي 0.00؛ 0.01؛ 0.04؛ 0.24؛ 0.108؛ 5.94؛ 25.26. ومن هذه البيانات يمكن تأمل سبب التفاوت بين اسعار الفائدة حسب الأمد الزمني ومعدلات المخاطرة. ولا تدل بيانات اسعار فائدة الإقراض الممنوحة من المصارف العراقية، كما سيأتي، على كفاءة في تحليل الائتمان وتقدير المخاطر (10-11 PP، 12).

3. 2. الديون المتعثرة:

لتسهيل بحث الديون المتعثرة تصنف محدداتها الى مجموعات من العوامل: الاقتصادية الكلية؛ والمؤسسية؛ وعوامل فاعلة في قطاع المصارف وفي المؤسسة المصرفية. وعلى المستوى الكلي غالبا ما يُرْسَح نمو الناتج المحلي الإجمالي لتفسير تغير نسبة الديون المتعثرة الى رصيد مجموع الديون، وثمة دلائل على أثر هذا العامل في العراق ايضا مع بقية المتغيرات الكلية مثل البطالة، وسعر الصرف، والتضخم، وسعر الفائدة، واسعار الأسهم، واسعار المساكن. وبصفة عامة ثمة علاقة عكسية بين دورة النشاط الاقتصادي ودورة الفقاعة المالية ونسبة الديون المتعثرة إذ تزداد نسب التعثر مع هبوط النشاط الاقتصادي وما بعد انهيار الفقاعة. وفي العراق ازداد التعثر منذ هبوط اسعار النفط، وانحسار الأنفاق الحكومي المركزي، وتكاثر وقائع العسر المالي في قطاع الأعمال المرتبط بالمقاولات وعقود التجهيز الحكومية، وايضا ارتباطا بالأزمة المالية في اقليم كردستان.

وبالفعل قد اظهرت الأزمة المالية الدولية الأخيرة ان مخاطر الائتمان تتزايد مع تدهور الأوضاع الاقتصادية الكلية، وايضا يرى البعض ان ارتفاع نسبة الديون المتعثرة من مقدمات ازمة مصرفية. أي ان الأداء الائتماني للمصارف قد يتسبب في ازمة مصرفية تنتشر في مجموع القطاع المالي ثم تنتقل الى الاقتصاد الحقيقي، لأن الحجم الكبير للديون المتعثرة يستدعي رفع رؤوس اموال المصارف او خفض وتيرة الإقراض نتيجة الصعوبات في تعزيز رؤوس اموال المصارف او المبالغة في تقدير المخاطر ...

وبينت دراسات تناولت المصارف الأوروبية ان الدخل الممكن التصرف به والبطالة واسعار الفائدة الحقيقية مؤثرة في معدلات تعثر الديون. وفي دراسة مصارف دول مجلس التعاون ايضا ثمة علاقة بين تراجع النمو الاقتصادي وزيادة سعر الفائدة ونسبة الديون المتعثرة. وكذلك وجدت دراسات اخرى في البلدان الناهضة آثارا للتضخم وسعر الصرف، وتدهور قيمة العملة الوطنية، في زيادة الديون المتعثرة، وفي عينة من بلدان ناهضة ومتقدمة وجدت علاقة لأسعار الأسهم واسعار فائدة القروض مع تغير نسبة الديون المتعثرة، كما ان لثقل الدين العام وكفاية راس المال المصرفي وحجم الائتمان المصرفي دور الى جانب الارتباط الذاتي الزمني لمتغير الديون المتعثرة وتلازمه مع معدلات العائد على حقوق الملكية (P 51، 15). ومن المفيد الإشارة الى ان التضخم بذاته يساعد على سداد الديون عندما يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، اما النمو الاقتصادي المرتفع فقد يتزامن مع انخفاض نوعية الموجودات المصرفية بالتوسع الائتماني نحو جدارة ائتمانية واطئة، وعندما ينخفض فذلك يعني انخفاض مستويات

دخل المقترضين بسبب انخفاض النشاط الإنتاجي فيتزايد الفشل في سداد الديون. وفي مصارف الخليج وجدت علاقة عكسية بدلالة احصائية عالية بين الناتج الحقيقي غير النفطي والديون الفاشلة (16). بيد ان الارتباط الوثيق بين الناتج غير النفطي والنفط يحيل تلك العلاقة الى الارتباط مع مجمل النشاط الاقتصادي وهو ما ظهر في العراق فعلا.

وفي دراسة لمجموعة من بلدان اوربا الشرقية ووسط آسيا بعد الأزمة المالية الدولية الأخيرة تبين ان الديون المتعثرة تعتمد عكسيا مع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وباعتمادية احصائية عالية، بينما يؤثر سعر الفائدة الحقيقي بمعنوية احصائية عالية باتجاه زيادة نسبة الديون المتعثرة، وكذلك التضخم بمقدار اقل من سعر الفائدة الحقيقي. لكن لا بد من الالتفات الى ان التضخم يخفّض سعر الفائدة الحقيقي إن لم يكن مستقلا عن التضخم، وهذه المسألة ليست قطعية. وبين التحليل الإحصائي لهذه المجموعة من الدول ان متغير الديون المتعثرة متشبه ذاتيا مع وجود فسحة للتعديل فالديون المتعثرة تعتمد بنسبة 67 بالمئة على مستواها في العام السابق (26-27 PP، 17).

ومن تجربة تلك الدول تبين ان التركيز الائتماني من مصادر زيادة الديون المتعثرة، والتي يزداد احتمالها ايضا مع طول امد القروض. وعمليا لمواجهة تعثر الديون وخسائرها ليس امام المصارف سوى رفع كفاءة تحليل الائتمان وتحسين اساليب تقدير المخاطر وفي نفس الوقت الحفاظ على كفاية عالية لرأس المال. اما دور سعر الصرف فيبدو انه يعمل باتجاهين مختلفين: في الوضع الاعتيادي عند انخفاض قيمة العملة الوطنية، تجاه العملات الأجنبية، ترتفع القدرة التنافسية الخارجية للبلد فتزداد الصادرات ثم الدخل ومعه القدرة على سداد الديون. وفي ايام الأزمات تشغل الجوانب السلبية لانخفاض قيمة العملة الوطنية لأن مبالغ الديون للجهات الأجنبية تزداد مبالغها بالعملية الوطنية ومع انحسار النشاط الاقتصادي من جهة وتزايد المقترضين المحليين المعسرين من جهة أخرى تتراجع القدرة على سداد الديون.

وفي العراق لم يواجه القطاع المالي Financial sector هذه الظاهرة التي كانت من اسباب الأزمة الآسيوية في السنوات 1997-1998 وروسيا ايضا، ولا زالت ودائع المصارف بالعملات الأجنبية ومطلوبات القطاع الخاص للخارج من عوامل الاستقرار وعدم الاستقرار المالي ارتباطا بتغيرات اسعار الصرف والتدفقات الاستثمارية خروجاً ودخولاً وكلاهما شديد الحساسية للتوقعات.

وفي هذا الصدد قد تكون ودائع الأجانب بالعملة الوطنية ايضا حساسة للتغيرات المتوقعة بأسعار الصرف وهذه مسألة لا يستهان بها مع الانفتاح المالي، وايضا لا زالت ودائع الأجانب في المصارف العراقية محدودة وتقتصر على حسابات لتسهيل الأعمال في الدرجة الأولى.

4. دراسة الأداء وتقييم المصارف:

تحليل الأداء المصرفي بعناصره الأساسية والعلاقات الضرورية بينها لا يمكن حصره بمقاربة دون اخرى بل ينهل من المعرفة الاقتصادية والإدارة المالية والمحاسبة والأحصاء ويتنوع ويستجيب للمستحدثات.

4. 1. النظام الموحد للتحليل والتقييم:

وللتبسيط نعتمد ابواب التقييم الموحد للمؤسسات المالية لمراجعة الجهد الرقابي، والذي ينتظم على خمسة ابعاد، متكاملة ومتداخلة، ومنها يأتي الاسم المختصر CAMEL وهي: كفاية رأس المال Capital Adequacy؛ نوعية الموجودات Assets Quality؛ نوعية الإدارة Management Quality؛ القدرة على تحقيق الإيرادات Earning Capacity؛ والسيولة Liquidity. وهو نظام تقييم اجتهادي، رغم اعتماده على معالجة الكثير من المعلومات ذات الصلة بكل من الأبعاد آنفة الذكر، بخمسة رتب بين الواحد للأعلى وخمسة للأدنى.

وقد ظهر اول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبناه المجلس الفدرالي لفحص المؤسسات المالية عام 1979، ثم ادارة الاتحاد الوطني للانتماء عام 1987. ويعد هذا النظام من ادوات الرقابة والأشراف على المصارف Supervision لتنظيم عمل لجان التفتيش الدوري الشامل كي ينتهي الى ترتيب المصارف حسب جدارتها، واحتمال فشلها، وليقدم قاعدة معلومات تساعد على اعادة النظر بالضوابط الحاكمة للعمل المصرفي Regulations.

ومن المعلوم ابتداءً ان العمل المصرفي وما يكتنفه من تعقيد وتغير ومفاجآت، يجعل اية اداة رقابية لوحدها قاصرة عن استيعابه والسيطرة عليه. وإضافة صفة المنهج الموحد على نظام التقييم هذا، لا ينفي التباين الواسع في الممارسة حتى في البلد الواحد ناهيك عن المقارنة العابرة للحدود، وتعرف كفاية رأس المال بالمقدار المطلوب لموازنة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، لاستيعاب الخسائر المحتملة وحماية حقوق الدائنين والمودعين على وجه الخصوص، ولذلك كانت الكفاية تقاس بنسبة رأس المال الى الودائع. ثم تحول الاهتمام الى مصادر الخطر على اموال اصحاب الودائع والذي يتمثل بحجم ونوعية الموجودات، ولهذا تقاس الكفاية، في السنين الأخيرة، بنسبة رأس المال الى الموجودات والموجودات

المرجحة بالمخاطر. أي ان المقصود وجود حجم كافي من رأس المال لتغطية الخسائر المتوقعة في الميادين التي وظفت فيها اموال المودعين ومنها خاصة الائتمان النقدي (17-18 PP، 11).

وفي العراق، عيّن القانون كفاية رأس المال بنسبة 12 بالمئة من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وعادة ما تكون هذه النسبة لمجموع الموجودات دون الترجيح بالمخاطر أدنى. إذ كلما كانت نسبة الموجودات السائلة أعلى انخفض حجم الموجودات مرجحا بالمخاطر وبالتالي ينخفض رأس المال المطلوب، ومع امتداد أمد القروض تزداد المخاطر مع نفس المقدار من الموجودات وترتفع الحاجة الى رأس المال. وثمة علاقة طردية بين التركيز الائتماني والمخاطر، بثبات إثر العوامل الأخرى، لأن التركيز يكون على حساب التنويع الائتماني والانتشار على مدى التوزيع الطبيعي للجدارة الائتمانية وهو من وسائل السيطرة على المخاطر ضمن مديات الأمان.

ويتطلب تقدير مستويات المخاطر، لترجيح الموجودات بها، العناية بالجدارة الائتمانية للمقترض والضمانات اضافة على القطاع وغرض الائتمان، استثماري او تشغيلي او استهلاكي، والمهم في الضمانات قيمتها السوقية نسبة الى حجم الائتمان، وامكانية استخدامها فعلا عند فشل الجهة المقترضة في الوفاء بالتزاماتها. كما ان بنية رأس المال، وخاصة نسبة قيمة الأسهم والاحتياطات الحرة وتخصيصات خسائر الديون من مجموعها، ذات اهمية في دراسة وتقييم كفاية رأس المال اضافة الى أخذ حجم الديون المتعثرة بالاعتبار. وربما يستخدم مؤشر مجموع قيمة الأسهم والاحتياطات الحرة مضافا اليهما مخصص خسائر الديون ثم طرح الديون المتعثرة من المجموع، وذلك عند تقييم الكفاية.

وبناء على تلك الاعتبارات وغيرها مما تراها الجهة الرقابية تقدر رتبة المصرف في الكفاية بين الواحد الذي يعني المستوى المرتفع من الكفاية، والرتبة الخامسة تفيد ان المصرف بحاجة ماسة الى تدبير تمويل اضافي من سوق الأسهم او بالإقتراض طويل الأمد وعادة لأكثر من خمس سنوات، والرتبة الثالثة تعني ان المصرف يتعرض الى مخاطر لكن احتمال عدم كفاية رأس المال لمواجهة لازل ضمن الحدود المقبولة، اما الرتبة الرابعة فيوصف بها المصرف دون الوضع الحرج بقليل.

وقد ترتفع نسبة المخاطر والخسائر المحتملة للديون وبنفس المعنى تتراجع نوعية الموجودات مع النمو المرتفع للحجم الائتماني، إذ من غير المتوقع مع التوسع السريع اعتماد تحليل رصين للائتمان او

إجراءات متقنة، وفي هذا السياق قد يرتفع العائد ولكن ترتفع المخاطر ربما بمعدل اعلى، أي ان المقايضة بين المخاطر والعوائد بحاجة الى اثبات تجريبي او على الأقل اعادة اختبار هذه الفرضية.

ومثلما تتضمن زيادة راس المال فوق حدود الكفاية، بالتعريف الحسابي، انخفاض معدل العائد على راس المال، بثبات أثر العوامل الأخرى، فان الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة يعني خسارة بالفرق بين كلفة الفرصة البديلة ومعدلات العائد على الموجودات السائلة. والأخيرة تتراوح بين الصفر، مثل حيازة العملة والودائع الحرة لدى البنك المركزي، ومعدلات فائدة منخفضة على ادوات الدين الحكومي او حوالات البنك المركزي. أي ان الضمانات المبالغ بها لدفع مخاطر عدم التمكن من مواجهة الالتزامات ليست بلا كلفة. والأفضل من ذلك الاكتفاء بالقدر الضروري من راس المال والحد الأدنى من السيولة مع الحرص على نوعية عالية للموجودات لخفض خسائر الديون والاعتماد على سوق ما بين المصارف وعمليات السوق المفتوحة والإقتراض الطارئ من البنك المركزي لسد العجز المؤقت في السيولة. كما ان التحول من ديون قصيرة الأجل الى الأجل الطويل من شأنه زيادة مخاطر السيولة لكن معدل العائد يرتفع، وهكذا تواجه ادارة الائتمان الاختيار بين السيولة والربحية.

كفاية راس المال متحققة، بالمجمل، في المصارف العراقية ولا تعاني من قيد راس المال مقارنة مع الدول والمجموعات الدولية. لكنها تتفاوت كثيرا بحجم راس المال الذي يفيض في بعضها كثيرا عن تغطية الخسائر المحتملة ويمكن وصفها بالعجز عن الانتفاع من راس المال في التوسع الائتماني واستقبال المزيد من الودائع. اما المصارف المأزومة فان مشكلتها الرئيسية تتركز في عدم كفاية راس المال لتغطية الخسائر او حتى نصفها ما يشير الى ضرورة تركيز الرقابة على صافي الاستحقاق ومتابعته اولا بأول عندما ينخفض عن المقدار المشروط في أحدث الإجازات المصرفية.

والمرتکز الثاني لتقييم الأداء المصرفي ورصانته هو نوعية الموجودات لأن انخفاض تلك النوعية من اهم اسباب الفشل المصرفي، ويمكن اعتماد نسبة الديون المتعثرة الى مجموع الديون للدلالة على نوعية الموجودات، او ان مخصص خسائر الديون الى مجموع الديون مؤشر ذو دلالة ايضا على المخاطر او نوعية الموجودات. ولا يبتعد تقييم نوعية الموجودات عن تحليل الائتمان والنظر في مخاطر محفظة القروض، إذ تبقى الخسائر المحتملة والديون المتعثرة مقياسا للنوعية، ولا تخفى العلاقة بين نوعية الموجودات وكفاية راس المال، كما تبين، لأن النوعية المرتفعة تعني مخاطر اقل وبالتالي تنخفض الحاجة الى راس المال مع نفس الحجم من الموجودات لأن مستويات الخطر، وهي اوزان الترجيح، كانت

واطنة. وفي هذا المجال قد يلجأ المقيم الى المقارنة الزمنية، لنفس المؤسسة المصرفية، أو مع مصارف اخرى توخيا للموضوعية والنسبية في احكام التقييم.

ويمكن تصنيف الموجودات الى سليمة ومتعثرة، والأولى بمستويين أو ثلاثة حسب الضمانات والأمد الزمني والقطاع أو الجدارة الائتمانية للمقترض، والثانية الى ثلاثة أو أكثر باستخدام ذات المعايير اضافة على درجة التعثر مثل التأخر في سداد الأقساط والفوائد أو انها اصبحت في عداد المشكوك في سدادها بالكامل أو خاسرة، وهنا ايضا يعد التركيز الائتماني دلالة على انخفاض نوعية الموجودات.

كما تختلف القطاعات في احتمال فشل السداد، فمثلا القروض المقدمة للأنشطة الأكثر تأثراً بدورات المال والأعمال في الدول المتقدمة تكون مستويات الخطر فيها اعلى، وايضا القروض بضمانات تتعرض قيمها السوقية للتقلبات مثلما حصل في ازمة القروض العقارية ارتباطا بانخفاض اسعار المساكن. وفي سياق تقييم نوعية الموجودات تدرس مكونات الديون المتعثرة واسباب التعثر والاتجاه الزمني للزيادة والانخفاض في نسب التعثر، وهذه تتفع السياسات الائتمانية للمصارف وتغذي اعادة النظر بالضوابط والرقابة المصرفية. وتعطى الرتبة الأولى للموجودات عالية الجدارة وذات المخاطر الأوطأ، ثم تتدرج الى الرتبة الخامسة لتكون للموجودات الخاسرة.

والكفاءة الإدارية هي العنصر الثالث للحكم على الرصانة المصرفية وربما هي الأكثر اهمية رغم الصعوبات التي تكتنف القياس وعدم التأكد. واطافة على مدى وضوح الاستراتيجيات والأهداف، لتوجيه مختلف الأنشطة المصرفية، ينظر الى اساليب اداء الوظائف مثل تحليل الائتمان وتقييم الضمانات والرقابة الداخلية والامتثال ... ومؤهلات الكادر، وإعداد ومعالجة المعلومات والتقارير المالية لخدمة الإدارة. كما ان خبرات وتخصصات الكوادر العليا، وخاصة مجلس الإدارة، وخبراتهم ومؤهلاتهم التخصصية لها وزنها في التقييم وهي موضوعيا مؤثرة في سمعة المصرف وثقة الزبائن.

وعموما لا بد من الالتفات الى تمثل المدراء لمعايير السلوك المهني القويم والتزام القوانين والضوابط التنظيمية. وفي واقع الممارسة يتعذر الفصل بين اداء المصرف بالمجمل والحكم على كفاءة الإدارة، ولذلك يتداخل هذا المحور مع بقية عناصر تقييم الجدارة المصرفية في نظام CAMEL، كما تداخلت نوعية الموجودات مع كفاية رأس المال من قبل ... وهكذا. وقد تستخدم نسبة المصروفات، لغير مدفوعات الفائدة، الى اجمالي الدخل مؤشرا لكفاءة الإدارة، ويعني اجمالي الدخل صافي دخل الفائدة مضافا اليه الإيرادات الأخرى.

القدرة الإيرادية رابع مكونات نظام التقييم الائتماني، موضوع البحث، وهذه تتضمن مقدار الإيرادات ومصادرها ونموها واستدامتها بمعنى مقومات استمرارها. وهنا يصبح التداخل مع بقية عوامل التقييم واضحا، لأن الإيرادات انعكاس لكفاءة الإدارة ونوعية الموجودات وكفاية رأس المال أو مدى استخدامه. إن الأرباح العالية تساعد على امتصاص الخسائر في الموجودات، وتعزز أسعار أسهم المصرف في السوق والثقة به، ومن الأدلة على أدائه الجيد في أوضاع اعتيادية للقطاع المصرفي وأسواق المال. وعادة ما ينظر إلى العوائد للسنوات الأخيرة ومقارنتها بالمتوسطات السائدة في القطاع المصرفي بما في ذلك نسبة الربح إلى رأس المال المملوك للوقوف على حيلة الأداء المصرفي.

وتدرس الإيرادات لغرض التقييم بعد تصنيفها إلى صافي الفوائد، وما في حكمها، والإيرادات الأخرى ونسبتها إلى المصروفات التشغيلية وكافة المصروفات. ومن تحليل الإيرادات والنفقات يستدل على ثغرات الأداء المصرفي وفرص خفض التكاليف والمناورة الممكنة لزيادة صافي الربح. ويمكن التوصل إلى متوسطات ونسب معيارية من البيانات التجميعية للقطاع المصرفي وتوزيع المصارف حسب مستويات الأداء تبعا لتلك المقاييس المستمدة من التجربة.

والسيولة هي خامس مكونات هذا النظام، والمقصود هنا توفر الحجم الكافي منها استجابة لطلب المودعين والدائنين وتنفيذ القروض المعقودة. وإضافة على النقد في حوزة المصارف وإيداعاتها لدى البنك المركزي فإن كافة الموجودات القابلة للتسييل دون إبطاء ولا خسائر تصنف سائلة، ومنها حوالات البنك المركزي والخزانة وأدوات سوق النقد الأخرى، والتي أحيانا تقبلها البنوك المركزية عوضا عن الاحتياطات الإلزامية. وثمة مؤشر آخر للسيولة هو نسبة رصيد القروض إلى الودائع وفي المصارف حديثة التكوين في العراق قد تتجاوز هذه النسبة 100 بالمئة إذ يمول بعض الائتمان من رأس المال ومع ذلك، نظرا للحجم المنخفض للقروض، تبقى كفاية رأس المال عالية، ويرتبط الاهتمام بالسيولة بخاصية أساسية في عمل المصارف وهي الاعتماد كثيرا على وسائل قصيرة الأمد مثل الودائع الجارية ومصادر تمويل أخرى بفائدة منخفضة، لتمويل قروض أبعد زمنا بفائدة مرتفعة. وعادة ما تعطى الرتبة الأولى للمصارف ذات السيولة الوفيرة أو الاحتياطات الفائضة والتي تسهم عبر تدويرها في سوق ما بين المصارف، الذي لم يتكون بعد في العراق، في انقاذ مصارف أخرى تعاني شح السيولة، بينما توضع في الرتبة الخامسة المصارف التي بحاجة إلى تدابير ليست اعتيادية لتعزيز سيولتها.

ويعبر عن التقييم العام للمصرف بمتوسط الرتب للعوامل الخمسة أي افترض تكافؤ اوزان ابعاد التقييم آنفة الذكر. ويلاحظ ان ما يميز هذا النظام البساطة وكونه ينظم تجميع وتحليل المعلومات خاصة وان النظام يفترض الإحاطة الشاملة بالمصرف عبر تلك المحاور او يوزع جميع عناصر وواجه النشاط المصرفي لتستوعبها رغم التداخل او التكرار احيانا.

4. 2. تحليل الكفاءة المالية وضوابط بازل:

تعتمد مؤشرات لقياس الأداء المصرفي منها معدل العائد على مجموع الموجودات او العائد على راس المال وهو الأرجح، كما ارى، اضافة على الحجم الكلي للإنتاج بدلالة اجمالي الإيرادات او القيمة المضافة للقطاع، وغيرها. ثم لا نغفل الصلات الحسابية بين مؤشرات الأداء مثل ان معدل العائد على راس المال يساوي نسبة الموجودات الى راس المال مضروبة بمعدل العائد على الموجودات وهذه قابلة للتجزئة كذلك. ومما له صلة قد تكون بعض الأسباب المرشحة لتفسير الأداء مثل السيولة او تعثر الديون هي نتائج لعوامل اخرى، كما ان بنية السوق والتركز تصبح من الثوابت وتغير اداء القطاع المصرفي او مصرف بعينه يعتمد على متغيرات، اما الثوابت فقد تصلح لدراسات المقارنة بين الدول.

ظهر اتفاق بازل الأول بين الدول الاقتصادية الكبرى ممثلة بمحافظي عشرة بنوك مركزية في الثمانينات بعد ازمة ديون حكومات امريكا اللاتينية، البرازيل والمكسيك والأرجنتين وفنزويلا، والتي وضعت مصارف كبرى على حافة الانهيار. وتمثل الهدف الأول في ترصين معايير كفاية راس المال لمصارف تلك الدول، كي تتمكن من مواجهة خسائر فشل الائتمان وتتحوط للاستمرار في بيئة خطرة. وحصل توافق على تناسب بين راس المال والموجودات التي تديرها المصارف والمخاطر التي تتعرض لها تلك الموجودات. أي تعديل قيم الموجودات بمعاملات تعكس مستويات الخطر، وهي في نفس الوقت قياس لقيمة المخاطر التي يحتفظ براس المال لمواجهةها، وقد اقر اتفاق بازل الأول حول راس المال نهاية عام 1987 وصادقت عليه 12 دولة التي تؤلف لجنة بازل آنذاك ونشر في تموز عام 1988. وتوسعت لجنة بازل، فيما بعد، لتضم الآن 26 دولة، منها تركيا والسعودية، اضافة على هونك كونج والبنك المركزي الأوربي (P 24، 7)، ويتطلب الاتفاق حدا أدنى لراس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر، داخل وخارج الموازنة ، 8 بالمئة ، وركز الاتفاق على مخاطر الائتمان صراحة والأخرى ضمنا، وصنف راس المال الى قسمين، الأول منها يتفق على تعريفه بين جميع البلدان ويترك الثاني كي

يناسب اوضاع الدول. ولذا نرى ان مبدا ترجيح الموجودات بالمخاطر يعني تفاوت مختلف انواع الائتمان والتعهدات والاستثمارات المصرفية في حاجتها الى راس المال، ولذا يصبح الاتفاق من موجبات نشاط المصارف وعلى اساس المقايضة بين العوائد والمخاطر، وفي نفس الوقت ينعكس في تفاوت اسعار فوائد القروض المصرفية حسب مستويات مخاطرها المفترضة في ذلك الأفق. وتشتد فاعلية الربط بين المخاطر وكفاية راس المال مع تفصيل أكثر للموجودات حسب مستويات الخطر المحتملة وهو الاتجاه الذي ستؤكداه الاتفاقات اللاحقة كما سيتضح. ولقد واجه اتفاق بازل الأول انتقادات لتصنيف الموجودات في فئات عريضة حيث تتفاوت موجودات الفئة من جهة الجدارة الائتمانية، وايضا لعدم العناية بالمخاطر الأخرى. وجرى تعديل الاتفاق عام 1996 للاهتمام بالمخاطر غير الائتمانية وهي مخاطر السوق المرتبطة بتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف، ولذا اهتم التعديل بأنشطة المتاجرة بما فيها العملات الاجنبية واوراق الدين والأسهم والسلع والخيارات. وسمح للمصارف باعتماد نماذجها الداخلية لحساب المخاطر Internal value at risk models، وللتغيرات السريعة في الأنشطة المصرفية وتطور المعرفة النظرية والتطبيقية في قياس وادارة المخاطر وظهور ادوات مالية جديدة كلها قادت الى اتفاق بازل الثاني ومرتكزاته الثلاثة : راس المال المطلوب بالمقدار الأدنى؛ والرقابة المصرفية بمعنى الاشراف على عمل المصارف Supervision ولكن الاشراف يتركز ايضا على كفاية راس المال؛ والانضباط المهني في السوق Market Discipline ولهذا المبدأ علاقة بالإفصاح واطاحة معلومات للمشاركين في السوق تسمح لهم بتقييم وضع المصرف وكفاءته وجدارته في ادارة المخاطر والتأكد بالذات من كفاية راس المال. ولم تتغير نسبة راس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر في بازل الثاني بل بقيت 8 بالمئة كما في بازل الأول، انما تغيرت طريقة الحساب كثيرا في تقدير مخاطر الائتمان. وبموجب نظام بازل الثاني تحسب الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية، ثم تضاف مخاطر الائتمان خارج الموازنة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بوحدات مكافئة، للوصول الى رقم اجمالي. ويمكن تبسيط فهم المعيار بالقول هناك موجودات معتدلة المخاطر يكفي الاحتفاظ براس مال يعادل 8 بالمئة منها، بينما هناك ائتمانات خطرها اعلى من الاعتيادي تتطلب نسبة اعلى من راس المال، الى جانب موجودات ربما لا تتضمن اية مخاطر فهذه لا تحتاج راس مال لمواجهة خسائر محتملة. ولهذا ومن اجل تقدير راس المال الأدنى تحول جميع المخاطر، التي تتعرض استثمارات المصارف لها، الى ما يعادل موجودات معتدلة المخاطر والأخيرة تعني تلك الائتمانات التي يكون معامل الخطر عليها واحد صحيح او 100 بالمئة والتي يكفيها راس مال بنسبة 8 بالمئة. بازل الثالث يقوم على المرتكزات الثلاثة لبازل الثاني :

كفاية رأس المال؛ والمراجعة الرقابية؛ والإفصاح والانضباط السوقي، مع تعديل وتشديد وتفصيل وإضافات بالاستفادة، من تجربة الأزمة المالية الأخيرة وللوقاية من تكرارها أو، على الأقل، لتضييق نطاقها في الشمول وحجم الخسائر.

في المرتكز الأول اهتمت معايير الاتفاق، بازل الثالث : برفع مقياس كفاية رأس المال ليتجاوز 10 بالمئة بمجموع فقراته، لتغطية مخاطر النشاط في سوق رأس المال، والحاجز الوقائي Conservation buffer وايضا لتجميع احتياطي مواجهة التقلبات ذات الطابع الدوري وسواها. وايضا، تثبيت ضوابط تتعلق بنوعية رأس المال مثل مقدار الشريحة العليا منه Tier one Capital نسبة الى الموجودات المرجحة بالمخاطر. وذلك بهدف الاطمئنان الى وجود ما يكفي من الأموال المملوكة ذاتيا والمتاحة لامتناع الخسائر مع استمرار المؤسسة المصرفية في الوجود والعمل، وضمن الشريحة العليا يتركز الاهتمام بقيمة الأسهم الاعتيادية Common Equity.

وفي الرقابة Supervision اهتم الاتفاق الأخير بتقوية عمليات الإشراف والتدقيق وتقديم دليل عمل للتقييم الرصين والحوكمة، خاصة وان الأزمة الأخيرة كشفت عن الكثير من التجاوزات وشبهات الفساد، وشجعت اعتماد الممارسات الأكثر كفاءة في ادارة المخاطر بأنواعها. ويذكر في هذا المجال الاهتمام بتجميع المخاطر، الائتمانية والسوقية والتشغيلية لتندمج، حسابيا، في مقياس الموجودات المرجحة بالمخاطر وهي مقام نسبة كفاية رأس المال، مع العناية باختبار الجهد Stress Testing أي تحليل الحساسية لمعرفة استجابة الوضع (المركز) المالي والسيولة للتغير في مختلف عناصر الموجودات والمطلوبات بما في ذلك اسعار الفائدة واسعار الصرف والتعثر الائتماني ... وغيرها.

والى جانب رفع متطلبات الشفافية والإفصاح، في المرتكز الثالث، تبنى الاتفاق اعتماد ضوابط للتحوط والحذر الكلي Macro- Prudential Regulations . وقد اصدرت الجهات الرقابية المعنية في الدول المتطورة ماليا، والتي تتعرض لتقلبات تكوين وانهيار الفقاعة المالية، ضوابط تنظم النشاط الائتماني من جهة المقترضين والمصارف معا، لمنع تجاوز الرافعة، نسبة الدين الى رأس المال، حدا اعلى والتشدد في تقييم الضمانات. وتمثل إجراءات الحذر الكلي تحولا كبيرا من المستوى الجزئي الى القطاعي والوطني والعابر للحدود لفهم الظواهر المالية والتعامل معها على المستوى النظامي Systemic، فلقد اثبتت التجارب اتجاه زخم الصعود او الانهيار من مجموع النظام الى المؤسسات المالية أكثر من العكس.

ونشأت معايير بازل في الدول المتقدمة والعميقة مالياً، والتي ذهب نظامها بعيداً في مكاثر الأصول المالية وتعقيد وتنويع أدوات الدين والاستثمار المالي. أما الدول النامية فلا زالت، على الأغلب، دون ذلك بكثير وهي بأمس الحاجة إلى برامج لتطوير القطاع المالي، وربما بأكثر من أحكام السيطرة على أدائه من منظور اتفاق بازل، لكن هذا لا ينفي المشترك وأنه دليل إرشادي في المنهج العام والبنية التحليلية حيثما توجد المصارف وأسواق المال.

بازل الثالث يقلص مجموع القدرة على الإقراض Lending Capacity، ويرفع من كلفة الائتمان مع المعدلات السائدة للعائد على رأس المال المصرفي (9). لأن المصارف عندما تتوسع في الإقراض مع نسبة أدنى من رأس المال، في الشريحة العليا، إلى الموجودات تنخفض أسعار الفائدة على القروض بثبات إثر العوامل الأخرى ومنها المخاطر.

ولقد دلت تجربة دول آسيا أن الضوابط التنظيمية لا تعرقل، بذاتها اتجاه النشاط الائتماني نحو التوسع، فقد زاولتها الدول هناك بمختلف مستويات تطورها ومع ذلك تعمقت أسواقها المالية في انسجام مع النمو الاقتصادي.

ومن الملاحظ أن الشركات Corporation والعقار وخاصة السكن للقطاع العائلي هما من أهم ميادين الإقراض المصرفي في الدول الناهضة والمتقدمة على حد سواء، ولأن التخلف التنظيمي لم يزل من خصائص الاقتصاد العراقي أي الدور المحدود لقطاع الشركات إضافة إلى أحجام المصارف، عدا الحكومية المتخصصة، عن الإقراض السكني كلاهما يفسران بعض أسباب انخفاض النشاط الائتماني في العراقي، وفي الإدارة المصرفية مجموعة عوامل أخرى من شأنها تعميق أو تخفيف ضغوط الوضع الاقتصادي الكلي. وعندما تكون نوعية موجودات محفظة القروض واطئة فهذه محصلة لأدارة الائتمان ومخاطرة من مختلف الوجوه. وتوصف المشكلة أحياناً بعدم تمثيل الإدارة لمصلحة المالكين في قراراتها إنما تسعى من خلال موقعها لمكاسب شخصية ليست مشروعة حتى وإن أضعفت كيان المصرف. أما الأبعاد المؤسسية فاهمها النظام المالي Financial System نفسه بجميع عناصره ومنها القوانين وقواعد التنظيم وكفاءة الرقابة المصرفية والتدقيق، أو غياب التدابير الكافية لضمان الانضباط وفق قواعد الأداء السليم، وضعف القدرة على فرض القانون ونوعية الأجهزة الحكومية ... وسوء نية أطراف المعاملات المصرفية Moral Hazard، ... وسواها (PP 55-51، 15).

أصبح اختبار الجهد Stress Testing شائعاً للتعرف على احتمالات اقتراب المصرف أو النظام المصرفي من الانهيار. ويقوم التحليل على ربط المتغيرات المعبرة عن المخاطر مثل نسبة الديون المتعثرة أو خسائرها، والعوائد مثل صافي الربح إلى حقوق الملكية، أو حجم الائتمان المصرفي، مع متغيرات تفسيرية اقتصادية ومالية على المستوى الكلي، والقطاعي كأن يفسر صافي العائد على حقوق الملكية بمتغيرات مصرفية محددة له ومنها نسبة كفاية رأس المال أو نسبة الموجودات إلى الودائع والسيولة والديون المتعثرة وسواها.

ويكتسب تحليل حساسية الديون المتعثرة واختبار الجهد لمعرفة الاتجاهات المحتملة لتغيرها أهمية للوقاية من المخاطر المحدقة، خاصة مع تغيرات تنذر بالأزمة واشتدادها، أو حتى في أوضاع اعتيادية للتوصل إلى مؤشرات تساعد على متابعة المصارف في حالات حرجية حرجية.

5. العمق المالي والائتمان في العراق:

5. 1. تحليل تغير العمق المالي ضمن الإطار الكلي في العراق:

يتصف القطاع المالي في العراق بعدم العمق فنسبة النقود بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي تدور حول 40 بالمئة في السنوات الأخيرة، بينما المتوسط العالمي حوالي 121 بالمئة، وفي الدول متوسطة الدخل تقريبا 131 بالمئة. وفي العالم تلك النسبة عام 2016 بلغت 126.4 بالمئة وفي العراق لنفس السنة 40.2 بالمئة وهي أدنى منها في الجزائر والسعودية حيث بلغت لنفس السنة حوالي 81 بالمئة و 75 بالمئة على التوالي، وهما نفطيان مثل العراق، وفي العالم العربي بالمتوسط 88.5 بالمئة. بينما في سويسرا والصين 192.6 و 208.3 بالمئة على التوالي رغم اختلاف البلدين في مرحلة التطور وخصائص الاقتصاد.

ومعلوم أن الودائع جزء من تلك النقود، وبهذا المعنى حتى لو تحولت نصف العملة في التداول إلى ودائع فهذا لا يغير كثيرا في القدرة على منح الائتمان. أن أسبابا بنوية تضع سقفا لنشاط المصارف في الأقرض تتجاوز كثيرا التعليل بالعادات المصرفية والميل إلى العملة دون الودائع وسوى ذلك. وأن تلك الأسباب تتعذر معرفتها على الوجه الصحيح دون الالتفات إلى نمط التناسب فيما بين متغيرات الاقتصاد الكلي، حقيقية ومالية ونقدية، على مسار التطور بدلالة متوسط الناتج للفرد والأحجام الممكنة للائتمان وحجم الأصول المالية عموما تبعا لذلك. وربما يمكن تصور مسار للتوسع الائتماني في العراق بزخم عالي ومستمر يؤدي إلى مكاثر النقود ذاتها لينتقل القطاع المالي إلى عمق جديد. مؤشرات الأداء

المصرفي في العراق لم تفصح عن نموذج واضح يقترب من التناسبات المقبولة بين راس المال والودائع والائتمان، كما ان مكونات اجمالي الدخل والنفقات لافتة للنظر وكأن النظام المصرفي يعمل في وضع استثنائي او هو في طور ابتدائي.

بلغت نسبة الائتمان النقدي الى الودائع في المصارف الحكومية 53 بالمئة عام 2015، وفي نفس الوقت كانت نسبة الائتمان النقدي الى راس المال المملوك بما فيه الاحتياطات في المصارف الحكومية 760 بالمئة، وهي مقبولة بالمتوسط لكنها تتفاوت كثيرا وترتفع في مصرفي الرافدين والرشيـــــد بعيدا عن النسب المتعارف عليها. وبلغت نسبة الائتمان النقدي الى الودائع 84 بالمئة في المصارف الأهلية وهي مناسبة. لكنها تزيد على الودائع في 18 مصرف خاص وهذه تعني ان جزءا من الائتمان يمول من راس المال وهو متوقع. ونسبة الائتمان النقدي الى راس المال في المصارف الخاصة 93 بالمئة وهي تدل على عطالة واضحة في راس المال على المستوى القطاعي، ما يؤكد ان مجموع راس المال المصرفي اكثر من حاجة السوق بكثير وذلك نتيجة لكثرة عدد المصارف.

وبين الجدول(1) ان مجموع الودائع عام 2016 حوالي 62.4 ترليون دينار وهي ادنى من ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وان نسبة الودائع الجارية، والتي لا تدفع عنها المصارف فائدة مرتفعة ما يعني المستوى المنخفض لتكاليف التمويل.

جدول(1)

الودائع المصرفية نهاية عام 2016 في العراق بمليارات الدنانير

المعلومات	الودائع الخاصة	% من المجموع الأفقي	ودائع الحكومة والمنشآت العامة	% من المجموع الأفقي	المجموع	% من مجموع الودائع
الجارية	13346	30.4	30582	69.6	43928	70.4
الأخرى	10326	56.1	8109	43.9	18471	29.6
المجموع	23708	38.0	38690	62.0	62399	100.0

المصدر: ترتيب الباحث من بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016.

ومن زاوية اخرى فان حجم الودائع الخاصة، 23.7 ترليون دينار، وهو مقدار متواضع مقارنة مع الناتج المحلي للقطاع الخاص. واستقبلت المصارف الخاصة 8592 مليار دينار من مجموع تلك الودائع و72.6 بالمئة منها جارية. أي انها لا تعاني من تكاليف التمويل بل قلة الودائع التي تتجه اليها، وتتضح هذه المشكلة عند مقارنتها براس المال بضمنه الاحتياطات، الذي بلغ عام 2016 لمجموع المصارف عدا الحكومية 9902 مليار دينار. اي ان ما يصيب المصرف الخاص الواحد من الودائع بالمتوسط يقارب حجم راس المال وهي ظاهرة فريدة.

ولأن الودائع مصدر تمويل الائتمان وهو المكون الرئيسي في الموجودات المصرفية فإن نسبة الأخيرة الى راس المال غاية في الانخفاض، ولا تتسجم مع أدنى مستويات الكفاءة. وسوف نتفاهم هذه المشكلة في المستقبل القريب إذ ستدخل الى السوق مصارف جديدة. وتدل تلك الوقائع ان القطاع الخاص لم يتمكن بعد من امتلاك القدرة الذاتية للاضطلاع بمهمة الائتمان المصرفي مثلما ان سوق الائتمان لا يكفي لاستيعاب راس المال المصرفي. وطالما تتيح الأساليب المعتمدة في تنظيم قطاع المال وسوق الصرف ارباح غير اعتيادية تبقى الضغوط مستمرة لدخول المزيد من المصارف الى السوق، من جهة، ويتأخر ظهور تلك الآليات السوقية مثل التنافس السعري ووفورات الحجم الكبير وغيرها التي تساعد على الاندماج وتعرقل دخول الجديد.

ان السياسات النقدية الهادفة لزيادة الودائع، مباشرة، لا يستبعد تأثيرها فضلا عن زيادتها من خلال عمليات الائتمان ذاتها. اما التوسع النقدي، ان لم يأتي متساوقا مع ازدهار القطاع الحقيقي غير النفطي، فنتائجه ليست مضمونة في الاتجاه الإيجابي. بل وحتى زيادة الائتمان بحاجة الى تحليل في ضوء وضع الطلب الكلي، قريبا او بعيدا، عن مستوى الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية، الى جانب شروط توازن ميزان المدفوعات. ومع ما تقدم لا بد من التمييز بين زيادة في الائتمان تستوعب في الاستهلاك مباشرة او عبر خفض الادخار لمستلمي القروض في مقابل الإقراض لرفع الاستثمار حيث توجد فسحة لزيادة حقيقية في الطلب الكلي يستجيب لها العرض فيزداد الدخل الحقيقي ومن ثم الادخار. ان محدودية الودائع الخاصة وجه آخر لضالة العمق المالي في الاقتصاد العراقي، والذي يظهر في النسبة المنخفضة للنقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي، الذي يبينه الجدول (2) التالي، لأن النقود هي سقف الودائع الخاصة، وعند النظر مليا في هذه الخاصية يتضح ان المشكلة الرئيسية ليست في ارتفاع مكون العملة في التداول من مجموع النقود بل هذه ثانوية.

جدول (2)

النقد والناتج المحلي بالأسعار الجارية في العراق
القيم بمليارات الدنانير

المعلومات والسنوات	2013	2014	2015	2016
النقد الواسع M2	87679	90728	82595	88082
العملة في التداول خارج المصارف	34995	36072	34855	42075
الناتج المحلي الإجمالي	273588	266420	207876	196536
النقد الى الناتج %	32.0	34.1	39.7	44.8
العملة في التداول الى النقد %	39.9	39.7	42.2	47.8
العملة في التداول الى الناتج %	12.8	13.5	16.8	21.4
الأساس النقدي	73259	66231	57888	62591
النقد الواسع الى الأساس النقدي %	119.6	137.0	142.7	140.7
صافي الموجودات الدولية للبنك المركزي	88428	75421	62793	52600
صافي الموجودات الدولية الى الأساس النقدي %	120.7	113.9	108.5	84.0

المصدر: إعداد الباحث والبيانات من البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016.

من مؤشرات العمق المالي نسبة كل من النقد بالمعنى الواسع M2 او الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي. وهما مترابطان من خلال تعريف النقود بانها عملة في التداول

مضافا اليها الودائع، والأخيرة هي المصدر الرئيسي لتمويل الائتمان. ومن المعلوم ايضا ان العمق المالي يتزايد مع التطور الاقتصادي، ويبقى السؤال عن محددات تغير العمق المالي مطروحا للبحث وفي اهتمامات متخذة قرارات السياسة النقدية والائتمانية. وثمة بعض المشتركات بين تحول العراق بعد عام 2003 وتجربة الدول الانتقالية في اوروبا. وفي دراسة شملت 19 دولة من المجموعة الانتقالية تبين ان: اصلاح القطاع المالي له اثر ايجابي بمعنوية احصائية مقبولة في زيادة العمق المالي بمؤشر الائتمان، لكن تطوير سوق الأوراق المالية كان دوره الإيجابي اوضح، ويشمل اصلاح القطاع المالي في المصارف تحرير اسعار الفائدة. اما خصخصة المنشآت الاقتصادية العامة فكانت علاقتها بالتعميق المالي في الاتجاه السالب لكن بلا معنوية احصائية او بمعنوية منخفضة، وكذلك تحرير التجارة والأسعار علاقتها سالبة وبلا معنوية احصائية. وفائض الموازنة العامة بلا معنوية احصائية وشارته مضطربة، اما النمو الاقتصادي فله دور ايجابي بمعنوية مقبولة على الأغلب، والتضخم يعمل بالاتجاه المعاكس للتعميق بمعنوية مقبولة او منخفضة. بتعبير آخر ان الخصخصة والتحرير والضبط المالي وهي عناصر اساسية في الوصفة الليبرالية لم يظهر لها ذلك الأثر المنشود. وعند دراسة التعميق بالمؤشر الثاني، النقود، تأكدت علاقة التضخم العكسية مع التعميق بمعنوية عالية، أما الخصخصة والتحرير وفائض الموازنة فلم يتغير سلوكها عما ظهر آنفا. وفي دور اصلاح القطاع المالي لم تظهر فاعلية للأسواق المالية بل للمصارف وبمعنوية احصائية مقبولة، وقد توجد مشتركات بين تجربة تلك الدول والتحول في نظام الاقتصاد العراقي (15-16 PP، 21).

من الجدول (3) تتضح ابعاد العمق المالي حيث نسبة راس المال الى الودائع، بما فيها الحكومية المركزية، 29.7 بالمئة وهي أدنى بكثير مما يتطلبه الأداء المصرفي الاعتيادي، وعندما تنسب الى مجموع الموجودات بجميع اصنافها فهي بنسبة 22.4 بالمئة. ومن جهة اخرى عند طرح احتياطات المصارف من مجموع الودائع فالنتيجة 37.4 ترليون دينار، وهي مقاربة لمجموع الائتمان الممنوح لجميع القطاعات، ونسبة راس المال الى هذا الائتمان 60.7 بالمئة، والتي تدل على عطالة واسعة في راس المال المصرفي، وتلك العطالة في القطاع المصرفي الخاص وليست في أكبر المصارف الحكومية التي تعمل دون الحد الأدنى من كفاية راس المال بكثير.

جدول (3)
الميزانية الموحدة للمصارف التجارية في العراق
(مليار دينار)

البيانات والسنوات	2013	2014	2015	2016
صافي المطلوبات الأخرى	(728.7)	1706.6	2516.0	2200.0
راس المال والاحتياطات والتخصيصات	14034.6	16452.2	17916.7	20678.7
مجموع ودائع الحكومة والقطاعات الأخرى	87004.4	90932.3	76418.6	69631.8
ديون على الحكومة والقطاعات الأخرى	32674.5	39195.9	45704.8	46818.3
صافي الموجودات الأجنبية	20695.3	25929.8	14437.6	11248.9
الأبنية	1709.5	1853.7	2031.2	2239.0
ودائع المصارف لدى البنك المركزي	39596.5	38299.7	30947.9	29047.9
نقد في صناديق المصارف	5634.6	3812.1	3729.9	3156.3
مجموع الموجودات او المطلوبات	100310	109091	96851	92511
احتياطات المصارف	45231	42112	34678	32204
احتياطات المصارف الى الاساس النقدي%	61.7	63.6	59.9	51.5

المصدر: تنظيم الباحث من بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016.

وفي الجدول (4) يظهر مسار تغير العمق المالي في العراق بين عامي 2006 و2016، وقد شهدت هذه السنوات موجة التضخم العارم عندما وصل اعلاه 53.2 بالمئة ثم انخفض بحيث أصبح في احدى السنوات سالبا. وقد كان سعر الفائدة النقدي مرتفعا عموما 14.5 بالمئة بحيث كان سعر الفائدة الحقيقي موجبا بالمتوسط 4.8 بالمئة رغم انخفاضه كثيرا سنوات التضخم الجامح. ومن الصحيح القول ان نسبة الائتمان، بمجموعه وللقطاع الخاص، الى الناتج والناتج غير النفطي بقيت واطئة مقارنة بالمتوسطات العالمية التي عرضها الجدول (6) لكنه تزايد سريعا بحيث وصلت نسب الائتمان الى الناتج، نفطي وغير نفطي أكثر من اربعة امثال أدنى مستوياتها التي كانت عليها. وعند استمرار هذا الاتجاه فسوف تتقلص فجوة العمق المالي والائتمان في العراق.

جدول (4)

مؤشرات تطور الائتمان والعمق المالي في العراق للسنوات 2006 - 2016

المتغيرات والمؤشرات	المتوسط السنوي	الأدنى	الأعلى	الارتباط مع التضخم	الارتباط مع سعر الفائدة الحقيقي بالدينار
التضخم	9.6	(2.8)	53.2	1	(0.99) 0.00
سعر فائدة الأقرض بالدينار	14.5	12.3	19.5	0.32 0.34	(0.17) 0.61
سعر فائدة الأقرض بالدولار	13.2	11.6	16.2	0.02 0.95	0.12 0.72
سعر الفائدة الحقيقي بالدينار	4.8	(38.7)	18.4	(0.99) 0.00	1
الائتمان/الناتج %	9.2	2.8	18.9	(0.52) 0.11	0.41 0.21
الائتمان الى الناتج غير النفطي %	16.2	6.2	27.2	(0.52) 0.09	0.42 0.20
الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج %	5.2	2.0	9.3	(0.61) 0.05	0.50 0.12
الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج غير النفطي %	9.3	4.4	13.3	(0.64) 0.03	0.54 0.9
النقود الواسعة الى الناتج %	32.2	22.1	44.8	(0.65) 0.03	0.56 0.07
النقود الواسعة الى الناتج النفطي	59.1	49.3	70.7	(0.59) 0.06	0.52 0.10
الأسهم الى الناتج %	2.8	1.5	4.8	(0.39) 0.24	0.30 0.37
الأسهم الى الناتج غير النفطي %	5.1	3.3	7.7	(0.26) 0.44	0.17 0.63
ملاحظات: مستويات الدلالة لمعاملات الارتباط البسيط تحتها مباشرة، ومنها يتضح ان التضخم يرتبط عكسيا وبمعنوية احصائية مع: سعر الفائدة الحقيقي، والائتمان الى الناتج غير النفطي، والائتمان للقطاع الخاص الى الناتج والى غير النفطي، والنقود الواسعة الى الناتج، وبقية ارتباطات التضخم ليست ذات دلالة احصائية. اما ارتباطات سعر الفائدة الحقيقي للقروض بالدينار فكانت: عكسية وبمعنوية عالية مع التضخم، وطردية وبمعنوية مقبولة ثم واطئة مع نسبة النقود الواسعة الى الناتج ونسبتها الى الناتج غير النفطي.					

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الجدول (5).

ولتفسير تغير العمق المالي والائتمان في العراق جرى حساب ارتباطات تلك المتغيرات مع التضخم وسعر الفائدة الحقيقي، وعموما للتضخم إثر سلبي وسعر الفائدة الحقيقي دور ايجابي مع العمق المالي بدلالة نسبة النقود الواسعة الى الناتج المحلي، ومن الجوانب الإيجابية في هذا التطور ان الائتمان تحرك بأسرع من النقود. اما الرسملة فكانت ابطأ في حركتها من الائتمان وليست لها ارتباطات بمعنوية احصائية مع التضخم وسعر الفائدة الحقيقي، ويكرس هذا الاتجاه الأساس المصرفي لقطاع المال في العراق.

ومن الضروري الوقوف عند تغيرات اسعار الفائدة والائتمان في العراق وبالرجوع الى الاشكال البيانية في الملحق: فقد كشف الشكل (7) على تقارب وانسجام الحركة بين سعر الفائدة على القروض الدينامية والدولارية وهي مرتفعة مقارنة بالمستويات الدولية رغم انخفاض معدل التضخم، في السنوات الأخيرة، واستقرار سعر الصرف. ما يدل على تقدير مرتفع للمخاطر وربما تدخل عوامل ليست اساسية Fundamentals بالمعنى الاقتصادي في تحديد اسعار الفائدة وعرض الائتمان والطلب عليه.

وأظهر الشكل (8) تقارب اسعار الفائدة على الأقراض لمختلف الآماد وهو ما سبقت الإشارة الى مخالفته للموقع نظريا والتجربة الدولية، لأن المخاطر تتزايد مع طول مدة القرض وايضا ثمن التخلي عن السيولة يجعل سعر الفائدة على قروض الأمد الأبعد اعلى.

وأظهر الشكل (9) تزايد نسبة سعر الفائدة للأمد الطويل على سعر الإيداع لمدة سنتين، ربما لأن المصارف تضع هامش الفائدة على الأقراض مطلقا وليس نسبيا وهو ما أظهره الشكل (10).

وبين الشكل (11) ان اسعار الفائدة على الودائع تختلف حسب الأجل بانتظام صعودا ونزولا وهو ما يتفق مع التصور النظري. ومن الشكل (12) يبدو ان حصة القطاع الحكومي المركزي من الائتمان المصرفي قد زادت نسبيا بعد عام 2010 على حساب المنشآت الاقتصادية العامة والقطاع الخاص.

5. 2 الائتمان من المصارف الخاصة والحكومية في العراق:

كان الائتمان المقدم للقطاع الخاص من المصارف نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي هو الأوطأ في العالم حسب البيانات التي توفرت والمعروضة في جدول (6). ولا يفسر تعثر الديون هذا الأحجام عن تقديم الائتمان إذ لم يكن تعثر الديون في العراق استثنائيا في ضوء التجربة الدولية التي عرضها الجدول (7)، بينما كان ضعف الائتمان في العراق غريبا من زاوية التحليل الإحصائي على الأقل. ويبدو ان من السمات الواضحة للتطور الاقتصادي زيادة نسبة الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج المحلي

الإجمالي فقد ارتفع وسيطها الى 70 بالمئة في الدول عالية الدخل وفي الدول متوسطة الدخل الى 50 بالمئة في الشريحة العليا و30 بالمئة للشريحة الدنيا عام 2014، بينما كانت تلك النسبة على التوالي دون 40 بالمئة و30 بالمئة و15 بالمئة للمجموعات الثلاث عام 1980 على التوالي. اما في البلدان واطئة الدخل فقد واكبت حركة الائتمان نمو الناتج وزادت عليه قليلا لتبقى تلك النسبة دون 20 بالمئة بالمتوسط.

وفي آسيا التي حققت انجازاتها التنموية المشهودة فقد تجاوزت النسبة آنفة الذكر 120 بالمئة في البلدان عالية الدخل، ووصلت 80 بالمئة في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل وفي الشريحة الدنيا من هذه المجموعة 60 بالمئة عام 2014، وتدعم هذه المؤشرات الاعتراف بقوة العلاقة بين الائتمان والنجاح التنموي (18-19 PP، 2). علما ان تلك الدول مارست اجراءات الاحتراز الكلي والحذر Macro prudential مثل سقوف الائتمان ونسبة القرض الى الضمان والاحتياطات الإلزامية ومتطلبات راس المال للمؤسسات المالية وسواها، وخاصة اثناء فترات التوسع الائتماني السريع المرتبط بصعود اسعار الأصول العقارية. والعراق لازال بعيدا عن ظاهرة دورة الائتمان وأزمات قطاع المال، فقد تحصل ازمات او انهيارات على مستوى الوحدة المصرفية ولا تطل المنظومة بأكملها. وذلك يفيد امكانية تنشيط الإقراض حتى مع النسب الحالية لتعثر تسديد الديون، والتي لا تستعصي على المعالجة عند التشديد على فرض القانون وإشاعة الاكتراث بأهمية الوفاء بالالتزامات للارتقاء بأداء قطاعات الأعمال عموما، بينما في العراق كان مؤشر الأداء الائتماني أدنى من متوسطات جميع تلك المجموعات بما فيها واطئة الدخل ما يستدعي البحث عن تدابير لإزالة العوائق المسؤولة عن تقييد هذا النشاط. ويظهر ان مصادر تمويل الائتمان ومنها الودائع لم تكن هي العامل المقيد للائتمان اذ كانت ودائع القطاع الخاص 23.7 تريليون دينار والقروض المقدمة له 18.1 تريليون دينار، وإجمالي الودائع بما فيها ودائع الحكومة والمؤسسات العامة 62.4 تريليون دينار ومجموع الائتمان النقدي لكافة القطاعات 37.2 تريليون دينار (3) وأسهمت المصارف الحكومية بمبلغ 29.8 تريليون دينار والمصارف الخاصة بحوالي 7.3 تريليون دينار من ذلك الحجم الائتماني بنسبة 19.6 بالمئة من مجموع الائتمان. ومن مجموع الائتمان كان للزراعة والصناعة التحويلية حوالي 4 تريليون دينار وللتشييد والبناء 7.9 تريليون دينار والباقي للقطاعات الأخرى منها 14.5 تريليون دينار لخدمات المجتمع (34-33، 4).

مصارف القطاع العام في العراق تهيمن على الودائع والإقراض ويرى البعض انها تنافس القطاع

المصرفي الخاص وتحد من تطوره. لكن تقسيم العمل بين القطاعين لم ينل من التحليل والتقييم ما يكفي لقرارات كبيرة في هذا الشأن. فمن جهة تفضيل المدخرين للمصارف العامة بسبب غياب نظام للتأمين على الودائع، هذا بذاته، أسهم كثيرا في التشجيع على الإيداع المصرفي وهو مطلوب، وقد تنخفض الودائع رغم عدم تناسبها مع حجم الاقتصاد العراقي، حاليا، لولا المصارف الحكومية.

كما ان التأمين الضمني على الودائع الذي يستشعره قطاع الأعمال والأهالي في المصارف العامة كان ولم يزل ايجابيا لأن غياب المخاطر يخفّض سعر الفائدة المطلوب على الإيداع والتأمين على الودائع يرفع سعر فائدة الإقراض لتعويض المصارف عن مدفوعاتها لصندوق التأمين على الودائع ويتحمل المودعون بعض الكلفة ايضا نتيجة الاتفاق الضمني بين المصارف الخاصة على خفض سعر الفائدة على الإيداع بعد سريان التأمين. ولتعميق قطاع المال من الضروري الحفاظ على دور المصارف العامة في اجتذاب الودائع، ومكافحة النقود عبر دورة صغرى بين الودائع والائتمان الذي ينعكس على الودائع، واخرى كبرى بين الائتمان والاستثمار الى النمو الاقتصادي ومنه الى الادخار ثم الودائع، لتبدأ الدورة الصغرى عملها من جديد ... وهكذا في تواصل وتساعد.

اما في جانب الأقرض فان نطاق التنافس ضيق لأن المصارف الحكومية تقدم قروضا وتسهيلات لفئات وجهات ليس لديها الاستعداد للاقتراض من المصارف الخاصة بأسعار الفائدة السائدة، ومنها على سبيل المثال سلف الموظفين والمتقاعدين التي قدمها مصرفي الرشيد والرافدين، وقروض الأسكان التي قدمها الأخير والمصرف العقاري. إذ ليس للمصارف الخاصة أدنى استعداد لمزاولة هذا الدور كما ان الأسرة العراقية، بصفة عامة، من المستبعد ان تتقبل او تتحمل دفع سعر فائدة 16 بالمئة لقرض عقاري. اما قروض المصرفين الزراعي والصناعي فان الطلب عليها مرتبط تماما بأسعار الفائدة المنخفضة، فهي

قروض معانة من الحكومة، ومخاطر الائتمان لتمويل هذه الأنشطة عالية. وقدمت المصارف الحكومية قروضا للشركات العامة بترتيبات خاصة بديلة عن تمويلها المباشر من الموازنة حيث لا تستطيع المصارف الخاصة اداء هذه المهمة ابداء، فأين هو ميدان التنافس بين القطاع المصرفي العام والمصارف الخاصة.

ومع ذلك يمكن تقييد دور المصارف الحكومية في الائتمان المماثل لما يقوم به القطاع الخاص، وهو معروف وكان يفضل التوقف عنه منذ استئناف الصيرفة الخاصة في العراق. ومما لا بد من ذكره في هذا الصدد، ان المصرف العراقي للتجارة TBI استحدث اصلا لمعالجة مشكلة مرتبطة بالمدىونية، ومن اجل صيرفة التجارة الخارجية للحكومة. ولم تكن هناك اية ضرورة ان يتجاوز المصرف المهام التي وجد من اجلها وينخرط في الاستثمار المصرفي المعتاد وتقديم الائتمان وسوى ذلك. وقد أسهم هذا التحول عن الأهداف الأصلية لاستحداث المصرف في مزيد من الالتباس في فهم دور الصيرفة الحكومية في اقتصاد اتجه رسميا وسياسيا نحو النظام الحر والملكية الخاصة والانفتاح.

ومن الممكن التوجه نحو تقديم المصارف الحكومية لفوائض الإيداعات، عن انشطتها غير المنافسة للقطاع الخاص المصرفي، قروضا بالكلفة للأخير، وفي هذه الحالة يعمل القطاع المصرفي العراقي على أفضل اوجه التكامل، بين تسهيل اجتذاب الودائع وتيسير تمويل المصارف الخاصة، لتقديم مزيد من الائتمان لقطاع الأعمال.

ثم هناك مسألة العلاقة الوثيقة بين المصارف الحكومية وعمل وزارة المالية قد اهملت، للأسف، او مسكوت عنها في النقاشات التي دارت حول المصارف الحكومية، وهي ادارة نقدية الموازنة العامة Budget Cash Management. وهي مهمة جوهرية في نظام المالية العامة في جميع دول العالم وتنطوي على مخاطر لا يستهان بها. فالموازنة تدار عملياتها اليومية من ذراعها المصرفي، وعادة في

البنك المركزي او مصارف حكومية او حداث مصرفية مسيطر عليها من السلطة المالية والبنك المركزي عبر ما أصبح يسمى الحساب الوحيد للخرزاة. كما ان الودائع الحكومية ليست مشمولة في تعريف النقود وهي مبدئيا اموال ليست معدة للإقراض. ويزيد عدد الدول التي تخضعها الى تسوية يومية او أكثر من مرة في اليوم الواحد مع الحساب الرئيسي آنف الذكر في البنك المركزي، وهي الطريقة الأصولية او المعيارية في التعامل مع هذه الأموال وبذلك لا تستفيد المصارف الخاصة اصلا من هذه الودائع في ظل النظام الجديد.

التوسع في اجازة المصارف وزيادة اعدادها لم يقترن بزيادة الخدمات المصرفية، وانتشارها المكاني لا زال محدودا ولا يتجاوز، في المصارف الخاصة بغداد ومراكز المحافظات او بعضها. في عام 2016 وصل عدد المصارف في العراق 63 مصرفا منها سبعة حكومية والباقي خاصة محلية بعدد 35 و 21 مصرفا اجنبيا، وتزاول تلك المصارف انشطتها من خلال 1068 فرعا أي بمعدل 17 فرع للمصرف وهو اقل من عدد محافظات العراق. والمتوسط العربي لفروع المصارف لكل مئة ألف من السكان 11 فرع، بينما العراق حوالي 3؛ والمتوسط العالمي 12.6 وفي تركيا وإيران 19 و 31 على التوالي؛ وفي منطقة اليورو 27.5 فرع لكل مئة ألف من السكان ان المصارف الصغيرة في رأسمالها او التي تقتصر على عدد قليل من المنتجات المصرفية لا تجد جدوى كافية في التفرع والانتشار بينما المصارف الكبرى في رأسمالها او سعة وتنوع نشاطها تتفرع لأنها تستطيع خلق السوق Market Creation بالحجم الكافي لتغطية التكاليف وتحقيق العوائد المقبولة.

في العراق وحسب أحدث البيانات يلاحظ ان ثلاثة مصارف حكومية قدمت 71.9 بالمئة من مجموع الائتمان في حين أسهم 44 مصرف خاص بحوالي 10 بالمئة من مجموع الائتمان شكل (2). ولحد الآن لم تظهر مصارف خاصة كبيرة بفارق جوهري عن البقية، إذ اسهمت المصارف الثلاثة الأوسع

نشاطا بما لا يزيد عن 20 بالمئة من مجموع الائتمان المقدم من المصارف الخاصة، شكل (3). ان تركيز الأنشطة المصرفية في عدد قليل من المؤسسات ظاهرة عالمية، وان كانت تتطوي على قدر من سلبيات الهيمنة على السوق، لها مزايا مثل قدرة العمل على مدى واسع من المنتجات، والانتشار المكاني، ووفورات الحجم الكبير، وتوزيع المخاطر وسواها.

وتشير دراسات تناولت موضوع التركيز انه بين عامي 1980 و 2008 وفي 105 دولة وجد ان ثلاثة مصارف تهيمن على أكثر من 90 بالمئة من النشاط المصرفي في 53 بالمئة من تلك الدول، وفقط في 20 بالمئة من تلك الدول كانت حصة أكبر ثلاث مصارف دون 50 بالمئة من النشاط المصرفي، ومثلما تلاحظ هيمنة القلة في سوق الوساطة المالية على المستوى الوطني كذلك على مستوى العالم يتسارع نمو حجم المصارف الكبرى بحيث وصلت موجودات أكبر عشرة مصارف ما يعادل 35 بالمئة من الناتج المحلي العالمي. بل وأصبحت المصارف العابرة للحدود معتادة حتى في العراق حيث يعمل 21 مصرف أجنبي من مجموع المصارف الخاصة التي عددها 56 مصرفا.

ومن اللافت للنظر ان التعامل المجتمعي مع المصارف في العراق محدود، في عام 2014 نسبة الرجال في سن 15 سنة فأكثر الذين لديهم حسابات مصرفية 14.6 بالمئة ، والمتوسط العالمي 64.1 بالمئة وفي الهند وإيران 62.5 بالمئة و 97.1 بالمئة على التوالي. و 13.5 بالمئة من النساء لنفس الفئة العمرية لديهن حسابات مصرفية لنفس العام في العراق، بينما المتوسط الدولي 57.4 بالمئة وفي الهند 42.6 بالمئة وإيران 87.1 بالمئة (5). وربما من جملة اسباب هذه الظاهرة عدم تمكن المصارف من الانتشار في المكان، اضافة على اهمية سهولة إجراءات فتح وتحريك الحسابات ودواعي امنية، وايضا تحاشي مخاطر الأزمات المصرفية او السيولة وغيرها.

وتوجد فرص لإعادة بناء المصارف العامة التجارية في العراق على نموذج آخر، وتطوير المصارف المتخصصة، وذلك في سياق عملية لترصين القطاع المصرفي. بيد ان عمل المصارف الحكومية يبقى، بهذا القدر او ذاك، منفعلا بسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والتقييم الموضوعي لأدائها يتطلب عزل أثر هذا العامل. ونخلص مما تقدم الى اهمية النظر في أنشطة الصيرفة الحكومية كل على حدة: اجتذاب الودائع؛ تقديم ائتمانات وسلف ميسرة لفئات وجهات معينة تنفيذا لسياسة الدولة؛ ادارة نقدية الموازنة العامة؛ ومزاولة نشاط ائتماني اعتيادي يمكن للقطاع المصرفي الخاص الاضطلاع به، وان التفكير في اعادة بناء او تطوير المصارف العامة يتطلب اولا الوقوف مليا عند هذه الأنشطة. ان زخم الليبرالية الاقتصادية بين منتصف الثمانينات والأزمة المالية الأخيرة ادى الى تقليص دور القطاع العام عموما والمصارف العامة ايضا، ومع ذلك لازالت موجودة في الصين والهند وروسيا والبرازيل والعديد من الدول الأخرى، وبعد الأزمة الأخيرة جرى تأمين مصارف كبيرة لمنع انهيارها.

وللمصارف العامة سمعة جيدة في المانيا، وفي عام 1999 قدمت حوالي 80 بالمئة من مجموع الائتمان المصرفي هناك، وتعرضت الى ضغوط من منظومة اليورو فيما بعد، وقد يتضح ان النموذج الألماني في الصيرفة هو الأنسب للتنمية. وعلى سبيل المثال، مصرف البريد الياباني Japan Post Bank وهو المصرف الأول بمقياس حجم الودائع في العالم، والذي تأسس في اواخر القرن التاسع عشر حكوميا، بدأت خصصته تدريجيا منذ عام 2005 بعناية للحفاظ على خصائصه ومزاياه، أي ان ضرورة المصارف الحكومية وثيقة الصلة بمرحلة التطور الاقتصادي. ويرتبط تاريخ المصارف في اوربا بالفضاء العام والسياسات الحكومية ولم يكن يوما ما ضمن دائرة مغلقة بين المبادرة الخاصة والمصلحة الخاصة. وذلك منذ بداية نشأتها في العهد الروماني، الى عصر النهضة، ومن الثورة الصناعية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي المانيا الى يومنا هذا (21-30 PP، 8).

5.3. الدور المحدود لأسواق المال في العراق:

والى جانب المصارف لبقية مؤسسات وأسواق المال دورها في التمويل فقد بلغ اجمالي الائتمان المقدم من كل القطاع المالي، بضمنه المصارف، الى كافة القطاعات الأخرى عدا الحكومة المركزية في العالم عام 2016 ما نسبته 186.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وفي عام 2015 كانت تلك النسبة 174 بالمائة، وهي ضعف الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في نفس السنة؛ وفي الولايات المتحدة الأمريكية كانت تلك النسبة 264.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وهي أكثر من اربعة امثال الائتمان المصرفي للقطاع الخاص؛ وفي الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل 167 بالمئة من الناتج ؛ وفي دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتركيا بلغت تلك النسبة 85.3 و 81.2 .على التوالي. اما في العراق فلا زالت أنشطة ومؤسسات القطاع المالي من غير المصارف محدودة او غير موجودة اصلا مثل سوق اوراق الدين للقطاع الخاص، ولذلك لا يختلف مجموع الائتمان عما تقدمه المصارف. كما ان راس مال الشركات المساهمة المدرجة في اسواق المال نسبة الى الناتج المحلي العالمي بلغت 99.2 بالمئة عام 2016، وفي البلدان متوسطة الدخل 56.5 بالمائة، وفي الشرق الاوسط وشمال أفريقيا 59.3 بالمئة ولكن عند استبعاد الدول عالية الدخل تتخفف النسبة الى 24.8 بالمئة وفي إيران وتركيا 22.7 بالمئة و20 بالمئة على التوالي بينما في العربية السعودية 67.6 بالمائة. يفهم من ذلك ان اتجاهات التغير في تنظيم وتمويل أنشطة الأعمال ورغم انها تعتمد على مرحلة التطور الاقتصادي بدلالة متوسط الناتج للفرد بيد ان دول العالم اظهرت تفاوتاً واسعاً حول النمط العام. ولا يبدو الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية معيقاً لتوسع دور الإنتاج الكبير والمنظم على اساس الشركة المساهمة ذات الاكتتاب والتداول العام لحقوق الملكية ومع ذلك يظهر العراق متخلفاً على نحو لافت للنظر في هذا المجال اذ لازالت نسبة الرسملة في العراق لا تزيد على 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي اذ وصلت

قيمة الأسهم اعلاها عام 2013 بحوالي 12 ترليون دينار وانخفضت الى 9.355 ترليون دينار نهاية عام 2016. وأيضا لا يتناسب عدد الشركات المدرجة في السوق مع الحجم الاقتصادي للعراق التي كان عددها 96 شركة عام 2008 أصبح 76 شركة حسب أحدث البيانات المنشورة. ان سوق الأسهم العراقية تهيم عليها المصارف الخاصة وهو مؤشر على ضعف أنشطة الأعمال غير المالية وخصوصا الصناعة. كما ان معدل تداول الأسهم منخفض اذ يقترب المعدل العالمي من مرة واحدة في السنة بينما في البلدان متوسطة الدخل يقترب من ثلاث مرات وفي العربية السعودية حوالي 1.2 مرة، بينما في العراق اقصى ما وصل اليه التداول 14 بالمئة من قيمة الأسهم عام 2013 وفيما بعد انخفض دون ذلك. ومن الواضح ان الاسواق المالية في العراق تنتظر تطويرا جذريا بدايته من سوق راس المال الأولي المرتبط بعمليات التأسيس والإصدار الابتدائي للأوراق المالية بكافة انواعها بما فيها اصدارات الدين.

6. العوائد والتكاليف والأنشطة المصرفية:

6. 1. إيراد وصافي دخل المصارف العراقية: مؤشرات الدخل المصرفي في العراق تكشف عن خصائص ليست منسجمة مع النموذج المتصور للمؤسسة المصرفية، فقد بلغ اجمالي الدخل 2234 مليار دينار عام 2015، ودخل الفائدة 1689 مليار دينار ومصاريف الفائدة 595 مليار دينار أي بنسبة 35 بالمئة من مجمل دخل الفائدة لمجموع المصارف. علما ان المصارف الحكومية تقدم الكثير من الائتمانات والسلف بأسعار فائدة منخفضة وايضا الودائع الجارية التي تسهم في الائتمان هي بدون فائدة، ويفهم من هذه المؤشرات ان التكاليف المباشرة لتمويل الائتمان واطئة، ولقد اتضح آنفا ان من بين اسباب ارتفاع اسعار الفوائد على القروض من القطاع المصرفي الخاص الانخفاض الشديد في نسبة الموجودات الى راس المال.

ومن البيانات المنشورة كان صافي دخل الفائدة 1094 مليار دينار، بينما الدخل من غير الفائدة 1140 مليار دينار بنسبة 51 بالمئة من اجمالي الدخل (4). والمصاريف لغير الفائدة 933 مليار دينار منها تعويضات المشتغلين 524 مليار دينار تعادل 88 بالمئة من الفوائد المدفوعة و 48 بالمئة من صافي دخل الفائدة. ويلاحظ ان الديون المتعثرة 13 بالمئة من مجموع الائتمان في المصارف الخاصة، ولجميع المصارف 8 بالمائة، عام 2015 وازدادت عام 2016 الى 16 بالمئة و 9 بالمئة على التوالي وهذه المستويات من التعثر قد يمكن تحملها. لكن اللافت للنظر ان تلك النسبة تجاوزت 40 بالمئة في ثمانية مصارف خاصة، وهي تحتاج الى تدقيق، ومراجعة لأدارة المخاطر. وعند اضافة تخصيصات الديون المتعثرة، بمبلغ 248 مليار دينار، الى المصاريف، آنفا، يصبح صافي الدخل 1053 مليار دينار بينما كان 1588 مليار دينار عام 2012 وكلاهما قبل الضريبة. واثبتت التجربة ان تخصيصات الديون المتعثرة واطئة لا تنسجم مع الوقائع وحتى تقديرات الخسائر كما تبين لاحقا. وتبقى البيانات تتطلب المزيد من تحسين انظمة اعدادها فضلا عن تدقيقها، فهي ضرورية للرقابة على الصيرفة وليس لتحليل الأداء التجميعي لقطاع المصارف.

ان فارق سعر الفائدة بين الإقراض والإيداع مرتفع كثيرا في العراق. وأيضا لم تجرب المصارف العراقية مصادر تمويل اخرى، من غير الودائع ورؤوس اموالها، بما في ذلك الاقتراض من سوق بين المصارف الذي لم يوجد بعد ولا من البنك المركزي فضلا عن عدم تجريب توريق الديون او وسائل مماثلة.

اسعار الفائدة على القروض في العراق بلغت بين عامي 2006 و 2016 بالمتوسط 14.5 بالمئة من جدول (4)، ويلاحظ انه يقع ضمن فئة اعلى اسعار فائدة على القروض في العالم، (شكل 1). وبين نهاية تشرين الثاني 2012 ونهاية حزيران 2017 كان سعر الفائدة 12.74 بالمئة، و 12.88 بالمئة، و 14.04 بالمئة للقروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل على التوالي. ولنفس الفترة تراوح معدل

التضخم السنوي بين سالب واحد و2.5 بالمئة بمعنى ان سعر الفائدة الحقيقي يقع بين 10 بالمئة الى 15 بالمئة وهو مرتفع، وفي الفئة العليا، قياسا على معطيات التجربة الدولية حيث بلغ المتوسط 5.95 بالمئة ، (الشكل البياني 3).

ويبدو ان اسعار الفائدة ترتبط عكسيا مع مدة الائتمان في العراق، او على الأقل لا علاقة لها بالأمد الزمني للقرض وهو الأمر الذي لا ينسجم مع مبادئ السيولة والمخاطرة الشائعة لتفسير البنية الزمنية للفائدة. وعند النظر في فرق الفائدة بين الإقراض والإيداع فقد كان واسعا في العراق، (الشكل 2)، ما يدل على ان المشكلة ليست في ارتفاع تكاليف تمويل القروض خاصة وان تلك التكاليف تنخفض كثيرا بالمعدل عند الأخذ بالاعتبار الحجم الكبير للودائع الجارية وهي بدون فائدة.

من جهة اخرى لا يتناسب سعر الفائدة الحقيقي على القروض في السنوات الأخيرة مع المدى المتعارف عليه لمعدل العائد الداخلي لمشاريع الاستثمار في القطاع السلعي. ما يعني انصراف تلك القروض نحو أنشطة ذات طابع تجاري حيث التداول السريع لرأس المال يرفع المتوسط السنوي للعائد. والسؤال المشروع لماذا اسعار فائدة القروض مرتفعة في العراق رغم الانخفاض الشديد في معدل التضخم، والى جانب فتور النشاط الاستثماري ارتباطا بانخفاض مستوى الطلب الكلي بعد تراجع اسعار النفط وتقييد الانفاق الحكومي.

ومن تحليل الارتباط (جدول 4) لم تكن هناك علاقة واضحة وقوية بين الائتمان واسعار الفائدة في العراق لكثرة العوامل غير الأساسية Fundamentals والمخاطر والدخل غير الأراضي وسواها في تحديد الطلب على الائتمان وعرضه، وكما يلاحظ من الأشكال البيانية في الملحق.

ولتفسير ارتفاع هوامش الفائدة في العراق ودول ناهضة اخرى ننطلق من هدف تعظيم معدل العائد من حقوق الملكية RE وهو صافي الدخل NI الى مجموع راس المال المملوك لحملة الأسهم TEC. وعند تجزئة تلك النسبة الى مصادرها نتوصل الى تفسير حسابي على الأقل:

$$RE = (NI/TA) * (TA/TEC) \dots\dots\dots (2)$$

حيث TA مجموع الموجودات، و * علامة الضرب، ويفهم منها ان ارتفاع نسبة الموجودات الى حقوق الملكية، وهو الذي يسمى مضاعف حقوق الملكية والذي يعبر ايضا عن الرافعة Leverage،

يقلل من الحاجة الى زيادة نسبة صافي الدخل الى الموجودات. والمقصود بصافي الدخل حصيلة الفوائد والعمولات المقبوضة مطروحا منها الفوائد المدفوعة والمصاريف الإدارية. ومع مستوى معين من اسعار الفائدة على الودائع والمصاريف التشغيلية يتعين رفع سعر الفائدة على الإقراض لزيادة صافي الدخل ونسبة صافي الدخل الى الموجودات. وعلى سبيل المثال وبالعودة الى المعادلة (2) لو كان مضاعف حقوق الملكية (نسبة الموجودات الى راس المال المملوك للمساهمين) 10 او 1000 بالمئة ومعدل العائد المطلوب من حقوق الملكية 10 بالمئة يكفي ان تكون نسبة صافي الدخل الى الموجودات 1 بالمئة. بينما لو كان مضاعف حقوق الملكية 2 او 200 بالمئة ينبغي ان ترتفع نسبة صافي الدخل الى الموجودات لتبلغ 5 بالمئة.

وللتبسيط نغض النظر عن المصروفات الإدارية لتبقى الفوائد المدفوعة هي كل النفقات فمع الحالة الأولى يكفي ان يكون سعر الفائدة على الإقراض أكثر من سعر الفائدة على الودائع بمقدار وحدة مئوية فقط، بينما في الحالة الثانية يتطلب تحقيق نفس معدل العائد الى راس المال ان تزيد فائدة الإقراض بمقدار خمس وحدات مئوية على معدل فائدة الإيداع، وهنا اقتربنا من النموذج العراقي. وعند الأخذ بالاعتبار خسائر الديون الفاشلة وتخصيصات تردي قيمة الديون الممنوحة من المصرف وكلاهما بنسبة

3 بالمئة من قيمة الموجودات، مثلاً، وتطرح هذه التخصيصات من اجمالي الدخل وصولاً الى الصافي، يفهم ان تحقيق معدل عائد الى راس المال بنسبة 10 بالمئة يتطلب تجاوز فائدة الإقراض لفائدة الإيداع او ما يسمى الانتشار بمقدار اربع وحدات مئوية عندما يكون مضاعف حقوق الملكية 10، وثمان وحدات مئوية عندما ينخفض المضاعف الى 2. وهكذا اقتربنا أكثر من وضع المصارف في العراق وعندما تضاف المصاريف الادارية يزداد فرق الفوائد مع الحالة الثانية ليصل الى 10 وحدات مئوية او أزيد.

وعلى سبيل المثال كانت نسبة صافي العائد السنوي على الموجودات المصرفية للسنوات 2006 – 2008 بين 1.4 بالمئة و 2.2 بالمئة في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا؛ وفي امريكا اللاتينية تراوحت بين 1.9 بالمئة و 2.2 بالمئة ؛ وفي اوروبا الناهضة بين 1.3 بالمئة و 1.7 بالمئة ولأن المتوسطات هذه واطئة لا نتوقع تفاوتاً واسعاً بين الدول، لأنها بصفة عامة لا بد وان تبقى موجبة وبخلافه تتهاجر المصارف (7 P 20). وهذه المؤشرات لا تسمح بوصول معدل العائد على حقوق الملكية الى 12 بالمئة ، مثلاً، مالم تصل نسبة الموجودات الى راس المال نحو 600 بالمئة. ولهذا نتوقع للمصارف الخاصة العراقية ان ترفع معدلات صافي العائد على الموجودات، أي هامش الفائدة على القروض، الى مستويات اعلى بكثير من المتوسطات الدولية كي تضمن العائد المطلوب على راس المال. او، وهو ما يجري حالياً، الاعتماد على مصادر دخل مرتفعة او استثنائية من الأنشطة غير الإقراضية. ولماذا تنخفض نسبة الموجودات الى حقوق الملكية (راس المال المملوك) وللجواب على هذا السؤال نفترض للتبسيط ان مخاطر الائتمان تنعكس في سعر فائدة الإقراض كما تقدم تواء، ولذا يصبح حجم السوق بالعلاقة مع عدد المصارف مفسراً لانخفاض مضاعف حقوق الملكية من 10 مثلاً الى 2.

وذلك لأن الحد الأدنى من راس المال النظامي، أي المطلوب لأجازة المصرف، مستقل عن عدد المصارف وربما يزداد لكبح الاندفاع نحو تأسيس المزيد منها. وبذلك يزداد حجم راس المال المصرفي بما

لا يتناسب مع الزيادة الممكنة في حجم الائتمان الذي يتوزع على عدد متزايد من المصارف والنتيجة انخفاض مجموع الموجودات الى راس المال او ما يسمى مضاعف حقوق الملكية.

لكن لماذا لا تتنافس المصارف على الائتمان عبر خفض فائدة الإقراض، وهنا لا بد من فرضية تجزئة السوق و/ او الاتفاقات الضمنية فيما بين المصارف بحيث تتحول السوق الى شبه احتكارية رغم التعددية.

6. 2. الدخل من غير الإقراض في العالم لفهم ما يجري في العراق:

لقد شهد القطاع المصرفي في بعض الدول الناهضة تزايد الأنشطة غير التقليدية مع تقلص نسبي في اهمية صافي دخل الإقراض من مجموع الدخل، واخذت هذه الظاهرة طريقها الى العراق ما يتطلب البحث في محددات هذا السلوك. ويبقى السؤال عن انماط العمل المصرفي وكيف يتوزع بين الائتمان النقدي وسواه لتعظيم العوائد وخفض المخاطر مطروحا للنقاش وانتظار المزيد من التقصي. ويؤثر الدخل غير الائتماني في هوامش اسعار فائدة الإقراض. ويظهر ان التنوع الى جانب الانشطة المصرفية التقليدية ارتبط بخفض هوامش الفائدة الإقراضية في الدول المتقدمة وليس العكس. اما في البلدان النامية والناهضة فالاتجاه غير مؤكد. وفي العراق اقترن التنوع بارتفاع هوامش الفائدة او على الأقل انها لم تنخفض مع زيادة دخل المصارف من انشطتها غير الائتمانية وخاصة تصاعد ارباحها من سوق الصرف منذ عام 2012 في مصارف العراق الدخل من غير الفائدة يكاد يعادل دخل الائتمان النقدي، هذا من خلال البيانات المنشورة، وقد تكون هناك مدخولات لمالكي المصارف لا تعكسها الحسابات من الأنشطة غير الائتمانية. والمصارف بصفة عامة، في العالم، تهتم بتتبع مصادر الدخل من الأنشطة الائتمانية التقليدية والخدمات المصرفية الأخرى ومنها خاصة صيرفة التجارة الخارجية، فتح الاعتمادات وما إليها، والضمانات ومنها في قطاع المقاولات وعقود التجهيزات، وايضا المتاجرة بالعملات الأجنبية، وإدارة

محافظ استثمار للزبائن، وإدارة اصداريات ديون للحكومات والشركات وأنشطة أخرى. والعلاقة بين مصادر الدخل من غير اقراض والأداء الائتماني لم تصل الى نمط موحد. فقد تساعد الإيرادات من غير صافي فوائد الأقراض على خفض فائدة الأقراض لأن جزءا من التكاليف التشغيلية تتحمله الأنشطة غير الأقراضية، كما ان ارباح الأنشطة غير الأقراضية تتحمل جزءا من خسائر القروض بالمحصلة الأخيرة، ولذا يزداد استعداد المصرف للقبول بالمخاطر الائتمانية. وقد يحصل العكس، وخاصة في بيئات خطرة إذ عندما تزداد فرص المصارف في الحصول على دخل من غير الائتمان النقدي تتمتع عن الأقراض وتطلب اسعار فائدة اعلى، وربما يوجد مثل هذا السلوك في مصارف العراق.

لكن من الضروري الإشارة الى ان الأنشطة غير الأقراضية، مثل اعتمادات التجارة الخارجية وخطابات الضمان بانواعها، ايضا تكتنفها مخاطر ومنهجيا لا بد من ترجمتها الى ما يكافؤها من الموجودات المرجحة بالمخاطر لغرض حساب كفاية رأس المال. وطالما ان الوساطة بين المدخر والمقترض هي الأساس الذي قامت عليه المصارف، وهي الوظيفة الرئيسية لها في النظام المؤسسي للاقتصاد المعاصر، اصبح من الضروري العناية بالتنافس المحتمل بين النشاط الأقراضي والخدمات الأخرى وان تضمن الضوابط الحاكمة للعمل المصرفي عدم مزاحمة الثانية للأولى.

وعلى سبيل الأيضاح كانت نهاية عام 2007 من بيانات المصارف المجمعة في الأرجنتين تشكل القروض 46.24 بالمئة من مجموع الموجودات والموجودات الأخرى المدرة للدخل 40.70 بالمئة و 10.66 بالمئة خارج الميزانية العمومية وكفاية رأس المال عالية، في نفس الوقت، إذ بلغت حقوق الملكية 13.71 بالمئة من الموجودات. وعند النظر في الموجودات من غير القروض يلاحظ ان 24.94 بالمئة منها اوراق مالية و 9.86 بالمئة ودائع في مصارف أخرى و 19.62 بالمئة استثمارات

اخرى. ونفهم من ذلك ان الائتمان بالمعنى التقليدي اقل من نصف النشاط المصرفي ومثل هذه الظاهرة موجودة في العراق بشكل آخر بحكم اختلاف بيئة العمل المصرفي.

ونبقى مع تجربة الأرجنتين ومن ذات البيانات نجد ان نسبة الدخل من غير صافي الفوائد الى مجموع دخل العمليات 50.02 بالمئة، وأكثر من نصفه اجور وعمولات ، ولكن الائتمان المصرفي في الأرجنتين نسبة الى الناتج المحلي مقارب لفئة العراق ما يشير الى ان اتجاه المصارف نحو تنويع الدخل خارج الائتمان تكون على حساب وظيفتها الأساسية . بينما في كوريا الجنوبية في التاريخ نفسه يشكل الدخل من غير صافي الفائدة 39.69 بالمئة من مجموع دخل العمليات (13-14 ، pp 14) .

في دراسة للمصارف الأمريكية بين عامي 2003 و 2010 وهي الفترة التي شهدت تصاعد الائتمان وتكوين الفقاعة ثم الانهيار المالي يبدو ان الدخل من غير الفائدة للمصارف الصغيرة كانت نسبته من مجموع الدخل التشغيلي قبل الازمة 14.6 بالمئة انخفض الى 13 بالمئة؛ وللمصارف الكبيرة تراجع من 17.7 بالمئة الى 15.8 بالمئة (4). ومن الواضح، مقارنة بمصادر دخل المصارف الأمريكية، ان مصارف العراق وعدد من الدول الناهضة قد ذهبت بعيدا في الاعتماد على النشاط غير الائتماني.

ومع ذلك ثمة خشية، هناك، من احتمال تأثير الدخل من غير الفائدة على نوعية القروض المصرفية نتيجة صرف الاهتمام عن القروض نحو الأنشطة الأخرى. وقد يساعد التنويع على تحسن معلومات المصارف عن الزبائن بالانتفاع من تعدد قنوات الاتصال مع تعدد الخدمات التي تقدمها المصارف اليهم، وايضا مع توسيع نطاق العلاقات معهم تزداد فرص الائتمان. وربما يسهم الدخل من غيرالأقراض في تحمل جزء من تكاليف الائتمان ما يؤدي الى خفض اسعار الفائدة، لكن هذه النتائج ليست مؤكدة إذ قد يحصل العكس، اوعلى الأقل التسعير الخاطئ لمخاطر الائتمان، نتيجة عدم الأكتراث اعتمادا على ارباح

الأنشطة غير الأقرضية، ومن نتائجه اساءة تخصيص الموارد. وفي العراق من الواضح ان الدخل غير الأقرضي قد سمح بعبالة راس المال المصرفي بدلالة انخفاض نسبة الموجودات المصرفية الى حقوق الملكية.

وانتهت دراسة المصارف الأمريكية، آنفة الذكر، الى ان الدخل من غير الائتمان له دور في اسعار الفائدة والمخاطر ونوعية الموجودات، لكن الأمر يتوقف ايضا على مصدر الدخل غير الأقرضي وحجم المصرف والمرحلة على المسار الدوري للقطاع المالي (قبل الأزمة ، اثاءها، ام بعدها) وهناك بعض الأنشطة غير الأقرضية اسهمت في خفض المخاطر وتحسين الأداء الأقرضي ومنها التأمين وخطابات الضمان (32- 33 PP ، 4).

ان مفهوم الصيرفة الشاملة يجري تطويع محتواه العملي عبر تغيير القوانين والقواعد التنظيمية Regulations بفعل التنازع بين قوى تمثل المصلحة العامة ومتطلبات حسن سير الاقتصاد الوطني وتنميته كما تراها، وهذه قد تصيب او تخطئ في تقديرها، وضغوط مجموعات المصالح الخاصة لأنتزاع المزيد من المكاسب على حساب سلامة اداء وظائف القطاع المالي والنشاط الائتماني ودوره التنموي بالذات. وتتعرض البنوك المركزية والسلطات المعنية بالضوابط، والرقابة على الأداء المصرفي، لتلك الضغوط بصفة مستمرة من اصحاب النفوذ السياسي في الوسط المصرفي وأنشطة الأعمال غير المصرفية وغيرها. وقد اقترحت نماذج نظرية لمحاكاة سلوك تلك المجموعات واثرها في النشاط الائتماني ومدى انخراط المصارف في اداء خدمات اخرى او مزاوله اشكال مغايرة من الاستثمار المالي او حتى الأندفاع نحو اعمال ليست ذات صفة مالية Non-financial (13) .

ومن جهة اخرى ينظر الى التغذية المتبادلة والأيجابية بين مختلف الأنشطة مع التنويع، فالإقراض يوفر معلومات وزبائن للخدمات الأخرى مثل الأكتتاب للأصداريات الجديدة من الأوراق المالية او ادارة

المحافظ او خطابات الضمان وغيرها، والعكس صحيح، ولذلك تظهر وفورات النطاق Economies of Scope وهي نظير وفورات الحجم في أنشطة الأعمال غير المالية، هذا الى جانب دور التنويع في توزيع المخاطر وخفضها كما تقدم. ويرى البعض ان التنافس الشديد بين المصارف والذي يقود الى خفض معدلات الارباح يضعف قدرة المصرف على تحمل المخاطر مع التخصص والتركز ويصبح التنويع ملجأ للحماية من احتمال الانهيار (P 6 ، 14). بينما التخصص في احيان عدة يقدم حماية من التنافس ويسمح بهامش ربح شبه احتكاري، أوقد يساعد كثيرا في تحسين تنظيم العمل المصرفي والرقابة عليه لرفع الأداء والتدخل بطريقة مناسبة لمقاومة الانتفاع الاحتكاري.

ان توجه المصارف في البلدان النامية والناهضة، ومنها العراق، نحو المزيد من التنويع الى جانب زيادة اهمية الدخل من غير النشاط الأقرضي قد يفهم بانه في سياق مسار عام للتطور وهو ايجابي من جهة اقتصاديات النطاق وخفض المخاطر كما تقدم. بيد ان دراسات تجريبية قد كشفت عن نتائج مغايرة قد تعزى الى ضعف قدرة المصارف على الرصد والسيطرة مما يؤدي الى زيادة احتمال الفشل وذلك عند التوسع نحو أنشطة وقطاعات لا تتوفر للمصرف خبرة كافية للتعامل معها بما في ذلك اخطاء فادحة في تقدير مخاطرها. وهذه المسألة ليست بالضبط هي ما يثار حول اداء المصارف العراقية في تنافسها على العمل في سوق الصرف او تقديم خدمات بلا مخاطر باجور مجزية على حساب الائتمان. انما التنوع عبر الأنحراط في اصناف من الاستثمار المالي او تقديم منتجات لم تكن للمصارف من قبل بما فيها المضاربة بالاصول المالية والتأمين والمشتقات وغيرها. لكن المشتركات واضحة بين التجربة العراقية وظاهرة التنويع في عمل المصارف على المستوى العالمي والمتمثلة في ارتفاع العائد على العمليات غير التقليدية ومحاولة خفض النقل الائتماني في العمل المصرفي تجنباً لخسائر فشل المقترضين.

ومن المتوقع، ولأن الائتمان المصرفي وظيفة أساسية في الاقتصاد المعاصر لا تعوض عنها السوق المالية التي تشتغل أساساً بالأوراق المالية، أن تقود مغالاة المصارف في التنوع بعيداً عن أنشطتها التقليدية إلى مراجعة الضوابط وفرض قيود ومصدات من منطلق التخصص وتقسيم العمل بين المصارف وبقية المؤسسات المالية الأخرى فضلاً عن تخصص المصارف ذاتها والتعويض عن وفورات النطاق الكبير (التنوع) بوفورات الحجم الكبير للائتمان مع تنويع النشاط الائتماني بعيداً عن التركيز وابتكار وسائل إضافية لحماية المصارف من المخاطر.

ومن الأنشطة المنافسة للائتمان المصرفي في العراق عمل المصارف في سوق الصرف، وأوضح الشكل (14) كيف تزايد هامش السوق للدولار منذ عام 2012 وقد تجاوز 100 دينار للدولار الواحد لبعض الأشهر في السنوات الأخيرة. وعند حساب قيمة الهامش بموجب حجم المبيعات لمدة 12 شهر متتالية نجد أنه يتجاوز 2 ترليون دينار وصولاً لأكثر من ثلاثة ترليون دينار مع ارتفاع الهامش، وبغض النظر عما يصيب المصارف من مجموع قيمة تلك الهوامش لا بد من الأقرار بأن صافي دخل الفائدة لم يعد هو المصدر الأكبر للدخل إذا ما أضفنا أنشطة أخرى تزاولها المصارف إلى جانب عملها في سوق الصرف.

خاتمة:

لقد عالج البحث بيانات دولية إلى جانب العراقية عن العمق المالي بمتغيراته وقياساته وحجوم الائتمان وارتباطاتها بمستوى التطور وأسعار الفائدة النقدية والحقيقية. ورغم أن الائتمان منخفض في العراق بالمجمل وما يتجه منه للقطاع الخاص قليل بيد أن معدلات نموه واعدة، وثمة فرصة للسياسات النقدية والائتمانية لمواصلة تسريع الائتمان، لكن الأمر يتعلق بالمحددات الاقتصادية للعمق المالي، بالإضافة إلى علاقة المالية العامة والقطاع الحكومي بالعمليات النقدية ونمو النقود وهي سقف الودائع

المصدر الرئيسي لتمويل الائتمان. وتبقى ازالة العوائق البنوية معلقة على انجازات واسعة في التنمية الاقتصادية والتي يراد للقطاع المالي الاسهام فيها.

لا زالت مستويات اسعار الفائدة وبنيتها مفارقة للنمطية المتوقعة نظريا والمتعارف عليها في الأوضاع الاعتيادية للأقتصادات الناهضة والمتقدمة، وعلى وجه الخصوص العلاقة بين سعر الفائدة وآجال القروض. وظهر ان ارتباط سعر الفائدة النقدي على القروض ضعيفا مع الائتمان، وهو مستقل، تقريبا، عن معدل التضخم ما يجعله اداة ضعيفة في الاستقرار. وان اسعار الفائدة الحقيقية اصبحت في السنوات الأخيرة مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد المتعارف عليها في الاقتصاد الحقيقي.

ومن معالجة البحث لبيانات الودائع ورؤوس اموال المصارف والموجودات المصرفية، اصبح من الواضح ان القطاع المصرفي العراقي يواجه مشكلة عدم كفاية الموجودات المصرفية، لأستيعاب رؤوس الأموال في المصارف الخاصة، نتيجة لمحدودية الودائع بالأصل ولتزامم عدد كبير من المصارف على سوق ضيقة. وفي نفس الوقت، وعلى مستوى المصرف، لا بد من ضمان الحد الأدنى من راس المال وبالتأكيد على مكونات حقوق الملكية القابلة لمواجهة الخسائر المحتملة او ما يسمى بلغة اتفاق بازل الشريحة العليا من راس المال، وبالخصوص قيمة الأسهم والاحتياطات الطليقة. وتوصل البحث، وفي ضوء تجارب دول اخرى، ان النشاط غير الائتماني للمصارف ومصادر الدخل من غير الفائدة تنافس الوظيفة الرئيسة للمصارف، ولا بد من ايلاء هذه المشكلة عناية اكبر مع تزايد دخل المصارف من سوق الصرف و خدمات اخرى. وايضا، تمس الحاجة الى العناية بتحليل الائتمان منهجيا وتقدير المخاطر موضوعيا والسعي بوسائل اكثر فاعلية لخفض نسب الديون المتعثرة.

في القطاع المالي تتشكل بمرور الزمن ارتباطات مصالح وثقافة عمل تقاوم السياسات، وتناور الضوابط، بحيث يتطلب الأمر اتخاذ تدابير متضافرة وقوية تتسم بالجزرية لأحداث التغيير المنشود. ويستفاد من دراسات شملت دولا بمختلف مراحل التطور الاقتصادي والعمق المالي بان العوامل المؤسسية والأبعاد القانونية والتنظيمية لها الفعل الأقوى في تطوير القطاع المالي للدول النامية ومنها العراق.

ملحق:

جدول (5)

الأئتمان النقدي من المصارف التجارية وأسعار فائدة الأقراض والتضخم والناتج المحلي والرسمة في العراق

السنة	النقود M2 بمليارات الدنانير	متوسط سعر الفائدة السنوية على الأقراض بالدينار	مجموع الأئتمان النقدي بمليارات الدنانير	الأئتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص بمليارات الدنانير	معدل التضخم السنوي العام	الناتج المحلي بالأسعار الجارية مليار دينار	الناتج المحلي غير النفطي مليار دينار	الرسمة
2006	21080	14.48	2665	1881	53.2	95588	42736	1949
2007	26956	19.47	3459	2387	32.6	111456	52438	2129
2008	34920	19.50	4596	3978	2.8	157026	69860	2283
2009	45438	15.60	5690	4646	(2.8)	130643	74645	3126
2010	60386	13.33	11722	8527	2.4	162065	89160	3447
2011	72178	13.60	20353	11365	5.6	217327	102071	4930
2012	75466	12.98	28439	14650	6.1	254226	127790	5597
2013	87680	13.13	29952	16948	1.9	273588	148014	11451
2014	90728	12.37	34123	17745	2.2	266420	149480	9521
2015	82595	12.28	36753	18070	1.4	207876	145849	8504
2016	88082	12.30	37180	18181	0.5	196536	136596	9355
النمو السنوي ومتوسط التضخم وسعر الفائدة	15.7	14.5	34.8	27.9	9.6	9.1	13.5	20.8

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الأحصاء والأبحاث مباشرة، والنشرات الإحصائية السنوية.

جدول (6)

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في العالم نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي %

بالمعدل للسنوات 2006 - 2015

المجموعة الدولية	الأئتمان للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي %	ملاحظات
أمريكا اللاتينية	38.2	(1) في عام 2015 بلغت هذه النسبة في سويسرا
العالم العربي	41.6	والصين وكوريا الجنوبية على التوالي: 173 ؛ و 153 ؛
جنوب آسيا	45.7	و 140 .
الشرق الأوسط الكبير	46.6	(2) وللفترة بأكملها بالمعدل كانت تلك النسبة بين
الشريحة العليلة للبلدان متوسطة الدخل	77.6	100 - 182 في 15 دولة من 51 دولة توفرت عنها
المتوسط العالمي	83.3	بيانات. ومن تلك الدول كان العراق والأرجنتين في أدنى
مجموعة OECD	87.1	فئة.
البلدان عالية الدخل	98.1	(3) المتوسطات بسيطة ليست مرجحة
منطقة اليورو	99.4	
الاتحاد الأوروبي	108.8	
شرق آسيا	112.7	

المصدر: اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي تشرين الثاني 2017 WDI.

جدول (7)

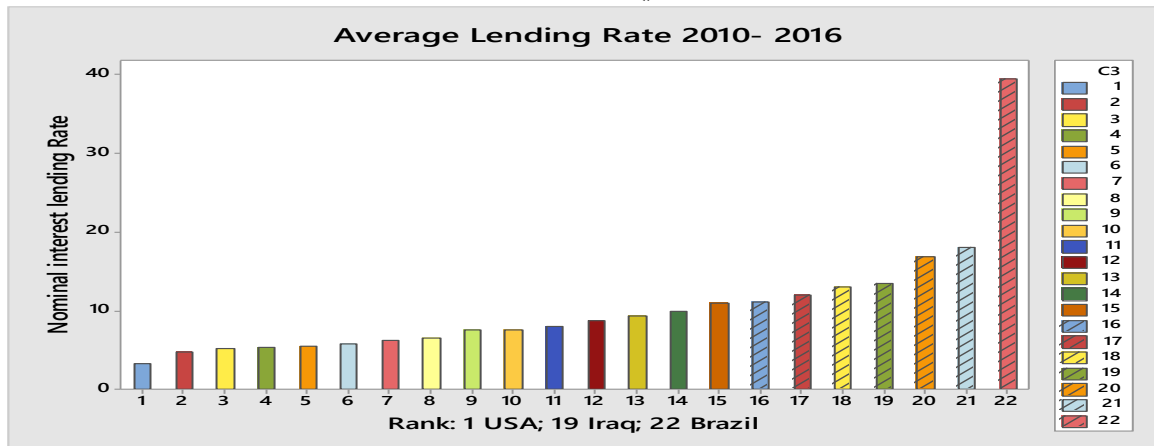
نسبة الديون المتعثرة الى مجموع الائتمان بالمئة بالمتوسط لسنتي 2014 و 2015

المجموعة	نسبة الديون المتعثرة الى مجموع الائتمان %	ملاحظات
شرق آسيا والباسفيكي	1.7	(1) يلاحظ ان نسبة التعثر كانت منخفضة في شرق آسيا وامريكا اللاتينية أي في اعلى واوطا نسبة إنتتمــــــــــــــــان الى الناتج المحلي، وهذا المؤشر يضعف حجة ارتباط التعثر بحجم الائتمان.
امريكا اللاتينية	2.2	
مجموعة OECD	3.3	
الدول عالية الدخل	3.6	
الدول متوسطة الدخل	3.7	(2) كانت نسبة تعثر الديون 8 بالمئة و 9 بالمئة لسنتي 2015 و 2016 في العراق لمجموع المصارف ؛ وللمصارف الخاصة 13 بالمئة و 16 بالمئة على التوالي.
الدول متوسطة الدخل: الشريحة الدنيا	3.8	
العالم	4.0	
الدول واطئة ومتوسطة الدخل	4.4	
افريقيا جنوب الصحراء	6.0	
اوروبا وآسيا الوسطى	6.4	
أوروبا الوسطى	7.0	
جنوب آسيا	8.1	

المصدر : اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي WDI منتصف تشرين الثاني 2017 ، وبيانات العراق من النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

شكل (1)

متوسط اسعار الفائدة على القروض في دول متقدمة ونامية للسنوات 2010 - 2016

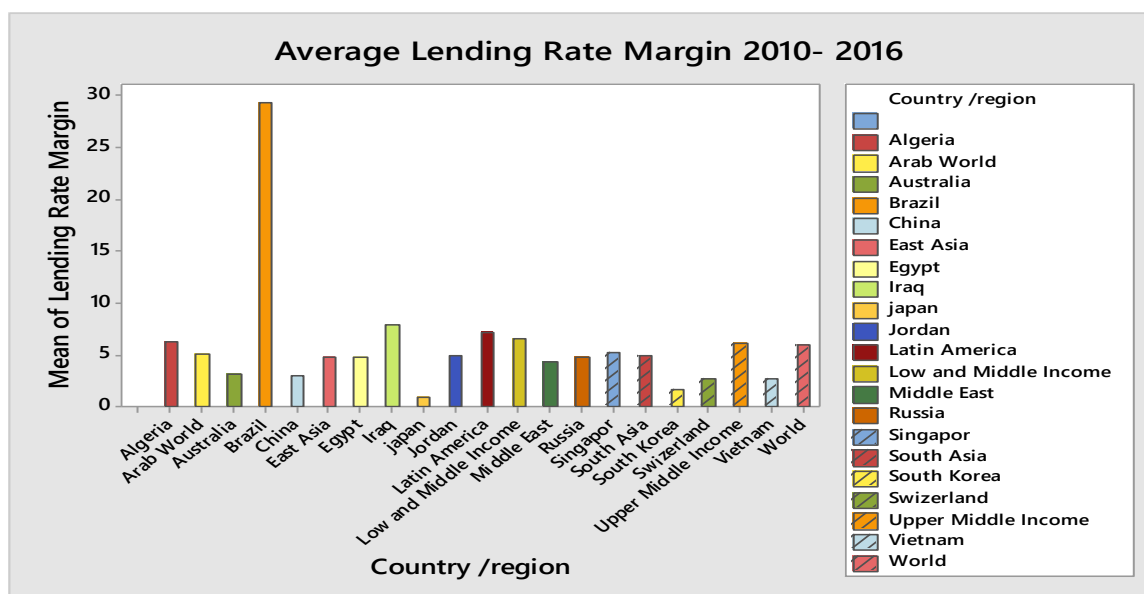


المصدر : اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي WDI.

شكل (2)

متوسط الفرق بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الأيداع لدول ومجموعات دولية

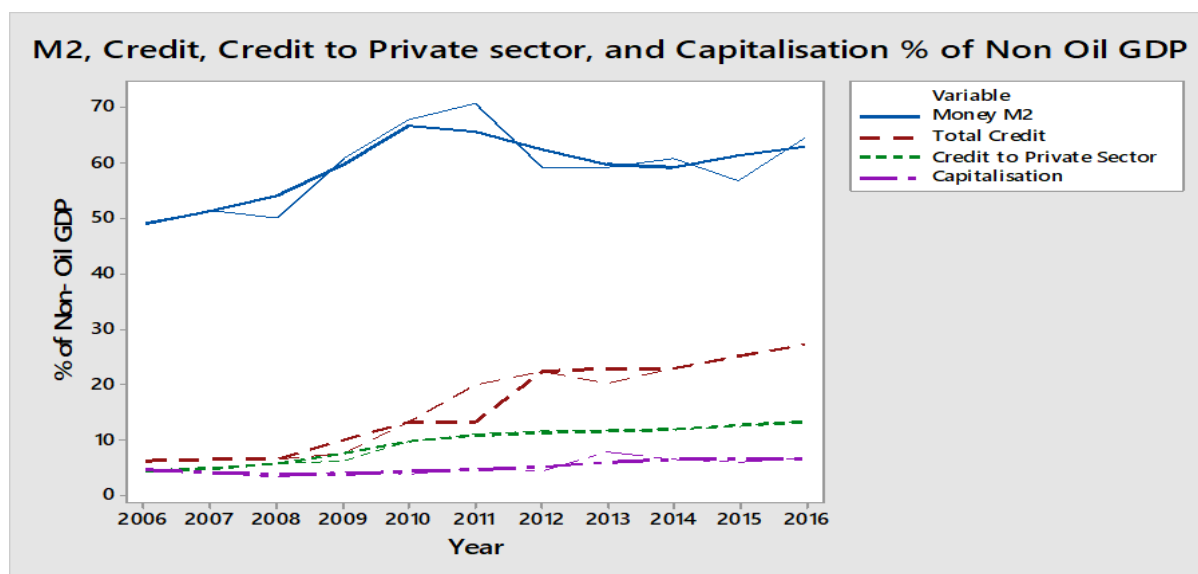
للسنوات 2010 - 2016



المصدر: اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي للسنوات 2010 - 2016.

شكل (3)

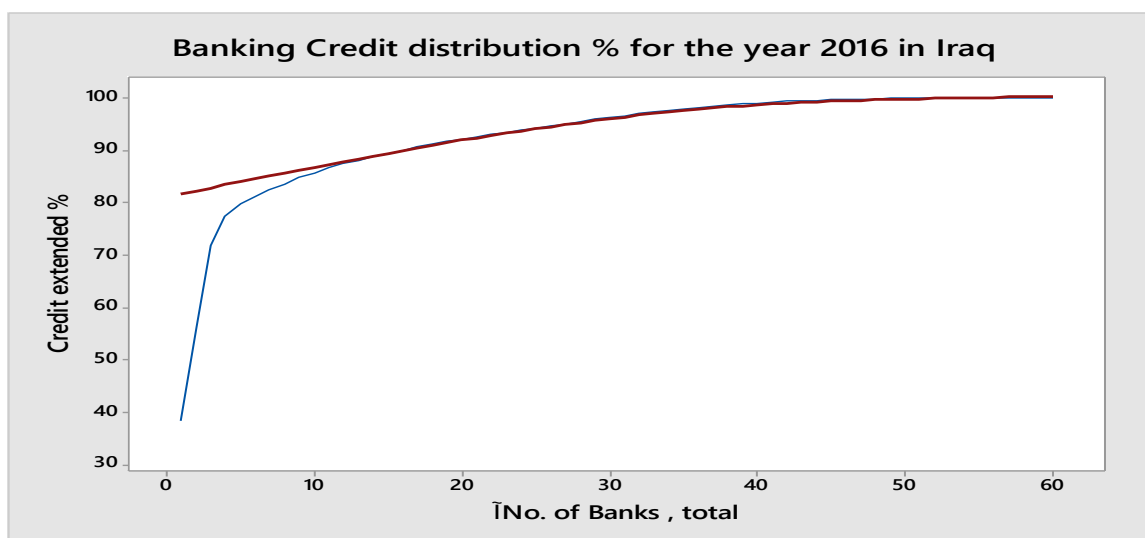
النقد الواسعة والائتمان للقطاع الخاص والرسمة نسبة الى الناتج غير النفطي



المصدر : إعداد الباحث من بيانات جدول (5).

جدول (4)

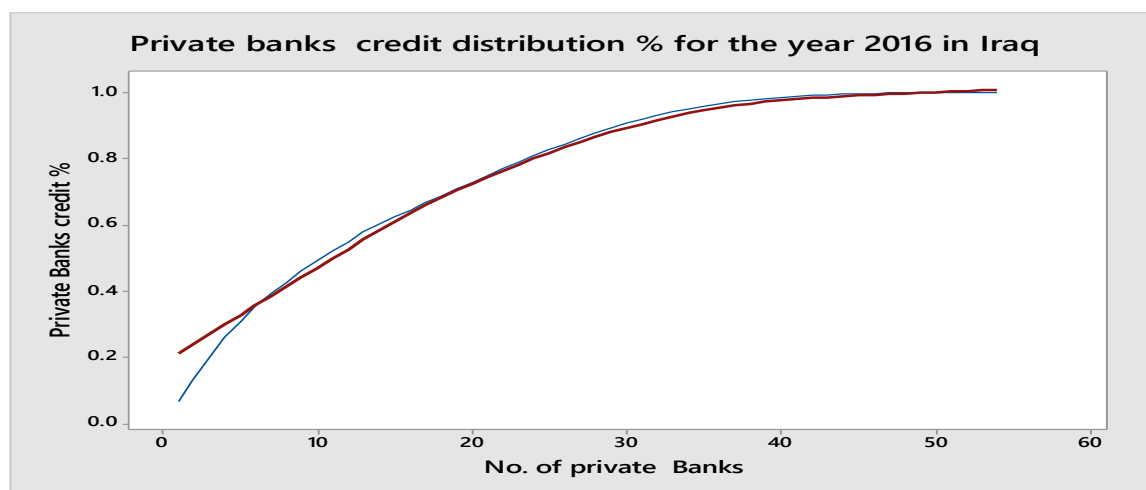
التوزيع التراكمي للائتمان المصرفي في العراق عام 2016



المصدر اعداد الباحث ومصدر البيانات (4).

شكل (5)

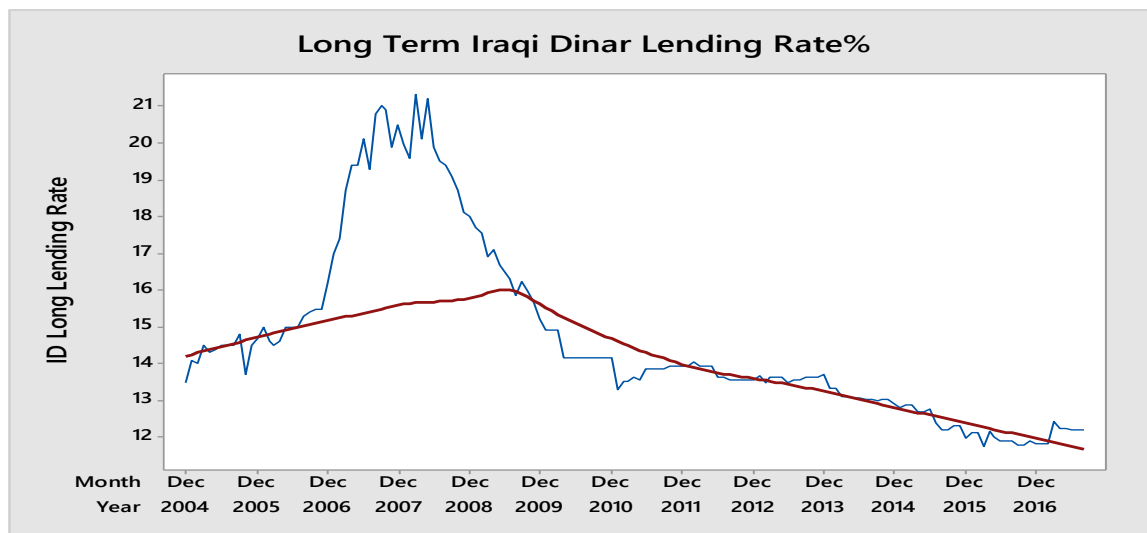
التوزيع التراكمي للائتمان المقدم من المصارف الخاصة في العراق لعام 2016



المصدر اعداد الباحث ومصدر البيانات (4).

شكل (6)

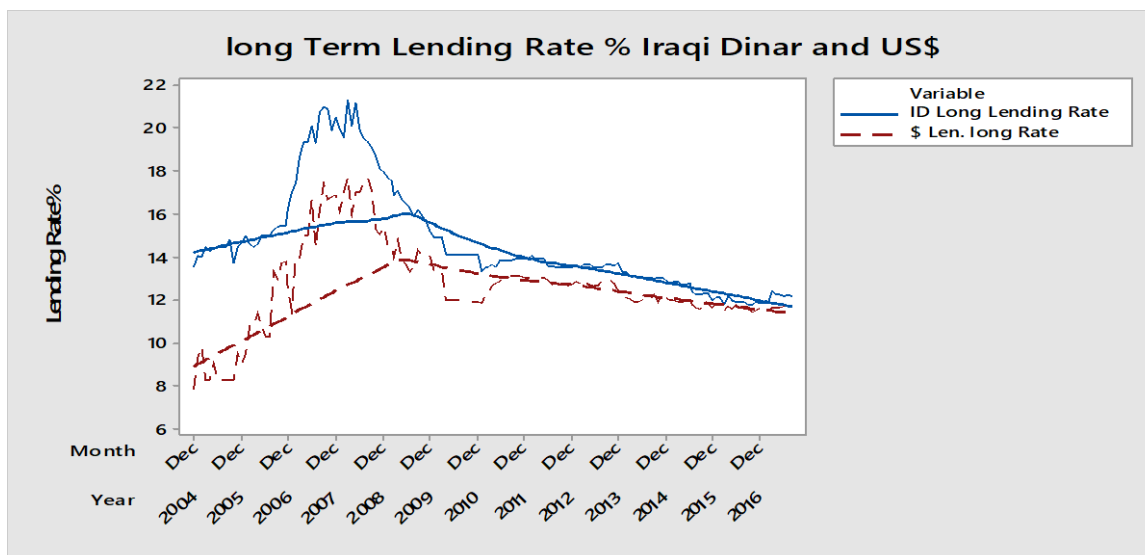
سعر الفائدة على الإقراض المصرفي طويل الأمد بالدينار في العراق



المصدر: اعداد الباحث والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (7)

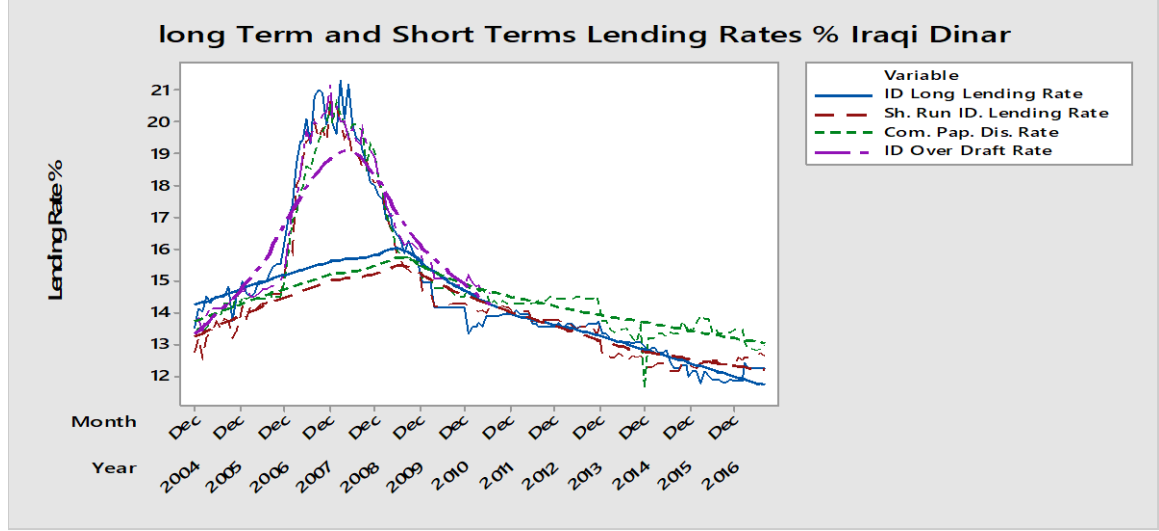
سعر الفائدة على الإقراض المصرفي طويل الأمد في العراق بالدينار والدولار



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (8)

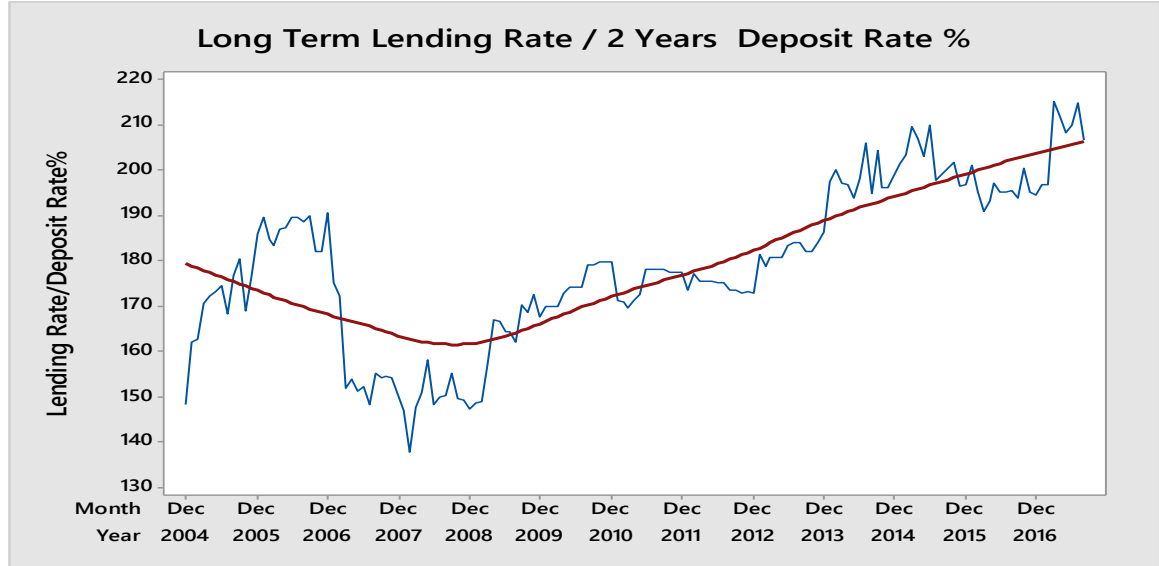
اسعار الفائدة طويلة الأجل واسعار الأمد القصير للإقراض المصرفي في العراق بالدينار



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي.

شكل (9)

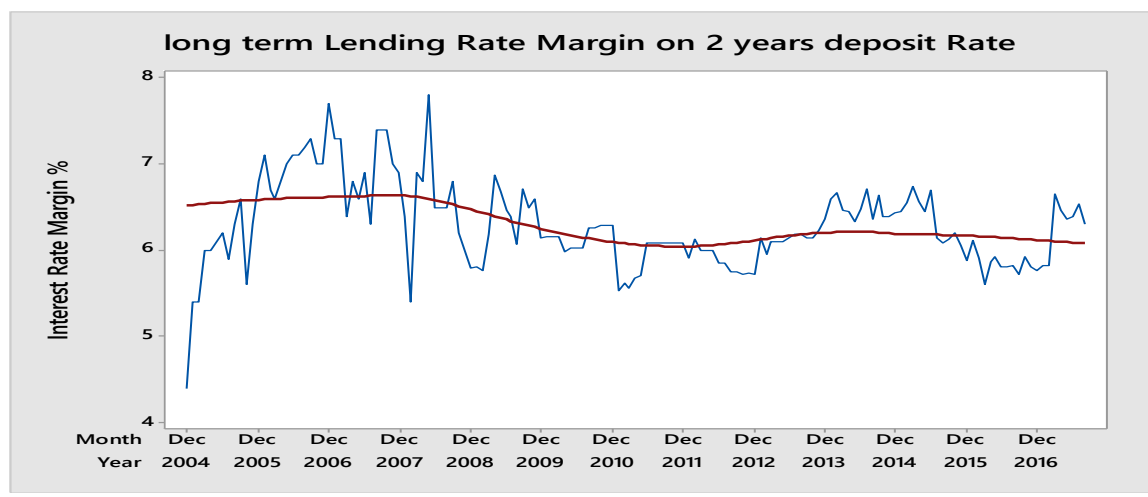
نسبة سعر الفائدة للإقراض طويل الأجل الى سعر الفائدة على الودائع لمدة سنتين في العراق



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي.

شكل (10)

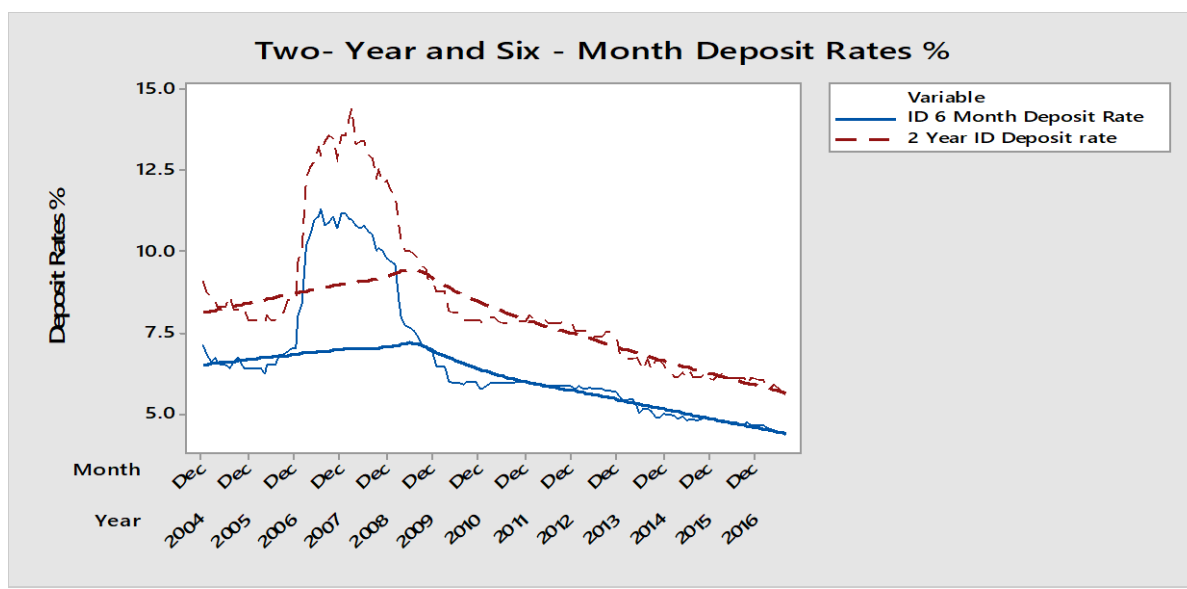
فرق سعر فائدة الإقراض طويل الأجل على سعر فائدة الأيداع لمدة سنتين بالدينار في العراق



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي.

شكل (11)

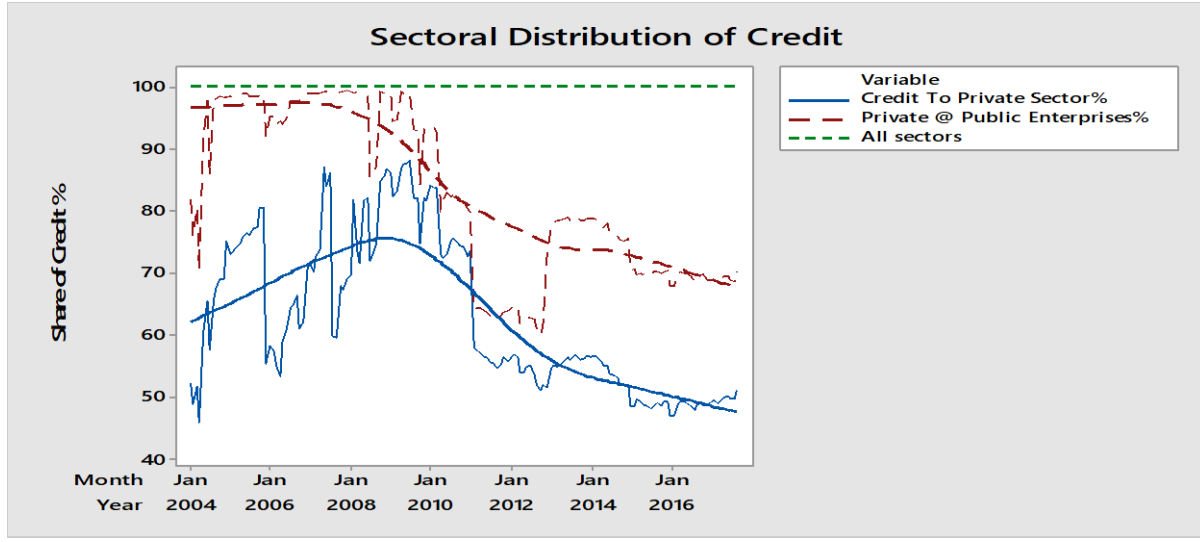
سعر الفائدة على الودائع لمدة سنتين وستة اشهر



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (12)

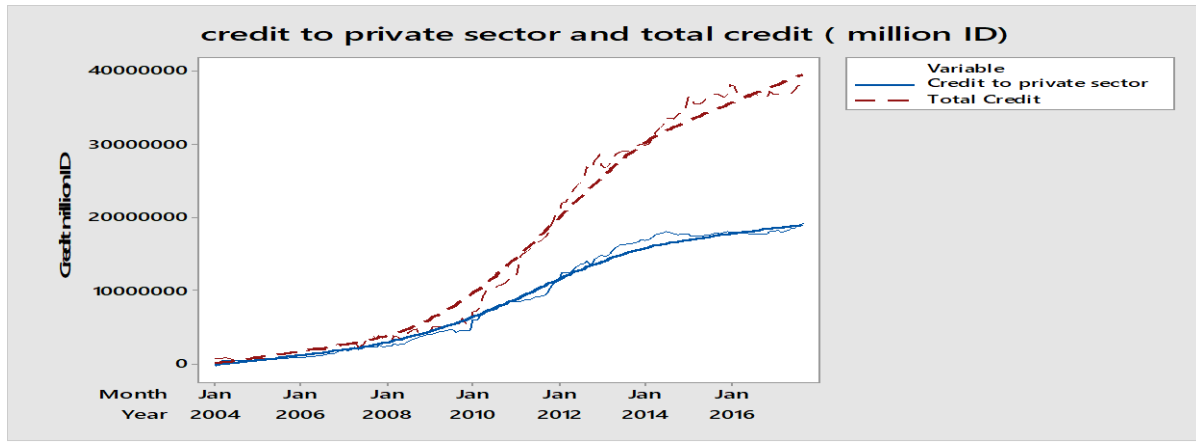
التوزيع القطاعي للأئتمان في العراق



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (13)

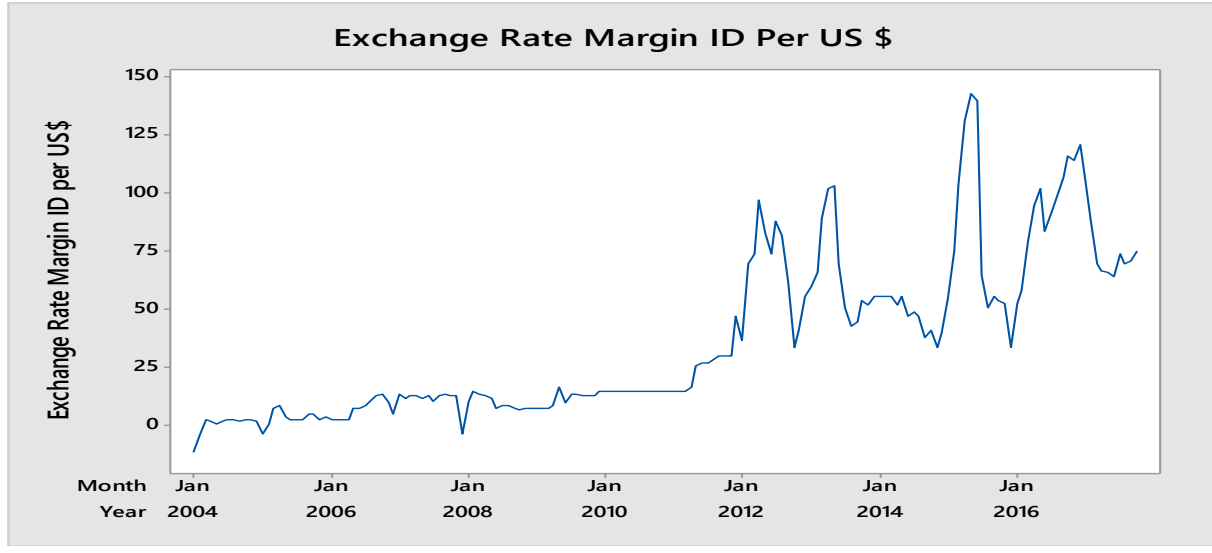
الأئتمان الى القطاع الخاص ومجموع الأئتمان بملايين الدنانير في العراق



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (14)

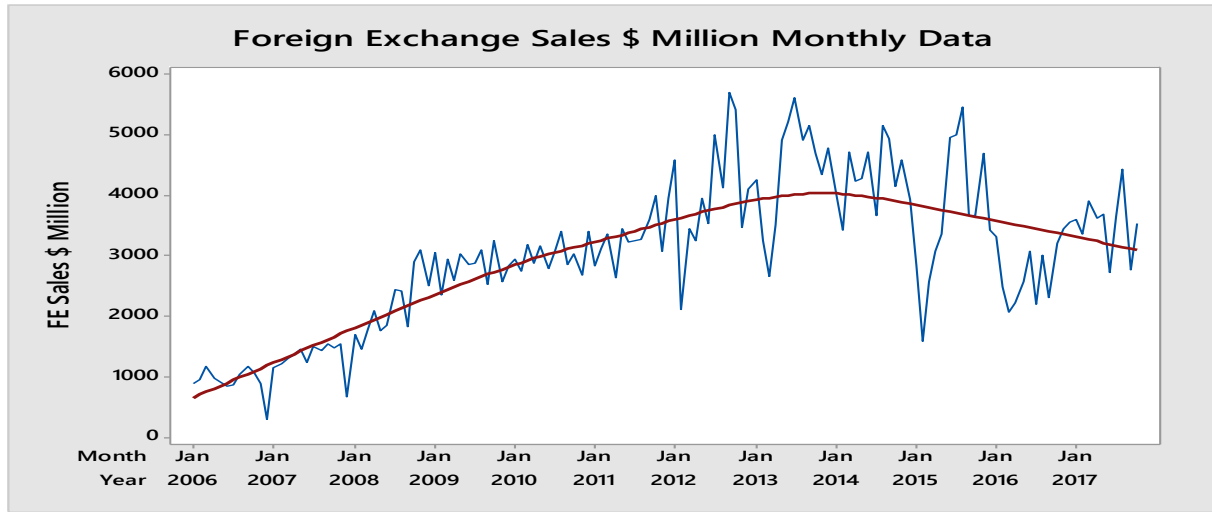
هامش سعر الصرف للدولار في السوق



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (15)

المبيعات الشهرية للعملة الأجنبية من نافذة البنك المركزي العراقي بملايين الدولارات

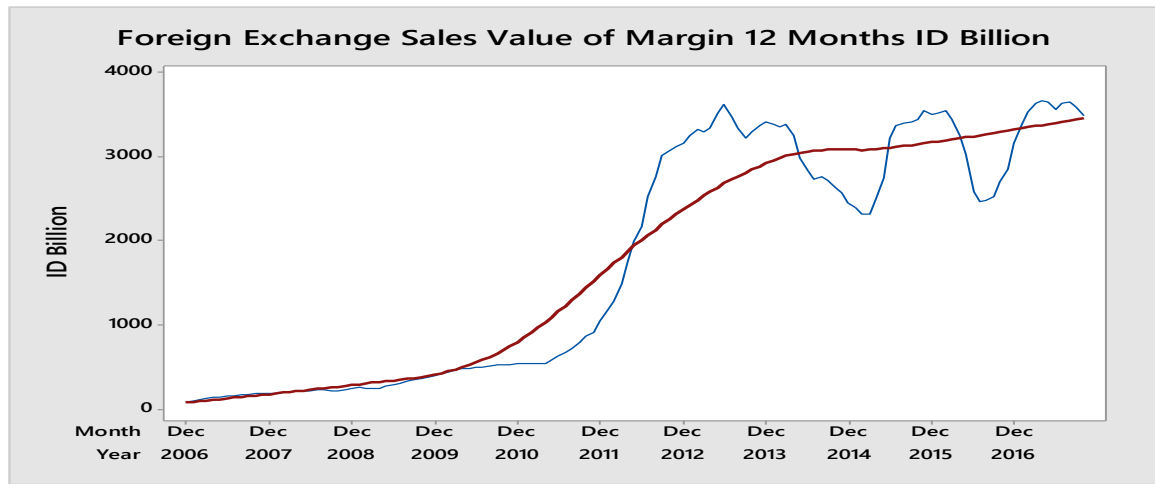


المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

ملاحظة: بلغت مبيعات نافذة العملة الأجنبية للسنوات 2013 الى 2016 بمليارات الدولارات على التوالي: (55.7 ؛ 54.5 ؛ 44.3 ؛ 33.5). اما مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية لنفس السنوات فهي: (62.0 ؛ 47.5 ؛ 32.5 ؛ 25.7). وبالتالي فان حركة الأحتياطيات الدولية كانت بمليارات الدولارات: (6.3)؛ (7.0) ؛ (11.8) ؛ (7.8) .

شكل (16)

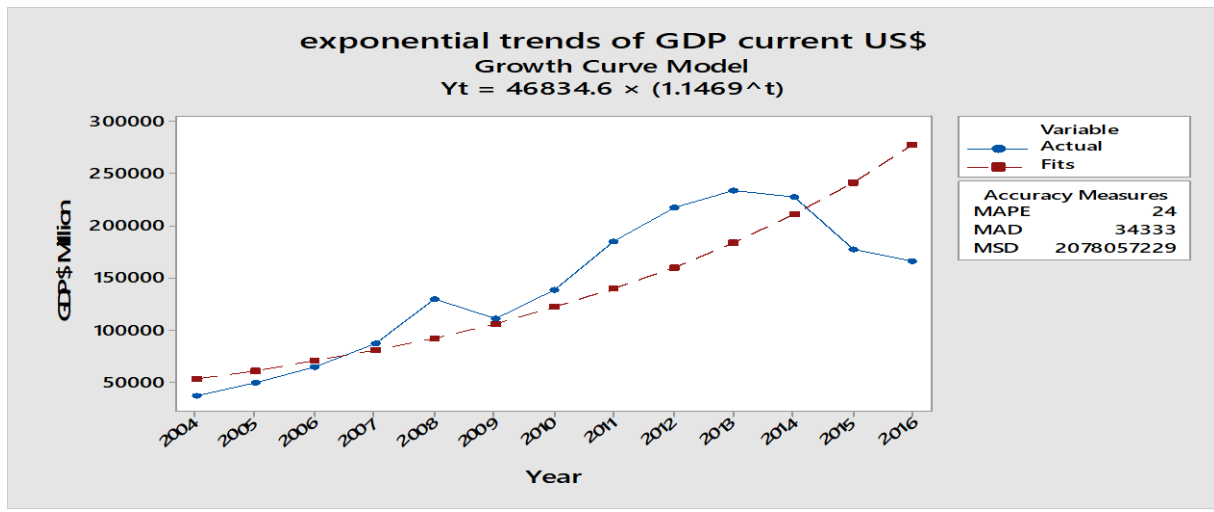
هامش سعر الصرف لمبيعات العملة الأجنبية لمدة 12 شهر بمليارات الدنانير



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي.

شكل (17)

النمو الإتجاهي الأسّي للناتج المحلي الإجمالي في العراق ملايين الدولارات بالأسعار الجارية



المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك المركزي العراقي

المصادر:

- (1) Moyo, Jennifer, et al, Financial Sector Reforms, Competition and Banking System Stability in Sub-Saharan Africa, IMF and UK aid, January, 2014.
- (2) Ayyagari, Meghana, et al, Credit growth and macro prudential policies: preliminary evidence on the firm level, BNM – BIS conference on financial systems and the real economy, October 2016, Kula Lumpur, Malaysia, BIS Papers No.91, pp15–38.
- (3) البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية عدة سنوات .
- (4) Abedifar, Pejman, et al, Non-Interest Income Activities and Bank lending, 2014, hal.archives-ouvertes.fr/hal-00947074v1.
- (5) World Bank, WDI, 2017.
- (6) Le, Thai-Ha, et al, Institutional quality, trade openness, and financial development in Asia: an empirical investigation, ADB Economics Working Paper Series No. 452, September 2015.
- (7) Li, Fan and Zou, Yijun, The Impact Credit Risk, Management on Profitability of commercial Banks, UMEA University, 2014.
- (8) Schmit, Mathias, et al, Public Financial Institutions in Europe, European Association of Public Banks, March 2011.
- (9) Saeju, Daranee, Implications of Basel III for developing economies, High level policy Dialogue, Almaty, Kazakhstan, August 2013.
- (10) Nayanga, onjala Vincent, Determinants of financial performance of commercial banks in kenya, Bank of kenya, 2009.
- (11) Dang, Uyen, the camel rating system in banking supervision: A case study, arcada university of applied sciences, Arcada, 2011.
- (12) Brown, Ken and Moles, Peter, Credit risk management, Edinburgh Business School, CR-A3- engb 1/2014 (1044), 2014.
- (13) Méndez S., Carlos H., THE politics of bank non lending activities regulations: A Cross country and time dynamics study of the role of government and private industry groups, September 2011, <http://ssrn.com/abstract=1928799> .

- (14) Ben Gamra, Saousan and Plihon, Dominique, Revenue diversification in emerging market banks: Implications for financial performance, arxiv.org/pdf/1107.0170.
- (15) Tanaskovic, Svetozar and Jandric, Maja, Macroeconomic and Institutional Determinants of Non- Performing Loans, *Journal of Central Banking theory and Practice*, 2015, PP. 47– 62.
- (16) Espinoza, Raphael and Prasad, Ananthakrishnan, Nonperforming loans in the GCC banking system and their macroeconomic effects, IMF, WP/10/224, October 2010.
- (17) Buncic, Daniel and Martin Melecky, Macroprudential stress testing of Credit risk: A Practical Approach for policy Makers, The World Bank, policy Research Working Paper 5936, January 2012.
- (18) Maudos, Joaquin and Solis, Liliana, The determinants of net interest income in Mexican banking system : An integrated model, april 2009, www.uv.es/maudosj/publications/JBF2009.pdf.
- (19) Huseynov, Fariz, The Determinants of Bank Interest Margins in When Deposit Insurance tied to Interest Rates: Evidence from Azerbaijan, ssrn.com.
- (20) Sharma, Paramendra and Grounder Neelesh, Determinants of bank credit in small open economies: the case of six Pacific Island Countries, Griffith Business School, Australia, 2012.
- (21) Barlow, David, Explaining the financial deepening of transition economies, Newcastle University, Business School, Newcastle Discussion Papers in economics No 2010/01.
- (22) De Soto, Jesus Huerta, Money, Bank Credit and economic Cycles, First English Edition, Ludwig von Mises institute, 2006.
- (23) Hassan, M. Kabir and Lewis, Mervyn K., " Islamic Banking: An Introduction and Overview", in: *Handbook of Islamic Banking*, edited by M. Kabir Hassan and Mervyn K. Lewis, published by Edward Elgar, UK, 2007.

الحساب الجاري والعوامل المؤثرة فيه وأثره على الاقتصاد العراقي
إعداد الباحثة : لبنى هشام عبد الستار - معاون رئيس إحصائيين/ دائرة الإحصاء والأبحاث

المقدمة:

يحظى موضوع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات باهتمام خاص من قبل واضعي السياسة الاقتصادية العامة والاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية ، في ظل تنامي ع الحساب الجاري في العديد من هذه الدول، حيث تؤثر عوامل كثيرة في تحديد الفائض أو العجز في الحساب الجاري، إذ أن توقف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية يتمخض عنه ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، كذلك حدوث زيادة تراكمية في الديون الخارجية وزيادة مدفوعات الفائدة عليها أو العكس ، إلى جانب ذلك حدوث بعض الاضطرابات في الاقتصاد المحلي. مما يستدعي الباحث تحليل هذه المؤثرات ومدى ديمومة الحساب الجاري على اثرها وبالتالي تأثير الاقتصاد العراقي به سواء سلباً أو ايجاباً.

1- تعاريف ومفاهيم:

نستعرض وبشكل موجز أهم المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وفقاً لمنهجية دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة.

1-1- ميزان المدفوعات:

هو بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال مدة زمنية معينة، ويتألف من الحساب الجاري (حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الأولي وحساب الدخل الثانوي) والحساب الرأسمالي والحساب المالي. وتسجل المعاملات وفق نظام القيد المزدوج.

1-1-1- الحساب الجاري:

ويشمل كافة المعاملات (عدا تلك المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيماً اقتصادية، وتقع بين جهات مقيمة وأخرى غير مقيمة.

1-1-1- أ - السلع والخدمات:

يقيد في حساب السلع والخدمات المعاملات في البنود التي تمثل مخرجات من أنشطة الإنتاج، وينصب التركيز في هذا الحساب على المرحلة التي يجري خلالها تبادل السلع والخدمات بين وحدة اقتصادية مقيمة وأخرى غير مقيمة.

1-1-1- ب- حساب الدخل الأولي: يتمثل في العائد من توفير أحد عوامل الإنتاج (الأيدي العاملة، رأس

المال، الأرض والموارد الطبيعية) والدخل الأولي نوعان، الدخل المرتبط بعملية الإنتاج والدخل المرتبط بملكية الأصول المالية وغيرها من الأصول غير المنتجة.

1-1-1 ج - حساب الدخل الثانوي:

يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في توزيع الدخل فيما بين الاقتصادات. وقد تتخذ التحويلات شكلاً نقدياً أو عينياً.

1-1-2 الحساب الرأسمالي

يبين ميزان الحساب الرأسمالي مجموع القيود الدائنة ناقصا القيود المدينة للتحويلات الرأسمالية والأصول غير المنتجة غير المالية.

1-1-3 الحساب المالي:

يبين الحساب المالي صافي قيمة عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية والتصرف فيها وتظهر معاملات الحساب المالي في ميزان المدفوعات وكذلك في البيان المتكامل بوضع الاستثمار الدولي، نظراً لتأثيرها على رصيد الأصول والخصوم.

1-1-4 1-1-4 فقرة صافي السهو والخطأ:

على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ تنشأ الاختلالات من الناحية العملية نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات وتتطلب عملية تكاملها إعداد مسوحات ميدانية عديدة وهو أمر لا يمكن تحقيقه بسبب ضعف التخصيصات لكذا نوع من المسوحات، ويعد الاختلال من السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات، ويمكن أن تشتق من الحساب المالي مطروحاً منها قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

2- وصف تحليلي للحساب الجاري في ميزان المدفوعات العراقي

يعد قياس وتقييم الوضع الخارجي (العجز و الفائض) خطوتان ضروريتان لمدى ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة في بلد ما. ولتحليل العجز أو الفائض في الحساب الجاري يتم في العادة التمييز بين معاملات ميزان (المدفوعات الأساسية) (معاملات فوق الخط) والمعاملات التابعة أو التمويلية (المعاملات تحت الخط) ، توجد عدة معايير مختلفة في مضمونها يمكن اعتمادها في تحديد هذه المعاملات منها الميزان الصافي للسيولة، وتبعاً لهذا المعيار تشتمل معاملات فوق الخط على:

● معاملات الحساب الجاري.

● حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشتمل على:

● الاحتياطات من الذهب.

● الموجودات الأجنبية.

وطبقاً لهذا المعيار سيكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة وفي حال حدوث

العكس نقول ان هناك عجز في ميزان المدفوعات ويتم معادلة الميزان محاسبيا عن طريق إحداث تغييرات مناظرة في الأصول الاحتياطية.

ويرتبط الحساب الجاري بشكل أساسي بحجم الاستيعاب الكلي للاقتصاد الوطني، والموارد المتاحة، وإجمالي الاستثمار والادخار. فالحساب الجاري يساوي إجمالي الدخل المتاح مطروحا منه الاستيعاب الكلي (الاستهلاك الكلي وإجمالي الاستثمار) .

كما يساوي أيضا الفرق بين إجمالي الادخار (الحكومي والخاص) وإجمالي الاستهلاك (الحكومي والخاص) أي أن:

الحساب الجاري = الدخل الإجمالي المتاح - الاستيعاب الكلي (الاستهلاك الكلي) + (إجمالي الاستثمار)

وكذلك يساوي: الحساب الجاري = الادخار الكلي (العام والخاص) - الاستثمار الكلي (العام والخاص)

كما يمكن كتابة معادلة الحساب الجاري أيضا كالآتي:

الحساب الجاري = الحساب التجاري (الصادرات - الواردات) + صافي الدخل الأولي (تعويضات العاملين في

الخارج، ودخل الاستثمار) + صافي الدخل الثانوي (المنح والمساعدات الخارجية وتحويلات العاملين) .

وفي سياق تحليل الحساب الجاري وتحديد المسبب الأساسي للفائض أو العجز يتم التركيز في العادة على التطورات الحاصلة في هذا الحساب وآليات التمويل، مع الأخذ بالحسبان استمرارية اختلالات الحساب الجاري في الأجل الطويل، بما يعني هذا الحاجة الملحة لتعديل السياسات الاقتصادية من ناحية الطلب أو العرض. ويترتب على ذلك ضرورة تحليل مكونات الحساب الجاري والعوامل المؤثرة فيه حتى يتم الحكم على قدرة هذا الحساب على الاستمرار والحفاظ على توازنه وعدم حدوث اختلالات فيه.

وعلى مدى السنوات (2005-2015) شهد صافي الحساب الجاري ارتفاعا ملحوظا أغلبه جاء عن زيادة عوائد تصدير النفط الخام إذ بلغ (1694) مليون دولار عام 2005، إلا أنه انخفض في عام 2009 بسبب العجز الحاصل في كل من جانب الخدمات والدخل الثانوي وعاد وارتفع تدريجيا ليصل الى (4121) مليون دولار عام 2015، علما أنه تأثر بتراجع الأسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الطلب الخارجي.

ويلعب كل من الميزان التجاري وحساب الدخل الأولي دورا أساسيا في زيادة الفائض، كون هذين الحسابين لهما الدور الأهم في تمويل الحساب الجاري، خاصة الجانب السلعي . وفيما يلي تحليلا مبسطا للحسابات الأربع وأثرها على الحساب الجاري¹.

1-2- الميزان التجاري

يشكل حساب الميزان التجاري الرقم الأكبر والمكون الأهم في الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي. ويعود ذلك إلى ارتفاع الصادرات السلعية قياسا بما يقابلها من الواردات السلعية لينعكس بفائض تجاري دائم ومتواصل في الحساب الجاري في العراق،

¹ البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم ميزان مدفوعات والتجارة الخارجية / تقارير ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2005 - 2015).

وقد شهد عام 2013 تراجعاً في مستوى الفائض في الميزان التجاري إذ بلغ (39321) مليون دولار قياساً بالسنوات السابقة نتيجة الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط الخام.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية لتبلغ (33188) مليون دولار خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014 والتي بلغت (45200) مليون دولار ووصولاً لعام 2005 والتي بلغت (20002) مليون دولار.

وفيما يتعلق بنسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت تدريجياً لتبلغ 6% خلال عام 2015 و 11% في عام 2014 أما في عام 2012 فقد بلغت 20% وصولاً لعام 2005 قد بلغت 7%.

وفي ذلك إشارة واضحة للاتجاه العام للاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاداً استهلاكياً، بما يشمل القطاعين العام والخاص، كما ينعكس هذا الاستهلاك المفرط بشكل أساسي على الميزان التجاري من خلال ارتفاع إجمالي الواردات لتلبية الطلب الاستهلاكي البذخي وغير الإنتاجي، المتزايد وعدم قدرته على تلبية حاجاته الأساسية، وانخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية.

من جانب آخر هناك مشكلات بنيوية لها علاقة بالتنافسية والإنتاجية وطبيعة الهيكل الإنتاجي. فهيكल الصادرات بما يشمل التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، كلاهما يدلان على حالة ضعف الهيكل الإنتاجي واعتماده على النفط كسلعة رئيسة لموارد الموازنة العامة للدولة إذ كلما تنوعت المكونات السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة كلما دل ذلك على تطور في الهيكل الإنتاجي، والعكس كلما انخفضت هذه المكونات وارتفعت درجة تركيزها الجغرافي كلما دل ذلك على ضعف هذا الهيكل. ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للواردات، حيث يعكس هيكله الإنتاجي طبيعة تطور الاقتصاد الوطني ودرجة ارتباطه وتركزه، إذ أن معظم هذه الواردات مخصص لتلبية احتياجات الغذاء والطاقة، بينما تشكل استيرادات الآلات نسبة أقل بسبب انخفاض تنافسية القطاع الصناعي. وبشكل عام، تستحوذ السلع الاستهلاكية على الجزء الأكبر من الواردات، (مقابل نسبة محدودة للسلع الرأسمالية رغم أهميتها ودورها في التنمية والاستثمار، وفي الناتج المحلي على المدى الطويل).

2-2- حساب الخدمات:

شهد ميزان الخدمات ارتفاعاً في العجز خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2013-2015) إذ بلغ مقداره (11360) مليون دولار عام 2013 بينما بلغ (6360) مليون دولار عام 2015 لكن العجز بقي متذبذباً للسنوات التي سبقتها (2005-2012)، ويرجع هذا العجز لكون العراق من الدول المتلقية لأغلب أنواع الخدمات لضعف البنية التحتية لها، بسبب إهمال مصادر تقديمها طيلة أكثر من ثلاثين عاماً فقد استمر تأثر أداء ميزان الخدمات بالآثار الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والأمني.

2-3- حساب الدخل الأولي:

يعبر حساب الدخل في ميزان المدفوعات العراقي الى حد كبير عن تعويضات العاملين ودخل الاستثمار ويساهم دخل الاستثمار بالنصيب الأكبر من هذا الحساب (أكثر من 99% من حساب الدخل الأولي، أما تعويضات العاملين فتشكل ما نسبته تقريباً 1%). وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بالدول العربية الأخرى كـ (لبنان ومصر والاردن) وغيرها.

جاء دخل الاستثمار عن الإيرادات الخارجية المتأتية من الاستثمارات الخارجية والفوائد المستحقة للبنك المركزي ووزارة المالية فضلاً عن فوائد قروض الحكومة و فوائد حقوق السحب الخاصة، أما تعويضات العاملين فتتمثل بالمبالغ الواردة والصادرة للعاملين في الخارج والداخل ولأقل من سنة ، إذ سجل صافي حساب الدخل الأولي ارتفاع العجز للسنوات الثلاث الأخيرة وبمقدار (505) مليون دولار عام 2013 ونحو (531) مليون دولار عام 2014 أما عام 2015 فقد سجل عجزاً بلغ (314) مليون دولار ومقارنة بالسنوات السابقة لها فقد سجلت فائضاً في حساب الدخل الأولي ويرجع سبب هذا العجز في ازدياد مدفوعات مديونية العراق تجاه العالم الخارجي عن القروض الممنوحة له وانخفاض الإيرادات الخارجية المتحققة .

2-4- حساب الدخل الثانوي:

يشمل هذا الحساب جميع المنح المقدمة للعراق والاشتراكات في المنظمات الدولية، للقطاع العام والحكومة، فيما يشمل القطاع الخاص (تحويلات العاملين والمساعدات) وتعد تحويلات القطاع الخاص الأساس الذي يعتمد، كونها تشكل مصدر تمويل دون تكلفة ولا تخضع للضغوط كما هو الحال في المنح الموجهة للحكومة. وبشكل عام سجل حساب الدخل الثانوي فائضاً بلغ (542) مليون دولار. عام 2015 ويعود ذلك لانخفاض جانب المدفوعات في القطاعين الرسمي والخاص بسبب ترشيد النفقات لا دنى حد ممكن في حين ارتفع العجز للسنوات السابقة (2005-2014) بسبب زيادة جانب المدفوعات المتمثلة بدفع تعويضات حرب الخليج والاشتراكات في المنظمات الدولية.

3- أهم المؤشرات المؤثرة في الحساب الجاري

بشكل عام، يمكن استخدام عدة مؤشرات مهمة في تقييم مدى ديمومة الحساب الجاري وتأثيرها في ميزان المدفوعات، بعضها يمكن الاستدلال عليه من خلال بنود ميزان المدفوعات، والبعض الآخر من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي أو مؤشرات مالية الحكومة ولأجل ذلك استخدمنا هذه المؤشرات في النموذج الإحصائي الآتي لمعرفة أي منها تؤثر على هذا الحساب سواء الإيجابي أو السلبي:

... (1)

$$(c_a) = c_0 + c_1 * (trdb_gdp) + c_2 * (pincb) + c_3 * (servb) + c_4 * (sincb) + c_5 * (extd_mof_gdp) + c_6 * (genrbu_gdp) + c_7 * (RMI) + c_8 * (dieqpieq_gdp) + c_9 * (gdp \text{ annual growth rate}) + U$$

الحساب الجاري: (c_a)

حيث:

(trdb_gdp): الميزان التجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي
 (pincb): ميزان الدخل الأولي
 (servb): ميزان الخدمات
 (sincb): ميزان الدخل الثانوي
 (extd_mof_gdp): الدين الخارجي للحكومة نسبة للناتج المحلي الإجمالي
 (genrbu_gdp): الموازنة العامة للدولة نسبة للناتج المحلي الإجمالي
 (RMI): الاحتياطات الرسمية للواردات
 (dieqpieq_gdp): الاستثمار المباشر نسبة للناتج المحلي الإجمالي
 (gdp annual growth rate): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

لدراسة هذا النموذج نلجأ لاستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لإيجاد تقديرات موجه عناصر (C)، إذ يجب تحقق الفرض الأساسي بالنسبة للخطأ العشوائي وهو ضرورة أن يتوزع توزيعاً طبيعياً $U \sim N(0, \sigma^2)$ ولا (K) من المتغيرات المستقلة كما سيتم اختبار هذا النموذج من حيث تجانس تباين الأخطاء والارتباط الذاتي. ومن خلال استخدام جدول البيانات² أدناه للمؤشرات قيد الدراسة يمكن إيجاد جدول لتحليل التباين نستطيع من خلاله معرفة طبيعة العلاقة ما بين هذه المؤشرات مجتمعة على الحساب الجاري.

Table(1)

Million US \$

Variables in the Regression Model

Year	C_A (MUS \$)	TRDB GDP	SERVB (MUS \$)	PINCB (MUS \$)	SINCB (MUS \$)	RMI	GENR BU_G DP	GDP_ ANNU AL_G ROWT H_RA TE	EXTD _MOF _GDP	DIEQ_PEQ C_GDP
2005	1694.1	7.4	-5739.3	502.3	3235.9	7.3	19.1	4.4	0.0	6.9
2006	7095.6	16.4	-5163.5	895.8	-458.6	12.9	10.7	10.2	103.5	3.7
2007	20062.7	25.0	-4004.3	1483.0	-380.5	22.7	14.0	1.4	80.7	-0.3
2008	28440.3	25.4	-6073.4	3485.2	-2936.1	20.2	13.3	8.2	47.7	-1.0
2009	-1142.4	3.7	-6384.7	3095.1	-1998.4	15.1	2.0	3.4	57.6	-1.4
2010	6477.4	10.1	-7044.1	1593.2	-2507.3	16.3	3.1	6.4	39.9	-1.0
2011	26128.8	21.0	-8296.0	-237.4	-4385.8	18.0	14.0	7.5	33.0	-0.9
2012	29542.0	20.2	-10458.8	1059.2	-5112.0	16.8	11.4	13.9	26.5	-1.3
2013	22590.3	16.8	-11360.2	-505.2	-4865.3	18.5	2.5	6.6	25.0	-2.4
2014	24427.8	17.5	-10659.3	-530.8	-3162.8	17.4	8.4	-2.1	25.8	-2.1
2015	4121.3	6.2	-6359.8	-314.4	542.2	18.6	-2.0	2.1	34.3	-1.9

والفرضية المراد اختبارها كالاتي:

Null Hypothesis: $R^2 = 0$ K=1, 2, 9

Alternative Hypothesis: R^2

² كافة الرسوم البيانية المدرجة في البحث مصدرها الجدول (1) أعلاه.

حيث أن معامل التحديد $R^2(c_{a.1,2,...,K})$ يعتبر مؤشرا أساسيا في (تقييم مدى معنوية العلاقة المفترضة) ما بين الحساب الجاري والمؤشرات الاقتصادية قيد الدراسة. وباستخدام البرنامج الإحصائي EVIEW9 حصلنا على جدول تحليل التباين الآتي:

Table (2)
Method: Least Squares
Date: 07/30/16 Time: 23:53
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5636.437	21943.60	0.256860	0.8399
TRDB_GDP	1497.130	437.0658	3.425411	0.1808
PINCB	-0.324618	0.646395	-0.502197	0.7037
SERVB	-1.065351	1.083480	-0.983268	0.5054
SINCB	1.670304	0.999109	1.671794	0.3432
EXTD_MOF_GDP	-45.19537	41.47190	-1.089783	0.4727
GENRBU_GDP	441.4388	326.7855	1.350852	0.4057
RMI	-1324.861	1121.901	-1.180907	0.4473
DIEQ_PEQ_C_GDP	-3854.313	1661.259	-2.320115	0.2591
GDP_ANNUAL_GROWTH_RATE	366.4247	209.2789	1.750892	0.3304
R-squared	0.998270	Mean dependent var	15403.45	
Adjusted R-squared	0.982699	S.D. dependent var	11736.19	
S.E. of regression	1543.721	Akaike info criterion	16.94207	
Sum squared resid	2383074.	Schwarz criterion	17.30379	
Log likelihood	-83.18136	Hannan-Quinn criter.	16.71405	
F-statistic	64.10952	Durbin-Watson stat	3.155489	
Prob(F-statistic)	0.096647			

نلاحظ من النتائج أعلاه أن قيمة R^2 كبيرة وهذا يدل على (جودة تطابق النموذج) أي أن هناك ارتباط بين المؤشرات الاقتصادية المدروسة والحساب الجاري، إلا أن تأثير هذه المؤشرات كافة غير واضح على الحساب الجاري وغير معنوي، فقد بلغت قيمة F-statistic (64.1) وهي أقل من قيمة F الجدولية (240.5)، مما يدعو للتساؤل عن المسبب لهذه المشكلة والذي يتمحور في اتجاهين:

الأول: يجب زيادة حجم العينة قيد الدراسة واستبعاد الحالات الشاذة منها، إذ أن عدد المتغيرات المستقلة المستخدمة كبير بالنسبة لحجم العينة، وهو ما تعذر الحصول عليه.

الثاني: هل أن وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة سبب في حدوثه صغر حجم العينة؟ ولمعرفة ماهية هذه المؤشرات بداية سيتم توضيح أهميتها ورؤية ما حصل خلال المدة (2005-2015):

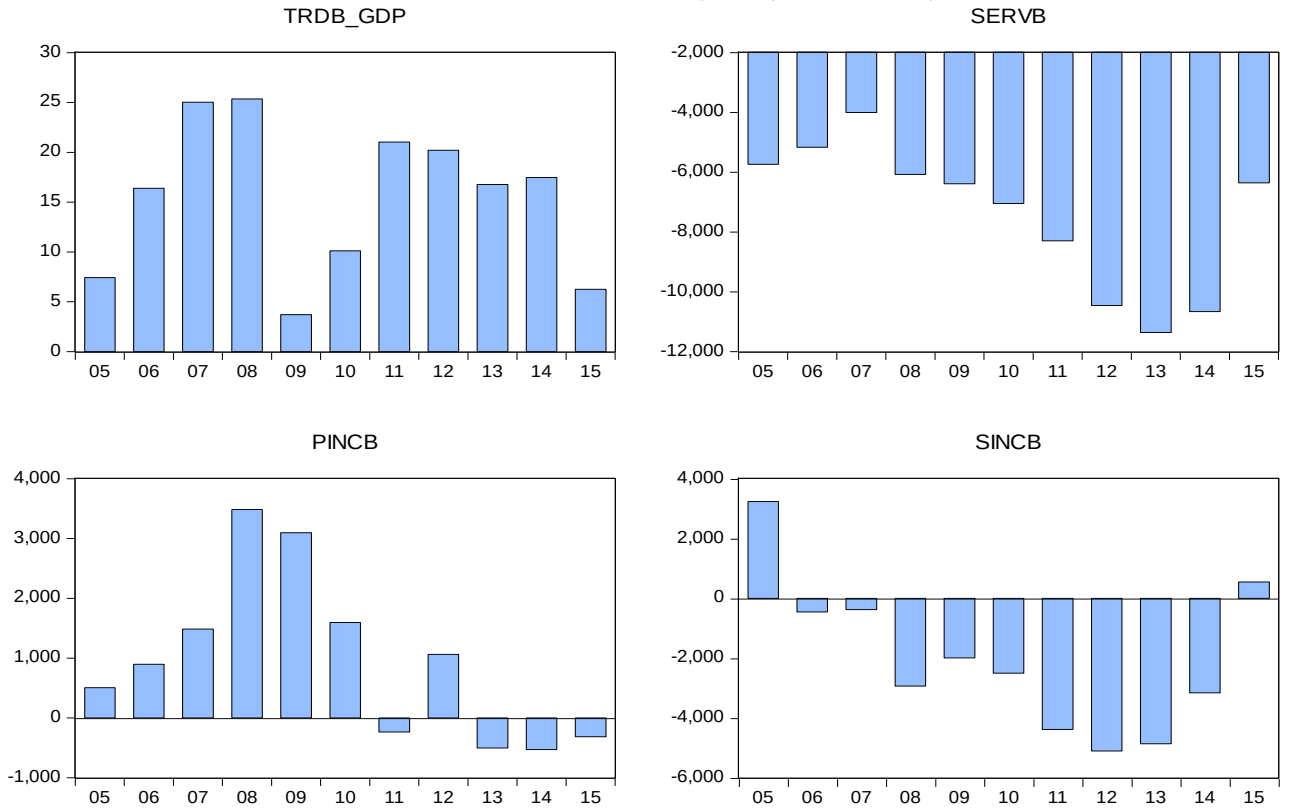
1-3- مؤشرات ميزان المدفوعات:

3-1-أ- هيكل ميزان الحساب الجاري:

يتكون هيكل ميزان الحساب الجاري من مجموع كل من الميزان التجاري (السعي والخدمات)، ميزان الدخل الأولي وميزان الدخل الثانوي. وتقع أهمية هذا المؤشر في كونه يعتمد على هذه الحسابات. فإذا كان الحساب الجاري مرتبطاً في معظمه بالميزان التجاري السعي (الصادرات السلعية) فإنه يعكس إيجابية هيكلية تتعلق أساساً بالقدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وهيكله الإنتاجي إلا أن تزايد الواردات السلعية في الوقت الحالي يشير إلى زيادة الانخفاض الحاصل في هذا الفائض مما قد يواجه بعض الصعوبات في المدى الطويل، مما سيؤدي إلى كون الإيرادات غير كافية لتلبية الاستيرادات السلعية والخدمات.

إذ تشير البيانات أن فائض الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو 6 % خلال عام 2015، مقارنة بنحو 17 % عام 2013 و 2014، ونحو 25 % في عامي 2007 و 2008 كما موضح

Figure (1) Trade Balance : في الرسم البياني الاتي:



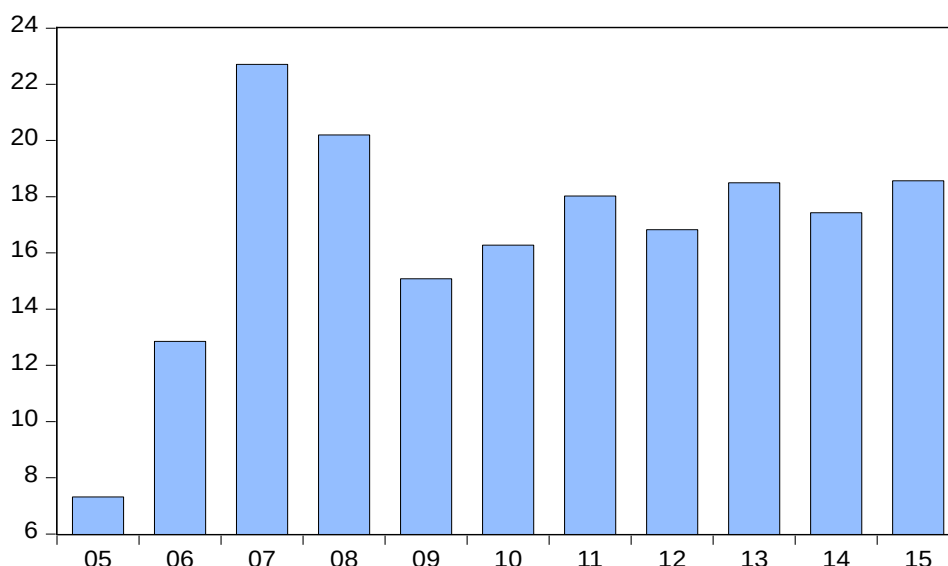
3-1-ب- تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات (بالأشهر) :

يوضح مستوى الاحتياطي الرسمي من العملة الأجنبية المتاحة للاستخدام لدى البنك المركزي مدى قدرة البنك المركزي على استخدام هذا الاحتياطي مصدراً للتمويل، خاصة وأن هذه الاحتياطيات تعد مصدر التمويل الأقل

تكلفة .ومع زيادة الاحتياطات يمكن ضمان استمرارية أكبر للحساب الجاري في المدى القصير في حال نقص حجم التدفقات الداخلية لرؤوس الأموال الأجنبية أو زيادة التدفقات الرأسمالية الخارجة عن تلك الداخلة . كما أن زيادة عدد شهور الواردات من السلع والخدمات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية يزيد من فائض الحساب الجاري . وبالتالي يعد ارتفاع هذا العدد دليلاً على وجود استدامة أكبر لفائض الحساب الجاري في الأجل القصير . والأهم من كل ذلك أن الحساب الجاري أصلاً يقيس حجم المستوى المطلوب من الاحتياطي لتقدير حاجة البلد من الاحتياطي المحددة للوصول للأسواق الدولية .فأن هذه التغطية تدعم استمرارية الحساب الجاري، فخلال الفترة (2005-2015) تمحورت مدة التغطية من (7-18) شهراً، والأصل أن تصل إلى ستة شهور وفي أسوأ الأحوال ثلاثة شهور .

Figure (2)

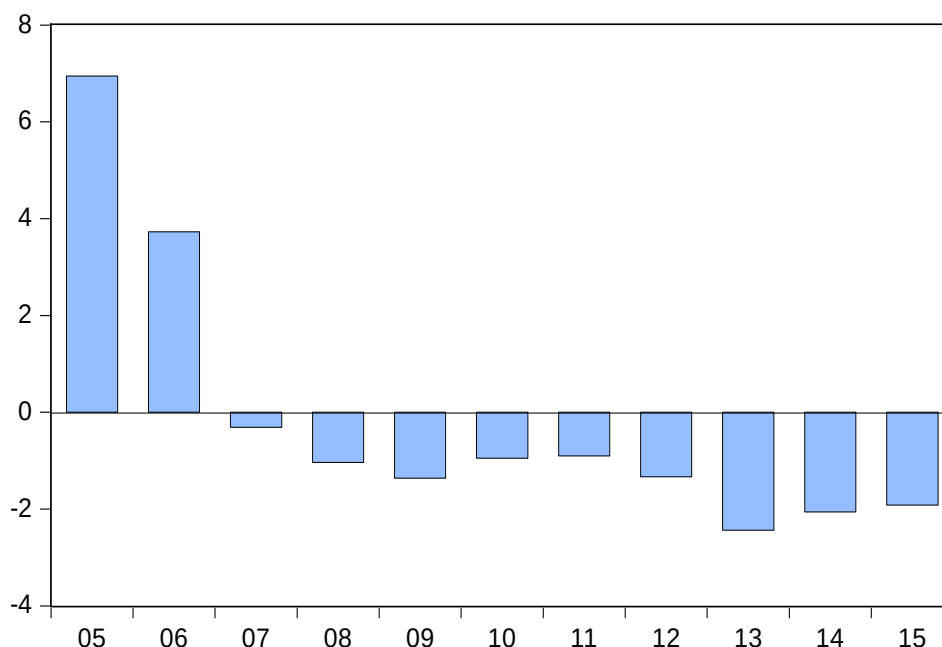
Total Reserves in Months of Imports



3-1- ج- الاستثمار المباشر نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي:

تعد تدفقات الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (المتعلق بشراء سندات الملكية) والتحويلات الرأسمالية غير منشئة للدين الخارجي، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة هذه التدفقات كل على حدة، (أو مع بعضها) من الناتج المحلي الإجمالي تدعم استمرارية الحساب الجاري في الأجل الطويل . وتعتبر هذه النسبة (الاستثمار المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي) ضعيفة جداً في حالة العراق إذ تراوحت بين (-2%) في عام 2015 و 7% عام 2005، وتبقى النسبة ضعيفة غير داعمة للحساب الجاري.

Figure (3)
Direct Investment to GDP



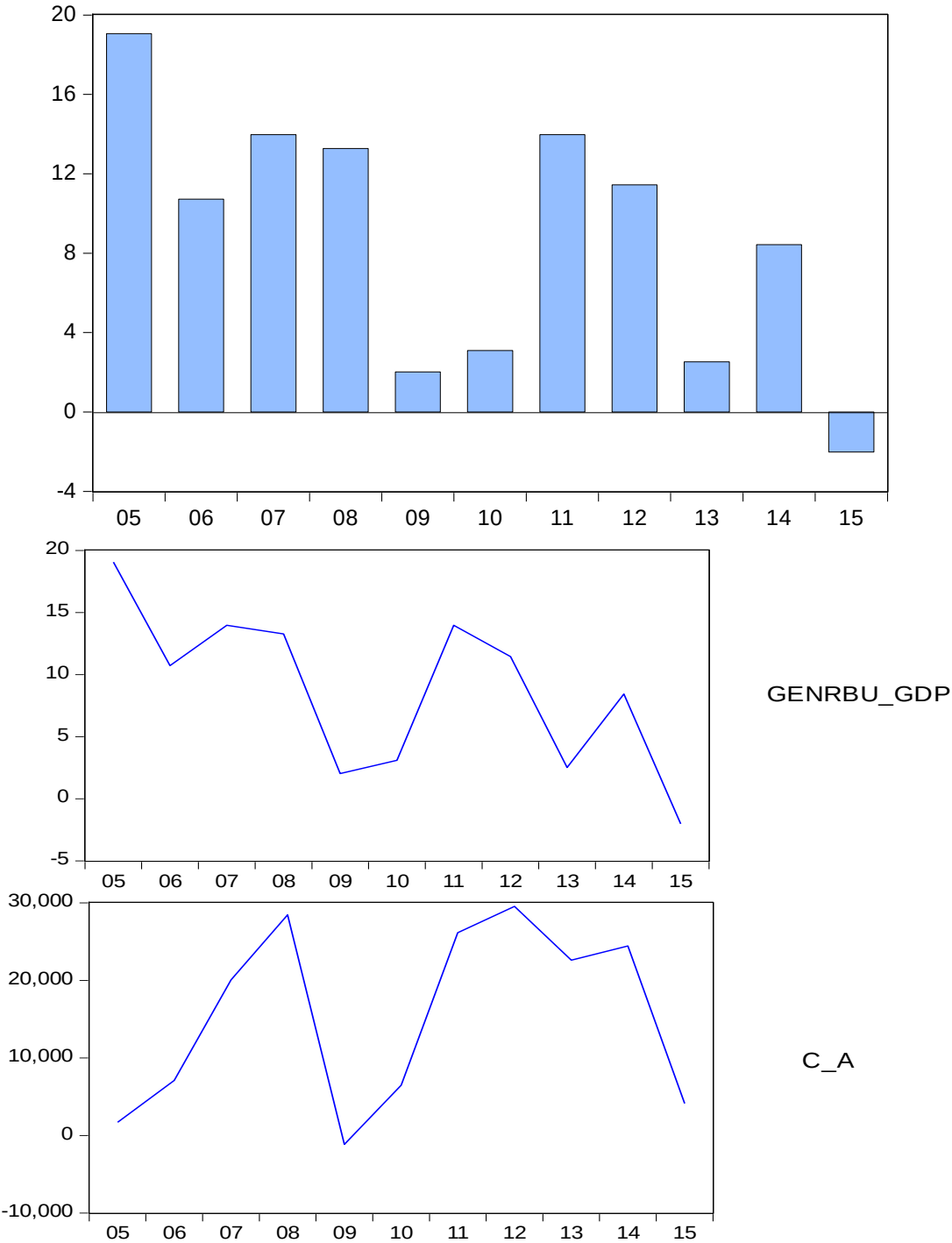
3-2- مؤشرات المالية العامة:

الموازنة العامة نسبةً الى الناتج المحلي الإجمالي³:

هذا المؤشر له أهمية كبيرة في قياس مدى استدامة الحساب الجاري إذ أدى انخفاض فائض الموازنة العامة للدولة المتأثر بالادخار الحكومي والاستهلاك الكلي إلى انخفاض فائض الحساب الجاري . كما يؤثر من ناحية أخرى في مستقبل الدين العام المحلي . والقاعدة هنا أن لا يزيد عجز الموازنة عن (3%) من الناتج المحلي الإجمالي حداً أقصى، إذ بلغت هذه النسبة عجزاً في الموازنة نحو (2%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015، مقارنة بنحو (8 %) فائضاً خلال عام 2014، ونحو (3 %) فائضاً عام 2013.

³ البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية، وزارة التخطيط / الجهاز المركزي.

Figure (4)
General Budget To GDP



3-3- المؤشرات الاقتصادية الكلية:

معدلات النمو الاقتصادي⁴

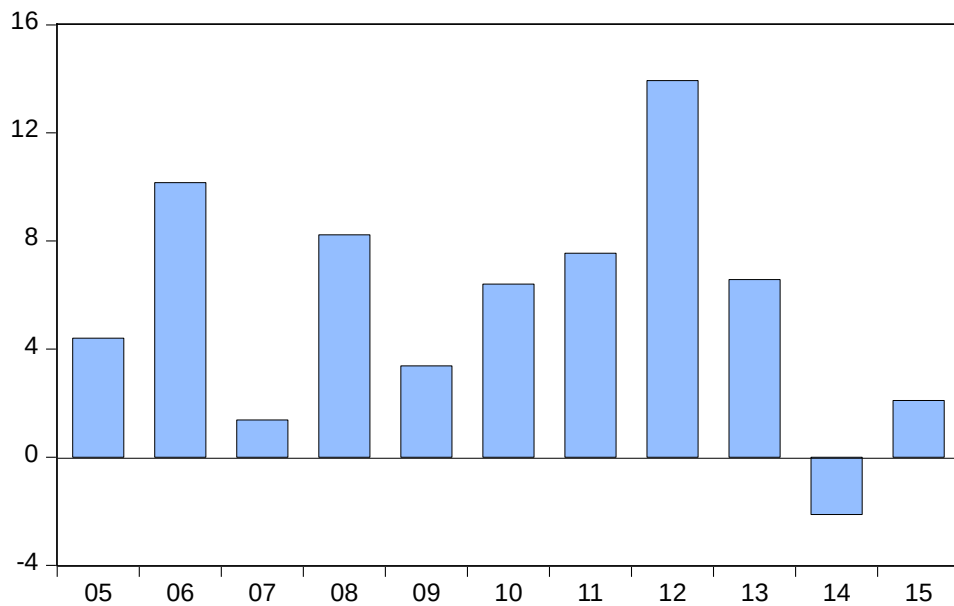
يؤثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المرتفع تأثيراً إيجابياً في الحساب الجاري وذلك من خلال:

- التوقع بارتفاع عائد الاستثمار مستقبلاً، مما يؤثر على زيادة الاستثمار المحلي. ويسمح هذا الوضع باستمرار عجز ميزان الحساب الجاري لفترات أطول وارتفاع الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة يدعم عجز الحساب الجاري لها.
- زيادة أقل في الدين الخارجي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يزيد من قدرة الدولة على تحمل أعباء خدمة دينها الخارجي، الأمر الذي يدعم وضع الحساب الجاري.
- زيادة ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الرغبة في إقراضه، فضلاً عن زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعتبر أحد أشكال التدفقات طويلة الأجل، ذات الأثر الإيجابي على عجز الحساب الجاري.

وفي هذا السياق يعد معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العراقي متذبذب نسبياً ولا يخدم استمرارية الحساب الجاري، ويظهر هذا واضحاً خلال السنوات (2005-2012) واستمر أداءه بالتراجع في السنوات (2013-2015) حيث سجل خلال عام 2015 نمواً بنحو 2%، مقارنة بنحو 2% (-) عام 2014 في حين بلغ النمو عام 2013 6% وفي عام 2005 سجل نمواً بمقدار 4%.

Figure (5)

gdp annual growth rate



⁴ الموقع الرسمي للبنك الدولي / البيانات الإحصائية / العراق.

الجدول التحليلي⁵ لهذه المؤشرات اعلاه لم يعطي الصورة الواضحة لتأثيراتها بسبب ظهور مشكلة الارتباط الذاتي بين البعض منها لذلك توجب استبعاد المتغيرات التالية المسببة لهذه المشكلة (RMI ,servb , pincb، sincb) ، حيث بلغ الارتباط الذاتي 73% و 59% لهذه المتغيرات .

وبذلك يصبح لدينا النموذج المدروس الاتي بعد استبعاد هذه المتغيرات:

(2)

$$(c_a) = c_0 + c_1 * (trdb_gdp) + c_2 * (extd_mof_gdp) + c_3 * (dieqpieq_gdp) + c_4 * (gdp \text{ annual growth rate}) + U$$

وجداول تحليل التباين لهذه المتغيرات كما موضح ادناه:

Table (2)
Dependent Variable: C_A
Method: Least Squares
Date: 07/31/16 Time: 02:40
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1349.280	2124.169	-0.635203	0.5487
TRDB_GDP	1376.846	121.1223	11.36740	0.0000
EXTD_MOF_GDP	-142.8523	29.70279	-4.809391	0.0030
DIEQ_PEQ_C_GDP	-1117.153	300.2850	-3.720309	0.0098
GDP_ANNUAL_GROWTH_RATE	266.5678	195.5763	1.362986	0.2218
R-squared	0.970541	Mean dependent var	15403.45	
Adjusted R-squared	0.950902	S.D. dependent var	11736.19	
S.E. of regression	2600.510	Akaike info criterion	18.86776	
Sum squared resid	40575912	Schwarz criterion	19.04862	
Log likelihood	-98.77267	Hannan-Quinn criter.	18.75375	
F-statistic	49.41873	Durbin-Watson stat	2.491469	
Prob(F-statistic)	0.000100			

نلاحظ من الاختبار العام اعلاه بأن هناك تأثير معنوي مشترك وقوي للمؤشرات المستقلة مجتمعة على الحساب الجاري، إلا أنه من المهم معرفة مدى تأثير كل مؤشر بصورة مستقلة في الحساب الجاري وعلى النحو الاتي:

والفرضية المراد اختبارها تكون كالاتي:

Null Hypothesis: $c_i = 0 \quad i=1, 2, 5$

Alternative Hypothesis: $c_i \neq 0$

⁵: راجع (1) table.

أوضحت نتائج الاختبار المستخدم (Wald Test) أن كل متغير مستقل قيد الدراسة كان له التأثير الكبير والمعنوي في الحساب الجاري باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان تأثيره أقل أهمية.

الاستنتاجات:

أن أنواع الاختلالات في الحساب الجاري، تعود لأسباب عديدة:

- 1- اسباب هيكلية تتعلق بالبنية الاقتصادية الأحادية الجانب للبلد وانعكاس ذلك في هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) اضافة الى هيكل الناتج المحلي، إذ تتركز الصادرات على سلعة اساسية (النفط)، حيث أن النفط ما زال يعد المحرك الرئيسي للنمو. إلا أن الهبوط الحاد والسريع في أسعاره، أدى إلى انخفاض العوائد النفطية بشكل كبير، وقابل هذا الانخفاض تنامي النفقات العامة مما إثر بشكل كبير بتراجع حسابي الميزان التجاري والخدمات علما أن الميزان التجاري هو المحرك الرئيسي للحساب الجاري.
- 2- عدم الاستقرار السياسي والأمني ساهم في اعاقه النشاط الاقتصادي والاستثمار الأجنبي والتكؤ بتنفيذ مختلف المشاريع مما انعكس سلبا على ميزان المدفوعات ككل، إذ يعد تمويل الحساب الجاري من خلال تدفقات الاستثمار المباشر هو الأكثر تقضيا بسبب قلة حساسية هذه التدفقات لأسعار الفائدة العالمية كونها تعتمد على الربحية في الأجل الطويل.
- 3- تعد مشكلة البطالة من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة الأداء الاقتصادي المتراجع.
- 4- قلة استغلال الإيرادات النفطية لأغراض الاستثمار في الأنشطة التي تساهم مباشرة في التنويع الاقتصادي وتطوير الصادرات غير النفطية، مما يتطلب انتهاج سياسة تنمية لإعادة تأهيل جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع النفطي.
- 5- تحسين القطاع الخدمي وعدم الاعتماد على تلقي الخدمات فقط وأنما تقديمها للخارج.

المصادر:

- 1- البنك المركزي العراقي. (2015-2005). موازين المدفوعات العراقية. بغداد: دائرة الاحصاء والأبحاث. قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
- 2- البنك المركزي العراقي. (2015-2005). مؤشرات اقتصادية. بغداد: دائرة الاحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- 3- البنك المركزي العراقي. (2015-2005). الميزانية النقدية. بغداد. دائرة المحاسبة.
- 4- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة. بغداد. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
- 5- صندوق النقد العربي، 2015، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع (موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف).
- 6- وزارة المالية. (2015-2005). احصائية الدين الخارجي الحكومي. بغداد. الدين العام. قسم ادارة الدين.
- 7- صندوق النقد الدولي. 2009، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة العربية، واشنطن.
- 8- صندوق النقد الدولي، الموقع الإلكتروني لنشرة أسعار الصرف.
- 9- كاظم، أموري هادي، ومسلم، باسم شلبية. (2002). القياس الاقتصادي المتقدم، النظرية والتطبيق، طباعة، مكتبة دنيا الأمل، بغداد، شارع الصناعة مجاور الجامعة التكنولوجية.

تحليل شفافية البنك المركزي العراقي وسياسة تبليغ السياسة النقدية.

إعداد الباحثة : نجلة شمعون شليمون - م.ر.أبحاث / دائرة الإحصاء والأبحاث

المستخلص

يعد موضوع شفافية البنوك المركزية وسياسة تبليغ السياسة النقدية من المواضيع التي حظيت وتحظى بأهمية كبيرة، لكونها الشرط الأساسي لنجاح عمل أو نشاط البنك المركزي أي نجاحه في تحقيق أهدافه الموضوعة، وعليه فلا بد من محاولة جادة لقياسهما، لمعرفة مسار عمل البنك المركزي ، وبعد أن يطرح البحث مفهوم ومبررات الشفافية وسياسة التبليغ (سياسة الاتصال) والعلاقة بينهما ، وتوضيح أنواع الشفافية وطرق التواصل ، يتم الاتجاه إلى محاولة قياس شفافية البنك المركزي العراقي وسياسة تبليغ السياسة النقدية (التواصل أو الاتصال) في الجانب التطبيقي لهذا البحث ، عن طريق استخدام طريقة الاستفتاء .

Abstract

The subject of the transparency of central banks and the policy of reporting monetary policy is are the topics that have been given great importance because it is the basic condition for the success of the work or activity of the Central Bank, ie, its success in achieving its objectives. Therefore, a serious attempt must be made to measure them, to know CBI course of action The concept and justification of transparency and reporting policy (communication policy) and the relationship between them, and clarifying the types of transparency and methods of communication, is aimed at trying to measure the transparency of the CBI and the policy of reporting monetary policy (communication or communicating) in the application side of this research, through using The referendum method.

المقدمة

تُعد سياسة الافصاح والشفافية ذات أهمية قصوى للبنك المركزي حيث تساعد السياسة النقدية في تحقيق اهدافها، ففي الوقت الذي اتسعت فيه دائرة الاهتمام بالحوكمة المؤسسية واستقلالية السلطات النقدية، حظيت مسألة المصداقية وشفافية السياسة النقدية بنفس الاهتمام أيضاً، فكلما أتاحت السلطات النقدية العديد من الطرق وقنوات الاتصال التي يمكن من خلالها تداول المعلومات حول توجهات واجراءات السياسة النقدية بشكل واضح وفي أوقات منتظمة يزيد من فاعلية السياسة النقدية ويمكن الجمهور في ضوء ذلك من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيداً من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

وحتى تتحقق العناصر سالفة الذكر، فمن الضروري أن يأخذ الاطار العام للسياسة النقدية في الاعتبار، الشفافية ووضوح الاجراءات، والافصاح وإتاحة المعلومات الممكنة للنشر، والمصداقية وسهولة الادارة والتنفيذ والتفاعل زمنياً مع توجهات السوق ومؤشرات الأداء الاقتصادي.

أهمية البحث

تعد الشفافية في البنك المركزي العراقي من أولى اهتمامات السياسات النقدية الفاعلة حيث تساهم بتقليل حدوث الصدمات، وكذلك المساعدة في إمكانية التنبؤ باتخاذ القرارات المالية، وقد حددت عناصر الشفافية الرئيسية في تشريع قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 .

هدف البحث

يهدف البحث الى اعطاء رؤية واضحة وحقيقية للجمهور والمساهمين والمستثمرين عن المسار الحقيقي لعمل البنك المركزي العراقي ، فنشر البيانات والمعلومات تؤدي الى زيادة مصداقية البنك المركزي العراقي امام جمهور المتعاملين ، الامر الذي يوفر مناخ من اليقين يساعد على ابقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المستهدفة في الأجلين المتوسط والطويل ويقود الى استثمارات منتجة بعيداً عن اعتبارات العائد السريع والمضاربات وبالتالي تحقق معدلات نمو مرتفعة .

مشكلة البحث

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية التي تنظم العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار في الاسعار، بالتالي خلق مناخ مناسب لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وإرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار. لذا يجب ان يحدد بوضوح ادوار ومسؤوليات وهداف البنك المركزي العراقي ووسائل الايصال فيما يتعلق بالسياسة النقدية .

المبحث الاول

البنوك المركزية (الشفافية والاتصال)

اولاً: مفهوم شفافية البنوك المركزية

استحوذ مفهوم الشفافية اهتمام العديد من الاقتصاديين بسبب التطورات الفكرية والادارية والتقنية ، ونتيجة لذلك تعددت تعريفات الشفافية ومضامينها الا ان جميع التعريفات تدعو الى جوهر واحد يرتبط بكلمات اربعة هي (المصادقية والافصاح والوضوح والمشاركة)¹ ، وفيما يتعلق بمفهوم شفافية البنوك المركزية قيام البنك المركزي بتوفير للجمهور العام (المستثمرين والمساهمين) والأسواق على جميع المعلومات والبيانات والتقارير ذات الصلة عن استراتيجيته وتقييماته وقراراته المتعلقة بالسياسة النقدية، فضلاً عن إجراءاته مع بيان الإيضاحات اللازمة لهذه المعلومات والبيانات والتقارير في الوقت المناسب².

الدوافع (المبررات) الرئيسية للشفافية

- الارتقاء بمستوى تطبيقات حوكمة البنوك في إطار الممارسات السليمة للعمل المصرفي حيث انه من الضروري أن يكون كل من مساهمي البنك ، العملاء ، أصحاب المصلحة على دراية ووعي باستراتيجيات البنك وتتوافر لديهم القدرة على تقييم أدائه.
- تعمل الشفافية على تقليل الغموض والضبابية والفهم والمعرفة للعامة من خلال مشاركتهم في المعلومات .
- تحليل وتفسير الظروف الاقتصادية الحالية.
- شرح القرارات الحالية وكيفية تأثير أي أهداف محددة عليها و تسهل عمليات تقييم الاداء.
- عرض القواعد العامة التي تشكل عملية رسم السياسات.
- تقديم وجهات النظر حول آفاق الاقتصاد التي من المرجح أن تؤثر على السياسة المستقبلية.
- إطلاع الأسواق على المخاطر المالية والتدابير اللازمة لمعالجة تلك المخاطر.
- ضمان إمكانية التنبؤ بعد اتخاذ قرارات تخص التضخم أو أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.
- ترسيخ التوقعات طويلة الاجل لما سيفعله البنك المركزي، والأهم من ذلك، آراءه بشأن التضخم. إذ تعتبر التوقعات مسألة حاسمة في ادارة السياسة النقدية والتي تتطلع الى توفير الاسس لاتخاذ قرارات السياسة والتي لها نتائج فعالة على الاقتصاد، إذ ان عملية التوقع تقوم بتقييم وتحليل آفاق الاقتصاد الكلي ، توفير ادوات تتعلق بالاستراتيجيات والسياسة النقدية ، ايصال البيانات المستقبلية حول الاقتصاد والسياسة النقدية إلى الجمهور¹.

¹ احمد فتحي ابو كريم، الشفافية والقيادة في الادارة ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الاردن الطبعة الاولى 2009، ص 65 .
² سلامة عبد الصانع أمين علم الدين ، الالتزام بالإفصاح والشفافية كأحد معايير حوكمة الشركات، دار النهضة العربية ، القاهرة 2015، ص 8 .

ثانياً: مفهوم سياسة تبليغ السياسة النقدية وأهميتها .

سياسة تبليغ السياسة النقدية تعني سياسة (الافصاح) اوالتواصل مع العامة بهدف بناء جسور الثقة بينهم وبين البنك المركزي، وهو يعطي رؤية واضحة وحقيقية للمساهمين والمستثمرين عن المركز الحقيقي للبنك المركزي، فنشر البيانات والمعلومات تساعد المستثمرين على تفهم المخاطر المرتبطة بقراراتهم الاستثمارية ، ويساعد الشركات على اجتذاب رؤوس الاموال ويحافظ على الثقة في سوق الاوراق المالية ويلبي احتياجات القرارات المالية والاقتصادية الرشيدة ¹.

ثالثاً: وسائل التواصل²

يتيح البنك المركزي العديد من الطرق وقنوات الاتصال التي يمكن من خلالها تداول المعلومات مثل:-

- منشورات واحصائيات (اسبوعية ، شهرية ، فصلية ، سنوية) على الموقع الرسمي للبنك المركزي ، كالبيانات (المالية والنقدية)، بالإضافة الى التقارير الموجهة إلى الجهات الرقابية عن توقعات الاقتصاد الكلي .

- قيام البنك المركزي بتقديم أوراق عمل وتشمل دراسات متعمقة للخبراء الذين ينشرون البحوث الاقتصادية ذات الصلة بمهام ووظائف البنك المركزي المختلفة، ويوفر الأساس المفاهيمي والتجريبي لصنع السياسات.

- الرد على الاستبيانات الواردة من جهات دولية عليا من قبل جهاز مختص بالسياسة النقدية

- اعلان مسبق لجدول الاجتماعات التي يحدد موعدها قبل سنة ، يتم اعلانه للجمهور عن طريق وسائل الاعلام وموقع البنك على شبكة الانترنت .

- لقاءات مع المحافظ لعدد كبير من الموظفين، مع جلسات الدردشة من قبل أعضاء مجلس الإدارة لجميع الموظفين على المواضيع الراهنة.

- ذهاب الموظفين إلى المدارس وتقديم تقرير عن مهام البنك المركزي وإنشاء صفحة واحدة مخصصة كتابية عبر البريد الإلكتروني الداخلي لجميع الموظفين تطلعهم على المواضيع والتغييرات الداخلية الهامة فيما يخص عمل البنك وسياسته.

¹ سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، مصدر سابق ، ص9-12.

² Blinder, A. S., Hermann, M., Fratzscher, M., De Haan, J. and D.-J. Jansen, 2008, "Central Bank Communication and Monetary Policy: A Survey of Theory and Evidence," NBER Working Paper 13932, p 42-55. <http://www.nber.org/papers/w13932.pdf>

يقوم البنك المركزي بنشر محاضر الاجتماعات، وبدون ذكر اسماء للحفاظ على الشفافية يتم تنظيم الاتصالات عبر شبكة الإنترنت.

- التلفزيون والاذاعة (TV).
- مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook ، twitter)....(الخ) .
- يو تيوب (YouTube)
- الصحف والمجلات
- كلمات ، تتمثل بملخص عن محاضر الاجتماعات التي تتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والنقدية
- مقابلات صحفية
- المؤتمرات الصحفية
- البيانات الصحفية
- ندوات للصحفيين

رابعاً:- طريقة قياس سياسة التبليغ(التواصل) للبنوك المركزية

يتم قياس سياسة تبليغ لاي بنك مركزي من خلال مؤشر خاص بسياسة تبليغ السياسة النقدية (سياسة الايصال) وهذا المؤشر هو المجموع من الدرجات لإجابات الأسئلة (20) أدناه ويحمل كل سؤال درجة مماثلة بحيث تتراوح الدرجة الكلية لأي بنك مركزي من الصفر إلى 100. وفيما يلي عرض مفصل لهذه الأسئلة الخاصة بسياسة تبليغ السياسة النقدية¹ .

1- عندما يتم اتخاذ القرارات حول التغييرات على ادوات السياسة النقدية يتم اعلانها ؟

- مؤتمر صحفي أو موقع البنك المركزي =5

- وكالات الانباء (صحفي) =2.5

- غير ذلك (التوضيح بايجاز) =1

2- كم عدد صفحات البيان الصحفي ؟

- يصل الى نصف صفحة =5

- اكثر من 2 صفحات =صفر

- من نصف الى صفحتان =1

- يختلف عدد الصفحات من بيان لآخر =2.5

3- هل هناك تغييرات عادة في محتوى بيان السياسة؟

- تغيير قليل جدا في التعبير =صفر

- اجزاء من البيان (الفقرات) =صفر

- تغيير في اكثر من بيان =5

¹ من اعداد الباحث استناداً الى ماورد في طرق التواصل للبنوك المركزية .

- مدى التغييرات تختلف من بيان الى بيان =2.5
- 4- من الذي يحدد الهدف التشغيلي للسياسة النقدية او يعلن عن التغييرات في الهدف؟
 - الحكومة =صفر
 - البنك المركزي =5
 - بالاتفاق بين الحكومة والبنك المركزي =2.5
 - غير ذلك(التوضيح بايجاز) = 1
- 5- ماهو المؤشر المستهدف للبنك المركزي ؟
 - معدل التضخم=5
 - سعر الصرف =5
 - معدل نمو الكتلة النقدية =1
 - غير ذلك(التوضيح بايجاز)=2.5
- 6- هل هناك مؤتمر صحفي يعقد لشرح قرار سياسي ؟
 - فقط عندما لا يكون هناك تغيير في الادوات التشغيلية= صفر
 - عندما يكون تغيير في السياسة العامة =5
 - غير ذلك(التوضيح بايجاز)=2.5
- 7- هل يتم الكشف عن اسماء الذين يصوتون لصالح القرار؟
 - دائما =صفر
 - بعض الاحيان=صفر
 - ابداً =5
- 8- من الذي يعقد المؤتمر الصحفي لشرح قرار يخص السياسة النقدية؟
 - المحافظ =5
 - المتحدث باسم المحافظ (المسؤول الاعلامي) =2.5
 - اعضاء مجلس السياسة (كبار موظفي البنك المركزي) =1
 - غير ذلك (التوضيح بايجاز)=2.5
- 9- هل لدى البنك المركزي اي مبادرات خاصة للتواصل حول السياسة النقدية مع الجمهور عبر شبكة الانترنت والتلفزيون وغيرها من وسائل الاعلام الحديثة او مواقع التواصل الاجتماعي، وسرعة التواصل والاجابات على ماينشر في مواقع التواصل الاجتماعي فيما يخص السياسة النقدية وعمل البنك والمسؤولين؟
 - نعم فعلاً، (التوضيح بايجاز) =5
 - احياناً=2.5

- لا = صفر

10- هل هناك اي تعديلات على قانون البنك المركزي وسياسته النقدية خلال السنوات الثلاثة الماضية ؟

نعم ، يرجى ذكرها بايجاز =5

احيانا=2.5

لا=صفر

11- هل يوجد تنسيق بين اهداف السياستين النقدية والمالية ؟

- لجنة مشتركة =5

- اجتماعات دورية =5

- احيانا=2.5

- لا=صفر

12- هل هناك وسيلة اتصال لجميع الموظفين تطلعهم على المواضيع والتغييرات الداخلية الهامة فيما يخص عمل البنك وسياسته؟

- نعم ، اذكرها بايجاز =5

- لا=صفر

13- هل هناك مواقع مسؤولة عن نشر البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية؟

- نعم ، اذكرها بايجاز =5

- لا = صفر

14- هل تُعقد ندوات للموظفين فيما يتعلق باقتصاد البلد؟

- نعم =5

- احيانا =2.5

- لا = صفر

15- هل يتم تقديم أوراق عمل ودراسات متعمقة ونشر البحوث الاقتصادية ذات الصلة بمهام ووظائف البنك المركزي المختلفة؟

- نعم =5

- احيانا =2.5

- لا = صفر

16- هل هناك قنوات تلفزيونية يتم من خلالها شرح لجميع الفئات العمرية عن معنى ومفاهيم

السياسة النقدية، فضلاً عن يتم اعطاء محاضرات لجميع المراحل الدراسية عن السياسة

النقدية من قبل موظفي البنك المركزي ؟

- نعم =5

- لا = صفر

17- هل يتم النشر بلغة اخرى غير اللغة العربية ؟

- نعم ، اذكرها بايجاز=5

- لا = صفر

18- هل يتم الرد على الاستبيانات الواردة من جهات دولية عليا من قبل جهاز مختص

بالسياسة النقدية؟

-نعم =5

- لا = صفر

19- هل يقوم السيد المحافظ بعقد لقاءات لعدد كبير من الموظفين، مع جلسات الدردشة

من قبل أعضاء مجلس الإدارة لجميع الموظفين على المواضيع الراهنة؟

-نعم =5

- احيانا=2.5

- لا = صفر

20- هل يتم اعلان مسبق لجدول الاجتماعات التي يحدد موعدها قبل سنة ،وهل يتم اعلانه

للجمهور عن طريق وسائل الاعلام وموقع البنك على شبكة الانترنت ؟

-نعم=5

- لا = صفر

خامساً:علاقة الشفافية بالافصاح

- الشفافية والافصاح تساعد على بناء سمعة للبنك المركزي. وهكذا فإنه يوفر الأساس

المنطقي لاعتماد المزيد من الانفتاح من قبل البنوك المركزية العالمية مع بعضها .

- يعد مبدأ الافصاح والشفافية من الاركان الاساسية التي تقوم عليها البنوك المركزية كونه

معيار مهم لقياس كفاءة البنك وتطوره وتعزيز دوره الرقابي .

- ان مبدأ الافصاح والشفافية يعد مؤشر لقياس سلامة وكفاءة السوق المالية ، إذ انه يسهم في

المزيد من الاستقرار في الاسواق المالية وهذا بدوره يعطي البنك المركزي المزيد من الحرية

للرد على الاضطرابات الاقتصادية وتوفير اكبر قدر لاستقرار الاقتصاد 1

1 PETRA M. GERAATS, Why Adopt Transparency? The publication of Central Bank Forecasts
BY Working Paper NO. 41 January 2001.p3-40.

سادساً: مؤشر الشفافية

الشفافية مفهوم متعدد الأوجه، لذلك أقترح (دينسر و إيشنغرين) مؤشر الشفافية وفق المعطيات الخمسة الآتية : -

الشفافية السياسية (Political Transparency)

وتشير الشفافية السياسية إلى الانفتاح على أهداف السياسة العامة. ويشمل هذا بيان رسمي للأهداف، بما في ذلك تحديد أولويات واضحة في حالة تعدد الأهداف، والتقدير الكمي للهدف (الأهداف) الأساسي، والترتيبات المؤسسية الواضحة.

الشفافية الاقتصادية (Economic Transparency)

تركز الشفافية الاقتصادية على الكشف عن البيانات الاقتصادية والنماذج الاقتصادية المستخدمة لإغراض السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للقيام بالتنبؤات، ويكون التركيز هو على نشر البيانات عن المتغيرات الاقتصادية الآتية: عرض النقد، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف ، سعر الفائدة .

الشفافية الإجرائية (Procedural Transparency)

تشير الشفافية الإجرائية إلى معلومات عن السياسة النقدية كالطريقة التي تتخذ بها القرارات من قبل البنوك المركزية، ويتضمن هذا النوع من الشفافية وضوح إستراتيجية السياسة النقدية والمحاضر وسجلات التصويت في اجتماعات لجنة السياسة النقدية.

الشفافية في السياسات المتبعة (Policy Transparency)

شفافية السياسات تعني الإفصاح الفوري عن القرارات المتعلقة بالسياسات، إلى جانب شرح للقرار، وبيانات حول الاجراءات المستقبلية المحتملة للسياسة المتبعة .

الشفافية التشغيلية (Operational Transparency)

تتعلق الشفافية التشغيلية بتنفيذ البنك المركزي للسياسات . وهي تتضمن مناقشة التدخلات السوقية وأخطاء السيطرة أو التحكم في مجال تحقيق الأهداف التشغيلية والإضرابات الاقتصادية الكلية الكلية (غير المتوقعة)، التي تؤثر بآلية انتقال أثر السياسة النقدية بالإضافة إلى ذلك يوجد تقييم النتائج الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ضوء اهدافه أيضاً(1)

سابعاً: قياس الشفافية وفق مؤشر الشفافية لـ(دينسر وإيشنغرين)

من خلال بناء مؤشر الشفافية، إذ يعرف على أنه هو المجموع من الدرجات لأجابات الأسئلة الخمسة عشر أدناه ويحمل كل سؤال درجة مماثلة بحيث تتراوح الدرجة الكلية لأي بنك مركزي من الصفر إلى 15. وفيما يلي عرض مفصل لهذه الأسئلة الخاصة بأنواع الشفافية .

الأسئلة بخصوص (الشفافية السياسية)	الأجوبة المحتملة
(أ) هل هناك بيان رسمي لهدف (اهداف) السياسة النقدية مع إعطاء أولوية واضحة في حالة وجود أهداف متعددة ؟	- لا يوجد هدف رسمي = 0 - أهداف متعددة دون تحديد الأولويات = 0.5 - هدف اساسي واحد أو أهداف متعددة ذات أولوية صريحة = 1
(ب) هل يوجد تقدير كمي للهدف (الأهداف) الرئيسية ؟	لا = 0 نعم = 1
(ج) هل هناك اتصالات صريحة او ترتيبات مؤسسية أخرى مماثلة بين السلطات النقدية والحكومة ؟	- لا توجد عقود أو أي ترتيبات مؤسسية أخرى مع البنك المركزي = 0 - لا يتمتع البنك المركزي باستقلالية واضحة بخصوص الأدوات ، أو العقود المتاحة = 0.5 - يتمتع البنك المركزي بأستقلالية واضحة بخصوص الادوات ، او العقود المتاحة (على الرغم من انه ربما يكون خاضع لاجراءات او تدخل واضح معين)=1
المجموع	3

الأسئلة بخصوص (الشفافية الاقتصادية)	الاجوبة المحتملة
(أ) هل البيانات الاقتصادية الأساسية ذات الصلة باجراء السياسة النقدية متاحة علناً؟ (وينصب التركيز على المتغيرات الخمسة التالية: عرض النقود، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف ، سعر الفائدة).	- سلسلة زمنية ربع سنوية لأكثر من اثنين من المتغيرات الخمسة = 0 - سلسلة زمنية ربع سنوية لثلاثة أو أربعة من المتغيرات الخمسة = 0.5 - سلسلة زمنية ربع سنوية لجميع المتغيرات الخمسة = 1
(ب) هل إن البنك المركزي يفصح عن النموذج الاقتصادي الكلي الأساسي الذي يستخدمه لتحليل السياسة المتبعة ؟	لا=0 نعم=1
(ج) هل ينشر البنك المركزي تنبؤاته الخاصة بالاقتصاد الكلي بشكل منتظم او دوري؟	- لا توجد توقعات للبنك رقمية للتضخم والمخرجات = 0 - توجد تنبؤات رقمية للبنك المركزي عن التضخم والناتج منشورة بتكرار اقل من ربع سنوي = 0.5 - توجد تنبؤات رقمية فصلية للبنك المركزي عن التضخم والناتج على المدى المتوسط (من سنة إلى سنتين)، مع تحديد الافتراضات المتعلقة بشأن أدوات السياسة المتبعة (تنبؤات مشروطة أو غير مشروطة) = 1
المجموع	3

الاجوبة المحتملة	الاسئلة بخصوص (الشفافية الاجرائية)
- سلسلة زمنية ربع سنوية لأكثر من اثنين من المتغيرات الخمسة = 0 - سلسلة زمنية ربع سنوية لثلاثة أو أربعة من المتغيرات الخمسة = 0.5 - سلسلة زمنية ربع سنوية لجميع المتغيرات الخمسة = 1	(أ) هل البيانات الاقتصادية الأساسية ذات الصلة بإجراء السياسة النقدية متاحة علناً؟ (وينصب التركيز على المتغيرات الخمسة التالية: عرض النقود، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف ، سعر الفائدة).
لا=0 نعم=1	(ب) هل إن البنك المركزي يفصح عن النموذج الاقتصادي الكلي الأساسي الذي يستخدمه لتحليل السياسة المتبعة ؟
- لا توجد توقعات للبنك رقمية للتضخم والمخرجات = 0 - توجد تنبؤات رقمية للبنك المركزي عن التضخم والناتج منشورة بتكرار اقل من ربع سنوي = 0.5 - توجد تنبؤات رقمية فصلية للبنك المركزي عن التضخم والناتج على المدى المتوسط (من سنة إلى سنتين)، مع تحديد الافتراضات المتعلقة بشأن أدوات السياسة المتبعة (تنبؤات مشروطة أو غير مشروطة) = 1	(ج) هل ينشر البنك المركزي تنبؤاته الخاصة بالاقتصاد الكلي بشكل منتظم او دوري؟
3	المجموع

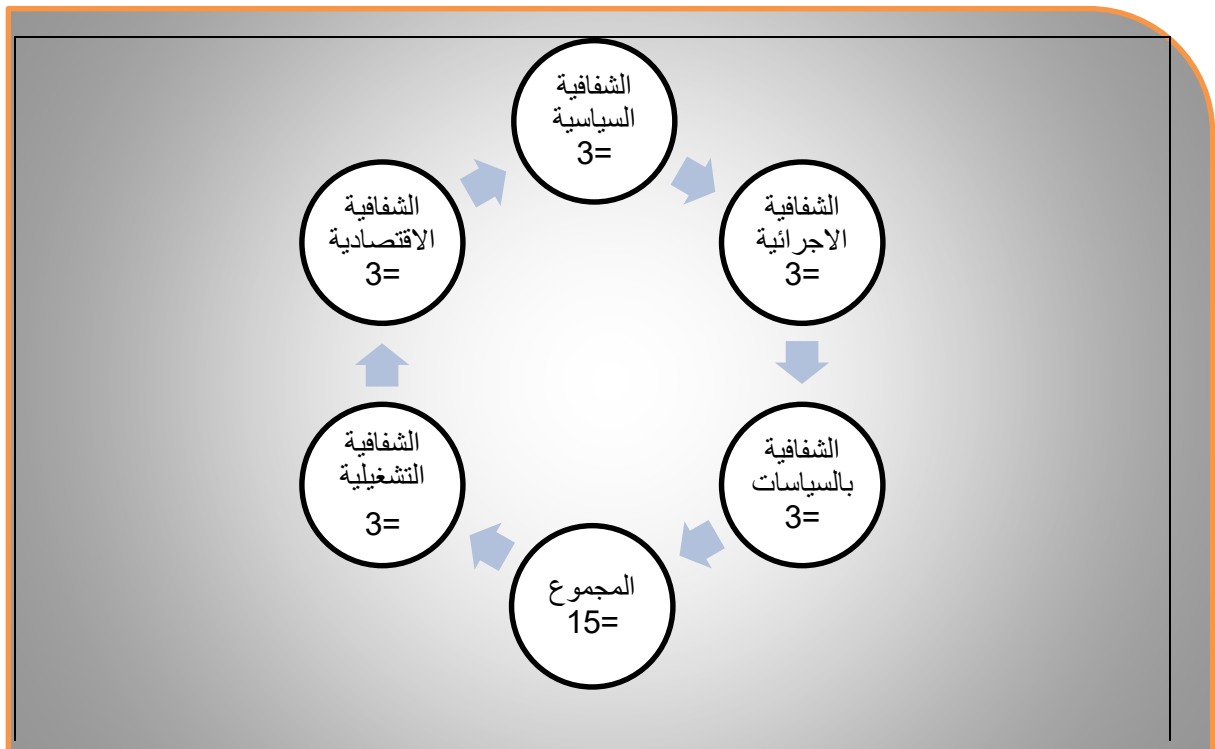
الاجوبة المحتملة	الاسئلة بخصوص (الشفافية الاجرائية)
- لا=0 - نعم=1	(أ) هل يقدم البنك المركزي قاعدة أو استراتيجية واضحة للسياسة العامة تصف إطار سياسته النقدية؟
- لا أو فقط بعد تأخر كبير (أكثر من ثمانية أسابيع) = 0 - نعم، دقيقة شاملة (وإن لم تكن بالضرورة حرفية أو منسوبة) أو تفسيرات (في حالة وجود بنك مركزي واحد) بما في ذلك مناقشة تطلعاته المستقبلية=1	(ب) هل يقدم البنك المركزي بياناً شاملاً عن المشاورات حول السياسة النقدية أو تفسيرات ضمن مدة زمنية معقولة؟
- لا توجد محاضر اجتماعات للجنة السياسة النقدية او مجلس الادارة ، أو فقط بعد تأخر كبير (أكثر من ثمانية أسابيع) = 0 - يتم الإعلان عن محاضر الاجتماعات غير الأساسية = 0.5 - يتم الإعلان عن محاضر الاجتماعات كل منها على حدة، أو القرارات المتخذة = 1	(ج) هل يفصح البنك المركزي عن كيفية اتخاذ كل قرار بخصوص مستوى عمله الرئيسي ، أو أدواته التشغيلية الأساسية ثم التوصل الى الاداة والهدف؟
3	المجموع

الاجوبة المحتملة	الاسئلة بخصوص (الشفافية التشغيلية)
- كلا، أو ليس بشكل متكرر (بتكرار اقل من سنوي) = 0 - نعم، ولكن دون تقديم تفسيرات للانحرافات الكبيرة = 0.5 - نعم، يتم تفسير الانحرافات الكبيرة عن الهدف (إن وجدت) ، أو السيطرة الكاملة (تقريبا) على الأدوات / الأهداف التشغيلية الرئيسية = 1	(أ) هل يقوم البنك المركزي بتقييم منتظم ، إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف التشغيلية الرئيسية لسياسته (إن وجدت) ؟
- لا أو لا في كثير من الأحيان = 0 - نعم، ولكن فقط من خلال التنبؤات قصيرة الأجل أو تحليل التطورات الاقتصادية الكلية الحالية (على الأقل ربع سنوية) = 0.5 - نعم، بما في ذلك مناقشة أخطاء التنبؤ السابقة (على الأقل سنويا) = 1	(ب) هل يقدم البنك المركزي بانتظام معلومات عن الاضطرابات الاقتصادية الكلية (غير متوقعة) التي تؤثر بعملية انتقال اثر السياسة النقدية ؟
- لا أو لا كثيرا (بتردد أقل من السنوي) = 0 - نعم، ولكن سطحي = 0.5 - نعم، مع بيان صريح لمساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف = 1	(ج) هل يقدم البنك المركزي بانتظام تقييما لخطته الاستراتيجية في ضوء أهدافه المتعلقة بالاقتصاد الكلي؟
3	المجموع

وبالتالي فمجموع مؤشر الشفافية للسياسات الخمسة يساوي (15) كما يوضحه الشكل (1):-

شكل (1)

مؤشر شفافية البنوك المركزية



الشكل من اعداد الباحثة ، بالاعتماد على ماذكر في مؤشر شفافية دينسر وايشنغرين .

المبحث الثاني

تحليل شفافية البنك المركزي العراقي وسياسة تبليغ السياسة النقدية (الاتصال)

أولاً : تجربة البنك المركزي العراقي في مجال الشفافية وسياسة التبليغ.

تكتسب سياسة الافصاح والشفافية أهمية قصوى للبنك المركزي العراقي حيث تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، ففي الوقت الذي اتسعت فيه دائرة الاهتمام بالحوكمة المؤسسية واستقلالية السلطات النقدية، حظيت مسألة المصداقية وشفافية السياسة النقدية بنفس الاهتمام أيضاً، فكلاً ما أتاحت السلطات النقدية العديد من الطرق وقنوات الاتصال التي يمكن من خلالها تداول المعلومات حول توجهات واجراءات السياسة النقدية بشكل واضح وفي أوقات منتظمة يزيد من فاعلية السياسة النقدية ويمكّن الجمهور في ضوء ذلك من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيداً من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف، ويبرز دور البنك المركزي العراقي في مجال الشفافية وسياسة التبليغ من خلال قانونه رقم (56) لسنة 2004

(المادة 45/ ثانياً وسادساً وسابعاً) على أنه يبادر البنك المركزي باسرع وقت ممكن بعد نهاية كل شهر باعداد واصدار الميزانيات العمومية ونشرها في المنشور الرسمي وعلى موقعه الرسمي على شبكة (الانترنت) لتوضيح وضع البنك المركزي اعتباراً من انتهاء المعاملات التجارية في اليوم الاخير للتعامل في الشهر المنتهي . وهذا الأمر يسهل الرقابة على انجازات البنك المتعلقة بالسياسة النقدية بصورة مباشرة من قبل الرأي العام، إضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بنشر تقارير دورية اربع مرات كل عام عن السياسة النقدية والاستقرار المالي ، يقدم فيها معلومات عن التطورات التي تحدث في العام الجاري ، بما في ذلك الظروف التي تؤثر على الاقتصاد العراقي، كما يقوم المحافظ برفع تقريراً سنوياً الى الهيئة التشريعية عن عمليات البنك المركزي وعن سياسته النقدية وأهدافه ، بما في ذلك الأحداث المؤثرة في الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى خضوع الكشوفات المالية للبنك المركزي للتدقيق الخارجي على الأقل مرة واحدة في السنة عن طريق مؤسسة تدقيق خارجي ذات سمعة حسنة، إلى جانب قيامه بتجميع ونشر الإحصاءات المالية وفق المادة (41) من قانونه¹ .

¹ قانون البنك المركزي العراقي في 6 آذار / مارس، 2004، منشور على موقع البنك المركزي العراقي <https://www.cbi.iq> ص28-32.

تحليل شفافية البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2017)

انضم البنك المركزي عام 2004 الى النظام العام لنشر البيانات (GDDS) وعرض البيانات الوصفية للنظام العام لنشر البيانات ضمن اطار تقييم جودة البيانات (DQAF) ذات الخمسة أبعاد - هي (التأكيدات على النزاهة والسلامة المنهجية والدقة والموثوقية والقدرة على الخدمة) ومجموعة من المتطلبات الأساسية لنوعية البيانات التي تشكل مركز إطار تقييم جودة البيانات التابع لصندوق النقد الدولي، ويغطي هذا البرنامج الذي يستخدم لإجراء تقييمات شاملة لجودة البيانات في البلدان، البيئات المؤسسية، والعمليات الإحصائية، وخصائص المنتجات الإحصائية . استمر البنك المركزي العراقي في توفير قاعدة معلوماتية واسعة ودقيقة لكافة نواحي الاقتصاد الوطني والتي تعتبر احد الاركان المهمة للشفافية والافصاح¹ ، اذ شكل دخول العراق في هذا المعيار نجاح البنك المركزي العراقي في استعادة موقعه كدولة ضمن مجموعة الدول التي تتناول المجموعة الإحصائية المالية الدولية IFS الصادرة عن صندوق النقد الدولي وذلك منذ مطلع عام 2008 بعد انقطاع دام قرابة 30 عاما حجبت الشفافية لتتضح صورة ثانية البلاد عبر مجموعة الاحصاءات المالية والنقدية ذات الصلة بعمل السياسة النقدية اخذت تغطي الاعوام منذ عام 2004 وحتى الوقت الحاضر رافق ذلك البدء بنشر احصاءات ميزان المدفوعات العراقي منذ عام 2005 وحتى عام 2008 . وبهذا اعتمد العراق بلدا مشاركا اساسيا في النظام العام لنشر البيانات GDDS ليكون العضو السابع والتسعين من البلدان الاعضاء في الصندوق والمشاركة بهذا النظام².

في عام 2015 تم إنشاء النظام العالمي لتوزيع البيانات لتوجيه البلدان في نشر البيانات من خلال دعم الشفافية وتشجيع التطوير الإحصائي والمساعدة على إيجاد أوجه تآزر قوية بين نشر البيانات والمراقبة . وقد حل النظام الإلكتروني للنظام العالمي للمعلومات عن النظام العالمي للتوزيع الذي أنشئ في عام 1997 . ويقدم هذا الموقع معلومات عن البيانات التي تنتجها وتنتشرها البلدان الأعضاء التي تشارك في النظام العالمي للتوزيع العالمي³ .

من ملاحظة الجدول (1) لمسار شفافية البنك المركزي العراقي نلاحظ ثبات مؤشر الشفافية عند (2.5) للمدة 2004-2014 وذلك كون هذه الفترة من (2004-2014) كان هدف البنك المركزي بعد الحصول على استقلاليته بموجب قانونه الجديد هو تحقيق الاستقرار العام للأسعار

¹ النظام العام لنشر البيانات (مرشد للمشاركين والمستخدمين ، صندوق النقد الدولي، 2007، ص 6 .

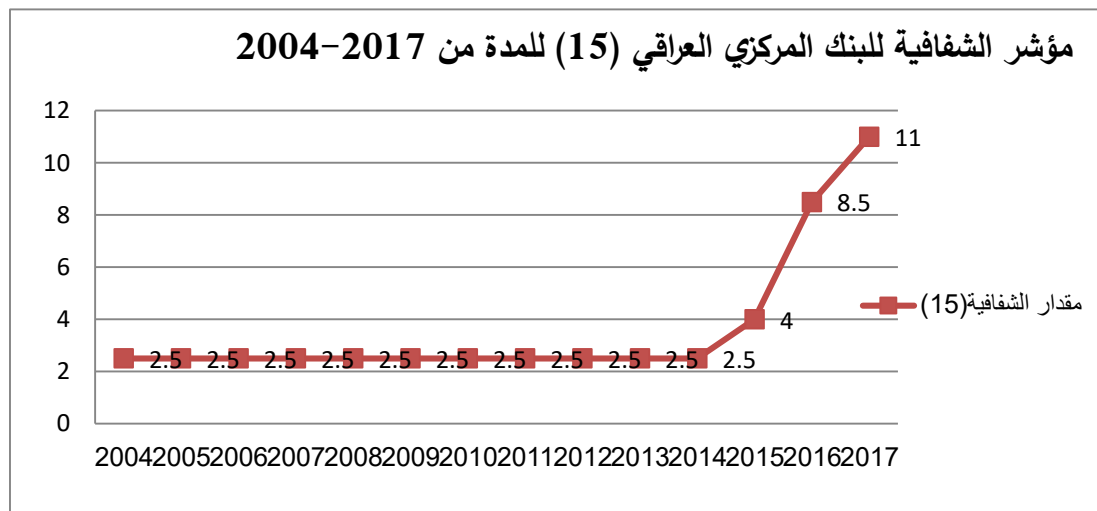
² مظهر محمد صالح ، حوكمة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بناء الشفافية وكلفة الاقتراض الخارجي، احد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول، جريدة المدى، 2010/7/19.

³ Enhanced General Data Dissemination System, (As provided by Iraq as a participant in the e-GDDS), <https://www.cbi.iq>.

وبذلك استخدام البنك المركزي سعر الفائدة (وصل الى اكثر من 20%) ومزاد العملة الاجنبية للحد من التضخم. وعلى الرغم من هذا المستوى المتدني لشفافية البنك المركزي العراقي ، إلا انه سجل أقصى مقدار للتغير في مستوى مؤشر شفافية السياسة النقدية لالعوام 2015 ، 2016 ، 2017 إذ سجل مؤشر الشفافية مقدار (4 ، 8.5 ، 11) على التوالي وفي هذه الفترة بدأ البنك المركزي بعهد جديد برؤية جديدة ، انتقل فيها من التركيز على هدف او بعد واحد هو الاستقرار النقدي الى مؤسسة ذات ابعاد متعددة الاهداف والمهام استجابة للتطورات والتحديات التي شهدتها الصيرفة المركزية في دول العالم ، ومن اجل التحول من بنك يعمل في بيئة وادوات القرن العشرين الى بيئة وادوات القرن الواحد والعشرين ، اذ شهد فيها البنك المركزي التوجه نحو اهداف الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي و تحفيز الرقابة المشددة ، الافصاح ، حوكمة مؤسساتية جيدة وخطة استراتيجية للسنوات 2016-2020 قائمة على اساس تغيير ثقافة المؤسسة وبنى تحتية متطورة وتكنولوجيا المعلومات ، قوى عاملة مختصة ومؤهلة ، الشراكات الدولية وحيوية المنظمة¹ .

شكل (2)

مسار مؤشر شفافية البنك المركزي العراقي للمدة 2004-2017



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (1)

¹ علي محسن اسماعيل العلاق، البنك المركزي العراقي من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية 1947-2017 ، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي [/https://www.cbi.iq](https://www.cbi.iq)

جدول (1)

مسار شفافية البنك المركزي العراقي للمدة 2004-2017

السنوات	مقدار الشفافية (15)
2003	2.0
2004	2.5
2005	2.5
2006	2.5
2007	2.5
2008	2.5
2009	2.5
2010	2.5
2011	2.5
2012	2.5
2013	2.5
2014	2.5
2015	4.0
2016	8.5
2017	11.0

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على .

من عام 2004-2014، تم الاعتماد على

- N. Nergiz Dincera and Barry Eichengreen, Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures, International Journal of Central Banking, March 2014, p224.

- من عام 2015-2017 ، تم الاعتماد على استبيان شفافية البنوك المركزية (نموذج استبيان رقم (1) لعام 2017) .

ثانياً: تحليل سياسة تبليغ السياسة النقدية (سياسة التواصل) للبنك المركزي العراقي لعام 2017

يمتلك البنك المركزي العراقي وسائل تبليغ وايصال السياسة النقدية كالآتي :-

- مواقع مسؤولة عن نشر البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية(نقدية ، مالية ، تجارة خارجية ، التضخم ...الخ)

KEY FINANCIAL INDICATORS. Economic and Statistic Data CBIESD

- منشورات واحصائيات (يومية، اسبوعية ، شهرية ، فصلية ، سنوية) على الموقع الرسمي للبنك المركزي، كالبيانات (المالية والنقدية) .
- البحوث والدراسات ، مجلة الكترونية اقتصادية على موقع البنك المركزي العراقي.
- موقع الكتروني (website).
- التلفزيون والاذاعة (TV) ، والقنوات الفضائية .
- ندوات للموظفين فيما يتعلق باقتصاد البلد
- الصحف والمجلات

- مقابلات صحفية
 - المؤتمرات الصحفية
 - البيانات الصحفية من اهم سمات سياسة توصيل قرارات البنك الخاصة بالسياسة النقدية الى الجمهور ، هي المؤتمرات صحفية شهرية يعقدها الرئيس ونائبه ، ومن خلالها يدلي الرئيس ببيان استهلاكي يلخص فيه المناقشات والنتائج التي يتوصل اليها مجلس المحافظين قبل الاجابة على اسئلة الصحفيين .
 - ندوات للصحفيين
 - اعلانات صحفية
 - ناطق اعلامي مرتبط بمكتب السيد المحافظ مباشرة .
 - انشاء صفحة واحدة مخصصة كتابية عبر البريد الإلكتروني الداخلي (Out Look) لجميع الموظفين تطلعهم على المواضيع والتغييرات الداخلية الهامة فيما يخص عمل البنك وسياسته.
 - الرد على الاستبيانات الواردة من جهات دولية عليا من قبل جهاز مختص بالسياسة النقدية
- وعند احتساب درجة تبليغ السياسة النقدية (سياسة الايصال) لعام 2017 من خلال استبيان لقياس مؤشر سياسة الاتصال والذي تتراوح قيمته من الصفر الى (100%) تبين ان سياسة التواصل بلغت (75%) ، وهذه النسبة تتوافق تماما مع معيار شفافية البنك المركزي العراقي لعام 2017 والبالغة (11) من (15) اي وفق النسبة المئوية (73.7%) . وكما هو موضح في ملحق (2) :-

الاستنتاجات

- 1- يعد مبدأ الافصاح والشفافية من الاركان الاساسية التي تقوم عليها البنوك المركزية كونه معيار مهم لقياس كفاءة البنك وتطوره وتعزيز دوره الرقابي .
- 2- أن جوهر الشفافية يرتبط بكلمات اربعة هي (المصادقية والافصاح والوضوح والمشاركة)
- 3- تعمل الشفافية على تقليل الغموض والضبابية والفهم والمعرفة للعامة من خلال مشاركتهم في المعلومات.
- 4- يبرز دور البنك المركزي العراقي في مجال الشفافية وسياسة التبليغ من خلال قانونه رقم (56) لسنة 2004.
- 5- سجل البنك المركزي أقصى مقدار للتغير في مستوى مؤشر شفافية السياسة النقدية للمدة من 2015-2017 وهذا يدل على تطور مسار عمل البنك المركزي العراقي وتحوله من مؤسسة ذات هدف او بعد واحد هو الاستقرار النقدي الى مؤسسة ذات ابعاد متعددة

الاهداف والمهام استجابة للتطورات والتحديات التي شهدتها الصيرفة المركزية في دول العالم.

6- ان نسبة الشفافية لعام 2017 جاءت متوافقة مع نسبة سياسة الاتصال للعام ذاته اذ بلغت النسبة المئوية للشفافية وسياسة التبليغ (الاتصال) (73.7% ، 75%) على التوالي ، وهذا دليل على تحقيق البنك المركزي ركن اساسي من اركان الشفافية والافصاح من خلال زيادة كفاءة البنك وتطوره وتعزيز دوره الرقابي.

التوصيات

1- ضرورة قيام البنك المركزي بقياس مؤشر الشفافية سنوياً من خلال استبيان رقم (1) ونشره باعتباره مؤشر مهم للسياسة النقدية ، اذ تستخدمه الكثير من البلدان لقياس تأثيره على المؤشرات الاقتصادية .

2- اعلان مسبق لجدول الاجتماعات التي يحدد موعدها قبل سنة ، يتم اعلانه للجمهور عن طريق وسائل الاعلام وموقع البنك على شبكة الانترنت .

3- ان يكون هناك قنوات تلفزيونية يتم من خلالها شرح لجميع الفئات العمرية عن معنى ومفاهيم السياسة النقدية.

4- قيام مجموعة من موظفي البنك المركزي باعطاء محاضرات لجميع المراحل الدراسية عن السياسة النقدية ومهامها.

5- لزيادة مقدار شفافية البنك المركزي على البنك المركزي القيام ببناء نموذج اقتصادي يستخدمه لتحليل السياسة المتبعة ومن ثم الافصاح عنه .

6- ان يقوم البنك المركزي باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook ، twitter)....الخ، في مجال تبليغ السياسة النقدية كما هو متعارف في الكثير من الدول، حيث ان استخدام (twitter) لبث اي معلومة اوبيان يعد بمثابة قانون على صحة تلك المعلومات او البيانات .

المصادر

1. احمد فتحي ابو كريم، الشفافية والقيادة في الادارة ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الاردن الطبعة الاولى 2009.
2. دليل النظام العام لنشر البيانات (مرشد للمشاركين والمستخدمين ، صندوق النقد الدولي، 2007)، منشور على موقع البنك المركزي العراقي [./https://www.cbi.iq](https://www.cbi.iq).
3. سلامة عبد الصانع أمين علم الدين ، الالتزام بالإفصاح والشفافية كأحد معايير حوكمة الشركات، دار النهضة العربية ، القاهرة 2015.
4. علي محسن اسماعيل العلق، البنك المركزي العراقي من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية 1947-2017 ، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي [/https://www.cbi.iq](https://www.cbi.iq)
5. قانون البنك المركزي العراقي في 6 آذار / مارس، 2004. منشور على موقع البنك المركزي العراقي_ [/https://www.cbi.iq](https://www.cbi.iq)
6. مظهر محمد صالح ، حوكمة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بناء الشفافية وكلفة الاقتراض الخارجي، احد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول، جريدة المدى، 2010/7/19.
- 7- Blinder, A. S., Ehrmann, M., Fratzscher, M., De Haan, J. and D.-J. Jansen, 2008, "Central Bank Communication and Monetary Policy: A Survey of Theory and Evidence," NBER Working Paper 13932. <http://www.nber.org/papers/w13932.pdf>
- 8- PETRA M. GERAATS, Why Adopt Transparency? The publication of Central Bank Forecasts BY Working Paper NO. 41 January 2001.
- 9- N. Nergiz Dincer, Barry Eichengreen, NBER Working Paper No. 13003, March 2007.
- 10- N. Nergiz Dincera and Barry Eichengreen, Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures, International Journal of Central Banking, March 2014, p224
- 11- **Enhanced General Data Dissemination System, (As provided by Iraq as a participant in the e-GDDS),** <https://www.cbi.iq>.

ملحق (1)

استبيان شفافية البنك المركزي العراقي لعام 2017

1- (الشفافية السياسية)

وتشير الشفافية السياسية إلى الانفتاح على أهداف السياسة العامة. ويشمل هذا بيان رسمي للأهداف، بما في ذلك تحديد أولويات واضحة في حالة تعدد الأهداف، والتقدير الكمي للهدف (الأهداف) الأساسي، والترتيبات المؤسسية الواضحة.
(أ) هل هناك بيان رسمي لهدف (أهداف) السياسة النقدية، مع إعطاء أولوية واضحة في

حالة وجود أهداف متعددة؟

- لا يوجد هدف رسمي = ☐

- أهداف متعددة دون تحديد الأولويات = ☐

- هدف أساسي واحد، أو أهداف متعددة ذات أولوية صريحة = ☒

(ب) هل يوجد تقدير كمي للهدف (الأهداف) الرئيسية؟

- لا = ☐

- نعم = ☒

(ج) هل هناك اتصالات صريحة أو ترتيبات مؤسسية أخرى مماثلة بين السلطات النقدية

والحكومة؟

- لا توجد عقود ، أو أي ترتيبات مؤسسية أخرى مع البنك المركزي = ☐

- لا يتمتع البنك المركزي باستقلالية واضحة بخصوص الأدوات، أو العقود المتاحة = ☐

- يتمتع البنك المركزي باستقلالية واضحة بخصوص الأدوات، أو العقود المتاحة (على الرغم

من انه ربما يكون خاضع لاجراءات اوتدخل واضح معين) = ☒

1- (الشفافية الاقتصادية)

تركز الشفافية الاقتصادية على الكشف عن البيانات الاقتصادية والنماذج الاقتصادية المستخدمة لإغراض السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للقيام بالتنبؤات، ويكون التركيز هو على نشر البيانات عن المتغيرات الاقتصادية الآتية: عرض النقد، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، سعر الفائدة.

(أ) هل البيانات الاقتصادية الأساسية ذات الصلة بإجراء السياسة النقدية متاحة علناً؟
(وينصب التركيز على المتغيرات الخمسة التالية: عرض النقود، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، سعر الفائدة).

- سلسلة زمنية ربع سنوية لأكثر من اثنين من المتغيرات الخمسة =

- سلسلة زمنية ربع سنوية لثلاثة أو أربعة من المتغيرات الخمسة =

- سلسلة زمنية ربع سنوية لجميع المتغيرات الخمسة =

(ب) هل إن البنك المركزي يفصح عن النموذج الاقتصادي الكلي الأساسي الذي يستخدمه

لتحليل السياسة المتبعة ؟

- لا =

- نعم =

(ج) هل ينشر البنك المركزي تنبؤاته الخاصة بالاقتصاد الكلي بشكل منتظم او دوري؟

- لا توجد توقعات للبنك رقمية للتضخم والمخرجات =

- توجد تنبؤات رقمية للبنك المركزي عن التضخم والناتج منشورة بتكرار اقل من ربع سنوي =

- توجد تنبؤات رقمية فصلية للبنك المركزي عن التضخم والناتج على المدى المتوسط (من

سنة إلى سنتين)، مع تحديد الافتراضات المتعلقة بشأن أدوات السياسة المتبعة (تنبؤات مشروطة

أو غير مشروطة) =

2- (الشفافية الاجرائية)

تشير الشفافية الإجرائية إلى معلومات عن السياسة النقدية كالطريقة التي تتخذ بها القرارات من قبل البنوك المركزية، ويتضمن هذا النوع من الشفافية وضوح إستراتيجية السياسة النقدية والمحاضر وسجلات التصويت في اجتماعات لجنة السياسة النقدية.

(أ) هل يقدم البنك المركزي قاعدة أو استراتيجية واضحة للسياسة العامة تصف إطار

سياسته النقدية؟

- لا = ☐

- نعم = ☒ X

(ب) هل يقدم البنك المركزي بياناً شاملاً عن المشاورات حول السياسة النقدية أو تفسيرات

ضمن مدة زمنية معقولة؟

- لا أو فقط بعد تأخر كبير (أكثر من ثمانية أسابيع) = ☐

- نعم، دقيقة شاملة (وإن لم تكن بالضرورة حرفية أو منسوبة) أو تفسيرات بما في ذلك

مناقشة تطلعاته المستقبلية = ☒ X

(ج) هل يفصح البنك المركزي عن كيفية اتخاذ كل قرار بخصوص مستوى عمله الرئيسي ،

أو أدواته التشغيلية الأساسية ثم التوصل الى الاداة والهدف؟

- لا توجد محاضر اجتماعات للجنة السياسة النقدية او مجلس الادارة ، أو فقط بعد تأخر كبير

(أكثر من ثمانية أسابيع) = ☐

- يتم الإعلان عن محاضر الاجتماعات غير الأساسية = ☐

- يتم الإعلان عن محاضر الاجتماعات كل منها على حدة، أو القرارات المتخذة = ☒ X

3- (الشفافية في السياسات)

شفافية السياسات تعني الإفصاح الفوري عن القرارات المتعلقة بالسياسات، إلى جانب شرح للقرار، وبيانات حول الاجراءات المستقبلية المحتملة للسياسة المتبعة .

(أ) هل يتم الإعلان فورا عن القرارات الخاصة بالتعديلات على أداة التشغيل الرئيسية (ادوات السياسة النقدية) أو الهدف.

- لا أو فقط بعد يوم التنفيذ = ☐ x

- نعم، في يوم التنفيذ = ☐

(ب) هل يقدم البنك المركزي تفسيراً معين عندما يعلن عن قرارات سياسته؟

- لا = ☐

- نعم، عندما تتغير قرارات السياسة، أو فقط سطحي = ☐

- نعم، بشكل دائمى ويتضمن تقديرات مستقبلية = ☒ x

(ج) هل يفصح البنك المركزي عن نوايا واضحة للسياسة المتبعة بعد كل اجتماع للسياسة النقدية ، أو إشارة واضحة عن الإجراءات المستقبلية المحتملة للسياسة (على الأقل فصليا) ؟

- لا = ☐

- نعم = ☒ x

4- (الشفافية التشغيلية)

تتعلق الشفافية التشغيلية بتنفيذ البنك المركزي للسياسات . وهي تتضمن مناقشة التدخلات السوقية وأخطاء السيطرة أو التحكم في مجال تحقيق الأهداف التشغيلية والاضطرابات الاقتصادية الكلية (غير المتوقعة) ، التي تؤثر بالية انتقال اثر السياسة النقدية، بالإضافة إلى ذلك يوجد تقييم للنتائج الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ضوء أهدافه أيضا.

(أ) هل يُقيم البنك المركزي ، بشكل منتظم إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف التشغيلية الرئيسية لسياسته (إن وجدت) ؟

- كلا، أو ليس بشكل متكرر (بتكرار اقل من سنوي) = ☐

- نعم، ولكن دون تقديم تفسيرات للانحرافات الكبيرة = ☐

- نعم، يتم تفسير الانحرافات الكبيرة عن الهدف (إن وجدت) ، أو السيطرة الكاملة (تقريباً)

على الأدوات / الأهداف التشغيلية الرئيسية = ☒ x

(ب) هل يقدم البنك المركزي بانتظام معلومات عن الاضطرابات الاقتصادية الكلية (غير متوقعة) التي تؤثر بعملية انتقال اثر السياسة النقدية ؟

- لا أو لا كثير من الأحيان =
 - نعم، ولكن فقط من خلال التنبؤات قصيرة الأجل أو تحليل التطورات الاقتصادية الكلية الحالية (على الأقل ربع سنوية) =
 - نعم، بما في ذلك مناقشة أخطاء التنبؤ السابقة (على الأقل سنوياً) = x
- (ج) هل يقدم البنك المركزي بانتظام تقييماً لخطة الاستراتيجية في ضوء أهدافه المتعلقة

بالاقتصاد الكلي؟

- لا أو لا كثيراً (بتردد أقل من السنوي) =
- نعم، ولكن سطحي =
- نعم، مع بيان صريح لمساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف = x

ملحق (2)

استبيان خاص بسياسة التبليغ (التواصل) للبنك المركزي العراقي لعام 2017

الاستبيان الخاص بسياسة تبليغ السياسة النقدية (سياسة الايصال) المؤشر هو المجموع من الدرجات لإجابات الأسئلة (20) أدناه ويحمل كل سؤال درجة مماثلة بحيث تتراوح الدرجة الكلية لأي بنك مركزي من الصفر إلى 100. وفيما يلي عرض مفصل لهذه الأسئلة الخاصة بسياسة تبليغ السياسة النقدية .

1- عندما يتم اتخاذ القرارات حول التغييرات على ادوات السياسة النقدية يتم اعلانها ؟

- مؤتمر صحفي أو موقع البنك المركزي x
- وكالات الانباء (صحفي)
- غير ذلك (التوضيح بايجاز)

2- كم عدد صفحات البيان الصحفي ؟

- يصل الى نصف صفحة x
- اكثر من 2 صفحات
- من نصف الى صفحتان
- يختلف عدد الصفحات من بيان لآخر

3- هل هناك تغييرات عادة في محتوى بيان السياسة؟

- تغيير قليل جدا في التعبير

- اجزاء من البيان (الفقرات)
- تغيير في اكثر من بيان
- مدى التغييرات تختلف من بيان الى بيان
- 4 من الذي يحدد الهدف التشغيلي للسياسة النقدية او يعلن عن التغييرات في الهدف؟
 - الحكومة
 - البنك المركزي
 - بالاتفاق بين الحكومة والبنك المركزي
 - غير ذلك(التوضيح بايجاز)
- 5 ماهو المؤشر المستهدف للبنك المركزي ؟
 - معدل التضخم
 - سعر الصرف
 - معدل نمو الكتلة النقدية
 - غير ذلك(التوضيح بايجاز)
- 6 هل هناك مؤتمر صحفي يعقد لشرح قرار سياسي ؟
 - فقط عندما لا يكون هناك تغيير في الادوات التشغيلية
 - عندما يكون تغيير في السياسة العامة
 - غير ذلك(التوضيح بايجاز)
 - لا
- 7 هل يتم الكشف عن اسماء الذين يصوتون لصالح القرار؟
 - دائماً
 - احياناً
 - ابداً
- 8 من الذي يعقد المؤتمر الصحفي لشرح قرار يخص السياسة النقدية؟
 - المحافظ
 - المتحدث باسم المحافظ (المسؤول الاعلامي)
 - اعضاء مجلس السياسة (كبار موظفي البنك المركزي)
 - غير ذلك (التوضيح بايجاز)

9- هل لدى البنك المركزي اي مبادرات خاصة للتواصل حول السياسة النقدية مع الجمهور عبر شبكة الانترنت والتلفزيون وغيرها من وسائل الاعلام الحديثة او مواقع التواصل الاجتماعي، وسرعة التواصل والاجابات على ماينشر في مواقع التواصل الاجتماعي فيما يخص السياسة النقدية وعمل البنك والمسؤولين؟

- نعم فعلاً، (التوضيح بايجاز) ☒

- احيانا ☐

- لا ☐

10- هل هناك اي تعديلات على قانون البنك المركزي وسياسته النقدية خلال السنوات الثلاثة الماضية؟

- نعم ☒

- احيانا ☐

- لا ☐

11- هل يوجد تنسيق بين اهداف السياستين النقدية والمالية؟

- لجنة مشتركة واجتماعات دورية ☒

- احيانا ☐

- لا ☐

12- هل هناك وسيلة اتصال لجميع الموظفين تطلعهم على المواضيع والتغييرات الداخلية الهامة فيما يخص عمل البنك وسياسته؟

- نعم ، اذكرها بايجاز = البريد الإلكتروني الداخلي (Out Look) ☐

- لا = ☐

13- هل هناك مواقع مسؤولة عن نشر البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية؟

KEY FINANCIAL INDICATORS & Economic and Statistic Data CBI-ESD

[/https://www.cbi.iq](https://www.cbi.iq)

- نعم ، اذكرها بايجاز ☐

- لا ☐

14- هل تُعقد ندوات للموظفين فيما يتعلق باقتصاد البلد؟

- نعم ☐

- احيانا ☒

- لا ☐

15- هل يتم تقديم أوراق عمل ودراسات متعمقة ونشر البحوث الاقتصادية ذات الصلة بمهام

وظائف البنك المركزي المختلفة؟

- نعم ☒ x

- احيانا ☐

- لا ☐

16- هل هناك قنوات تلفزيونية يتم من خلالها شرح لجميع الفئات العمرية عن معنى ومفاهيم السياسة النقدية، فضلاً عن يتم اعطاء محاضرات لجميع المراحل الدراسية عن السياسة

النقدية من قبل موظفي البنك المركزي ؟

- نعم ☐

- لا ☒ x

17- هل يتم النشر بلغة اخرى غير اللغة العربية ؟

- نعم ، اذكرها بايجاز اللغة الانكليزية بالاضافة الى اللغة الام (العربية)

- لا ☐

18- هل يتم الرد على الاستبيانات الواردة من جهات دولية عليا من قبل جهاز مختص

بالسياسة النقدية؟

-نعم ☒ x

- لا ☐

19- هل يقوم السيد المحافظ بعقد لقاءات لعدد كبير من الموظفين، مع جلسات الدردشة من قبل أعضاء مجلس الإدارة لجميع الموظفين على المواضيع الراهنة؟

- نعم ☒ x

- احيانا ☐

- لا ☐

20- هل يتم اعلان مسبق لجدول الاجتماعات التي يحدد موعدها قبل سنة ، يتم اعلانه

للجمهور عن طريق وسائل الاعلام وموقع البنك على شبكة الانترنت ؟

-نعم ☐

- لا ☒ x

تطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي في العراق (IBAN)

إعداد الباحثة : عذراء طه محمد

International Banking Account Number in Iraq (IBAN)

الـ IBAN اختصاراً لمفهوم الرقم الدولي للحساب المصرفي (International Banking Account Number) والذي يبنى على مواصفات ومعايير دولية خاصة بنظام الجودة الايزو (ISO13616) ويعرف بأنه شكل من أرقام الحسابات يتم تكوينه من هيكلية معينة من المواصفات يتم اختيارها حسب الدولة و تم استحداث هذا النوع من الحسابات في إطار قوانين الاتحاد الأوروبي بهدف تسهيل التحويلات الالكترونية للأموال وتقادي الوقوع في الأخطاء مع سرعة التنفيذ اثناء عملية التحويل الإلكتروني والذي يعزز من كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة الى الزبائن ويحسن من أدائها .

يتضمن البحث الفصل الاول والذي تناول بعض المفاهيم الخاصة بالـ IBAN واهم مميزات الرقم الدولي للحساب المصرفي وفوائده، الفصل الثاني والذي يركز على منهجية البحث إما الفصل الثالث فقد تضمن تطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي في العراق وصولاً الى الفصل الرابع المتضمن الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها هذا البحث.

The IBAN is an abbreviation of the International Banking Account Number, which is based on . It is defined as a form of account)international standards and standards for) ISO 13616 of a specific structure of specifications that is chosen according number, which is formation accounts within the framework of the laws of the European Union in to the country. Type of the electronic transfer of funds and its avoid mistakes with the speed of order to facilitate implementation during the process of electronic transfer, which enhances the efficiency of banking services provided to customers and improve performance.

The research included the first chapter, which dealt with some of the concepts of IBAN and the most important features of international bank account number and its benefits. Chapter II included application of the international bank focuses on research methodology. Chapter III account number in Iraq. The third chapter containing the conclusions and the recommendations that came out of this research.

الفصل الاول

منهجية البحث

1-1 المقدمة

يعتبر تبني الرقم الحساب المصرفي الدولي الـ IBAN خطوة في اتجاه زيادة كفاءة المدفوعات الإلكترونية وقد سعى البنك المركزي العراقي لتبني تطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي بهدف توحيد أنماط أرقام الحسابات في المصارف العاملة في العراق وفق المعايير الدولية لتعزيز كفاءة أنظمة المدفوعات العراقي ومواكبة أحدث المعايير الدولية المعتمدة وتسهيل أتمتة التحويلات الداخلية والخارجية بما يعود بالمنفعة على الزبائن. وقد قام البنك المركزي العراقي باعتماد صيغة الـ IBAN في الحسابات المصرفية وتسجيل العراق ضمن الدول المستخدمة له في جمعية السويفت SWIFT وهي جمعية مختصة بالربط بين البنوك دولياً لإجراء عمليات التحويل المالية، والتي بدورها ستوزع صيغة الـ IBAN الخاص بالعراق على جميع الدول المشاركة لاستخدامها في عملياتها المصرفية التي تتم معه.

1-2 مشكلة البحث: يطرح البحث التساؤلات التالية:

1. ماهية الرقم الدولي للحساب المصرفي؟
2. ماهي الهيكلية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي لتطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي في العراق؟

1-3 أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية تطبيق الـ IBAN والفائدة الرئيسية التي يستفيد منها الزبائن وهي إمكانية التحقق مسبقاً من صحة رقم حساب الزبون من الحوالة وبالتالي تحققه من وصول الحوالات إلى الحساب المطلوب فعلاً دون وجود أي أخطاء، حيث يساعد الزبائن في إعطاء أرقام حساباتهم بدقة لمن سيحولون لهم أي مبالغ.

1-4 أهداف البحث:

أن الهدف من البحث تتمثل بتعريف الرقم الدولي للحساب المصرفي وتوضيح بعض المفاهيم الخاصة به وبيان الهيكلية المعتمدة من قبل البنك لاعتماد صيغة الـ IBAN للحسابات المصرفية، إضافة إلى اقتراح بعض التوصيات التي خرج بها البحث. وتتمثل أهمية البحث أيضاً من أهمية الرقم الدولي نفسه والتي تتمثل في تسهيل إجراءات تحويل المصارف للتحويلات المالية الزبائن المحلية والدولية.

1-5 مصادر وأدوات جمع المعلومات للبحث: تمثلت بالمصادر المراجع المتمثلة في تقارير صندوق النقد العربي ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ومواقع الانترنت للبنوك العربية والعالمية التي تناول موضوع البحث.

1-6 الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تم اعداد هذا البحث في الفترة الزمنية من 1/4/2016 الى 20/1/2017 في البنك المركزي العراقي.

الفصل الثاني

الجانب النظري

1-2 المقدمة

لقد ظهرت الحاجة الفعلية إلى تقديم مواصفات موحدة لأرقام الحسابات المصرفية في أواسط التسعينيات حيث تم الاتفاق في عام 1999 على أطر محددة تحكم التركيبة الحسابية والتقنية لرقم الحساب المصرفي وتولت هذه المهمة في وقت مبكر اللجنة الاوروبية للمعايير المصرفية (European Committee for Banking Standards) والمنظمة الدولية للمعايير (ISO) . (1)

واستخدم الـ IBAN لتسهيل المدفوعات داخل الاتحاد الأوروبي ولكن التنسيق كان مرناً كفاية ليطبق عالمياً وقد كانت استراتيجيات العمل في ذلك الحين تركز على الحاجة الى توحيد أرقام الحسابات بفرض تنظيم رقمي لحسابات الزبائن في القطاع المصرفي حيث يعمل على تسهيل معالجة العمليات المالية للزبائن وذلك لتمثيل طول عدد خانات أرقام الحسابات مع بعضها البعض في أي مكان في العالم. ان تطبيق IBAN لا يتطلب أي تغيير في رقم الحساب الحالي للزبائن حيث ان الـ IBAN سيقوم بتمثيل رقم الحساب الحالي الى صيغة قياسية والتي بالإمكان التحقق منها من خلال حسابات منهجية.

2-2 مزايا وفوائد تطبيق الـ IBAN (1)

يمكن تلخيص المزايا والفوائد لتطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي بما يلي:

- 1- زيادة موثوقية وكفاءة إجراءات التحويلات المالية التي تتم عبر الانترنت من قبل الزبائن حيث ستكون الحسابات أكثر أماناً وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة وبالتالي عمليات التحايل تصبح شبه مستحيلة.
- 2- ملائمة الحسابات لنظام آي بان يجعل معالجة المعاملات المصرفية المحلية والدولية أكثر دقة.

3- توثيق رقم حساب الزبون مما يحد من الاخطاء الناتجة عن كتابة أرقام الحسابات والتقليل من عدد المدفوعات المرجعة بسبب تلك الاخطاء.

4- المساعدة في تحسين تقديم الخدمات المصرفية التي تعتمد على المعايير المشتركة وتساعد في عمليات التنفيذ الآلي المباشر Straight Through Processing.

5- تمكين مستخدمي النظام من التأكد مسبقاً من صحة رقم الحساب ومعرفة المصرف المصدر لرقم الحساب قبل إجراء أي عملية مالية وذلك باستخدام مدقق صحة رقم الحساب (IBAN Checker).

6- استخدام رقم الحساب المبني على تنظيم الـ IBAN سوف يساهم بإيجابية في الحيلولة دون وجود عمليات التحويل المرفوضة أو المرتجعة من المصرف التابع له حساب الزبون والتي كانت تحدث سابقاً.

7- خفض التكاليف وتحسين المقدرة التشغيلية لتنفيذ التحويلات المالية داخل أنظمة البنك المركزي والمصارف من خلال القضاء أو الحد من تدخل العمليات اليدوية غير الضرورية بالإضافة الى زيادة قدرة المصارف على استيعاب النمو في أعداد التحويلات.

2-3 أهداف تطبيق الـ IBAN (1)

تطبيق الرقم الدولي للحسابات المصرفية سيوفر عدد من الخصائص :

1. الأمان : عندما يزداد عدد خانات الحساب كلما أصبحت عمليات التحايل مستحيلة وشبه معدومة.
2. السهولة : فعند ملائمة حسابات (IBAN) للأنظمة المصرفية مما يسهل التعاملات المصرفية مع البنوك المحلية والعالمية.
3. السرعة والموثوقية: فهو يقلل التدخل اليدوي مما قد يسبب تعطيل أو تأخر وصول الحوالة المالية للزبائن، فمجرد إدخال رقم الآيبان للشخص المستفيد سيظهر على الشاشة رسالة توضح أن هذا الرقم فعلاً صحيح ويمكن إجراء الحوالة بنفس الوقت.

2-4 نقاط يجب فهمها بخصوص الـ IBAN

1. الـ IBAN ليس رقم حساب جديد انما وعبرة عن رقم حساب الزبون مضافاً إليه بعض الرموز والدلالات ورقمين لأغراض التدقيق.
2. أرقام الحسابات الحالية لن يتم استبدالها بل ستتغير هيكلية رقم الحساب فقط حيث أن رقم الحساب الأساسي للزبون سيظهر في الجزء الأيمن من رقم حساب الـ IBAN والإضافات الجديدة ستظهر في الجزء الأيسر من حساب الـ IBAN

3. يكتب الـ IBAN متصلاً ولا يجوز فصل الرموز عن بعضها بل تكتب كافة الخانات متلازمة وبدون فواصل عند إدخال رقم حساب الزبون في أوامر الدفع في أنظمة المدفوعات.
4. يستخدم حساب الـ IBAN في حال التحويل بين البنوك المحلية أو الدولية، أما في حالة التحويل الداخلي (بين حساب وحساب داخل نفس البنك) فلا حاجة لحساب الـ IBAN ويستخدم الحساب الرئيسي المستخدم سابقاً.

الفصل الثالث

تطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي للعراق

1-3 هيكلة الرقم الدولي للحساب المصرفي

حرصاً على مواكبة أحدث أنظمة المدفوعات العالمية، قام البنك المركزي العراقي بتشكيل لجنة في عام 2014 برئاسة السيد المستشار (وليد عيدي) وممثلين من دوائر البنك ومشاركة عدد من المصارف الحكومية والأهلية لاختيار صيغة الرقم الدولي للحساب المصرفي للعراق وتم تنفيذه للحسابات المصرفية ضمن الهيكلية المعتمدة كما سيتم توضيحه لاحقاً.

وبتاريخ 2017/1/2 تم اعتماد الـ IBAN في التحويلات الداخلية لأنظمة المدفوعات (ACH-RTGS) والتحويلات الخارجية لشبكة سويفت (SWIFT). تم إلزام كافة المصارف بالعمل على تعديل أنظمتها وأرقام حسابات الزبائن حيث تكون جميع تحويلات التي تحدث على أنظمة المدفوعات متضمنة صيغة الـ IBAN عند إدخال رقم حساب الزبون في أوامر الدفع. وتستخدم حالياً حوالي أكثر من 100 دولة في العالم الـ IBAN كتنظيم محلي لأرقام حسابات الزبائن ويتفاوت طول رقم الحساب لكل دولة، إلا أن الحد الأقصى لطول عدد خانات رقم الحساب هو أربع وثلاثون خانة ويتكون رقم حساب الـ IBAN من الجدول التالي:

جدول (1) مكونات رقم الحساب الأساسية (1)

2! a	خانتين من حرفين خاصة برمز البلد
2! n	Check Digits خانتين من رقمين بحقل التدقيق
30c	30 خانة لرقم الحساب المصرفي الأساسي ، والأمر متروك لكل دولة لاتخاذ قرار بشأن عدد خانات رقم الحساب المصرفي مع الالتزام بان يكون هذا الطول ثابتاً لدى لكل دولة

وفيما يلي جدول يوضح أمثلة عن الـ IBAN في عدد من دول العالم، والذي يظهر الاختلاف في عدد الخانات المستخدمة.

جدول (2) امثلة على الـ IBAN في عدد من دول العالم (من اعداد الباحثة)

الدولة	عدد الخانات	صيغة الـ IBAN	تعريف الرموز
الدنمارك	18	DKkk bbbb cccc cccc cc	b = National bank code c = Account number
بلغاريا	22	BGkk bbbb ssss ttcc cccc cc	b = National bank code s = Branch (BAE) number t = Account type c = Account number
المانيا	27	GRkk bbbs sssc cccc cccc cccc ccc	b = National bank code s = Branch code c = Account number

إما في الدول العربية فإن الأنظمة المصرفية لا تزال تعاني في اغلب الدول من غياب مواصفات موحدة للرقم الدولي للحساب المصرفي في القطاعات المصرفية. ولا شك أن لذلك نتائج سلبية على جودة الخدمات المقدمة للعملاء. وفيما يلي نماذج حقيقية للصيغ المعتمدة من قبل بعض الدول:

جدول (3) امثلة على الـ IBAN في عدد من دول العربية

24	SA 8000 0000 6080 1016 7519	د السعودية
24	TN 59 1000 6035 1835 9847 8831	تونس
28	LB30099900000001001925579115	لبنان
26	JO89CBO000000013100030100	د الاردن

ويتم عرض الـ IBAN من خلال صيغتين التالية:

- الصيغة الإلكترونية: والتي تكون عبارة عن جملة واحدة متسلسلة من الحروف والأرقام تظهر في المدفوعات الإلكترونية

مثال على ذلك: IQ98NBIQ850123456789012

- الصيغة المطبوعة: يتم تقسيم IBAN إلى مجاميع وكل مجموعة متكونة من أربع مراتب اما المجموعة الأخيرة فتكون من ثلاث مراتب تفصل بينهم فراغات وتستخدم هذه الصيغة عند الطباعة الورقية

مثال على ذلك: IQ98 NBIQ 8501 2345 6789 012

وفيما يلي أنواع المدفوعات التي سوف تتضمن IBAN:

1. التحويلات الإلكترونية المحلية من/ إلى حسابات الزبائن في المصارف العاملة في العراق عن طريق أنظمة المدفوعات والتي تجري عن طريق أنظمة المدفوعات كافة.
2. التحويلات الإلكترونية الخارجية (خارج البلد) والتي تنفذ من خلال شبكة SWIFT من/ إلى حسابات الزبائن في التحويلات الخارجية سواء كانت الدولة تطبق هذه الصيغة أو لا.

2-3 تطبيق هيكلية الرقم الدولي للحساب المصرفي في العراق

يتكون الـ IBAN في العراق من 23 خانة يتكون من جزئين رئيسيين وهما:

1. الظرف الدولي International Envelope ويتكون من:

- رمز البلد وحسب ما هو معرف في ISO 3166 وهو عبارة عن حرفين ويمثل IQ الرمز الدولي الخاص بالعراق
- الرمز التدقيقي Check digit وهي عبارة عن رقمين يتم احتسابها وفق طريقة التحقق MOD 97-10 المحددة في المعيار ISO 7064.

2. رقم الحساب المصرفي الأساسي (BBAN) Basic Banking Account Number ويتألف

من جزئين هما:

- Bank identifier وهو عبارة عن أربع حروف من سويفت كود للمصرف وثلاثة أرقام لرمز الفرع.
- 12 مرتبة لرقم حساب الزبون.

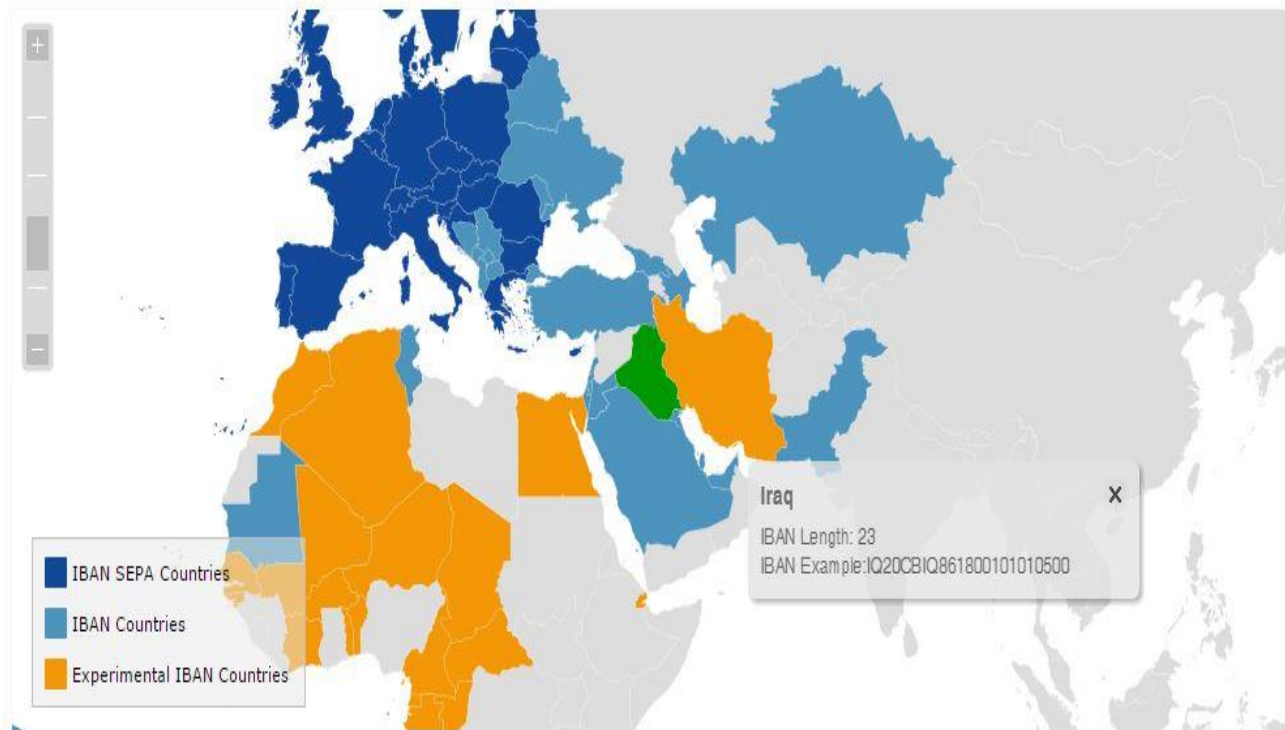
وفيما يلي الشكل (1) الذي يوضح هيكلية الرقم الدولي للحساب المصرفي للحساب الدولي للعراق

وقد تم إنهاء جميع المتطلبات الخاصة بتعديل الأنظمة وتسجيل العراق رسمياً في سجلات جمعية سويفت العالمية كما بينا سابقاً ليصبح بذلك عضواً في المنظومة البنكية الدولية التي تعمل بنظام الـ IBAN واعتماد الرقم الدولي الموحد في جميع التحويلات المحلية والخارجية الذي يساهم في تحسين مستوى الخدمات المالية والمصرفية وخدمات المقاصة وتسوية المدفوعات محلياً ودولياً.. وفيما يلي البيان الصادر من جمعية السويفت العالمية كما هو موضح بالشكل التالي :

IBAN (23 Digits)				
ISO country code	check digits	BBAN (19 digits)		
		Bank identifier		account number
IQ	XX	XXXX	XXX	XXXXXXXXXXXXXX
Digits (2) Country Code	Digits (2) Check Digits	Digits (4) Swift Code	Digits (3) Branch Code	(12) Digits Account Number

وقد تم إنهاء جميع المتطلبات الخاصة بتعديل الأنظمة وتسجيل العراق رسمياً في سجلات جمعية سويفت العالمية كما بينا سابقاً ليصبح بذلك عضواً في المنظومة البنكية الدولية التي تعمل بنظام الـ IBAN واعتماد الرقم الدولي الموحد في جميع التحويلات المحلية والخارجية الذي يساهم في تحسين مستوى الخدمات المالية والمصرفية وخدمات المقاصة وتسوية المدفوعات محلياً ودولياً.. وفيما يلي البيان الصادر من جمعية السويفت العالمية كما هو موضح بالشكل رقم (2).

Register of countries using the IBAN standard





Registration Authority for ISO 13616

The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication SCRL, SWIFT, has been designated by the ISO Technical Management Board to act as the Registration Authority for ISO 13616.

IBAN REGISTRY

This registry provides detailed information about all ISO 13616-compliant national IBAN formats.

Release 72 – December 2016

2.34 IQ – Iraq

Data element	Description - Pattern - Example
Name of country	Iraq
IBAN prefix country code (ISO 3166)	IQ
Country code includes other countries/territories	N/A
SEPA country	
SEPA country also includes	N/A
Domestic account number example	123456789012
BBAN	
BBAN structure	4!a3!n12!n
BBAN length	19
Bank identifier position within the BBAN	1-4
Bank identifier length	4!a
Branch identifier position within the BBAN	5-7
Branch identifier length	3!n
Bank identifier example	NBIQ
Branch identifier example	850
BBAN example	NBIQ850123456789012
IBAN	
IBAN structure	IQ2!n4!a3!n12!n
IBAN length	23
Effective date	Jan-17
IBAN electronic format example	IQ98NBIQ850123456789012
IBAN print format example	IQ98 NBIQ 8501 2345 6789 012
Contact details	
Organisation	Central Bank of Iraq
Department	SWIFT Department
Street Address	Rasheed Street
City / Postcode	Baghdad
Department (generic) Email	cbl@cbl.iq
Department Tel	+ 964 47903737479
Primary Contact	
Name	
First Name	
Title	
Email	
Tel	
Secondary Contact	
Name	
First Name	
Title	
Email	
Tel	
Updates	
Last update date	Nov-16

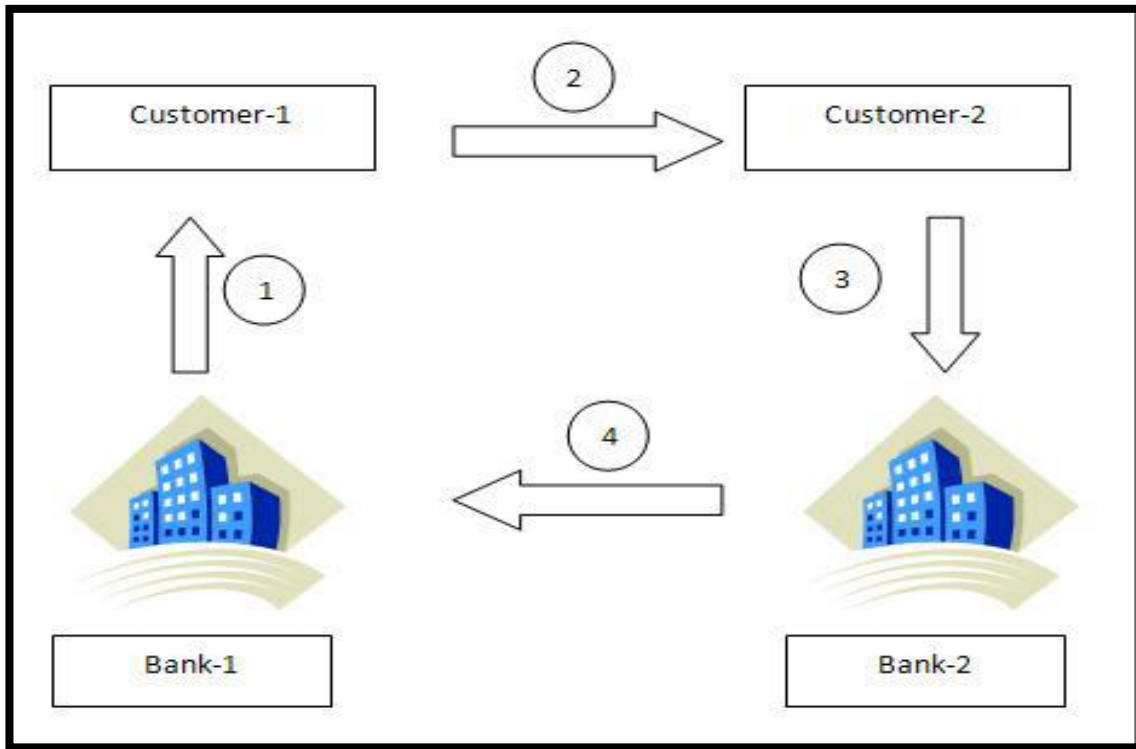
3-3 إجراءات تطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي للحساب الدولي في العراق

عمل البنك المركزي العراقي على توحيد الحسابات المصرفية في العراق وفق صيغة الـ (IBAN) الذي يعتبر توحيد رقمي لحسابات الزبائن في القطاع المصرفي مما يحقق توحيداً وطنياً وقد طلب البنك المركزي العراقي من كافة المصارف العاملة في العراق اتخاذ الإجراءات اللازمة بما فيها تطوير الأنظمة المصرفية لديها بما يتناسب مع هيكلية رقم الدولي للحساب المصرفي كي تكون جاهزة للتطبيق.

والزم جميع المصارف العاملة في العراق استخدامه في التحويلات المالية. كما ويجب على جميع الزبائن تزويد أرقام الحسابات المصرفية الدولية الخاصة بهم للأطراف الأخرى الذين يتوقعون منهم تحويلات مالية . وقد بدأت المصارف في العراق بإصدار هذا الرقم لحسابات الزبائن. وسيتم إدراج هذا الرقم على إشعارات الحوالات الصادرة والواردة كافة وكذلك كشوفات الحساب الشهرية ليتسنى للزبائن التعرف على الرقم الدولي للحساب المصرفي الخاص بهم بحيث سيتم رفض تنفيذ أي حوالة مالية صادرة أو واردة وأي أمر دفع بعد تاريخ التنفيذ المذكور سابقاً في حال عدم استخدام الأيبيان وتجدد الإشارة الى ضرورة تضمين تفاصيل الأيبيان في تعليمات الدفع على جميع التحويلات الواردة والصادرة (للدول التي تطبق الرقم الدولي للحساب المصرفي)

وفيما يلي هيكل تخطيطي يوضح عملية تحويل الاموال بين زبائن لمصرفين مختلفين.

شكل (3) عملية تحويل الاموال بين زبونين في مصرفين مختلفين (2)



ولنفترض أن الزبون (2) يريد أن يقوم بتحويل أموال الى الزبون(1) سيتم تنفيذ هذه العملية كما يلي:

1. يحصل الزبون (1) على الرقم الدولي لحسابه المصرفي من مصرفه أي المصرف(1)
2. يعطي الزبون (1) الرقم الدولي لحسابه المصرفي للزبون(2)
3. يطلب الزبون(2) تحويل المال إلى حساب الزبون (1) ويزود مصرفه أي المصرف (2) برقم الدولي لحساب الزبون (1).
4. يتحقق المصرف (2) من صحة الرقم العائد لحساب الزبون(1) ، عبر إدخال الرقم على النظام فإذا تبين أن هذا الرقم صحيح، تستمر عملية التحويل، وإلا تتوقف عملية التحويل.

وبما أن عملية التحويل تمت باعتماد الرقم الدولي للحساب المصرفي وتم التحقق من صحته، فإن حساب الزبون (1) سيستقبل المال بسرعة أكبر وأسهل عندما تصل رسالة التحويل إلى مصرفه أي المصرف (1)

3-4 الإجراءات والمراحل اللازمة للتطبيق

لضمان نجاح استخدام نظام IBAN من قبل النظام المصرفي يتوجب الأعداد والتخطيط الجيد بما في ذلك العمل على نشر التوعية بأهمية هذه التقنية، والتأكد من توافق أنظمة المدفوعات الالكترونية المستخدمة وإجراءاتها وكذلك الأنظمة الداخلية للمصارف مع متطلبات هذه التقنية .وبصورة عامة يمكن إتباع الخطوات التالية:

1. دراسة وتفهم المواصفات القياسية الخاصة بنظام الرقم الدولي للحساب المصرفي الصادرة عن (ISO 13616) والاطلاع عن كثب على تجارب الدول التي أدخلت هذا النظام وتحديد وفقاً لذلك المتطلبات اللازمة والملائمة لوضع الدولة.
2. عقد عدة لقاءات مع المؤسسات المالية والمصرفية التي تستخدم الحسابات المصرفية للتعريف بنظام الرقم الدولي للحساب المصرفي وإدراك احتياجات ومتطلبات التغيير اللازمة.
3. مراجعة الإجراءات وعمليات أنظمة الدفع المستخدمة على اختلاف أنواعها، بما في ذلك الأنظمة الداخلية للبنك المركزي العراقي وللمصارف العاملة في العراق، بغية تحديد متطلبات تحديث هذه الأنظمة في حال تطلب ذلك بما ينسجم مع نظام IBAN وفقاً لجدول زمني محدد.
4. بدء البنك المركزي بإدخال التعديلات المطلوبة على أنظمتة وإجراءاته، حيث يتم إدخال رقم حساب الزبون المتضمن الـ IBAN عند استخدام رسائل سويفت ((MT103 في نظام RTGS وكذلك عند استخدام أوامر الدفع المنخفضة القيمة (CT) في نظام ACH إضافة قيام المصارف بتطوير أنظمتها الداخلية وفقاً للمتطلبات المحددة في الخطوة الثالثة.

3-5 طريقة توليد الرقم الدولي للحساب المصرفي الدولي

ويتم توليده بالاعتماد على:

- المعيار ISO 7046: قد وفر طريقة لاحتساب وتوليد الرمز التدقيقي لرقم الحساب المصرفي الدولي معادلة أو صيغة (MOD 97 - 10)
- الاعتماد على الهيكلية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي وحسب ما تبين مسبقاً.

حيث يتم تثبيت بيانات الزبون حسب الهيكلية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي بتثبيت رمز البلد والرمز التدقيقي الذي يتم احتسابه وفق المعادلة المذكورة أعلاه والرمز الخاص بالسويقت كود ورمز الفرع ورقم حساب الزبون المكون من 12 مرتبة.

وتتلخص طريقة الاحتساب الرمز التدقيقي بما يلي:

1. يتم تنزيل كل مكونات الرقم وحسب ما تم اعتماده ضمن هيكلية الرقم الدولي الخاص بالعراق وكما ما هو موضح سابقاً بالشكل (1).
2. استبدال كل حرف في السلسلة برقمين، مما يوسع من السلسلة، حيث $A = 10$ $B = 11$ ،، $Z = 35$ وحسب الجدول التالي:

Alpha Weights				
A = 10	G = 16	M = 22	S = 28	Y = 34
B = 11	H = 17	N = 23	T = 29	Z = 35
C = 12	I = 18	O = 24	U = 30	
D = 13	J = 19	P = 25	V = 31	
E = 14	K = 20	Q = 26	W = 32	
F = 15	L = 21	R = 27	X = 33	

3. نقل الارقام الأربعة الأولى إلى نهاية السلسلة والتي تتضمن رمز الدولة (IQ) والرمز التدقيقي (00).
4. يتم اخذ الرقم المكون بعد عملية الاستبدال والنقل باستخدام معادلة MOD97 .
5. يتم طرح الناتج من الرقم 98 وبذلك سيكون الرقم المستخرج هو الرمز التدقيقي.

شكل (4) يوضح طريقة احتساب الرمز التدقيقي (تم اعدادها من قبل الباحثة)

IBAN calculate

Country Code		Check Digit		Bank Code (BIC)				Location / Branch Code				Account Number											
	Q	0	0	C	B	I	R	0	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	9	0	1	2	
	18	26	0	0	12	11	18	26	0	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	9	0	1	2

يتم نقل
الرقم
الأربع

12 11 18 26 0 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 9 0 1 2 18 26 0 0

(12111826001234567899012182600) MOD97=13

98-13=85 وبطرح الناتج من الرقم 98 يكون

الرمز التدقيقي المكون هو 85

وبعد عملية توليد الرمز التدقيقي يجب التحقق من صحة صيغة الـ IBAN المستخرجة باستخدام خاصية validation حيث يتم اعادة الخطوات السابقة مع اضافة الرمز التدقيقي المكون اخذ mod97 للرقم المتسلسل فاذا كان الناتج = 1 فالرقم المكون صحيح كما هو موضح بالشكل التالي

شكل (5) التحقق من صحة الرمز التدقيقي (من اعداد الباحثة)

IBAN validation

	Country Code	Check Digit	Bank Code (BIC)				Location / Branch Code				Account Number												
Example	I	Q	0	0	C	B	I	R	0	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	9	0	1	2
	18	26	8	5	12	11	18	26	0	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	9	0	1	2

12 11 18 26 0 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 9 0 1 2 18 26 8 5

(12111826001234567899012182685) MOD97 =1

وبعد التحقق من الرقم فان بالأمكان من استخدام الرقم المكون والذي سيكون مطابق للصيغة التي تم اعتمادها للبنك المركزي العراقي وسيكون: IQ85CBIR001234567899012

الفصل الرابع

الخلاصة والتوصيات

يساعد تطبيق نظام الرقم الدولي للحساب المصرفي تحقيق العديد من المزايا والمنافع للاقتصاد الوطني وللنظام المصرفي بشكل خاص، وذلك بتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن من جهة وتسهيل وتعزيز عمليات التحويل المالي بين محلياً ودولياً وفي هذا الصدد تناول هذا البحث بيان أهمية ومزايا تطبيق الـ IBAN في النظام المصرفي، واستعرض أهم الخطوات والإجراءات المطلوبة لتطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي في العراق. وفي هذا الإطار يمكن تلخيص بعض التوصيات التي من شأنها تعزيز من تطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي في العراق:

1. نشر الوعي الثقافي لضرورة تطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي.
2. التأكد من صحة الـ IBAN عند ادخاله في اوامر الدفع الالكترونية حيث يجب ان يكون الرقم مدقق مسبقاً لأنه ان كان خلاف ذلك سيتم رفضه من قبل النظام.
3. ضرورة توزيع ونشر جميع الحسابات المصرفية لدى اي مصرف على جميع المصارف العاملة في العراق.
4. ضرورة توحيد حسابات الزبائن في المصارف بحيث يكون للزبون رقم حساب واحد وبالتالي يكون الـ IBAN رقم مميزا يمكن تكراره (unique).
5. تحديث انظمة الدفع بحيث تتلاءم مع متطلبات تطبيق الرقم الدولي للحساب المصرفي والذي سيضمن رفض أوامر الدفع المحلية والخارجية الصادرة والواردة التي لا تتضمن IBAN صحيح للمستفيد باستثناء التحويلات المحلية داخل المصرف نفسه.
6. يفضل ولأغراض تنظيمية توحيد هيكلية ارقام الحسابات المستخدمة في الصكوك المرمزة مع الصيغة المعتمدة لـ IBAN.
7. ادخال موظفي المصارف الجديدة دورة تدريبية يقيمها دائرة المدفوعات في هذا البنك لغرض تدريبهم على الرقم الدولي للحساب المصرفي وكيفية منحه لزيائهم.
8. القيام بحملة إعلامية مناسبة لغرض تعريف زبائنكم بمزايا استخدام الرقم المصرفي الموحد (IBAN) من حيث الدقة والأمان والمحافظة على حقوق الزبائن والمصرف على حد سواء. (4)
9. تضمين كافة التقارير السنوية، وكافة الوثائق التعريفية الصادرة عن المصارف التي تستخدم الرقم المصرفي الموحد في معاملات الجمهور الذي يتعامل معها داخل المصرف أو خارجه. (4)

المصادر

1. "تنميط أرقام الحسابات المصرفية" اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، صندوق النقد العربي 2009.
2. "رقم الهوية المصرفية " مصرف لبنان www.bdl.gov.lb/iban 2009
3. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية [HTTP://WWW.AMF.ORG.AE](http://WWW.AMF.ORG.AE)
4. جهود البنك المركزي العراقي في اعداد واستخدام الرقم المصرفي الموحد (IBAN) من قبل المصارف، السيد المستشار وليد عيدي عبد النبي. البنك المركزي العراقي.

5. The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication SCRL, SWIFT
6. Central Bank of Jordan (ISO: International Bank Account Number)

الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال

إعداد الباحث : فراس محمود خليل – مبرمج/ دائرة المدفوعات

الفهرس

الفصل الأول

- 1-1 المقدمة
- 1-2 مشكلة البحث
- 1-3 أهداف البحث
- 1-4 أهمية البحث

الفصل الثاني

- 2-1 تعاريف
- 2-2 النقود الإلكترونية
- 2-3 خصائص النقود الإلكترونية
- 2-4 الالتزامات التعاقدية لأطراف النقود الإلكترونية
- 2-5 الصيرفة الإلكترونية
- 2-5-1 تعريف الصيرفة الإلكترونية
- 2-5-2 أنماط الصيرفة الإلكترونية
- 2-6 الدفع الإلكتروني
- 2-7 مشروع البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI)
- 2-8 لماذا البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال؟
- 2-9 دور أنظمة المدفوعات في تحقيق الشمول المالي

الفصل الثالث

- 3-1 الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال
- 3-2 نظام التشغيل المتبادل للدفع عن طريق الهاتف النقال IIMPS
- 3-2-1 وظائف نظام IIMPS
- 3-2-2 فوائد نظام IIMPS
- 3-3 مقارنة بين الصيرفة الإلكترونية والدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال
- 3-4 الهيكل الفني لمزودي خدمات الدفع عن طريق الهاتف النقال
- 3-5 الشركات التي سيتم من خلالها تنفيذ خدمة الدفع الإلكتروني
- 3-6 أنواع وحدود التحويلات للمحافظ الإلكترونية والتي أُعْتُمدَتْ من قبل البنك المركزي العراقي
- 3-7 حماية أموال وبيانات الزبائن
- 3-8 دور البنك المركزي العراقي في الإشراف والرقابة
- 3-9 امثلة حول تقنيات الدفع عن طريق الهاتف النقال Mobile Payment Techniques

1. مدفوعات المعاملات عن طريق SMS أو USSD(SMS/USSD-based Transactional Payments)

2. نظام الفواتير النقالة المباشرة (Direct Operator Billing)

3. الدفع على شبكة الأنترنت (Wireless Application Protocol)

4. تقنية التواصل قريب المدى (Near Field Communication)

5. المحافظ الإلكترونية في العراق وبعض البلدان العربية

❖ محفظة العراق - زين كاش Iraq Wallet – Zain Cash

❖ محفظة آسيا حوالة Asia Hawala

❖ محفظة اتصالات Etisalat Wallet

❖ خدمة سداد Sadad

❖ محفظة بنك مصر BM WALLET

الفصل الرابع

4-1 الإطار القانوني لنظام الدفع الإلكتروني

4-2 التحديات الفنية والقانونية للدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال

4-3 الحلول الفنية والقانونية لمواجهة التحديات

الفصل الخامس

5-1 الإستنتاجات

5-2 التوصيات

5-3 المصادر

المصطلحات

IRPSI	Iraqi Retail Payment System Infrastructure	البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة العراقي
INRS	Iraqi National Retail Switch	المقسم الوطني العراقي للدفع بالتجزئة
IIMPS	Iraqi Interoperable Mobile Payment System	نظام الدفع التبادلي عبر الهاتف النقال
ATM	Automated Teller Machine	ماكينة الصراف الآلي
POS	Point of Sale	نقطة البيع المباشر
IPS	Iraqi Payment Systems	أنظمة المدفوعات العراقية
RTGS	Real Time Gross Settlement system	نظام التسوية الإجمالية الآنية
CACH	Cheque enabled Automated Clearing System	نظام المقاصة الآلية المدعم بالصكوك
CSD	Central Securities Depository	نظام الإيداع المركزي للأوراق المالية
CBI	Central Bank of Iraq	البنك المركزي العراقي
USAID	U.S. Agency for International Development	وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية
KYC	Know You Customer	إعرف زبونك
P2P	Person to Person	من شخص إلى شخص
P2B	Person to Business	من شخص إلى مشروع
P2G	Person to Government	من شخص إلى جهة حكومية
SIM	Subscriber Identity Module	وحدة تعريف المشترك
USSD	Unstructured Supplementary Service Data	بيانات الخدمة التكميلية غير المهيكلة
SMS	Short Message Service	خدمة الرسائل القصيرة
WAP	Wireless Application Protocol	بروتوكول التطبيقات اللاسلكية
E2E	End to End	من نهاية إلى نهاية
IVR	Interactive Voice Response	الاستجابة الصوتية التفاعلية
MPS	Mobile Payment System	نظام الدفع عبر الهاتف النقال
PCI-DSS	Payment Card Industry Data Security Standards	معايير حماية بيانات صناعة بطاقات الدفع
URL	Uniform Resource Locator	محدد الموارد الموحد
NFC	Near Field Communication	التواصل قريب المدى
PIN	Personal Identification Number	الرقم التعريفي الشخصي
JoMoPay	Jordan Mobile Payment	الدفع عبر الهاتف النقال في الأردن

الفصل الأول

1-1 المقدمة:

لقد تطورت تقنية المعلومات والاتصالات الذي شهدته العالم في العقود الأخيرة بظلاله على كافة مناحي الحياة وتشعباتها. وقد أضحت العالم بهذا التطور كأنه قرية متصلة ببعضها البعض، يتم تبادل البيانات والمعلومات فيها بطرق مختلفة حسب الرغبة والحاجة. وفي ظل التطور التكنولوجي والتقني الحاصل في الخدمات المصرفية الحديثة كانت مفاهيم "البنوك الإلكترونية - أنظمة الدفع الإلكتروني" حاضرة في جميع دول العالم، والتي مثلت أهم إنتاجات الثورة التقنية والتكنولوجية في مجال المعاملات المالية العالمية، وأصبحت لهذه المفاهيم أهمية نوعية وكمية على المستوى المالي والاستثماري العالمي إذ أنتجت "صناعة مالية مصرفية عالمية جديدة" لها آثارها الإيجابية في جميع الاتجاهات في ظل عدم إغفال بعض السلبيات. ومن أهم هذه التقنيات الحديثة (الهاتف النقّال).

برزت تقنية الدفع عبر الهاتف النقّال في عصر التكنولوجيا لتمثل حقبة جديدة في كيفية القيام بإنجاز معاملات الدفع في الدول الغربية والعربية على حد سواء. فأحدثت هذه التقنية نقلة هائلة في طريقة الدفع، إن تقنية الدفع عبر الهاتف تجعل من الهواتف النقالة محافظ رقمية تخزن عليها أرقام الحسابات المصرفية لتمكن المستخدم من تسديد كافة أنواع الفواتير والتي من شأنها إحداث ثورة في طريقة الشراء والتسوق التي تقود في المستقبل إلى اختفاء المحافظ التقليدية. ومن المتوقع إن هذه التكنولوجيا المستخدمة حديثاً في أساليب الدفع الإلكتروني ستتوفر على نطاق واسع وستؤدي إلى إنتشار استخدام النقود الإلكترونية بدلاً من النقود التقليدية بشكل متزايد خلال الفترات المقبلة.

1-2 مشكلة البحث:

بالرغم من التطور في التقنية المصرفية المستخدمة في المصارف العراقية وفروع المصارف الأجنبية في العراق إلا إنها مازالت قاصرة على عملاء المصارف الذين لديهم حسابات جارية أو إيداعية والذين هم في الغالب يمارسون النشاط التجاري وبالتالي نجد أن الغالبية العظمى من المواطنين لا يستفيدون من هذه التقنيات مما يؤدي إلى محدودية إنتشار دور هذه التقنيات في الإقتصاد واستمرار تداول النقود التقليدية. ومن هنا نبعت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- هل لإستخدام الهاتف النقال دور في تسويق الخدمات المصرفية؟
- هل الهاتف النقال يؤدي إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية؟
- هل الهاتف النقال يؤدي إلى تقديم خدمات مصرفية ذات تكلفة اقل؟
- هل الهاتف النقال يؤدي إلى الترويج للخدمات المصرفية؟
- هل الهاتف النقال يؤدي إلى تقديم الخدمات المصرفية من أي مكان وزمان؟
- ماهي التحديات الفنية والقانونية التي تواجه مشروع الدفع عن طريق الهاتف النقال؟

1-3 أهداف البحث:

- تعريف الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال كأحدى أدوات الدفع الإلكتروني.
- التعرف على أهمية الهاتف النقال في تقليل تكاليف الخدمات المصرفية في العراق.
- التعرف على أهمية الهاتف النقال في الترويج للخدمات المصرفية العراقية.
- التعرف على أهمية الهاتف النقال في كسر الحدود المكانية والزمانية لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني في العراق.

1-4 أهمية البحث:

- تعريف النقود الإلكترونية وخصائصها ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية.
- تطوير طرق الدفع وتنفيذ المعاملات في العراق.
- المساهمة في حل مشكلة السيولة.
- تعميم الشمول المالي في العراق.
- تحسين وتسهيل تحويل الأموال ودفع الفواتير والرسوم والمعاملات التجارية في العراق.

الفصل الثاني

2-1 تعاريف:

المُصدِّر: وهي الجهة المصدرة للبطاقات الائتمانية إلى المستهلك وتكون مصرف أو مؤسسة تعني بخدمات الدفع الإلكتروني.

المستهلك: وهو الشخص المستفيد من خدمات الدفع الإلكتروني المقدمة من قبل المصارف أو مزودي خدمات الدفع الإلكتروني.

المُحَصِّل: وهو الجهة التي تقوم بالدفع إلى المستهلك عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني وقد تكون هناك اجور يتحملها المستهلك مقابل خدمة الدفع الإلكتروني.

المحفظة الإلكترونية: هي حساب افتراضي (Virtual) يتم فتحه لدى مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال لتمكين الزبائن من تنفيذ عمليات الدفع عبر الهاتف النقال.

2-2 النقود الإلكترونية:

أطلق على هذا النوع مصطلح النقود الرقمية (Digital Money) أو العملة الرقمية (Digital Currency)، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقود الإلكترونية (E-Cash) أو العملة الافتراضية. وتعرف النقود الإلكترونية على أنها "سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على بطاقة ذكية أو على القرص الصلب وتُستخدم لتسوية معاملاتهم التي تتم إلكترونياً، أما صندوق النقد الدولي فيعرفها على إنها "قيمة نقدية بصورة وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك". ويمكن أن يتجسد النقد الإلكتروني في صورتين: حامل النقد الإلكتروني بواسطة بطاقة يخزن بداخلها قيمة نقدية، تسمح بإجراء مدفوعات المشتريات الصغيرة بين أطراف التبادل دون تدخل لوسيط. والنقد الشبكي الذي يتم تحويله عبر شبكات الاتصال العالمية (الإنترنت) للوفاء بقيمة المدفوعات، وهذا باستخدام برمجيات متخصصة مدمجة بأجهزة الكمبيوتر الخاصة⁽¹¹⁾.

2-3 خصائص النقود الإلكترونية:

تمتاز النقود الإلكترونية بوصفها منتجات حديثة بمجموعة من الخصائص جعلت منها وسيلة للدفع متميزة ومقبولة، ويمكن إجمال هذه الخصائص بما يأتي⁽¹¹⁾:

- إمكانية تحويل القيمة النقدية إلى طرف آخر بواسطة تحويل المعلومات الرقمية وهذا يعكس إمكانية استخدام شهادة النقود الرقمية عدة مرات.
- التحويل يتم بواسطة الشبكات العالمية (الإنترنت) أو شبكات الاتصال اللاسلكية.
- إن النقد الإلكتروني يتميز بقابليته للتجزئة وهذا لإجراء حتى العمليات صغيرة القيمة.
- يمكن استخدامها في أي وقت وفي أي مكان.

2-4 الالتزامات التعاقدية لأطراف النقود الالكترونية:

يترتب على عملية إصدار النقود الالكترونية جملة من الالتزامات على عاتق كل من المُصدِّر والمستهلك نفصلها تباعاً فيما يأتي (5,11):

أولاً: التزامات المُصدِّر:

1. تسليم النقود الالكترونية:

يلتزم المُصدِّر بتسليم الوحدات الالكترونية إلى المستهلك، بحيث تكون هذه الوحدات بحيازته او تحت تصرفه ليتمكن من استخدامها في تسديد ثمن السلع والخدمات. وتختلف طريقة التسليم تبعاً لاختلاف نوع النقود الالكترونية، فقد يكون التسليم مادياً كما في المحفظة الالكترونية لإستخدامها في شؤونه الخاصة. ويحكم الاتفاق بين الطرفين زمان ومكان التسليم طبقاً للقواعد العامة. وقد يكون التسليم معنوياً إلكترونياً كما هو الحال في النقود الرقمية إذ يرسل المُصدِّر رسائل الكترونية الى الحاسوب الشخصي للمستهلك متضمنة الوحدات الالكترونية المتفق على إصدارها للمستهلك وهذا يتم بشكل الكتروني، وأن تكون صالحة للاستخدام الذي أعدت من اجله من حيث صلاحية الوحدات الالكترونية وإمكان تحويلها الى الغير مع ضرورة قيام المُصدِّر بتسليم رقم سري او كلمة المرور (password) مع الوحدات الالكترونية اذ يتصف التسديد عن طريق النقود الالكترونية بالصفة السرية. فيجب على المُصدِّر ان يزود المحفظة الالكترونية او الرسائل الالكترونية ببرامج تحفظ الرقم السري. وأن يتأكد من تسليم الرقم السري إلى المالك القانوني تجنباً لوقوعه في يد شخص آخر، ويجب أيضاً على المُصدِّر ان يمكن المستهلك من تغيير الرقم السري بين فترة وأخرى.

2. إبلاغ المستهلك بتعليمات وضوابط الاستخدام ومحاذيره:

يلتزم المُصدِّر بان يحيط المستهلك علماً بكل المعلومات والبيانات المرتبطة باستخدام النقود الالكترونية بصورة واضحة ومفهومة، اذ يجب ان ترتبط هذه البيانات بمعلومات عن الجهة المصدرة كالتعريف بها وعنوانها وعناوين فروعها وكيفية الاتصال به وتبادل المعلومات. من جانب آخر يتضمن هذا الالتزام معلومات عن الوحدات الالكترونية وامكان الشحن وكلف الشحن والحد الأعلى له وأسماء التجار الذين يتعامل معهم المُصدِّر.

3. الالتزام بتحويل الوحدات الالكترونية إلى نقود حقيقية:

يلتزم المُصدِّر بتحويل الوحدات الالكترونية المتبقية التي لم يتم صرفها إلى نقود حقيقية متى طلب منه المستهلك ذلك. ويسمى هذا التحويل بالاسترداد (Redemption) لكون المستهلك يسترد ما يعادل قيمة هذه الوحدات من النقود الالكترونية التي كان قد دفعها مسبقاً عند إصدار النقود. ولا يجوز للمُصدِّر رفض تحويل الوحدات إلى نقود إلا في حالة سرقة او ضياع المحفظة على ان يكون المستهلك قد أبلغه بذلك.

وان هذا الالتزام لا يتحدد بوقت معين، لذا يجب ان يلتزم المُصدّر بالاسترداد متى طلب منه المستهلك ذلك الا اذا حدد المُصدّر مدة زمنية يجب خلالها ان يحصل التحويل ويسقط بعدها حق طلب الاسترداد كأن تكون ستة أشهر من تاريخ انتهاء صلاحية النقود الالكترونية.

ثانياً: التزامات المستهلك:

1. تسديد قيمة الوحدات الالكترونية:

يلتزم المستهلك بأداء مقابل الوحدات الالكترونية للمُصدّر عن طريق تسديد نقود حقيقية تعادل قيمة الوحدات المُصدّرة. والواقع ان هذا الالتزام لا يترشح عن عملية إصدار النقود بل هو سابق عليها، فالإصدار لا يتم إلا بعد التسديد مقدماً وهذا ما يصطلح عليه بالدفع المسبق (prepayment). فالمستهلك يطلب من المُصدّر شحن الوحدات الالكترونية على المحفظة او على برامج الحاسوب الشخصي ويدفع مقابل هذه الوحدات نقوداً حقيقية. فهو في هذه الحالة يكون قد دفع مسبقاً قيمة الوحدات التي سوف يستخدمها.

2. الالتزام بالمحافظة على الوحدات الالكترونية والرقم السري:

يجب على المستهلك الحفاظ على الوحدات الالكترونية بعد ان يتم استلامها من الجهة المصدرة وذلك بأن يحتفظ بها في مكان آمن لا يمكن معه ان تقع في يد الغير واستخدامها بصورة غير مشروعة. ومن هنا يلتزم المستهلك بإتباع تعليمات المُصدّر بالنسبة لتأمين استخدام الرقم السري بصورة سليمة. وفي هذا الصدد تم وضع بعض التوصيات الأوروبية على ضرورة أن لا يحتفظ المستهلك بالرقم السري والمحفظة الالكترونية في مكان واحد، كما تنص على ضرورة ان يزود المُصدّر المحفظة الالكترونية بأدوات فنية تسمح بتغيير الرقم السري في حال اكتشافه من الغير. والإخلال بالالتزام بالمحافظة على الوحدات الإلكترونية من جانب المستهلك يؤدي إلى قيام مسؤوليته التعاقدية تجاه المُصدّر ولا يستطيع درءها إلا إذا اثبت حالة ضياع الرقم السري او سرقة دون إهمال منه.

3. الاستخدام السليم للوحدات الالكترونية:

يلتزم المستهلك باستخدام الوحدات الالكترونية استخداماً سليماً ووفقاً للغرض الذي أعدت له وعلى وفق التعليمات التي يتلقاها من المُصدّر. فالاستخدام يجب ان يكون بالطريقة المنصوص عليها في العقد سواء ما يتعلق بأماكن الشحن او أسماء التجار الذين يتعاملون بها والحدود العليا لعمليات الشحن، وكل استخدام للنقود الالكترونية بصورة غير سليمة يُحمّل المستهلك المسؤولية عن تلف او تعطيل برامج الحاسوب الخاصة بالوحدات الالكترونية.

4. الالتزام بإبلاغ المُصدّر في حالة ضياع أو سرقة النقود الالكترونية:

يلتزم المستهلك أخيراً بإبلاغ المُصدّر بسرقة أو ضياع المحفظة الالكترونية أو بكشف الرقم السري من قبل الغير. ومعنى غلبلاغ هنا تنبيه المستهلك للمُصدّر بالواقعة المُبلّغ عنها ليتخذ المُصدّر ما يراه مناسباً لمنع استخدام الوحدات الالكترونية استخداماً غير سليم أو غير مشروع، فالمستهلك هو من يتحمل كل الخسارات المالية الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للوحدات الالكترونية إلى ان يقوم بالإبلاغ، عندها تنتقل المسؤولية إلى المُصدّر الذي يقع على عاتقه منع مثل هذا الاستخدام. والواقع ان الرأي لم يتفق على مدة الإخطار، فقد استخدمت بعض عقود النقود الالكترونية عبارة (في مدة وجيزة) أو (دون تأخير) وما إلى ذلك. أما عن شكل الإبلاغ فلم تحدد التوصيات الأوروبية أو نصوص عقود إصدار النقود الالكترونية شكلاً معيناً للإبلاغ، و يجوز أن يتم بصورة شخصية وشفهية أو عن طريق الهاتف أو الفاكس على أن يؤكد المستهلك إبلاغه بضرورة إرسال إبلاغ كتابي إلى المُصدّر ، والأثر المترتب على الإبلاغ ان المستهلك لا يتحمل بعده المسؤولية المالية بل تنتقل هذه المسؤولية إلى المُصدّر الذي يقع عليه عبء التزام إغلاق المحفظة الالكترونية أو غلق برامج أو وسائل الاتصال بالرصيد وعدم السماح بإجراء أي عملية تحويل وإبلاغ التجار الذين يتعامل معهم المُصدّر بعدم قبول التسديد من الوحدات الإلكترونية المسروقة أو المفقودة.

2-5-2 الصيرفة الالكترونية:

في ظل التطور التكنولوجي الحاصل ومن اجل القدرة على المنافسة، أصبح من الواجب على البنوك أن تعدل من استراتيجياتها لخدمة زبائنهم بشكل أفضل، وذلك من خلال تطوير أنظمة معلوماتها لتتنقل من التعامل التقليدي الى التعامل الالكتروني حتى توفر لزبائنهم خدمة أكثر سهولة وبأقل تكلفة باستخدام وسائط الكترونية (10).

1-2-5-2 تعريف الصيرفة الالكترونية:

صناعة مصرفية جديدة تركز فيها المصارف على تقديم خدماتها عبر وسائل الكترونية، سواء في المنزل (home banking)، أو في المكتب (office banking)، أو بواسطة الهاتف الثابت (phone banking)، أو الهاتف النقال (mobile banking) أو الانترنت (internet banking)، وغيرها من الركائز الالكترونية المتطورة المعروفة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقصد بالصيرفة الالكترونية الإيصال الآلي للخدمات والمنتجات المصرفية (التقليدية والحديثة) مباشرة إلى العملاء من خلال قنوات الاتصال التفاعلية الالكترونية، وهي تشتمل على الأنظمة التي تمكن عملاء المؤسسات المالية (المصارف) سواء الأفراد أو الشركات من الوصول إلى حساباتهم المصرفية، وتنفيذ المعاملات التجارية أو الحصول على المعلومات

المتعلقة بالخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة عامة أو خاصة ومن ضمنها شبكة الإنترنت، ويمكن للعملاء أن يصلوا إلى الخدمات المصرفية الالكترونية باستخدام جهاز الكتروني ذكي مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية (PC) أو ماكينة الصراف الآلي (ATM) ...الخ.

ويعرف العمل المصرفي الالكتروني بأنه "كافة العمليات التي يجريها مُصدِّرو البطاقات الالكترونية، وكافة المؤسسات التي تتعامل بالتحويلات النقدية إلكترونياً"، فيما يرى البعض الآخر الصيرفة الالكترونية بأنها "تلك البنوك والمؤسسات المالية التي أصبحت تنفذ أعمالها آلياً، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات بالسرعة والدقة اللازمين وبأقل تكلفة وأقل جهد في ظل تحقق الأمان، والخدمات المصرفية الالكترونية تعني العملية التي من خلالها يؤدي العملاء المعاملات المصرفية إلكترونياً من دون زيارة المؤسسة".

2-5-2 أنماط الصيرفة الالكترونية:

1. الصيرفة الالكترونية من خلال الحاسوب الشخصي (PC Banking): تعد من أشكال الخدمات المصرفية عبر الانترنت والتي تمكن العميل من تنفيذ المعاملات المصرفية عن طريق حاسوب شخصي مزود ببرنامج محاسبي ومالي يتيح له إجراء معاملاته المالية في منزله.
2. الصيرفة عبر الهاتف المصرفي: تعتمد هذه الخدمة على وجود ترابط بين فروع المصرف الواحد، حيث يقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفه، أينما يجد موظفاً خاصاً يقوم بالرد عليه للوصول إلى بياناته ومن ثم تقديم الخدمة له.
3. الصيرفة عبر الهاتف النقال: تشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال الخدمات المعلوماتية، كالاستعلام عن الأرصدة والاطلاع على عروض المصارف وأسعار العملات، وتشتمل أيضاً على الخدمات المالية كتحويل الأرصدة من حساب إلى آخر وخدمات الدفع النقدي وفتح حسابات وغلقها.
4. بنوك الانترنت (Internet Banking): تختلف بنوك الانترنت عن بنوك الحاسوب الشخصي في أنها لا تحتاج إلى حزمة برمجية خاصة بها تكون مثبتة على جهاز معين، وإنما من خلال الموقع الالكتروني للمصرف بحيث يتم توفير رابط يتم من خلاله إجراء العمليات المصرفية ككشف الحساب أو تسديد الفواتير أو شراء شيء معين.
5. الصرافات الآلية (ATM): يعتبر الصراف الآلي من أهم أنماط الصيرفة الالكترونية حيث يتيح للزبائن خدمة سحب الأموال ومراقبة الأرصدة طوال اليوم، إذ يقوم بربط الزبون بقاعدة بيانات المصرف، ويتيح له القدرة على سحب أمواله المودعة عن طريق بطاقة خاصة يتم إدخالها في الصراف الآلي.

2-6 الدفع الإلكتروني:

هو المال أو العملة التي يتم تبادلها بصورة إلكترونية، يتضمن ذلك حوالات الأموال الإلكترونية والدفع المباشر ويسمى أيضاً النقود الإلكترونية. وتكمن الحاجة إلى عمليات الدفع الإلكتروني في تنفيذ الإجراءات الإلكترونية بما يأتي⁽⁴⁾:

- تحويل الأموال بين المصارف والعملاء.
- الدفع لشراء السلع أو الحصول على الخدمات عن طريق الإنترنت.
- تسديد فواتير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والهاتف وكذلك تسديد مستحقات الدولة على المواطنين من ضرائب وغرامات وغيرها.

2-7 مشروع البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI)

ضمن إطار الاستراتيجية التي أطلقها البنك المركزي العراقي (2016-2020) لتحديث وتطوير الخدمات المالية والمصرفية في العراق وتعزيز الشمول المالي في عموم البلاد وبما يواكب التطورات الدولية في هذا الميدان تم إنشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة IRPSI في العراق حيث يوفر خاصية التشغيل المتبادل لخدمات الدفع التي يقدمها المشارك حيث يكون بإمكان جميع زبائن المشارك من استخدام خدمات أي مشارك آخر مثل (أجهزة نقاط البيع POS وأجهزة الصراف الآلي ATM وخدمات الإنترنت لدفع الفواتير)، وتتضمن:

- **المقسم الوطني (NS):** يسمح تحويل الأموال إلكترونياً إلى نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي حيث يمكن للشخص حامل البطاقة الائتمانية من إجراء عمليات السحب المالي وعمليات الشراء من مكائن ونقاط البيع التابعة للمصارف الأخرى في عموم البلاد دون الحاجة إلى الاعتماد على فروع المصرف الذي أودع فيه أمواله.
- **نظام التشغيل المتبادل للدفع بواسطة الهاتف النقال في العراق (IIMPS):** يسمح بحصول الزبائن على الخدمات المصرفية الذين لا يملكون حسابات مصرفية من خلال مجموعة واسعة من القنوات بما في ذلك الهواتف النقالة والإنترنت.

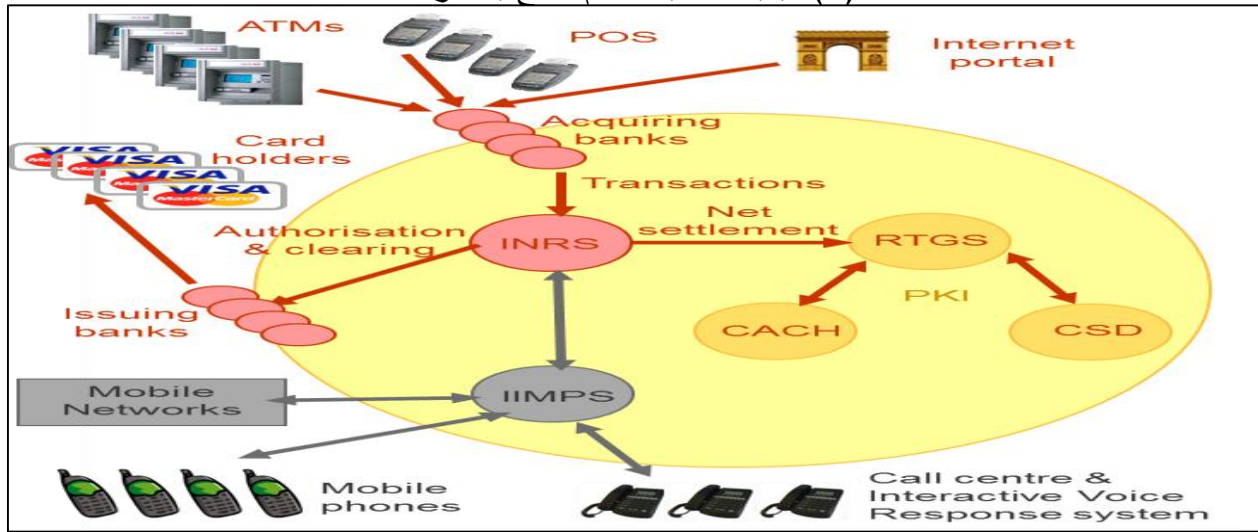
إن وجود نظام متين ورصين للدفع بالتجزئة يعمل وفق المعايير العالمية يعطي ثقة كبيرة للمستثمرين في البيئة المخصصة للإستثمار في العراق، يتولى البنك المركزي العراقي تشغيل نظام الدفع بالتجزئة، كونه هو جهة راعية غير ربحية تتصف بالحيادية وتلتزم بمعايير الشفافية والوقوف على مسافة واحدة من جميع الجهات والمؤسسات العاملة في المجال المالي والمصرفي. إن تطوير نظام الدفع بالتجزئة له أهمية كبيرة في التنمية الوطنية للقطاع المصرفي العراقي حيث تسهم أدوات الدفع بالتجزئة في تسهيل التعاملات بين الأشخاص من مواطنين ووافدين

فضلاً عن تنشيط السوق المحلية وتقليل التعامل بالنقد بالإضافة الى خلق جو من التنافس بين المصارف في تقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن مما ينعكس بالايجاب على الصناعة المصرفية عموماً، وإن البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة ستهيئ المنصة الوطنية لخدمات الدفع الإلكتروني و المشاريع التي تليها مثل (توطين رواتب منتسبي الوزارات والمؤسسات الحكومية، الجباية الإلكترونية) بذلك تتم قيادة التحول من استخدام النقد إلى الدفع الإلكتروني من اجل توجيه التنمية الإقتصادية بالشكل الصحيح.

نظام RPSI هو أحد مكونات أنظمة المدفوعات العراقية (IPS) التي تتألف من (نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)، نظام المقاصة الآلية المدعمة بالصكوك (C-ACH)، نظام الإيداع المركزي للأوراق المالية (CSD) ونظام التحويلات فيما بين فروع المصرف الواحد للمصارف التي لا تمتلك نظام مصرفي شامل (IBCS On-Us) والتي يتولى تشغيلها وإدارتها البنك المركزي العراقي CBI.

يوضح الشكل (1) في أدناه آلية التبادل المتكاملة مع بعضها لأنظمة المدفوعات لإيصال خدمات الدفع الإلكتروني إلى المستفيد.

شكل (1) البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة RPSI



8-2 لماذا البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال؟

إن إدخال البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال سيتمكن المصارف العراقية وشركات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال والأعمال التجارية والمستهلكين من تسريع العمليات المصرفية التقليدية القديمة وتحويلها إلى أنظمة تكنولوجية وخدمات متطورة. إن تحقيق نظام الدفع الإلكتروني يوفر العديد من الفوائد لتجار التجزئة والتجار المستهلكين في صورة بطاقات إئتمان وبطاقات خصم وتحويلات مصرفية إلكترونية ومدفوعات وخدمات مصرفية تتم عبر الهاتف النقال (4). نظام الدفع المتبادل عبر الهاتف النقال يستهدف الفئة المجتمعية التي لا تمتلك حسابات مصرفية (يمثلون 80% من سكان العراق)

ويمكنهم من الحصول على الخدمات المصرفية من خلال إستخدام الهاتف النقال. وعلى المستوى الدولي، فإن الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال باتت أحد المجالات الأسرع نمواً في خدمات التجزئة المصرفية في العالم وقد أثبتت نجاحها وانتشارها أينما تم إطلاقها، أما في العراق فهناك نسبة منخفضة لعدد الفروع المصرفية بالنسبة للإنتشار السكاني في محافظات البلاد والقضايا الأمنية .

تجعل من الصعب والخطر القيام بزيارات ميدانية إليها. لذلك، فإن الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال توفر بديلاً جاهزاً للخدمات المصرفية التقليدية حيث إن غالبية سكان العراق يملكون هواتف نقالة ويمكنهم الحصول على هذه الخدمات عبر مزودي خدمات الدفع الإلكتروني المنتشرين في عموم البلاد مما يعزز الشمول المالي وإيصال الخدمات المصرفية حتى في القرى والارياف والمناطق النائية.

2-9 دور أنظمة المدفوعات في تحقيق الشمول المالي:

جاء اهتمام البنك المركزي بتعزيز ودعم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والاهتمام بالتنوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الذي يعزز تحقيق الشمول المالي في العراق، حيث يعرف الشمول المالي على أنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. وتبرز أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الجوانب الآتية:

- توفر الأدوات والقنوات الضرورية لحركة الاموال.
- تعزز الثقة لدى الجمهور بالنظام المالي.
- خلق فرص استثمارية.

الفصل الثالث

3-3 الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال:

هو تحويل الأموال عبر الهاتف النقال، وإن المحفظة النقالة أو الإلكترونية تشير عموماً إلى خدمات الدفع التي تعمل بموجب التنظيم المالي وتنفذ عن طريق جهاز الهاتف النقال. فبدلاً من الدفع النقدي، أو الصكوك أو بطاقات الإئتمان، فإنه يمكن للمستهلك استخدام الهاتف النقال للدفع إلى مجموعة واسعة من الخدمات والسلع الإلكترونية أو السلع المعمرة⁽⁶⁾.

تم نشر حلول الدفع عبر الهاتف النقال في البلدان النامية كوسيلة لتوفير وتحسين الخدمات المالية للمجتمع المعروفة بإسم "الغير مصرفية" أو ليس لديهم حسابات مصرفية، وتشير التقديرات إلى أنها تصل بنحو أكثر من 2.5 مليار شخص في مختلف أنحاء العالم وفقاً لتقرير المؤشر العالمي للخدمات المالية لعام 2014 الذي نشره البنك الدولي على موقعه الإلكتروني، وقد اجتذب إستخدام الدفع عبر الهاتف النقال في البلدان النامية التمويل العام والخاص من خلال المنظمات مثل مؤسسة Bill & Melinda Gates Foundation، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID (8,7,6). هذا وتؤكد العديد من الدراسات على أهمية ودور توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية المختلفة في تحسين فرص النمو الإقتصادي وتحسين دخول الأفراد. وتعتبر خدمات الدفع عبر الهاتف النقال من أهم هذه الوسائل حالياً لدمج ذوي الدخل المحدود في النظام المالي أو ما يعرف بالشمول المالي. ويدعم البنك الدولي هذه الخدمة كونها تتيح المجال لفتح حسابات بدون حد أدنى وبرسوم محدودة جداً وذلك من خلال الاستفادة من انتشار استخدام الهاتف النقال وانتشار شبكاته وتغطيته لمعظم المناطق مقابل محدودية التوسع في الخدمات المصرفية وعدم وصولها إلى المناطق النائية. وبهذا تكون خدمة الدفع عبر الهاتف النقال قادرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية (9):

- تعزيز الشمول المالي.
- زيادة عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي وتعزيز ثقة المواطنين بالمصارف.
- تحقيق فرص نمو اقتصادي من خلال زيادة الكتلة النقدية بالقطاع المصرفي.

3-4 نظام التشغيل المتبادل للدفع عن طريق الهاتف النقال IIMPS

هو نظام تبادلي للمدفوعات التي تتم عبر الهاتف النقال يغطي عموم البلاد ويكون مفتوحاً لجميع المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني على أساس منصف. هذا النظام مرتبط مع المقسم الوطني العراقي للدفع بالتجزئة من اجل تسوية المعاملات بين المشاركين التي تتم عبر نظام التشغيل المتبادل للدفع عبر الهاتف النقال في نظام التسوية الاجمالية الآتية RTGS. ويمكن ايضاً ربط المقسم الوطني بنظام المقاصة الآلية ACH مما يسمح بإجراء معاملات آنية بين الحسابات المصرفية التقليدية والحسابات التي تتم عن طريق الهاتف النقال، سيتمكن هذا الربط (4,2):

- نقل المبالغ من حساب تقليدي يمكن الوصول إليه عن طريق البطاقات إلى حساب الهاتف النقال وبالعكس.
- يسمح هذا النظام بإصدار بطاقات "M-Card" ومعالجة المعاملات، حيث يمكن لمنتج البطاقات بالنفاد إلى الأموال المودعة في حساب الهاتف النقال عبر أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع، ومقاصتها عبر المقسم الوطني وتسويتها في نظام التسوية الاجمالية الانية.

1-2-3 وظائف نظام IIMPS

يمكن IIMPS المشاركين من تحقيق المدفوعات وتحويل الأموال وتوزيع الرواتب ودفع الفواتير إلكترونياً، كما أنه يجعل خدمات الدفع متاحة في جميع أنحاء العراق لجميع المواطنين من خلال إدخال مواقع السحب/الاداع النقدي القادرة على تقديم الخدمات المصرفية التحويلية دون الحاجة إلى فروع المصارف من خلال شبكة من الوكلاء بما في ذلك (ولكن لا تقتصر) على وكلاء مختارين لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني، حيث إن التوظيف والتدريب والإشراف على الوكلاء ستكون من مسؤولية مزودي خدمة الدفع^(2،4). يتكون نظام IIMPS من بنية "العديد إلى العديد" التي تسمح لمشارك تابع لمزود خدمة دفع إلكتروني بإجراء معاملات الدفع إلى أي مشترك آخر تابع لمزود خدمة دفع إلكتروني آخر في العراق بشكل منفصل عن أي من المصارف التي اختارها المشاركون لتوفير خدماتها المالية عبر الهاتف النقال. يتوجب على جميع مزودي خدمة الدفع المرتبطين بنظام IIMPS دعم مبادئ النظام عن طريق تقديم الوظائف التالية:

- نظام IIMPS هو نظام قابل للتشغيل التبادلي، لذلك فإنه يتوجب أن يكون جميع أصحاب حسابات الدفع بواسطة الهاتف النقال قادرين على إجراء المعاملات مع جميع أصحاب الحسابات الآخرين بغض النظر عن أي مصرف أو مزود خدمة دفع آخر يحتفظون بحساباتهم فيه.
- يجب توفير الوصول المفتوح للجميع بحيث يكون أي مصرف أو مزود خدمة دفع مرخص قادراً على الإشتراك في النظام، ويجب بالمثل أن يكون الزبائن قادرين على إختيار أي مصرف أو مزود خدمة الدفع الإلكتروني.
- يجب أن يستخدم المشاركون وسائل التحقق من الزبائن لضمان السيطرة على الأشخاص الذين يقومون بفتح حسابات الدفع بواسطة الهاتف النقال، من حيث التحقق من هوية الزبائن الجدد حسب مبدأ اعرف زبونك KYC، والتحقق من خلال قوائم الحظر.

- يجب الإحتفاظ بحسابات الدفع بواسطة الهاتف النقال في نظام محاسبي آمن (محفظة إلكترونية) وليس في جهاز الهاتف أو بطاقة SIM.
- سيكون مزود خدمة الدفع مسؤولاً عن محتوى رسائل معاملات الدفع، لذلك يجب عليه التأكد من إن الرسائل تُعالج بكفاءة وفعالية وبشكل آمن.
- يجب أن تشمل قنوات الهاتف النقال المقدمة (على سبيل المثال، USSD، والرسائل القصيرة SMS، WAP، تطبيق جافا المستندة إلى الهاتف) وظائف الحماية E2E التي ستجعل من نظام الهاتف النقال على الأقل آمناً مثل النقد.
- يمكن استكمال قنوات الهاتف النقال عن طريق قناة إنترنت آمنة تدعم نفس المجموعة من المعاملات في حسابات الهاتف النقال.
- يجب أن تكون لمعاملات الهاتف النقال أثر تدقيقي كامل.
- توفير آليات مكتب المساعدة بما في ذلك الرد الصوتي التفاعلي IVR، التي تمكن كل مزود خدمة الدفع من الاتصال مع زبائنه.
- مزودوا خدمة الدفع يجب أن يكونوا قادرين على تقديم خدمات توعية الجمهور ودعم التسويق التي تضمن نجاح خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال.

2-2-3 فوائد نظام IIMPS

- نظام الدفع المتبادل عبر الهاتف النقال يفتح النظام المصرفي بوجه من لايمتلك حسابات مصرفية ويمكنهم من الحصول على الخدمات المصرفية وخدمات الدفع الإلكتروني من خلال نطاق واسع من القنوات والأدوات في العراق. ومع مشكلة قلة إنتشار الفروع المصرفية في عموم العراق بسبب النواحي الأمنية العالقة فإن الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال باتت بشكل خاص شديدة الصلة بهذا الصدد. ومن فوائد هذا النظام⁽²⁾:
- عمليات دفع وتحويل أموال سريعة وآمنة وشفافة.
 - التشغيل المتبادل بين كافة المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال.
 - منصة لتوفير خدمات جديدة تنافسية دون الإعتماد على النقد ومنتجات مبتكرة.
 - معاملات ورقية أقل عن طريق أنظمة تستخدم الحاسوب.
 - تقليل إستخدام النقد بما يؤدي إلى تقليل الأخطاء وزيادة المسائلة.

في الوقت الحالي يوجد حوالي 80% من سكان العراق لا يملكون حسابات مصرفية لدى المصارف ولكن يمكنهم الحصول على الخدمات المصرفية من خلال الهواتف النقالة حيث بإمكانهم النفاذ على نحو مناسب إلى الخدمات والمنتجات المصرفية الحديثة على نحو سهل وآمن وميسور التكلفة.

3-3 مقارنة بين الصيرفة الإلكترونية والدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال

ت	الصيرفة الإلكترونية	الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال
1	تتم عمليات الدفع عن طريق تطبيقات الإلكترونية للمصارف، الصرافات الآلية ATM، نقاط البيع المباشر POS أو عن طريق الإنترنت.	تتم عمليات الدفع عن طريق محفظة مرتبطة بشريحة الهاتف النقال من خلال تطبيق المحفظة الإلكترونية التي يوفرها مزودي خدمات الدفع الإلكتروني وبالتعاون مع شركات الاتصالات والمصارف.
2	تكون بعملة الدينار العراقي أو العملات الأجنبية.	تكون بالعملة المحلية (الدينار العراقي).
3	استخدام بطاقات الدفع المسبق والبطاقات الدائنة والمدينة والتي تكون مرتبطة بحساب مصرفي.	يتم تعبئة المحفظة من خلال الوكلاء المنتشرين في عموم العراق والدفع مقابل تحويل النقود الإلكترونية في المحفظة.

3-4 الهيكل الفني لمزودي خدمات الدفع عن طريق الهاتف النقال

يقوم مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال المرخصين من قبل البنك المركزي العراقي (آسيا حوالة، محفظة العراق-زين كاش) وبالتعاون مع شركات الاتصالات في العراق بتقديم خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال، حيث يتم إيصال الرسائل وإتمام المعاملات والتحويلات المالية إلى زبائنهم عبر شبكة شركات الاتصالات المرخصين من قبل هيئة الإعلام والاتصالات (آسيا سيل، زين العراق) على وفق نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (3) لسنة 2014 والتعليمات والضوابط الصادرة بموجبه من قبل البنك المركزي العراقي.

بالنسبة إلى مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال، في حالة إصدار M-Card يجب أن تكون جميع أنظمة الدفع عبر الهاتف النقال المرتبطة بنظام التشغيل المتبادل عبر الهاتف النقال كما يلي:

- دعم معايير حماية بطاقات Euro pay, MasterCard, Visa.
- الإمتثال إلى معايير حماية البيانات الخاصة بصناعة بطاقات الدفع PCI-DSS ومعايير الحماية التشغيلية.

- تقديم بيانات عن المعاملات المشبوهة ومعلومات حول المعاملات وإحصائيات إلى البنك المركزي العراقي عن طريق مشروع نظام البنية التحتية للدفع بالتجزئة.

3-5 الشركات التي يتم من خلالها تنفيذ خدمة الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال

سيكون المشاركون في المقسم الوطني العراقي للدفع بالتجزئة ونظام التشغيل المتبادل للدفع عبر الهاتف النقال خاضعين للترخيص و الحصول على إجازة من أجل العمل وفق أنظمة و تعليمات و قواعد مختلفة تم وضعها من قبل البنك المركزي العراقي، وحالما يتم منحهم إجازة العمل إستناداً إلى نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (3) لسنة 2014 سيتم إدخال التفاصيل الخاصة بمزودي خدمات الدفع الإلكتروني ووكلائهم في سجل لدى البنك المركزي العراقي، حيث تم ترخيص عدد من الشركات للعمل بصفة مزود خدمة الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ومن هذه الشركات المرخصة:

- شركة محفظة العراق. Iraq Wallet.

- شركة آسيا حوالة. Asia Hawala.

ومن مزايا الخدمات المقدمة من قبل هذه الشركات:

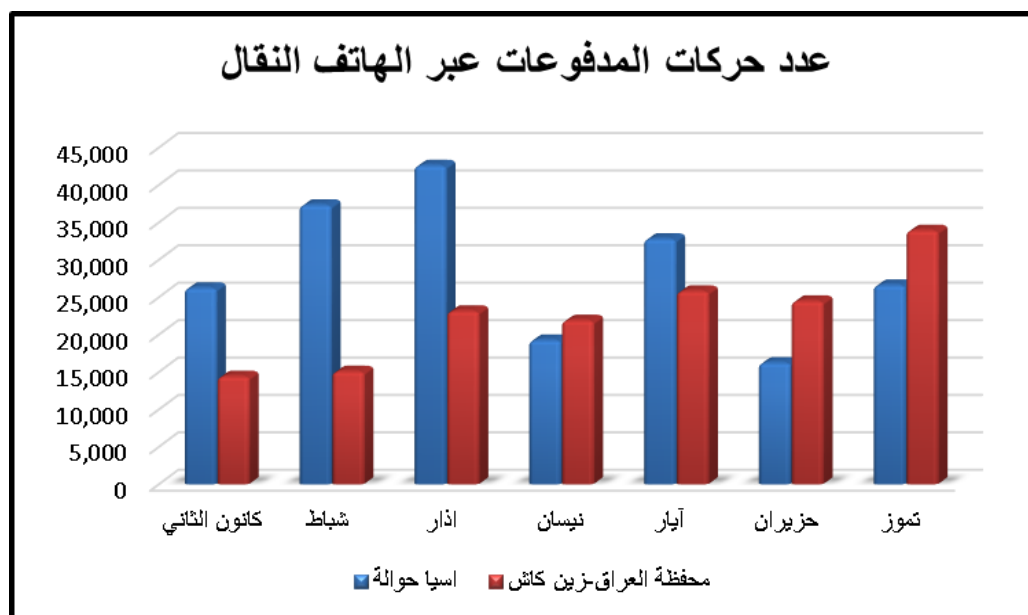
- التسجيل مجاني لفتح المحفظة الإلكترونية والحصول على الخدمة.
- السرعة، الامان والسهولة في التسجيل.
- الفعالية من حيث التكلفة "مبدأ إدفع حسب الإستخدام".
- سهولة الوصول من قبل الزبائن حيث يتوفر الوكلاء في عموم البلاد وفروع المصارف لتسهيل المعاملات.
- لا توجد متطلبات حساب مصرفي. يتم تخصيص النقود الإلكترونية للزبائن وحسب قيمة الايداع بعد التسجيل.
- بالإمكان إسترجاع قيمة النقود الالكترونية بالنقد التقليدي عند الحاجة عن طريق مراجعة أي وكيل معتمد لهذه الشركات.
- توفر مركز خدمة الزبائن، حيث بالإمكان الإتصال بهم للإستفسار وحل المشاكل التي قد تحدث.

بلغ مجموع عدد حركات المدفوعات عبر الهاتف النقل باستخدام المحافظ الإلكترونية للفترة من 2017/1/1 ولغاية 2017/7/31 لمحفظه آسيا حواله (200,994)، ومحفظه العراق-زين كاش (158,723). الجدول أدناه يوضح عدد الحركات لشركتي آسيا حواله ومحفظه العراق-زين كاش مع المخطط التوضيحي.

جدول (1) عدد حركات المدفوعات عبر الهاتف النقل

الشهر	اسيا حواله	محفظه العراق-زين كاش
كانون الثاني	26,221	14,413
شباط	37,317	15,075
اذار	42,593	23,145
نيسان	19,250	21,889
آيار	32,786	25,804
حزيران	16,227	24,482
تموز	26,600	33,915
المجموع	200,994	158,723

شكل (2) مخطط توضيحي للمدفوعات عبر الهاتف النقل



3-6 أنواع وحدود التحويلات للمحافظ الإلكترونية والتي أُعْتُمدَت من قبل البنك المركزي العراقي⁽³⁾:

1. **المحفظة المؤقتة:** يتم الاشتراك بهذه المحفظة من خلال الهاتف النقال مباشرة دون الحاجة إلى تقديم الزبون مستمسكاته وجهاً لوجه، ويكون حدود التحويلات بحد أقصى (1,000,000) دينار عراقي خلال مدة شهرين، على أن يتم تعليقها إذا لم يستكمل الزبون إجراءات التسجيل الخاصة بالمحفظة الاعتيادية الموثقة.

2. **المحفظة الاعتيادية الموثقة والفعالة:** يتم فتح هذه المحفظة للزبون بعد تقديم الوثائق الخاصة به وجهاً لوجه والتحقق من هوية المشترك عن طريق الوكلاء (الرئيسيين أو الثانويين)، وتكون حدود التحويلات كحد أقصى (5) ملايين دينار عراقي شهرياً، والحد الأعلى لاستيعاب المحفظة (20) مليون دينار عراقي. يكون الحد الأعلى للسحب من المحفظة (Cash out) لجميع المحافظ (2) مليون دينار عراقي يومياً.

3. **المحفظة الممتازة:** يتم فتح هذه المحفظة للتجار، المؤسسات الأهلية والحكومية الذين لديهم حساب مصرفي بحيث يكون صاحب المحفظة خاضعاً من خلال المصرف لإجراءات (إعرف زبونك KYC)، وتتضمن الوثائق للجهات الآتية:

أ. المؤسسات الحكومية: تكون حدود التحويلات كحد أقصى (10) مليار دينار عراقي شهرياً وتقدم الوثائق الخاصة بالمدير العام أو من يخوله وهي:

- أمر اداري بتعيين المدير العام.

- كتاب تخويل من المدير العام بفتح المحفظة للمخول.

- هوية الأحوال المدنية أوالبطاقة الوطنية الموحدة للمدير العام أو من يخوله.

ب. المؤسسات الخاصة (الشركات): تكون حدود التحويلات كحد أقصى (5) مليارات دينار عراقي شهرياً، وتقدم الوثائق الخاصة بالمدير المفوض أو من يخوله وهي:

- عقد تأسيس الشركة.

- محضر إجتماع الهيئة العامة.

- هويةالأحوال المدنية أو البطاقة الوطنية الموحدة للمدير العام أو من يخوله.

- الاسم التجاري للشركة.

ت. التجار تكون حدود التحويلات كحد أقصى (500) مليون دينار عراقي شهرياً، وتقدم الوثائق الخاصة بالتاجر وهي:

- هوية غرفة التجارة أو عقد الإيجار لمقر العمل.
- هوية الأحوال المدنية أو البطاقة الوطنية الموحدة للتاجر.

4. **محفظة الوكلاء الخاصة بالوكلاء الرئيسيين والثانويين:** لا حدود لمحفظة الوكلاء بعد أن يعرض مزود خدمة الدفع على البنك المركزي القواعد التي اعتمدت لهذه المحافظ للموافقة عليها.

3-7 حماية أموال وبيانات الزبائن

أصدر البنك المركزي العراقي الضوابط والتعليمات التي تخص حماية بيانات الزبائن بالإضافة إلى نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (3) لسنة (2014) وكما يلي^(3,1):

1. التعاقد مع مصرف أو أكثر يحتفظ بحساب تسوية في البنك المركزي العراقي لتسوية المعاملات والأجور من خلال نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS مع ضمان الاحتفاظ بأموال كافية في حساب التسوية لتمكين التسوية الفورية وتوفير أية مبالغ نقدية إضافية أو ضمانات يمكن أن يطلبها البنك المركزي.
2. يتوجب أن تكون هناك ضمانات مالية متاحة للتنفيذ الفوري لتسوية الالتزامات في نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS، في حالة كون مزود الخدمة مصرفاً يجب توافر الأموال في حساب نظام التسوية الإجمالية الآنية أو لدى المصرف الماسك لحسابات التسوية للمشاركة إذا لم يكن مصرفاً.
3. تُعدّ التسويات التي تتم باستخدام نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS هي تسويات قطعية وغير قابلة للإلغاء، ولا يمكن إرجاع مبالغ المعاملات التي تمت تسويتها في نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS إلا في حال صدور قرار قضائي بات من المحكمة المختصة.
4. يتوجب على مزود خدمة الدفع أن يحتفظ بالمبالغ المتحصلة من أو لصالح مستخدم هذه الخدمة لتنفيذ عملية الدفع في حساب مفتوح لدى أحد المصارف المجازة من قبل البنك.
5. يقوم مزود خدمة الدفع بإيداع أموال الزبائن في حساب في مصرف أو أكثر ويكون حساباً منفصلاً عن حساب مزود الخدمة لضمان حماية جميع أموال الزبائن مع ضمان أن يكون رصيد الحساب المصرفي يساوي أو يفوق مجموع جميع أموال الزبائن، وعلى مزودي خدمة الدفع ضمان استخدام أموال الزبائن المودعة في تحويلات المدفوعات للغرض ذاته فقط وحمايتها من فشل مزودي خدمة الدفع أو وكلائهم.
6. تقديم مخطط سير الأموال التفصيلي يوضح كل السيناريوهات التي ينوي اعتمادها لأي نوع من التحويلات لغرض مصادقة البنك المركزي عليها.

7. على مزود خدمة الدفع اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سرية البيانات وعدم الإفشاء عن تلك المعلومات من قبل البنك المركزي أو مزود خدمة الدفع لأي جهة إلا بموجب الحالات المحددة بالقانون

- وتوفير الوصول إلى النظام فقط لموظفيها والوكلاء والمتعاقدين الثانويين إما الذين لديهم الصلاحيات للولوج إلى النظام أو الذين يعملون بصورة مشروعة في تشغيل أنظمة الدفع.
8. يلتزم مزود خدمة الدفع بالحفاظ على سرية البيانات حتى بعد إنهاء مدة الترخيص.
9. استخدام الجدار الناري، أجهزة تشفير، عمل نسخ احتياطية بالإضافة إلى المراقبة المستمرة على وفق المعايير العالمية PCI-DSS.
10. تحل جميع النزاعات بين مزودي خدمات الدفع وفقاً لنظام حل النزاعات المعتمد من قبلهم إما بصورة ودية أو عن طريق اللجوء إلى المحاكم العراقية، ويمكن اللجوء إلى البنك المركزي إذا ما استنفدت جميع الطرق إذا ثبت أن النزاع ناشئ عن نظام الدفع بالتجزئة حصراً.

3-8 دور البنك المركزي العراقي في الإشراف والرقابة (3)

- يحق للبنك المركزي النفاذ إلى نظام مزودي خدمة الدفع الإلكتروني كلما اقتضت الحاجة لذلك.
- للبنك المركزي العراقي الحق بإجراء عمليات التفتيش الميداني إلى مكاتب مزودي خدمات الدفع ووكلائهم الرئيسيين والثانويين للتحقق من الحسابات والدفاتر والوثائق والسجلات الأخرى.
- على أي نظام دفع أو مزود خدمة دفع الالتزام بأية تعليمات أو ضوابط أو توجيهات وغيرها تصدر عن البنك المركزي العراقي تتعلق بتوفير الظروف الآمنة والسليمة الخاصة بخدمات الدفع، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تسهيل الرقابة على مثل هذه الأنظمة من قبل البنك المركزي العراقي والحفاظ على أموال الزبائن.

3-9 أمثلة حول تقنيات الدفع عن طريق الهاتف النقال Mobile Payment Techniques

إن المؤسسات المالية وشركات بطاقات الائتمان، وكذلك شركات الإنترنت مثل جوجل وعدد من شركات الاتصالات النقالة، مثل مشغلي الشبكات المتنقلة والبنية التحتية للاتصالات الرئيسية والأجهزة اليدوية مثل شركات إريكسون وبلاتك بيرري قد نفذت حلول الدفع بواسطة الهاتف النقال ووطورت تقنياتها، منها:

1. مدفوعات المعاملات عن طريق SMS أو USSD (Transactional Payments SMS/USSD-based)

المدفوعات عبر SMS هي حالياً واحدة من الأساليب الأكثر شعبية لإستخدام الهواتف النقالة في دفع ثمن السلع أو الخدمات، أو حتى للدفع من شخص إلى شخص آخر ويعتقد العديد من الخبراء انه نظراً لبساطة المدفوعات عبر SMS فأن كل ما يحتاجه المستخدم في هذه التقنية هو الهاتف النقال مع خدمات SMS. في النموذج السائد لمدفوعات SMS، يرسل المستهلك طلب الدفع عن طريق رسالة نصية قصيرة SMS أو USSD إلى الرمز القصير للخدمة المطلوبة، ويتم إستخدام أو فرض قسط الأجر على فاتورة أو قائمة أجرة الهاتف أو على المحفظة الإلكترونية على الإنترنت الخاصة بهم. يتم إبلاغ التاجر المعني

بنجاح عملية الدفع، ويمكن بعد ذلك إطلاق المبالغ المدفوعة مقابل البضاعة دون الحاجة إلى إعطاء عنوان التسليم المادي، فإن هذه السلع هي معظمها رقمية مع رد التاجر باستخدام خدمة الرسائل متعددة الوسائط. ويمكن لخدمة الرسائل المتعددة الوسائط أيضاً أن تقدم خدمة الرموز القابلة للقراءة Barcodes التي يمكن فحصها لتأكيد الدفع عن طريق التاجر وتستخدم هذه الخدمة كتنذرة للدخول إلى دور السينما أو شراء السلع⁽¹²⁾

2. نظام الفواتير النقالة المباشرة (Direct Operator Billing)

تشير الفواتير المباشرة إلى الفواتير الإلكترونية المباشرة من قبل الشركة لتقديم السلعة أو الخدمة. على سبيل المثال، شهدت المنطقة نمواً كبيراً في نظام Android خلال العام الماضي. وانطلاقاً من هذه القاعدة وللتيسير على مستخدمي Android في شراء التطبيقات والألعاب والمحتوى الرقمي بشكل عام على أجهزتهم، تم تطبيق نظام الفوترة المباشرة للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعمل نظام "الفوترة المباشرة لموفر خدمة الجوال" على السماح للمستخدمين بتحديد مشغل خدمة الجوال للدفع مقابل المحتوى الرقمي على Google Play وذلك من خلال إصدار فواتير المشتريات إلى حسابات الجوال. وتعد شركة Etisalat أول موفر خدمة جوال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتمد هذه الميزة⁽¹⁴⁾.

3. الدفع على شبكة الأنترنت (Wireless Application Protocol)

المدفوعات بواسطة تقنية WAP تعني ببساطة استخدام بروتوكول التطبيقات اللاسلكية (WAP) على الهاتف النقال الخاص بك للاتصال بالإنترنت ثم باستخدام طريقة الدفع عبر الإنترنت مثل PayPal، Wallet Google أو Yahoo Wallet أو ببساطة إدخال تفاصيل بطاقة الائتمان الخاصة بك في مربع المبلغ على موقع أو صفحة الشركة المراد دفع الفاتورة فيها. بعض شركات الدفع عبر الهاتف النقال تسمح للمستخدمين بدفع ثمن المدفوعات بتقنية WAP مباشرة من فاتورة الهاتف النقال الخاصة بهم كما هو الحال مع المدفوعات بتقنية SMS القياسية وهذه الحالة تتطلب التكامل مع مشغل شبكة الهاتف النقال. ويستخدم المستهلك صفحات الويب أو تطبيقات إضافية يتم تحميلها وتثبيتها على الهاتف النقال لإجراء عملية الدفع والتي تستخدم تقنية WAP كتكنولوجيا أساسية. ومن مزايا هذه التقنية⁽¹⁴⁾:

- متابعة المبيعات حيث إن الدفع عبر الهاتف النقال على شبكة الإنترنت يمكن أن يؤدي إلى المتجر أو إلى غيره من السلع قد يرغب بها المستهلك. هذه الصفحات لها عنوان URL، ويمكن جعلها ضمن الصفحات المفضلة مما يجعل من السهل إعادة زيارة الصفحة أو المشاركة بها وإرسالها إلى الآخرين.
- ارتفاع نسبة رضا العملاء عن سرعة تنفيذ الدفعات.
- سهولة الاستخدام لمجموعة مألوفة من صفحات الدفع عبر الإنترنت.

4. تقنية التواصل قريب المدى (Near Field Communication)

الهاتف النقال يتحول إلى "محفظة نقود إلكترونية" في عصر التكنولوجيا الذي يهيمن على عالمنا الحديث، حيث برزت تقنية الدفع عبر الهاتف النقال باستخدام NFC لتمثل حقبة جديدة في كيفية القيام بإنجاز معاملات الدفع في الدول الغربية والعربية على حد سواء، فأحدثت هذه التقنية نقلة هائلة في طريقة الدفع. تسمح هذه التقنية للهواتف الذكية المدعومة بهذه الخاصية إرسال وإستلام المعلومات لاسلكياً. حيث يتم التواصل بين NFC الهواتف النقالة مع بعضها البعض ومع NFC المتوفرة في نقاط البيع المباشر POS عبر الترددات الراديوية وهذه التقنية تتطلب وضع الهاتف النقال بالقرب من جهاز POS بحدود 10سم دون الحاجة إلى ملامسة الهاتف النقال بجهاز POS⁽¹³⁾.

5. المحافظ الإلكترونية في العراق وبعض البلدان العربية

❖ محفظة العراق – زين كاش Iraq Wallet – Zain Cash

توفر شركة محفظة العراق خدمة زين كاش للدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال، تأسست عام 2014 بالتعاون مع شركة زين العراق للاتصالات وبإشراف من البنك المركزي العراقي. خدمة زين كاش هي حساب مالي إلكتروني يوفر للمستخدم إمكانية تحويل الأموال النقدية (الكاش) إلى أموال إلكترونية للقيام بتحويل الأموال وتعبئة رصيد خطوط الدفع المسبق ودفع فواتير خطوط الدفع الآجل وسحب وإيداع الأموال. كل هذه التحويلات يمكن القيام بها مباشرة من الهاتف النقال، سواء كان هاتف ذكي أو عادي ومن خلال أقرب مركز معتمد للخدمة المنتشرين في عموم البلاد.

❖ محفظة آسيا حوالة Asia Hawala

محفظة إلكترونية مرخصة من البنك المركزي العراقي لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال في أي وقت وأي مكان داخل العراق، تأسست سنة 2014 وبالتعاون مع شركة آسيا سيل للاتصالات وبإشراف البنك المركزي العراقي. تقدم آسيحوالة مجموعة من الخدمات المختلفة للمستخدمين لكي تتناسب مع جميع المتطلبات اليومية حيث تتيح للمستخدم القيام بتحويل الأموال وتعبئة رصيد خطوط الدفع المسبق ودفع فواتير خطوط الدفع الآجل وحجز التذاكر والتسوق الإلكتروني وسحب وإيداع الأموال من خلال المراكز المعتمدة في العراق.

❖ محفظة إتصالات Etisalat Wallet

قدمت شركة اتصالات الاماراتية خدمات (محفظة إتصالات) حيث تتيح القيام بعمليات الشراء ودفع فواتير الماء والكهرباء وإعادة تعبئة رصيد حساب موبايل اتصالات وغيرها الكثير عبر تطبيق بسيط (Etisalat Wallet)، وهي خدمة سهلة الاستخدام وسريعة وآمنة، ولن تحتاج لحمل النقود معك أينما ذهبت، فهاثك سيصبح الآن هو محفظتك، وهي محمية برمز سري مكون من 4-6 أرقام، كما أن كل عملية محمية من قبل البنك الخاص بك عبر الرمز السري OTP الذي يمكن استخدامه لمرة واحدة فقط. ومن خدمات محفظة اتصالات (دفع الفواتير لك وللآخرين، إعادة تعبئة الرصيد لك وللآخرين، الحصول على المكافآت، استبدال نقاط المكافآت، الاطلاع على رصيد نقاط مكافآت اتصالات، دفع رسوم المواقف، تحويل الرصيد الدولي إلى أكثر من 100 دولة، استلام إشعارات عن الفواتير الجديدة، اشعارات حول انخفاض الرصيد لعملاء الخدمة المدفوعة مقدماً "واصل")⁽¹⁸⁾.

❖ خدمة سداد

تم تأسيس سداد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) لتكون بذلك مزود خدمة تقديم الفواتير والدفع الإلكترونية المحلية الأولى، وتهدف الخدمة الى تسهيل وتبسيط عمليات الدفع والسداد التي يقوم بها المستخدم النهائي عن طريق جميع قنوات البنوك في المملكة العربية السعودية. حيث تطمح الخدمة بأن تقوم بربط جميع البنوك والمفوترين في المملكة في المستقبل القريب⁽¹⁶⁾. حساب سداد هي خدمة سداد جديدة والتي توفر الآتي⁽¹⁷⁾:

- خيار دفع الكتروني آمن، ولا يعتمد على البطاقات، ومتاح للعملاء حساب للشراء عبر الإنترنت.
- تعد الخدمة هي الخطوة الأولى في وضع حجر الأساس نحو رقمنة خيارات الدفع التقليدية، وتمكين المدفوعات عبر الإنترنت في المملكة العربية السعودية.
- تسمح الخدمة لعملاء حساب (للمستهلكين) بإتمام عمليات الشراء مباشرةً من بائعي التجزئة أو التجار عبر الإنترنت باستخدام خيار "الدفع من سداد"؛ وهو النظام الذي يسهل عملية الخصم المباشر من الحساب المصرفي للمستهلك، والمُخصص لمعاملات التجارة الإلكترونية.
- تضمن الخدمة تطبيق إجراءات التحقق والتفويض بشكل كافٍ قبل الخصم من و/ أو الإضافة للحسابات
- يمكن الانتفاع بالخدمة من أجل عملية شراء واحدة عبر الانترنت.
- يقوم المستهلكون بالانتفاع بهذه الخدمة لإتمام عمليات الشراء مباشرةً على المواقع التجارية الإلكترونية باستخدام حساب سداد الخاصة بهم.

❖ محفظة بنك مصر BM WALLET

تتيح هذه الخدمة استخدام الهاتف المحمول في إيداع الأموال في حساب المحفظة وسحبها، وتحويل الأموال من حساب محفظة هاتف محمول الي حساب محفظة هاتف محمول آخر، واستخدام خدمات مدفوعات فوري من خلال محفظة بنك مصر " دفع الفواتير، الشحن، التبرعات، دفع التذاكر"، بالإضافة الى استقبال التحويلات الخارجية ودفع قيمة المشتريات من أي تاجر لديه محفظة بنك مصر، ويمكن شحن محفظة الهاتف المحمول لعملاء البنك عن طريق إحدى بطاقات بنك مصر " الائتمانية، الخصم المباشر، المدفوعة مقدما " هذا وكل ما يحتاجه العميل هو رقم الموبايل والبطاقة الشخصية، بدون الضرورة أن يكون لديه حسابات أو بطاقات بنكية ليصبح مستخدم محفظة بنك مصر وذلك من خلال تحميل تطبيق محفظة بنك مصر مجاناً ويمكن تحميل التطبيق من متجر جوجل بلاي google Play لمستخدمي Android أو متجر آب ستور App store لمستخدمي Apple، وتسجيل حساب محفظة في أقرب فرع بنك مصر ثم يتم شحن المحفظة⁽¹⁵⁾.

الفصل الرابع

4-1 الإطار القانوني لنظام الدفع الإلكتروني

الإطار القانوني هو بمثابة مكتبة قانونية تتضمن النصوص الأساسية ذات الصلة بإصدار وتنظيم وتسيير ومراقبة العمل وبالتالي فإن هذا الباب يشكل إطاراً للبنك المركزي العراقي وجميع الأطراف المستفيدة على حد سواء للتعرف على النصوص المؤطرة لمجال عملهم.

الجانب القانوني لإدارة أنظمة "الدفع الإلكتروني" له أهمية بالغة في بناء وتهيئة البيئة التشريعية والقانونية وآليات التعامل مع تحديات "وسائل الدفع الإلكترونية"، ويعتبر أهم ضمانة لنجاح هذا التوجه في التعاملات المالية وتحصيل الرسوم، ولأن هناك ترابط بين الوسائل التقنية والمفاهيم القانونية للمعاملات المالية الإلكترونية وما يترتب عليها من مواد ولوائح تحافظ على حقوق والتزامات المتعاملين⁽⁴⁾، تم إصدار نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (3) لسنة (2014) ليتمكن مزودي خدمات الدفع الإلكتروني من العمل في بيئة قانونية سليمة، وقد تناول النظام ثلاثة عشر فصلاً غطى من خلالها كافة التشريعات والقوانين الخاصة بنشاطات خدمات الدفع الإلكتروني وترخيص مزولة الخدمة والالتزامات المنوطة بمزودي خدمات الدفع ووكلائهم إن وجدوا إضافة إلى الإشراف والرقابة والسجلات وكل مايتعلق بالتسوية وحقوق الزبون وغيرها من الفقرات.

لكن التطور الأبرز في هذا المجال هو تطور خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال بغض النظر عن مكان وجود حساب الجهة المستلمة للأموال، حيث أصبح العميل يتمتع بتنفيذ الجزء الأكبر من عملياته المالية من تحويل أموال أو دفع فواتير الخدمات أو التسوق بواسطة الهاتف النقال. لهذا أصبح من الضروري تحديد إلتزامات لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق الهاتف النقال في نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال، حيث يتم حالياً إصدار قانون المدفوعات الوطني ليوفر الغطاء القانوني والتشغيلي وتنظيم سير عمليات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى إنشاء مجلس المدفوعات الوطني العراقي لغرض وضع الاستراتيجيات لتطوير نظم الدفع والتسوية ومتابعة تنفيذها والارتقاء بأفضل الممارسات الدولية وضمان سلامة وكفاءة تلك الأنظمة في الاسواق المالية ووضع البنى التحتية لذلك.

4-2 التحديات الفنية والقانونية للدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال

أثبتت التجارب المختلفة إن سهولة تقديم الخدمات المصرفية المختلفة يقابلها من الطرف الآخر ضرورة وجود آليات متطورة ومتمرسمة لمتابعة هذه الخدمات والإشراف عليها. وما يزيد الأمر تعقيداً هو زيادة عدد وكثافة الأنظمة المتلاحقة الواجب إدماجها وبالتالي الخدمات المقدمة من جهة والضوابط والشروط العالمية التي ينبغي التوافق معها من جهة أخرى.

إن التحديات التي تواجه البنوك المركزية تتطلب منها المواكبة للقيام بمسؤولياتها وأدوارها الأساسية في كافة التطورات المتلاحقة التي شهدتها وتشهدها نظم الدفع. تتركز هذه التحديات في محاور الإشراف والرقابة والسياسات النقدية. فمحور الإشراف والرقابة يستوجب توفير المتطلبات التشريعية والقانونية واللوائح والشروط اللازمة، بالإضافة إلى الأطر الإشرافية والإجرائية والفنية والتأمينية والمعايير القياسية والأدوات التي تتضمن سلامة تقديم الخدمة والترابط والتوافق بين النظم المختلفة. كذلك يجب إفساح المجال للتعاون والتنسيق المختلف مع الجهات الأخرى خاصة الرقابية منها. أما محور السياسات النقدية فيستوجب الإنتباه إلى تأثير التحول التدريجي للمجتمع من مجتمع نقدي إلى لانهدي في ظل تطورات التقنية المصرفية ونظمها وأدواتها وقنواتها، وبالتالي تأثر حصة السوق من النقد الحقيقي التقليدي. وعليه فلا بد من الدراسة والبحث في أثر النقود الإلكترونية على السياسة النقدية وكذلك على عمليات الإصدار والتوزيع وعدم التزوير⁽⁹⁾. وتتمثل التحديات بالآتي:

- ضعف الثقافة الإلكترونية والمصرفية وانحسار الثقة بالمصارف.
- ارتفاع التكاليف في تقديم الخدمات.
- الاعتماد على النقد أو الصكوك في إجراء المعاملات المالية.

- عدم امتلاك المصارف الحكومية لأنظمة داخلية شاملة وشبكات الربط لاجراء التحويلات والاعتماد على العمل اليدوي.
- عدم وجود الوعي الكامل بأهمية التحويلات الإلكترونية وانعدام الرغبة في التوجه نحو الدفع الإلكتروني بدلاً من طرق الدفع التقليدية اليدوية.
- إصدار المعايير القياسية لضمان التوافقية والترابط خاصة بين منظومة نظم الدفع القومية.
- ضمان حماية الأموال والمستهلك.
- المتابعة والتقييم من خلال جمع البيانات وإكمال التحليل الإحصائي والإقتصادي.
- ضمان وجود الكادر المؤهل خاصة في مجال التقنية المصرفية ونظم الدفع.
- ضرورة وضع إطار عام للتنسيق والتعامل مع الجهات الرقابية الأخرى في ظل تنامي تقديم خدمات مصرفية بواسطة جهات خارج القطاع المصرفي المعهود.
- تنامي مسؤوليات البنك المركزي لزيادة الشمول المالي.
- نظام الدفع الإلكتروني للأموال المرقم بالعدد (3) لسنة (2014) الحالي والضوابط والتعليمات الصادرة بموجبه لا يغطي أو لا يوفر الغطاء القانوني والتشغيلي لأنظمة الدفع في العراق.
- ربط وتكامل الأنظمة المصرفية مع أنظمة المدفوعات.

4-3 الحلول الفنية والقانونية لمواجهة التحديات

1. مواكبة التطورات بإصدار الضوابط والشروط اللازمة المرتبطة بالإشراف، المخاطر وخاصة التشغيلية، السيولة، والسياسات النقدية والعمل على تحديث اللوائح الإشرافية بصورة دورية مناسبة.
2. إصدار قانون المدفوعات الوطني (قيد الإنجاز حالياً) وإنشاء مجلس المدفوعات الوطني العراقي والذي يقوم بوضع استراتيجية تطوير انظمة الدفع الإلكتروني ومتابعة تنفيذها.
3. يقوم مزودي خدمات الدفع الإلكتروني بنشر الثقافة الإلكترونية من خلال التسويق وعقد ورش العمل والندوات لتوضيح الجوانب الفنية والقانونية والأمنية للدفع الإلكتروني بسبب ضعف الوعي التقني وثقافة الدفع الإلكتروني في العراق.
4. تم إعداد خطة لربط جميع المصارف الحكومية والأهلية بنهاية عام (2018) لضمان الدقة والسرعة والسهولة في التعاملات المصرفية.

الفصل الخامس

5-1 الإستنتاجات

التنفيذ الناجح لأنظمة الدفع بين المصارف يضع الأساس لإدخال ونمو الخدمات المصرفية الحديثة في العراق، إذ إن البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة ستهيئ المنصة الوطنية لخدمات الدفع الإلكتروني للزبائن والمشاريع وبذلك تتم قيادة التحول من استخدام النقد إلى الدفع الإلكتروني من أجل توجيه التنمية الاقتصادية بالشكل الصحيح.

إن تطوير نظام الدفع بالتجزئة له أهمية كبيرة في التنمية الوطنية للقطاع المصرفي العراقي حيث ستسهم أدوات الدفع بالتجزئة في تسهيل التعاملات بين الاشخاص من مواطنين ووافدين فضلاً عن تنشيط السوق المحلية وتقليل التعامل بالنقد بالإضافة إلى خلق جو من التنافس بين المصارف في تقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن مما ينعكس بالإيجاب على الصناعة المصرفية عموماً.

إن الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال يعزز الشمول المالي إذ إنه يتيح للزبائن الذي لا يملكون حسابات مصرفية الحصول على الخدمات الإلكترونية المصرفية في عموم البلاد، وهو أكثر كفاءة من الدفع بالنقد التقليدية وله فوائد كثيرة منها:

- الأمان وسهولة الاستخدام وسرعة إنجاز المعاملات.
- تكلفتها أقل بكثير من كلفة النقود والصكوك التقليدية التي تحتاج إلى السك والطباعة والنقل والتوزيع والحفظ والقيود والإتلاف بعد أن تبلى لكثرة الاستخدام.
- تخفض تكلفة المعاملة الواحدة.

5-2 التوصيات

1. تحديث القوانين واللوائح والضوابط والتعليمات الصادرة التي تنظم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني لتغطي كافة الفعاليات والخدمات المقدمة وبالتالي توفير الغطاء القانوني لكافة العمليات المالية.
2. حث المصارف على تطوير البنى التحتية بما يخص تقنية المعلومات والاتصالات وخاصة في المصارف الحكومية من خلال استخدام التقنيات والأنظمة المصرفية الحديثة حيث إن أغلب المصارف الحكومية لا تمتلك نظام مصرفي شامل يدير عملياتها المالية.
3. نشر الثقافة الإلكترونية والتوعية بالخدمات المصرفية والتي تقع على عاتق المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني.

4. بث روح التنافس بين مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال من خلال تقليل الأجور المستقطعة من الزبائن عن الخدمات المقدمة من قبلهم للمساهمة في انتشار خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال وتشجيع استخدام المحفظة الإلكترونية من قبل المواطنين.
5. استخدام خدمات الدفع عبر الهاتف النقال في تسديد المستحقات المالية والجباية في دوائر الدولة وبالتحديد الخدمية منها التي تكون على إتصال مباشر بالمواطن مثل دائرة (الجوازات، الكهرباء، الماء، المرور، الجنسية والأحوال المدنية)
6. تحديث ورفع إجراءات أمن المعلومات والحماية من الإختراق في شبكات الهواتف النقالة وقواعد البيانات والخوادم.
7. تقوية نطاقات تغطية شبكات الهواتف النقالة لضمان إجراء العمليات المالية دون إنقطاع.
8. تفعيل وسائل الدفع بدون لمس التي يمكن إستخدامها عبر البطاقات والملصقات والهواتف الذكية والإكسسوارات الملبوسة.
9. تفعيل دور بوابة التجارة الإلكترونية E-Commerce Gate والتي تسهم بإزدهار عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت.

3-5 المصادر

1. نظام خدمات الدفع الإلكتروني للاموال رقم (3) لسنة 2014.
2. البنك المركزي العراقي، 2015، "قواعد نظام مشروع RPSI".
3. ضوابط الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال والصادر عن البنك المركزي العراقي.
4. أشرف حسن محمد جواد، 2015، البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات، عرض تقديمي حول "الدفع عن طريق الهاتف النقال"، 2015.
5. د. باسم العقابي، د. علاء الجبوري، د. نعيم كاظم، "النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية" مجلة جامعة اهل البيت (ع) العدد السادس.
6. الادارة العامة للمعلوماتية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية "نظام الدفع الإلكتروني الحكومي".
7. مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي "Consumers and mobile financial services report march 2015" واشنطن.
8. مهند عبد الحفيظ حسين، 2015، "دور الهاتف المصرفي في تسويق الخدمات المصرفية".
9. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، "نظم الدفع عبر الهاتف المحمول، الأبعاد والقواعد المطلوبة".

10. الباحث حفوطة الأمير عبد القادر الباحث غرداين حسام، "الجريمة الالكترونية و آليات التصدي لها" مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان كتاب أعمال ملتقى آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري المنعقد في الجزائري العاصمة يوم 29 مارس 2017، ص 83).
11. فاطمة الزهرة خبازي، "جرائم الدفع الالكتروني وسبل مكافحتها"، كتاب أعمال ملتقى آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري المنعقد في الجزائري العاصمة 29 اذار 2017، ص 23.
12. رابط حول USSD-SMS : <http://mobilepaymentmagazine.com/sms-ussd-mobile-payment>
13. رابط حول تقنية NFC <http://www.etdtag.com/case-studies/%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A9-nfc.html>
14. رابط حول تقنيات الدفع عبر الهاتف النقال <http://www.mobiletransaction.org/different-types-of-mobile-payments/>
15. موقع محفظة بنك مصر <http://www.banquemisr.com/ar/aboutus/press/Pages/BM-Wallet-phone.aspx>
16. رابط حول خدمة سداد <https://www.mobily.com.sa/portalu/wps/portal/personal/products/added-services/credit-services/sadad/>
17. البنك السعودي البريطاني SABB <http://www.sabb.com/ar/sadad-account>
18. محفظة اتصالات http://www.etisalat.ae/nrd/ar/personal/mobile/etisalat_wallet.jsp

التقارير الاقتصادية

دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي

المستشار : وليد عيدي عبد النبي / البنك المركزي العراقي

استناداً لما ورد في أحكام المادة (3) من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 يعمل البنك على تحقيق الاستقرار في القطاع المالي ومعالجة البطالة، والمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي لتطوير الاقتصاد العراقي وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

واجه الاقتصاد العراقي في منتصف عام 2014 صدمتين كبيرتين: -

الأولى: هي هبوط أسعار النفط الى مستويات غير مسبوقة حيث انخفضت أسعاره قرابة 70% عما كانت عليه في نهاية عام 2013*. وقد أثر ذلك كثيراً على إيرادات الموازنة العامة الاتحادية، نظراً لكون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير جداً على تصدير النفط في توفير إيرادات الموازنة ولذلك فان دور القطاعات الأخرى خاصة الصناعة والزراعة طيلة العشرين سنة الماضية كان ضئيلاً ولم تتجاوز مساهمة القطاعين الزراعي والصناعية في عام 2014 عن (2.6% و 0.9%) من الناتج المحلي الإجمالي. وحافظ على نفس مستوياته في السنوات اللاحقة مقابل (11-17% و 5-8%) في الفترة (1970-1990) من القرن الماضي لكل من القطاعين على التوالي.

اما الصدمة الثانية فتمثلت باستيلاء الدولة الاسلامية (داعش) على ثلاثة محافظات عراقية هي (الموصل ، الأنبار، صلاح الدين) والتي تمثل قرابة ثلث مساحة العراق البالغة (437000) كم² ، وقد عملت عصابات داعش بشكل مدروس ومنظم على تدمير البنية التحتية بمختلف أشكالها وأنواعها في هذه المحافظات إضافة الى سرقتها للموجودات المختلفة العائدة لكل من الحكومة والشركات العامة والمشاريع العائدة للقطاع الخاص، كما عمدت الى سرقة النفط والمشتقات النفطية وكل ما توفر من خزائن استراتيجي في تلك المحافظات

(*) الاحصائيات والتقارير الصادرة عن وزارة النفط لعام 2014 الصادر عن هيئة تسويق النفط.

إضافة الى قيامها بالاستيلاء على (121) فرعاً من فروع المصارف منها (84) فرعاً تابعاً للمصارف الحكومية و (37) فرعاً لمصارف القطاع الخاص* وبلغت أجمالي الموجودات النقدية المسروقة قرابة (900) مليار دينار عراقي بضمنها موجودات فرع البنك المركزي العراقي في الموصل.

وبلغت أجمالي الموجودات النقدية المسروقة قرابة (900) مليار دينار عراقي بضمنها موجودات فرع البنك المركزي العراقي في الموصل.

كما عمدت تلك العصابات الى سرقة المعدات والأجهزة ووسائل النقل وغيرها من الموجودات ونقلها إلى سوريا، إضافة الى تدمير الفروع ذاتها بعد قصفها من قبل دول الائتلاف وأحرق سجلاتها ووثائقها الاخفاء وطمس معالم تلك الجرائم.

وبالنظر لضخامة هذه التحديات فقد عمد البنك المركزي في تلك الظروف العصبية الى اتخاذ عدد من الخطوات المنسقة والمتتالية واضعاً نصب عينية تحقيق أهدافه المشار اليها في مقدمة هذه الدراسة ومن أبرز هذه الخطوات والإجراءات الآتي: -

1- إعادة النظر بأسلوب وآليات ووسائل اعداد وتنفيذ سياسته النقدية واضعاً نصب عينية الآتي: -

أ- الاستخدام الكفوء للاحتياطي الأجنبي المحتفظ به لدية محاولاً استخدامه استخداماً يتلاءم مع طبيعة الظرف الاقتصادي الذي يمر به العراق من خلال تنويعه بين عملات الدولار والباون الإسترليني واليورو واليوان الصيني والدولار الكندي والأسترالي والسندات الرصينة الصادرة من البنوك المركزية العالمية والاحتفاظ بها في عدد من البنوك المركزية الممتازة من حيث التصنيف الدولي، إضافة الى الذهب ليصبح العراق الدولة الخامة عربياً من حيث

(*) تقرير توثيقي أعده الباحث عرض على مجلس إدارة البنك المركزي العراقي لعام 2017، بعنوان ((فروع المصارف التي سيطر عليها داعش، وإجراءات البنك المركزي في إعادة تأهيلها وتأمين عودتها للعمل))

امتلاكها للذهب ، والدولة رقم (35) من بين دول العالم حيث ان امتلاك دولة حيث ان امتلاك دولة ما للذهب ضمن احتياطاتها الأجنبية يشير الى انها دولة لها مستقبل اقتصادي ، وان عملتها مغطاة باحتياطات ضمن الدرجة الأولى وقابلة للتسييل عند الحاجة، كما عمد الى وضع توقيات زمنية مناسبة تتناسب مع المعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي في إدارة الاحتياطات وتشير الدراسات الصادرة عن هذا البنك في مجال إدارة الاحتياطات الى المؤشرات الاتية مقارنة بالنسب المعيارية الدولية *:-

توقعات نمو التجارة منسوبة الى رصيد الاحتياطات (304) أشهر	7 أشهر
مؤشرات الديون الفقيرة الأجل المطلوب	100% 2000 ضعف
تسديدها منسوبة الى رصيد الاحتياطات	
المعيار الركب المعد من قبل صندوق النقد 100-150%	
	169%

الدولي ويحتسب وفق المعادلة الآتية: -

أجمالي الاحتياطات الأجنبية x 100

10% من الصادرات المتوقعة + 10% m2 + 30% قروض قصيرة الأجل + 20% مطلوبات أخرى.

ويشير ذلك الى ان سياسة إدارة الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي كانت ناجحة وان مؤشراتها تفوق المؤشرات والمعايير الدولية بكثير .

- تخفيض سعر فائدة السياسة النقدية من 6% الى 4% باعتباره سعراً تأشيرياً يوحى بإزالة آثار السياسة النقدية المتشددة التي كانت سائدة في الفترة السابقة *

(*) النسب أعلاه مستمدة من تقرير أعدته دائرة الاستثمارات وناقشته لجنة الاستثمار المشكلة في هذا البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2018/3/19.

(*) النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن دائرة الإحصاء والأبحاث لعدد من السنوات

- صاحب ذلك تخفيض سعر فائدة الائتمان الأولي الى 6% والائتمان الثانوي الى 4% وفائدة قرض الملجأ الأخير الى 4.5% لغرض حث المصارف لاستخدام مواردها في السوق المصرفية بشكل أكبر، مع استعداد البنك لمنحها الائتمان القصير الأجل في حالة حاجتها الى السي

- تغيير فائدة الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي لمدة (7) أيام الى 0.5% ولمدة (14) يوم الى 1% بهدف توفير فرصة للمصارف لاستثمار أموالها في مجالات تتميز بالأمان وانعدام المخاطرة إضافة الى حثها على التوجه نحو السوق لتحقيق عوائد أكبر.

- كما حدد البنك سعر فائدة القروض القصيرة الأجل التي تقدمها المصارف من صندوق الإقراض الصغير العائد له والذي خصص له مبلغ (1) ترليون دينار عراقي بـ 5.5% حيث يتقاضى المصرف المانح للقرض نسبة 4% مقابل 0.7% للبنك المركزي العراقي و 0.8% للجهة الضامنة أوالمؤمنه للقرض وتوجه هذه القروض للأغراض الصناعية، الزراعية، السياحية، التربوية، والصحية والورش المختلفة.

- كما حدد البنك نسبة الفائدة الممنوحة على القروض الطويلة الاجل الموجهة للأغراض الصناعية، الزراعية، والسكنية نسبة 2% ولفترة تمتد ما بين (5 - 10) سنوات.

2- وضع الآليات المناسبة لضمان استقرار سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية وخاصة الدولار. بالرغم من الضغوط الاقتصادية الكبيرة وانحسار إيرادات النفط ، ولجوء الحكومة لإقرار الموازنة العامة الاتحادية بعجز لملافاة ذلك من خلال إصدار أدوات الدين الحكومي بعملة الدينار العراقي أو بالدولار الأمريكي وطرحها في السوقين المحلية والخارجية الا ان البنك قد اتخذ إجراءات استباقية لتقليص اثار زيادة النفقات الحكومية على سعر صرف الدينار العراقي كانت نتيجتها تحسن وثبات سعر صرف الدينار العراقي بحدود (1200 - 1223) دينار مقابل الدولار / مع ثباته لفترة طويلة نسبياً فيما يساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وثبات عوائد مشاريعهم .

3- استخدام البنك لآليات وأدوات التيسير الكمي من خلال إسهام البنك بالتنسيق مع وزارة المالية لتخفيض أثار زيادة النفقات العامة في الاقتصاد العراقي، والحد من أثارها الضارة على سعر الصرف والاستخدام الكفؤ للموارد المتاحة قدر الإمكان.

حيث ابدى البنك استعداداه لشراء وخصم حوالات الخزينة والسندات من السوق الثانوية، لغرض توفير السيولة للمصارف عند رغبتها بذلك والانتظار لحين حلول أجل استحقاقها الأمر الذي أدى الى تحقيق هدفين مهمين أولهما توفير الموارد اللازمة للاقتصاد العراقي في ظل الظروف الصعبة التي مر بها، وثانيهما توفير السيولة للمصارف عند الحاجة من خلال اقنائه لنسبة كبيرة من أدوات الدين العام بحوزتها من خلال السوق الثانوية عند عرضها عليه من قبلها.

4- تطوير القطاع الحقيقي المتمثل بالصناعة والزراعة، والنقل، والسياحة والخدمات والأسكان حيث أنشأ البنك صندوقين مهمين في هذه المرحلة الاقتصادية الصعبة وهما صندوق الإقراض للمشاريع الصغيرة برأسمال (1) ترليون دينار، حيث يجري تقديم القروض للمشاريع الصناعية في المجالات (الصناعية، الزراعية. السكنية، الصحية، السياحية والورش الصغيرة) تتراوح مبالغها مابين (5- 50) مليون دينار وبفائدة 4.5% ولمدة خمس سنوات

وصندوق الإقراض للمشاريع المتوسطة والكبيرة الصناعية والزراعية والعقارية وخصص لهذا الصندوق مبلغ (4.5) ترليون دينار وتتراوح مبالغ القروض ما بين ((500 مليون، 2مليار وصولاً الى (20) مليار دينار)) وبنسبة فائدة تبلغ 2% ولمدة (10) سنوات.

إن هذه المشاريع التي تم انشاءها باستخدام الموارد المخصصة في هذا الصندوق ستساهم في تطوير القطاع الحقيقي وإيجاد سلع وبضائع وخدمات محلية بديلاً عن المستوردة مما يساهم في إيجاد فرص العمل وتحسين موارد الاقتصاد العراقي وتحسين وضع الميزان التجاري للعراق.

وكانت من نتائج تلك الإجراءات انها ساهمت في تحقيق إيجابيات كثيرة للاقتصاد الوطني أبرزها الاتي: -

أ- انخفاض نسبة التضخم الى مرتبة عشرية واحدة إذا لم تتعد هذه النسبة 2% وهي نقل كثيراً عن النسبة البالغة قرابة 35% عام 2007 إضافة الى كونها هي الأقل قياساً بنسب التضخم السائدة في الدول العربية او المجاورة للعراق.

ب- هذا من جانب ومن جانب اخر أشرت جهود البنك المركزي في التحكم بمؤشرات الاقتصاد الكلي في تحسين أداء الاقتصاد العراقي اذ انخفض معدل البطالة

من 19% عام 2014 الى حدود 11% عام 2016 ومن المتوقع ارتفاعه الى 18% عام 2018، حسب تقديرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على الرغم من وجود أكثر من مليون نازح ممن فقدوا منازلهم وخسروا مشاريعهم التي دمرها داعش الأمر الذي أدى الى بطالتهم، ومن المتوقع توفر الالاف من فرص العمل عند تنفيذ مشاريع إعادة الأعمار في العراق.

ج- التحكم في مسار الدين العام الداخلي والخارجي وتمثل ذلك بتحديد السقوف العليا التي حددها البنك المركزي العراقي التي يمكنه شراءها من المصارف من خلال السوق الثانوية، إضافة الى اشتراكه في مفاوضات الحصول على القروض والتسهيلات من المنظمات المالية الدولية او المصارف الخاصة ورسم المنهجية اللازمة لها، الامر الذي ساهم في استقرار نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي الى نسبة 39% وهي لازالت ضمن الحدود المتعارف عليها دولياً. علماً بان الدين العام الداخلي يبلغ (47.3) ترليون دينار في نهاية عام 2016.

د- تحسين المؤشر الخاص بالعملية خارج القطاع المصرفي ويقاس بالفرق بين العملة المصدرة ، والعملية داخل القطاع المصرفي ، وقد بلغت العملة المصدرة عام 2016 (45.3) ترليون دينار منها (3.1) ترليون دينار داخل القطاع المصرفي العراقي و (42.1) ترليون دينار خارج القطاع المصرفي العراقي* ويعود ذلك إلى ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ونقدي في آن واحد ، اذ لازالت النقود السائلة تلعب الدور الرئيسي في عقد النفقات التجارية وإبراء الذمم ، تليها الصكوك ، ثم أدوات الوفاء الأخرى إلا ان قيام البنك المركزي العراقي بتطبيق مشروع توطيّن رواتب موظفي الدولة وصولاً الى مشاريع القطاع الخاص باستخدام بطاقات الائتمان ستلعب دوراً في معالجة الظاهرة المذكورة مما سيوسع من مفهوم الشمول المالي وتحسين نسبته البالغة 11% حالياً الأمر الذي سيساعد في توزيع الموارد بكفاءة، والتقليل من كلفة رأس المال ، تحسين إدارة التمويل ، ويسهم في معالجة الفقر ، وتقليل من ظاهرة التمويل غير الرسمي الذي يحصل من السوق النقدية غير النظامية .

(*) المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016 الصادرة عن دائرة الإحصاء والابحاث

واجه القطاع المصرفي العراقي خلال السنوات الثلاث الماضية ثلاثة تحديات يمكن ايجازها كما يأتي - :

1. استيلاء عصابات داعش على (121) فرعاً من فروع المصارف العاملة في محافظات (نينوى، الانبار، وصلاح الدين) منها (84) فرعاً تابعة للمصارف الحكومية و(37) فرعاً تعود للمصارف الخاصة، وقد بلغ اجمالي خسائرها بضمنها فرع البنك المركزي العراقي في نينوى قرابة (900) مليار دينار، مع قيامه بسرقة موجوداتها المتداولة وتخريب مبانيها.

2. تأخر الحكومة العراقية في سداد مستحقات المقاولين والتجار الذين قاموا بإنجاز مشاريع اقتصادية لصالح الوزارات والدوائر الحكومية بسبب انخفاض أسعار النفط، ومتطلبات الانفاق العسكري لمواجهة عصابات داعش ونظراً لكون اغلب المتعاملين مع المصارف هم من رجال الاعمال الذين اقتترضوا منها لأغراض تنفيذ المشاريع المذكورة مما أدى الى حصول افسار مالي في عدد من هذه المصارف وارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها تصل الى قرابة (3.2) ترليون دينار.

3. سيطرة فرعين تابعين لوزارة مالية إقليم كردستان على قرابة (5) ترليون دينار من ودائع المصارف بضمنها رؤوس أموال فروع المصارف الاجنبية ولم تدفع منها إلا جزء قليل جداً حتى الان.

ولمواجهة هذه المشاكل ومعالجتها فقد اتخذ البنك إجراءات لاحقة تهدف الى تطوير القطاع المصرفي العراقي وإحكام الرقابة عليه.

وزيادة عدد الشركات الداعمة له، وقبل التطرق مفصلاً لهذه الإجراءات، لابد لنا من القاء نظرة على أبرز المؤشرات الخاصة بأداء هذا القطاع في ضوء البيانات والحسابات الختامية المدققة لهذا الجهاز كما في نهاية عام 2016(*) :-

- بلغ عدد المصارف (70) مصرفاً منها (7) حكومية و (63) مصرف خاص موزعة بواقع (24) مصرفاً إسلامياً و (19) فرعاً أجنبياً و (7) مشاركات في رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة ، إضافة الى (20) فرع يمارس الصيرفة التجارية.

(*) المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016 الصادرة عن دائرة الإحصاء والابحاث

- عدد الفروع (838) فرعاً حيث شهدت انخفاضاً بسبب توقف عمل (121) فرعاً حكومياً وخصوصاً قام كيان داعش بالاستيلاء على موجوداتها وتدمير مبانيها وأماكن عملها خلال الأعوام 2014-2017 إضافة الى إيقاف نشاط عدد من الفروع التي تمر ادارتها العامة بأزمة سيولة.
- بلغ اجمالي رؤوس الأموال لعموم القطاع المصرفي (12.3) ترليون دينار.
- بلغ رصيد الودائع للقطاع المصرفي (61.7) ترليون دينار.
- وصل رصيد الائتمان النقدي الى (22.7) ترليون دينار ، والائتمان التعهدي الى (32.7) ترليون دينار ليبلغ اجمالي الائتمان النقدي والتعهدي قرابة (65) ترليون دينار، ويمثل (%9.8) من الناتج المحلي الإجمالي حسب احصائيات وزارة التخطيط.
- ارتفع رصيد الائتمان المتأخر التسديد الى قرابة (3.7) ترليون دينار ، وبلغ مخصص الديون الخاصة به قرابة (1.9) ترليون دينار.
- بلغ اجمالي استثمارات القطاع المصرفي قرابة (10.5) ترليون دينار موزعة ما بين حوالات الخزينة وسندات الدين العم والأسهم.
- بلغ رصيد المشاركات المقدمة من المصارف الإسلامية (513) مليار دينار.
- بلغ اجمالي موجودات القطاع المصرفي (210.5) ترليون دينار.
- حققت المصارف ارباحاً قدرها (363.7) مليار دينار.
- بلغ رصيد ارصدة المصارف لدى البنك المركزي (29.4) ترليون دينار.

المؤشرات الأخرى

- كانت نسبة الشمول المالي 11% من مجموع عدد السكان.
- نسبة الاحتياطي الالزامي 15% للمصارف التجارية و 10% للمصارف الإسلامية
- نسبة السيولة 30%
- نسبة كفاية رأس المال 12%
- الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف
- التجارية 250 مليار دينار
- الإسلامية 250 يدفع خلال ثلاث سنوات

• الفروع الأجنبية 50 مليون دولار

- الحدود العليا لمنح الائتمان (8) اضعاف راس المال والاحتياطيات
 - اجمالي حدود التركيزات الائتمانية = = = (4)
 - الائتمان الممكن تقديمه للمقترض الواحد 10% من راس المال والاحتياطيات
 - = = = للشخص وشركاءه 15% = =
- واقاريه

- الكثافة المصرفية مصرف واحد لكل (32000) نسمة.
- عدد العاملين في القطاع المصرفي (33480) نسمة.

متوسط أسعار الفائدة المصرفية

المدفوعة	دولار	دينار
التوفير	2.1 %	4 %
ثابته (6) أشهر	2.6 %	4.4 %
ثابته لسنة	3.4 %	5.5 %
ثابته لسنتين	4 %	6.1 %
المقبوضة		
القروض قصيرة الاجل	8.11 %	12.3 %
المتوسطة الاجل	11.3 %	12.5 %
الطويلة الأجل	11.6 %	12.1 %

- وبهدف تطوير وتوسيع الائتمان المصرفي لكونه أحد المؤشرات المهمة في الأداء المصرفي فقد اتخذ البنك المركزي العراقي عدداً من الإجراءات وهي - :
- رفع السقف الأعلى للائتمان الى (8) أضعاف رأسمال المصرف واحتياطياته.
- رفع نسبة التركيزات الائتمانية الى (4) اضعاف راس مال المصرف واحتياطياته.
- السماح للمصارف منح القروض المجمعمة بعد تأسيس شركة (صندوق) الإقراض المصرفي المشترك.
- انشاء شركة الكفالات لضمان القروض لغاية (250000) دولار او ما يعادلها .

- زيادة أنواع الضمانات المقبولة لقاء الائتمان الى (20) نوعاً.
- انشاء مكتب تبادل المعلومات الائتمانية بدأ عمل عام 2017.
- انشاء صندوقين للإقراض الصغير وخصص البنك له (1) ترليون دينار ، وخصص مبلغ (5) ترليون دينار للمشاريع والصناعية والزراعية والسكنية.
- تطبيق اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان المصرفي ووضع مخصصات لمواجهة مخاطر الائتمان المشكوك في تحصيلها.
- اما إجراءات التطوير الأخرى للقطاع المصرفي فتمثلت بالآتي - :
- أنشاء المنصة الالكترونية للمدفوعات
- تطبيق الرقم المصرفي الموحد (IBAN) لغرض ضمان سرعة ودقة عمليات ارسال واستلام الحوالات ليكون العراق الدولة رقم (8) من الدول العربية والدول رقم (47) من بين دول العالم المعتمدة لهذا النظام.
- طرح وتطبيق مشروع توظيف رواتب موظفي الدوائر الحكومية في المصارف والبالغ عددهم قرابة (2.8) مليون موظف لغرض تحسين نسبة الشمول المالي وزيادة الوعي المصرفي إضافة الى استخدام وسائل الدفع الالكتروني.
- تطوير الهيكل التنظيمي للمصارف بأنشاء اقسام (مراقب الامتثال ، إدارة المخاطر ، مكافحة غسيل الأموال) بما يتلاءم مع المتطلبات الدولية وتطبيق مفهومي اعرف زبونك جيداً والعناية الواجبة.
- تحديد المواصفات والشروط لشاغلي الوظائف القيادية في المصارف واجراء اختبارات لهم قبل تعيينهم.
- تطبيق إجراءات في احتساب السيولة المصرفية وهي نسبة تغطية السيولة (LCR) ، ونسبة التمويل المستقر (NSFR) وهي مما ورد في اتفاقية بازل (3) الصادرة عام 2013.
- انشاء مشروع صيرفة التجزئة من قبل دائرة المدفوعات.
- توحيد المواصفات القياسية للشيكات وفقاً لنظام المقاصة الالكترونية.
- ربط الأنظمة الالكترونية للمصارف مع دائرة المدفوعات بعد انشاء مجلس المدفوعات العراقي ، والمقسم الوطني للمدفوعات.
- منح اجازات لشركات اصدار البطاقات الائتمانية.

- اختيار عدد من شركات الدفع الالكتروني لتختص بعمليات (مصدر ، او معالج ، او محصل) للمدفوعات الالكترونية.
- اما المشاريع المستقبلية لتطوير القطاع المصرفي فهي - :
- تطوير السوق المالية من خلال تفعيل السوق الثانوية عن طريق نظام المتاجرة.
- انشاء شركة لضمان الودائع.
- انشاء شركة للقروض المشتركة.
- انشاء صندوق للاستثمار المشترك.
- تطبيق مبادئ البنية التحتية والمعايير الدولية للأسواق المالية.
- تطوير نظام الدفع بواسطة الموبايل.
- انشاء شركة لدراسة المخاطر
- انشاء شركة لتقييم الموجودات المصرفية.

التوصيات

- تحسين الكثافة المصرفية البالغة حالياً مصرف واحد لكل (35.5) نسمة وجعلها مصرف واحد لكل عشرة الاف نسمة (*)
- تطوير وتحديث النظم والإجراءات المتبعة لمكافحة غسل الأموال وفقاً لما ورد في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2017-2020.
- زيادة عدد الخدمات المصرفية وتقديمها بجودة وسرعة لشرائح المجتمع.
- تطبيق المعايير الدولية لمنح ومتابعة الائتمان.
- تحسين نسبة القروض المشكوك في تحصيلها البالغة حالياً قرابة (3-2 %) من اجمالي الائتمان المقدم.
- معالجة فجوة سعر الفائدة البالغة حالياً ما بين 5-7% ما بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة.
- حث المصارف لتقديم القروض المشتركة للمستثمرين ولرجال الاعمال العراقيين والأجانب.
- تطوير قدرات العاملين في القطاع المصرفي من خلال تكثيف الدورات التدريبية المتطورة لاكتساب المهارات اللازمة للعمل وفقاً للمعايير الحديثة.

(*) تقرير الاستقرار المالي الصادر من قسم الاستقرار المالي لعام 2016.

- اعتماد المصارف للنظم والإجراءات الحديثة لتنظيم علاقاتها مع المصارف المراسلة لها.
 - قيام المصارف بعقد اتفاقيات تعاون وتوأمة مع المصارف العربية والأجنبية لتبادل المعلومات والتجارب.
 - تحسين المباني المستخدمة كمقرات لفروع المصارف ومكانتها لجعلها لائقة وجاذبة للزبائن.
 - اعتماد خطة اعتماد المصارف التجارية والإسلامية للمعايير الدولية الحديثة المعتمدة في العمل المصرفي.
 - اسراع المصارف في إعادة تأهيل مباني فروعها التي دمرها داعش وتزويدها بالمعدات والأجهزة والكوادر البشرية واعادتها للعمل لتقديم خدماتها للمناطق المحررة
 - استقطاع نسبة من أرباح المصارف لاستخدامها كاحتياطات لمواجهة المخاطر التي تواجه عمليات الائتمان والاستثمار.
- وختاماً فإن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي على مستوى وضع منطلقات جديدة لصياغة وتنفيذ سياسته النقدية، والاصلاح وتطوير القطاع المصرفي كان لها الدور الأكبر في تطوير القطاع المصرفي ومساعدته في تجاوز الازمة التي مرت به للفترة من عام 2014 وحتى تموز من عام 2017 ليصبح قادراً على تقديم خدماته التقليدية والالكترونية في عموم العراق لتحسين مستوى الوعي المصرفي وزيادة الثقة في هذا القطاع المهم لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية المنشودة.

**البحوث المقبولة
(غير المعروضة)
في المؤتمر السنوي الثالث
للمدة
من 9-10 كانون الأول 2017**

مزاد العملة بين تحقيق الاستقرار النقدي وهدر العملات الاجنبية – سيناريوهات مقترحة

إعداد : * أ.م.د. احمد صبيح عطية / جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

* رباب ناظم خزام – طالبة دكتوراه اقتصاد / جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

أدت السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي العراقي دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار النقدي انعكس بشكل كبير على تحسين المستويات المعيشية للأفراد بمعدلات مقبولة ، فبعد ان كان الدينار العراقي قبل عام 2003 يشكل عنصرا طاردا بالنسبة للمدخرين بسبب التذبذب المستمر في سعر صرفه مقابل العملات الاجنبية ؛ اصبح وسيلة مقبولة جدا للادخار بعد تطبيق مزاد العملة ، اذ شهدت اسعار الصرف بعد تطبيق هذا النظام ارتفاعات مستمرة ابعدت المدخر العراقي من شبح المضاربات النقدية ، ومع ذلك فإن هذه السياسة شابتها بعض الهنات ولاسيما بعد انخفاض اسعار النفط العالمية التي أدت الى انخفاض موارد العراق من العملات الاجنبية ، ولذا بات من الضروري ايجاد تعديلات على هذه الآلية تعطي دفعة قوية للاقتصاد من دون التأثير على الابعاد الاقتصادية المتوخاة منها.

مشكلة البحث :

أدى تدهور اسعار النفط العالمية الى انخفاض ايرادات العراق من العملات الاجنبية مما ترك اثارا ملحوظة على انسيابية مزاد العملة ، اذ لم تعد هذه الايرادات كافية لتغطية عمليات مزاد العملة الامر الذي قاد الى الاعتماد على الاحتياطي النقدي لأكمال التغطية الكاملة للمزاد .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من كون مزاد العملة يعد المحرك الاساس لتحقيق الاستقرار النقدي ، مما يصعب تخلي البنك المركزي عنه ؛ الا ان هناك امكانية لرسم سيناريوهات من شأنها ان تعزز آليات هذا المزاد بما يقلل من حجم الهدر في العملات الاجنبية والاحتياطي النقدي .

فرضية البحث :

يفترض البحث ان البنك المركزي العراقي ادى دورا فعالا في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال انتهازه لسياسة نقدية حكيمة اعتمدت على مزاد العملة الذي ساهم في تحقيق هذا الاستقرار ، الامر الذي انعكس على تحقيق معدلات مقبولة من الاستقرار في المستويات المعيشية للأفراد .

هدف البحث :

يهدف البحث الى رسم سياسات داعمة لمزاد العملة من خلال اقتراح مجموعة من السيناريوهات التي يرى الباحث انها تخفض من حجم الاعتماد على الاحتياطي النقدي لتغطية متطلبات مزاد العملة ، وفي ذات الوقت لا تؤدي الى احداث تغيرات كبيرة في سعر صرف الدينار العراقي .

المبحث الأول

البنك المركزي العراقي وسياسات الإصلاح النقدي تحت ظل الاستقلالية

كانت السياسة النقدية في العراق قبل عام 2003 مرتبطة بشكل وثيق بالسياسة المالية وكانت تابعة لها ، وكانت قرارات البنك المركزي العراقي في اعمها الاغلب يطغى عليها الطابع السياسي ، لذا فقد شهدت السياسة النقدية تغيرات حادة خلال مدة الثمانينات نتيجة الحرب (العراقية _ الإيرانية) مما اضطر الحكومة إلى انتهاج سياسة توسعية لتمويل النفقات الحربية عن طريق الاقتراض الخارجي والإصدار النقدي الجديد ، وفي مدة التسعينات وبعد فرض العقوبات الاقتصادية وتوقف الإمدادات النفطية أتبعت الحكومة سياسة نقدية قائمة على الاقتراض من البنك المركزي لأنه يمثل الرافعة المالية للحكومة وهنا أصبح دور السياسة النقدية محدوداً بسبب انخفاض حجم الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي فأصبح هناك تداخل بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية استمر لغاية عام 2003 ، فلجأ البنك المركزي الى الاصدار النقدي المفرط لتمويل الموازنة التي اعتمدت بالاساس على القدرات الذاتية - المحدودة جدا - مما احدث موجات متصاعدة من مستويات التضخم ، والتي قادت بالنتيجة الى انخفاض كبير في المستويات المعاشية للأفراد وبروز ظاهرة الدولار التي تزامنت مع عقوبات اقتصادية مشددة أدت الى تبعية قسرية للسياسة النقدية الى سياسات ووزارة المالية (1).

وبعد 2003 تميزت السياسة النقدية بأنها سياسة نقدية تعقيمية (Sterilization policy) وخاصة بعد تشكيل الحكومة الانتقالية بعد عام (2003) ، إذ لم يعد البنك المركزي الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة وإنما بدأ بتشريع القوانين والإجراءات اللازمة التي يستطيع عن طريقها الحصول على الاستقلالية ورسم سياسة نقدية تمتلك القدرة على معالجة التضخم الذي بدأت ملامحه تتوضح بعد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وتزايد الطلب على السلع والخدمات الاجنبية التي تعطش لها السوق العراقي بعد اكثر من عقدين من الانغلاق على العالم الخارجي ، وقد أخذ البنك المركزي العراقي على عاتقه رسم وتنفيذ السياسة النقدية الجديدة في ظل التحديات الجديدة

(1) عبد الجبار هاني السامرائي ، تحليل أثار السياستين النقدية والمالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول مختارة للمدة (1998 - 2008) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2011 ، ص 130.

التي تتطلب منه توفير عملات اجنبية (الدولار) مقابل كمية هائلة من العملة المحلية التي طبعها النظام البائد بمواصفات رديئة جدا اعطى فرصة كبيرة للمزورين وضعاف النفوس من تقليدها وتزييفها ، وقد ضاعف هذا الامر مهمة البنك المركزي الذي سارع الى اتخاذ قرار شجاع في طبع العملة العراقية الجديدة وبمواصفات عالمية غير قابلة للتقليد ، وهي الخطوة الاساس في تنظيم كتلة نقدية وفقاً لمتطلبات الاستقرار الاقتصادي في الدولة والتحول نحو اقتصاد السوق ⁽¹⁾. وبعد عام (2003) شهدت السياسة النقدية تغيرات اقتصادية وسياسية في النظام النقدي العراقي ولاسيما في مكونات البنك المركزي العراقي التي تتضمن:

1. **الوحدة النقدية:** اصبح الدينار العراقي الجديد هو الوحدة النقدية المحلية المستخدمة في التبادل النقدي ، إذ استبدلت العملة المحلية المتمثلة بالإصدار الثالث عشر التي كانت تتمتع بالمواصفات الرديئة من حيث ثبات اللون ونوعية الورق والعلامات المائية بعملة عراقية جديدة طبعت في شركة " ديلارو البريطانية " إذ استبدلت في 2003/10/15 (4) تريليون دينار عراقي قديم بعملة عراقية جديدة ، ونتج عن عملية الاستبدال تغيرات إيجابية أهمها ⁽²⁾ ، انكماش حالات التلف والتزوير للعملة العراقية، وزيادة ثقة المواطنين بالعملة الجديدة للقوة التي تمتعت بها ، والتخلي النسبي عن ظاهرة الدولة وبالاخص بعد اتخاذ البنك المركزي العراقي لقرار بيع العملة عن طريق المزاد والذي سجل من خلاله تعافي وارتفاع في قيمة الدينار العراقي الذي ارتفع من 2250 دينار للدولار الواحد الى اقل من 1200 دينار للدولار الواحد .

2. **المؤسسات:** شمل الاقتصاد العراقي المؤسسات المصرفية ومن ضمنها البنك المركزي العراقي الذي يتمتع بعد عام (2003) باستقلاله وشخصيته القانونية ورقابته على المؤسسات المالية والنقدية الأخرى من أجل تحقيق نظام مالي قادر على التنافس في السوق العراقية بما يخدم التوجهات الحديثة في الاقتصاد العراقي ، إذ بلغ عدد المصارف العاملة في العراق (54) مصرفاً ، من ضمنها (6) مصارف حكومية ، فضلاً عن وجود المصارف الخاصة التي يبلغ عددها (30) مصرفاً ، وأيضاً وجود (15) فرعاً لمصارف الأجنبية ، علاوة على وجود عدد من الشركات العربية والأجنبية التي تشارك في رؤوس أموال المصارف العراقية التي يبلغ عددها (7) شركة ، أما الكثافة المصرفية

(1) نزار كاظم صباح الخيكاني ، حسين عبد الأمير جابر العيسوي ، إمكانية الأدوات النقدية المستحدثة على التأثير في عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2010) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (16) ، العدد (3) ، 2014 ، ص 159.

(2) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي 2003، ص 49 - 50.

فوصلت إلى حدود مصرف واحد لكل (75) ألف نسمة قبل عام (2003) , ولكن تحسنت الكثافة المصرفية فوصلت إلى حدود مصرف واحد لكل (32) ألف نسمة.⁽¹⁾

وتوجد مجموعة من المؤسسات المالية غير المصرفية التي تكوّن السوق المالية العراقية ومنها رابطة المصارف الخاصة في العراق وتضم (23) مصرفاً خاصاً عراقياً و(9) مصارف إسلامية و(7) فروع مصارف أجنبية وشركتين من الشركات الساندة للقطاع المصرفي هما : (الشركة العالمية للبطاقة الذكية , الشركة العراقية للكفالات المصرفية) , وشركات التأمين البالغ عددها (19) شركة عراقية وشركة إيرانية واحدة , وصندوق توفير البريد وله (350) فرعاً , هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية , وشركات الصرافة وتبلغ (450) شركة , وشركات التوسط للبيع والشراء للأوراق المالية التي بلغ عددها (48) شركة , وشركات التحويل المالي التي يبلغ عددها (33) شركة ولديها (440) فرعاً منها (281) في بغداد والباقي موزعة على المحافظات , شركات الاستثمار المالي التي يبلغ عددها (10) شركة , شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة , صندوق التقاعد ⁽²⁾ .

3. **التشريعات والقوانين** : استند النظام النقدي في العراق على مجموعة من القوانين والتشريعات من أجل تحقيق متطلبات العمل المالي والمصرفي التي يستطيع عن طريقها البنك المركزي تحقيق بيئة مستقرة ومتكاملة من القوانين ومن أهم تلك القوانين ما أشار إليه قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام (2004) وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) للعام (2004) و قانون المصارف رقم (94) للعام (2004) ⁽³⁾ . وهناك وظيفتين للسلطة النقدية التي ترتبط عن طريقها أنظمة الدفع والتسوية بشكل وثيق وخاصة بعد التغيرات التي حصلت إلى النظام النقدي وهما:

أ. تحقيق الاستقرار النقدي (السياسة النقدية)

ب. تحقيق الاستقرار المالي (الرقابة المصرفية)

ويوضح المخطط (2) الاستراتيجية التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي بعد عام (2003) باستخدام ادواته غير المباشرة في تنفيذ السياسة النقدية:

(1) وليد عيدي عبد النبي , تطور الجهاز المصرفي العراقي في العراق للفترة من 2003 إلى 2013 , البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , 2014 , ص 2 - 7.

(2) وليد عيدي عبد النبي , السوق المالية في العراق الواقع والتطورات المستقبلية , البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , بدون تاريخ , ص 2.

(3) أحمد عبد الزهرة حمدان , خيارات السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (تجارب بلدان مختارة) , أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , 2013 , ص 161.

• استقلالية البنك المركزي العراقي كخطوة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي

طرح الاقتصاديان (Steve H. Hanke & Matt Sekerke) خيارات ثلاثة من أجل تشكيل نظام نقدي متكامل وهي⁽¹⁾:

الخيار الأول / وجود بنك مركزي مستقل Independent Central Bank

الخيار الثاني / وجود مجلس للعملة Currency Board

الخيار الثالث / نظام الدولار Dollarization

ويقصد بالخيار الأول بأن يعمل البنك المركزي كمؤسسة حكومية مستقلة تمتلك القدرة على رسم سياسة نقدية مستقرة تستطيع أن تحقق الأهداف التي تسعى إليها فضلاً عن وجود مجلس لإداره العملة والمحافظة عليها وتحديد الكميات التي تعرض للتداول منها وتحقيق استقرار سعر صرفها لبعث الموثوقية فيها للتخلص من ظاهرة الدولار .

فشهدت السياسة النقدية تغيرات واضحة رسمها البنك المركزي العراقي بعد عام (2003) تمثلت في بادئ الأمر بسن قانون جديد هو قانون (56) لعام (2004) الذي تضمن منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية وتضمنت الفقرة (2) من المادة (2) بأن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية بما يستطيع أن يحقق أهدافه ولا يتلقى المعلومات والتعليمات من أية جهة أخرى وبموجب احترام هذا الاستقلال.⁽²⁾

وبعد عام (2006) أتبع البنك المركزي العراقي بديل للسياسة النقدية متمثلة باتباع قواعد التحكم بأدوات ومتغيرات رئيسية تسمى (سياسة القواعد Rules policy) وهو منهج بديل عن التدخل المباشر للسوق المالية من أجل تحقيق الاستقرار للسوق , وذلك عن طريق مؤشر يطلق عليه (معدل السياسة Policy Rata) وهو "معدل فائدة تأشيري يعمل على إطلاق أشارة قوية تؤثر في تطوير هيكل معدل الفائدة من خلال التسهيلات التي يستقبل بها البنك المركزي ودائع المصارف والتي بموجبها يمنح البنك المركزي الائتمان إلى المصارف التجارية⁽³⁾.

(1) Steve H. Hanke, Matt Sekerke, Monetary Option for Postwar Iraq, Foreign Policy Briefing, CATO Institute, NO 80, September 22, 2003, P1.

(2) فلاح حسن ثويني , التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , المجلد (3) , العدد (8) , 2005 , ص 10.

(3) مظهر محمد صالح , الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق , 2013 , بحث متاح على شبكة الاقتصاديين

العراقيين على الموقع : www.iraqieconomists.com

وقد استند قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) للعام (2004) بأن للبنك المركزي حرية صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في العراق , دون موافقة وزير المالية والتعليمات وفقاً للظروف الاقتصادية , على ان يكون هناك تناسق بين السياسات الكلية في الاقتصاد العراقي.⁽¹⁾

وقد نجح البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال استعماله لأدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية التي ينفرد في استخدامها .

2. دور استقلالية البنك المركزي العراقي في التأثير على متغيرات الاستقرار الكلي.

ترتبط استقلالية البنوك المركزية بعلاقة مع بعض متغيرات الاقتصاد الكلية وقد عمد الباحث الى ابراز الجانب النظري فيها وعكسها على الاقتصاد العراقي , من أهم تلك المتغيرات هي :

أ. استقلالية البنوك المركزية والنتاج المحلي الإجمالي.

أجريت بعض الدراسات التي تبين العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والنمو الاقتصادي ومن هذه الدراسات , دراسة " Vittorio Gilli and Masciandero and Tabellini " التي استعملت مقاييس اقتصادية تتمثل بمعدلات الفائدة , والتسهيلات الائتمانية , والإشراف المصرفي , وأكدت على عدم وجود علاقة بين استقلالية البنوك المركزية والنتاج المحلي الإجمالي . والدراسة الأخرى دراسة " Delon, J. Bradford and Lawrence " التي طبقت على الدول الصناعية وأكدت على وجود علاقة بين استقلالية البنوك المركزية والنتاج المحلي الإجمالي⁽²⁾. وهذا ما يؤكد وجود عوامل أخرى تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي للحكومة غير الاستقلالية ومنها مستوى التشغيل ودور كفاءة عوامل الإنتاج والتخطيط الصحيح للتنمية وغيرها .

أما في الاقتصاد العراقي الذي يُعد أحادي الجانب أذ يعتمد على الموارد النفطية التي تصل مساهمة النفط فيها إلى (70%) من الناتج المحلي الإجمالي , وتشكل نسبة مساهمة النفط من الموازنة العامة حوالي (92%) , مقابل انخفاض كبير في مساهمة القطاعات الانتاجية والذي انعكس بشكل كبير على التوجه نحو الاستيراد من الخارج والذي قاد الى تزايد الطلب على شراء الدولار لتغطية طلبات الاستيراد , وازاء ذلك بات من الضروري ان يتدخل البنك المركزي من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ومواجهة الموجات التضخمية المحتملة في الاقتصاد نتيجة الاختلالات التي حدثت في البنية الاقتصادية⁽³⁾. وحصلت تغيرات في قيمة الناتج

(1) عبد المنعم السيد علي , استقلالية البنوك المركزية : مع أشارة خاصة إلى البنك المركزي العراقي , بحوث اقتصادية عربية , العددان (57-58) , 2012 , ص 149.

(2) يوسف حسن يوسف , البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول , الطبعة الاولى , دار التعليم الجامعي , الإسكندرية , 2014 , ص 203.

(3) مظهر محمد صالح , الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية , البنك المركزي العراقي , كانون الثاني , 2012 , ص 6.

المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي بعد نيل البنك المركزي الاستقلالية أذ كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (26990,4) مليون دينار خلال عام (2003) وزدادت قيمته إلى (41607,8) مليون دينار خلال عام (2004) واستمرت الزيادة إلى أن وصلت قيمته إلى (75685,8) مليون دينار عام (2013) ، ان الارتفاعات لا تعود بالدرجة الاساس الى حصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته وانما ايضا الى الارتفاعات المتزايدة في حجم انتاج وتصدير النفط الخام .

ب. استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم.

أشارت بعض الدراسات الاقتصادية الى العلاقة بين استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم , ومن هذه الدراسات هي دراسة " Bade & Parkin " وعنوانها " قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية " التي اعتمدت على بيانات (12) دولة بعد عام (1944) وأكدت على بعدين رئيسيين , البعد الأول : الذي يعتمد على مؤشر الاستقلال المالي , والبعد الثاني : الذي يعتمد على مؤشر استقلالية السياسة النقدية عن الحكومة⁽²⁾ .

واستخرجت الدراسة نتائج تتضمن العلاقة العكسية بين استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم , وعدم وجود العلاقة بين الاستقلال المالي ومعدلات التضخم.

وبعد حصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية عقب عام (2004) حصلت العلاقة العكسية بين استقلالية البنك المركزي العراقي ومعدلات التضخم , إذ انخفضت معدلات التضخم الأساس لعام (2003) من (33,6%) إلى (29%) لعام (2004) ولكنها بلغت عام (2006) لتصل إلى (31,7%) ثم أخذت بالانخفاض لتصل إلى (2,4%) عام (2013) , وأن هذه التغيرات في معدلات التضخم كان سببها هو الاستقلالية التي ترتب عليها انتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية متشددة أدت الى ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي.

ت. استقلالية البنوك المركزية وأسعار الصرف.

أهتمت البنوك المركزية بعد حصولها على الاستقلالية بالتغيرات التي حصلت في سعر الصرف. وأن هناك دراسات تؤكد على العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية وأسعار الصرف ومنها دراسة " Fernandez " الذي أكد على أن البنك المركزي الذي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية يكون ذو تأثير أكبر على أسعار الصرف وأن تدخل الحكومة في تحديد سعر الصرف يؤدي إلى حدوث

(2) Robin Bade & Michael Perkin, Central Bank Laws and Monetary Policy, Department of Economics, University of Western, Ontario, October, London, 1988 P 20 -22.

تتناقض بين أسعار الصرف ولكن هذا الرأي متناقض ومبالغ فيه ؛ لأن البنوك المركزية التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية تتشاور مع الحكومة من أجل تحديد أسعار صرف عملاتها⁽¹⁾. واستعمل البنك المركزي العراقي بعد حصوله على الاستقلالية سياسة مزاد العملة كوسيلة مهمة لتحقيق الاستقرار بأسعار الصرف للدينار العراقي بالرغم من زيادة النفقات العامة للحكومة ، إذ أنخفض سعر الصرف من (1896) ديناراً لكل دولار عام (2003) إلى (1453) ديناراً لكل دولار عام (2004) واستمرت الانخفاضات لأسعار الصرف إلى أن وصلت (1167) ديناراً لكل دولار عام (2015) .

المبحث الثاني

مزاد العملة .. جدلية استقرار سعر الصرف والمحافظة على حجم الاحتياطيات الأجنبية

مزاد العملة الأجنبية هو " ذلك الأسلوب الذي يستعمله البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة والحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وذلك لأرتباط سعر الصرف بالمستوى العام للأسعار بصورة مباشرة "⁽²⁾. ويعرف ايضاً بأنه " سوق للعملة الأجنبية يلتقي فيه الطلب على هذه العملة مع المعروض منها ومن ثم يتكون سعر الصرف "⁽³⁾.

وتتم إدارة مزاد العملة من قبل البنك المركزي عن طريق شراء وبيع الدولار من وإلى الجمهور ، الحكومة ، والمصارف ، والشركات ، ودوائر الدولة " ، وأهم ما يبرر تسمية عملية المزاد ما يقوم به البنك في فتح نافذة البيع والشراء للعملة الأجنبية ، إذ يقوم البنك المركزي بشراء العملة من الحكومة متمثلة بوزارة المالية مقابل سعر محدد بعملية مستقلة عن المزاد ، ومن ثم يعرض العملة " الدولار " للبيع ويدخل المتنافسين إلى السوق للشراء⁽¹⁾ .

(1) نعيم صباح سراج ، البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003 -

2013) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2013 ، ص 104.

(2) ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد (23) ، 2010 ، ص 9.

(3) سنان محمد رضا الشبيبي ، مزاد العملة الأجنبية : أزمة بنك مركزي أم أزمة اقتصاد ؟ ، 2013 ، بحث متاح

على الموقع التالي : <http://almadapaper.net>

(1) ميثم لعبي ، مزاد العملة ، 2015 ، بحث متاح على الموقع التالي : <http://almadapaper.net>

- وهناك قاعدتين تستند عليها عملية مزاد العملة من أجل أشباع الطلب على المبيعات وهما⁽²⁾:
1. التحويلات الدولية : وتتضمن التحويلات إلى حسابات خارجية للمصارف التي تشترك في عملية مزاد العملة من أجل تمويل مشتريات القطاع الخاص.
 2. المبيعات النقدية : وتتضمن ما يباع نقداً إلى المصارف من أجل تمويل حاجات عديدة كالسفر والنفقات الطبية وما إلى ذلك.

أما الآلية التي يعمل بها المزاد فيقوم بالفتح بشكل يومي ومستمر " عدا أيام العطل الرسمية " , أذ تقدم العروض من قبل المصارف وشركات الصيرفة المجازة رسمياً من البنك المركزي على شكل مُغلف مُغلق , وهذه العروض تتمثل بكميات تطلبها المصارف ولا تتحدد من قبل البنك المركزي لوحده , أما الأسعار فهي تتحدد من قبل البنك المركزي وتتقلب بمستويات محددة , وعندما تقدم العروض إلى البنك المركزي يقوم بدراستها وقد يتم قبول العرض أو رفضه .

أولاً: مزاد العملة والبنك المركزي العراقي

بدأ العمل بهذه الأداة في نهايات عام (2003) وتحديداً (2003/10/4) بسبب الظروف القاسية التي مر بها الاقتصاد العراقي من حروب وعقوبات اقتصادية وعمليات الإصدار النقدي الواسع التي أدت إلى انخفاض القوة الشرائية للمجتمع وما نتج عن اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي ووجود العملات الصعبة دون أن يكون هناك خطط هادفة لاستغلال الإيرادات العامة للحكومة , فجاء العمل بهذه الأداة ولا يزال مستمراً حتى نهاية مدة الدراسة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أولاً: يُعد مزاد العملة الأجنبية وسيلة لتطبيق للأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية وذلك من أجل السيطرة على السيولة وتحقيق التوازن بين عرض النقد من أجل ضبط السيولة عن طريق التعقيم (Sterilization) وتوفير فرص للاستقرار المالي والمناخ المناسب للاستثمار .

ثانياً: تُعد أداة تدخل مباشرة من أجل تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق سعر صرف توازني , وهذا بدوره ينعكس بصورة إيجابية على المستوى العام للأسعار وخاصة على مدخلات الإنتاج والسلع النهائية المستوردة.

ثالثاً: تمكن مزاد العملة الأجنبية من توحيد وتجانس أسعار الصرف للدينار العراقي عن طريق اشباع السوق العراقية بالعملة الأجنبية بعدما كانت أسعار الصرف تصل إلى (11) سعر صرف قبل عام (2003)⁽¹⁾.

(2) Ali Merza , Foreign Exchange Auction , International Reserves , and Central

Bank Independence of Iraq , 2013 , Search is available on the website :

<http://iraqieconomists.net>

رابعاً: مساهمة مزاد العملة الأجنبية في رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدودة من خلال تحسين قيمة الدينار العراقي , وهذا بدوره ينعكس على القيمة الحقيقية للدخل.

خامساً: أنه وسيلة ومصدراً لتمويل التجارة الحكومية وتمويل تجارة القطاع الخاص , وتتراوح احتياجات القطاع الخاص سنوياً من (8-12) مليار دولار⁽²⁾.

سادساً: قدرة مزاد العملة على توفير احتياطات بالعملة الأجنبية التي فاقت ما خصصه صندوق النقد الدولي والبالغ (10) مليار دولار , وذلك من أجل تحقيق الاستقرار لقطاع المعاملات الخارجية وتكوين احتياطي من العملة الأجنبية لتغطية الاستيرادات لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

ثامناً: قدرة مزاد العملة على استخدامه كسوق مركزي للصرف من خلال أشارة سعر الصرف الذي ترغب به السياسة النقدية واستخدامه كمثبت أسمى (nominal anchor) للتوقعات التضخمية ضمن السياسة النقدية لتحقيق استقرار سعر الصرف⁽³⁾.

ومن أجل التعرف على تطورات مزاد العملة الأجنبية وتحليل وضعه النقدي , يمكن متابعة الجدول (1) الذي يبين مبيعات المزاد عبر البنك المركزي العراقي من الدولار للمدة (2003/10/4) لغاية (2013/12/30) . التي يلاحظ فيها ان مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار استمرت بالارتفاع طوال مدة الدراسة .

وهذه الارتفاعات المستمرة لمبيعات البنك المركزي العراقي في مزاد العملة الأجنبي تعود إلى أسباب عدة أهمها:

1. العمليات التي تحدث في سوق الصرف الأجنبي وتشمل (عمليات المضاربة - عمليات الصرف الأجل والعاجل - عمليات المراجعة)⁽¹⁾.
2. ارتفاع معدلات التضخم وتدهور الأمن وضعف البنى التحتية أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج , أذ بلغت حجم رؤوس الأموال المدفوعة إلى الخارج أعلى قيمة لها سنة (2009) ما يعادل (4358.3) مليار دولار .
3. توجيه الكثير من المدخرين إلى الادخار بالدولار كونه مخزناً أكثر اماناً للقيمة من الدينار العراقي خصوصاً بعد انخفاض سعر برميل النفط الذي يعد رافداً أساسياً في توفير العملات الأجنبية لمزاد العملة.

(2) فلاح حسن كريم , مصدر سابق , ص 92.

(3) مظهر محمد صالح , نظام معدلات الصرف في العراق : أنموذج تشخيصي للواقع العراقي , مصدر سابق , ص 2.

(1) سعد عبد الكريم حماد فرحان , صبحي عبد الغفور جروان , الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي وأثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة (2003 - 2011) , مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة تكريت , المجلد (10) , العدد (30) , 2013, ص 193.

4. التحويلات الخاصة التي تشمل تحويلات الأفراد والمؤسسات (الثقافية – الخيرية – الدينية) النقدية والعينية منها , فضلاً عن التحويلات الخاصة بالمواريث والمهجريين والوصايا , إذ بلغت التحويلات الخاصة ومن ضمنها تحويلات العاملين لسنة (2004) ما يعادل (375.5) مليون دولار أما أجمالي المنح فقد بلغ (2350) مليون دولار⁽²⁾ , وفي عام (2013) بلغت التحويلات الخاصة ومن ضمنها تحويلات العاملين (170.4) مليون دولار , وأجمالي المنح سجلت قيمة مقدارها (19.5) مليون دولار للسنة نفسها⁽³⁾.
5. اختلال الميزان التجاري الذي يمثل القيم النقدية للصادرات والاستيرادات بسبب الاعتماد على القطاع النفطي وضعف الاعتماد على القطاعات الأخرى الذي أدى إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وخصوصاً عدم قدرته على منافسة السلع المستوردة بشكل رخيص نتيجة سياسة الإغراق التي أتبعنها بعض الدول المجاورة مستفيدة من ارتفاع قيمة الدينار العراقي⁽⁴⁾.
6. التسعيرة المغالى فيها للدينار العراقي مقابل الدولار والتي ساهمت بالتوجه نحو زيادة الطلب على الدولار.
7. عدم الرقابة والتدقيق على القطاع المصرفي جعل مبيعات البنك المركزي العراقي في مزاد العملة الأجنبية أكثر عرضة للفساد الإداري والمالي عن طريق هدر الأموال المباعة وضياعها وجعلها خدمة لأهداف أخرى وليست لأهداف الاستقرار الاقتصادي.
8. وجود سوق موازية لصرف الدولار تنشط فيها حركة المضاريات والإخفاقات الاقتصادية والسياسية المؤقتة لتحويلها إلى طلب على الدولار فتتخفّض على أثرها قيمة الدينار العراقي لتخلق فارقاً سعرياً مستديماً بين سعر الصرف الرسمي والموازي.
9. الاتفاقات الدولية بين البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي التي ألّتزم من خلالها الاقتصاد العراقي وفقاً للمادة الثامنة على اعتماد حرية التحويل الخارجي ورفع القيود أمام حركة أمواله للمواطنين لتكون هذه الاتفاقات أحد أوجه الاندماج المالي والعالمي.

(2) البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي , 2004 , ص 52.

(3) البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي , 2013 , ص 113.

(4) سعد عبد الكريم حماد فرحان , صبحي عبد الغفور جروان , مصدر سابق , ص 194 – 196.

أن استعمال السياسة النقدية أسلوب مزاد العملة من أجل تحقيق استقرار العملة المحلية من جهة والسيطرة على مناسيب عرض النقد من جهة أخرى , والاستقرار والتوازن بسوق الصرف تحقق حتى منتصف عام (2011) , فالمدة من (2004 – 2010) أصبح (معدل الفجوة) الذي يمثل " الفرق ما بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق نسبة إلى السعر الرسمي " يشكل (0,7%) وعن طريق معدل الفجوة يمكن القول بأن سوق الصرف الخارجي أصبح يتسم بالتوازن خلال هذه المدة . واتسم معدل الفجوة خلال النصف الأول من عام (2011) مقدار (1.6%) و (2.8%) خلال النصف الثاني لنفس السنة , وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن هناك توازناً في السوق, وبلغ معدل الفجوة زيادة نسبتها (6,4%) في التسعة أشهر من سنة (2012) , وهذا بدوره أدى إلى حدوث اختلال في السوق⁽¹⁾.

وهذا الأمر بطبيعته ينسجم مع الاقتصاد العراقي باعتباره بلد ريعي وطبيعة تدفق العملات الأجنبية المولدة للنشاط الكلي , وتمكنت السياسة النقدية من خلال مزاد العملة من تقليل الفرق ما بين سعر المزاد وسعر السوق للعملة وإشباع السوق بالعملة الأجنبية , وأيضاً السبب المهم وراء تحسن سعر الصرف هو ازدياد احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية التي ازدادت إلى أكثر من (60) مليار عام (2011) , ووصلت أكثر من (70) مليار في عام (2012) , غير أن الاستقرار بسعر الصرف بقي من النوع الحرج (Critical) وذلك لكون الإيرادات النفطية هي مصدر العملة الأجنبية ولذلك فهي معرضة لتقلبات السوق النفطية , فضلاً عن وجود موجات من الأنفاق العام للدينار العراقي التي تنعكس بشكل طلب على الدولار الأمريكي فتسبب تقلبات مفاجئة في سعر الصرف وهذا ما يحدث في السوق العراقية , لذا فإن الاستقرار الذي تبحث عنه السياسة النقدية ومنه استقرار سعر الصرف عن طريق مزاد العملة يبقى رهينة إيرادات النقد الأجنبي وهذا الأمر لا يحدث إلا بتنوع البنية الإنتاجية في العراق⁽¹⁾.

(1) Ali Merza, Former source, P2.

(1) محمود محمد داغر , السياسة النقدية في العراق : من التبعية إلى الاستغلال غير الفعال , بحوث اقتصادية عربية , العدد (65) , 2014 , ص 42.

ثانياً: مبيعات البنك المركزي العراقي في مزاد العملة وعلاقته بحجم الإيرادات النفطية

سعت الحكومة العراقية من أجل الحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار العراقي أن تعمل بأسلوب مزاد العملة الذي كان يرتبط بالإيرادات النفطية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة وباعتبار القطاع النفطي هو المرتكز المهم للاقتصاد العراقي ومصدر للموارد الأجنبية التي تساهم في تطوير القطاعات الأخرى , بعد ما أتسم هذا القطاع بالتذبذب خلال المدة السابقة بسبب الحروب التي خاضها العراق من جهة ومن جهة أخرى ضعف استخدام التكنولوجيا في الإنتاج العراقي المتقدمة. وخلال هذه المدة تزايدت الإيرادات النفطية وذلك لأسباب منها⁽²⁾ :

1. رفع الحصار الاقتصادي عن العراق.
2. زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط أذ بلغت أكثر من (2500000) برميل يومياً.
3. زيادة أسعار النفط التي وصلت إلى (30) دولار للبرميل الواحد خلال عام (2003) , ووصل إلى (103) دولار للبرميل الواحد خلال عام (2013).

ويبين الجدول (2) أن حجم الإيرادات النفطية سنة (2003) قد بلغت (8295.56) مليون دولار , بيع منها (293) مليون دولار وسجلت نسبة مبيعات البنك المركزي العراقي إلى حجم الإيرادات النفطية (3.53%) , وارتفعت حجم الإيرادات النفطية في سنة (2004) لتبلغ (22431.52) مليون دولار , بيع منها (6008) مليون دولار , بنسبة بلغت (26.78%) , وأن هذا الارتفاع في حجم الإيرادات النفطية جعلت من الاقتصاد العراقي معتمداً على النفط في تمويل الموازنات السنوية والتي تستخدمها الدولة في تنفيذ خططها وجعلت من عملية التنمية مرهونة بتذبذب أسعار النفط في السوق الدولية وهو يُعد مؤثراً خارجياً ليس للعراق التأثير فيه , فضلاً عن محدودية قدرة الاقتصاد العراقي في التصدير التي لا يستطيع استخدامها في زيادة الإيرادات النفطية عند انخفاض الأسعار كما حصل في سنة (2009) بسبب الأزمة المالية العالمية وأيضاً في سنة (2014) بسبب عوامل متعددة منها " التوجه نحو زيادة إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية فضلاً عن انحسار الأسواق بسبب الأزمات الاقتصادية وتباطؤ الاقتصاد في بعض الاقتصادات الصناعية "⁽¹⁾.

(2) سهام حسين البصام , سميرة فوزي شهاب الشريدة , مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار الصرف في أعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية دراسة تحليلية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (36) , 2013, ص 11.

(1) وليد خدوري , تدهور أسعار النفط : نزاع حول الحصص في السوق , شبكة الاقتصاديين العراقيين , بحث

متاح على الموقع التالي: <http://iraqieconomists.net>

وللاختصار يمكن ملاحظة الجدول (1) الذي يشير الى تطور مبيعات البنك المركزي من 293 مليون دولار في عام 2003 الى 53231 مليون دولار عام 2013 الناجمة عن زيادة الإيرادات النفطية التي سجلت 8295,56 مليون دولار في عام 2003 وقد قفزت الى 95265 مليون دولار في عام 2013 في الوقت الذي تراوحت فيه نسبة مبيعات البنك المركزي من الدولار بمعدل 50% من حجم الإيرادات النفطية ، وهو دلالة على اعتماد مبيعات المزداد على الإيرادات النفطية

وقد انخفضت الإيرادات النفطية العراقية خلال سنة (2009) وسجلت (42897.60) مليون دولار ومعدل نمو سالب نسبته (32.92%) بسبب الأزمة المالية العالمية وأصبحت الإيرادات النفطية ترتبط مع أسعار النفط العالمية ولكن هذه الانخفاضات للإيرادات النفطية ليست بقدر انخفاض العائدات في الأسواق العالمية ، التي تتمثل في تزايد الاعتمادات على العائدات النفطية المرتبطة بالتقلب الشديد بالدخل⁽¹⁾.

جدول (2)

حجم الإيرادات النفطية وعلاقتها بمبيعات مزاد العملة الأجنبية للمدة (2003 - 2013)
مليون دولار

السنة	مبيعات مزاد العملة	معدل النمو السني	حجم الإيرادات النفطية	معدل النمو السني	نسبة مبيعات البنك المركزي الى حجم الإيرادات النفطية %	معدل نمو نسبة المبيعات الى حجم الإيرادات %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	
2003	293	---	8295.56	---	3.53	---
2004	6008	1950.51	22431.52	170.40	26.78	658.64
2005	10462	74.15	26853.99	19.71	38.95	45.44
2006	11175	6.80	31951.73	18.98	34.97	-10.21
2007	15980	42.99	41393.82	29.55	38.60	10.38
2008	25869	61.88	63953.92	54.50	40.44	4.76
2009	33992	31.40	42897.60	-32.92	79.23	95.91
2010	36171	6.41	54353.98	26.70	66.54	-16.01
2011	39798	10.02	88086.97	62.06	45.18	-32.10
2012	48649	22.23	95476.98	8.38	50.95	12.77
2013	53231	9.41	95265	-0.22	55.87	9.65

المصدر :

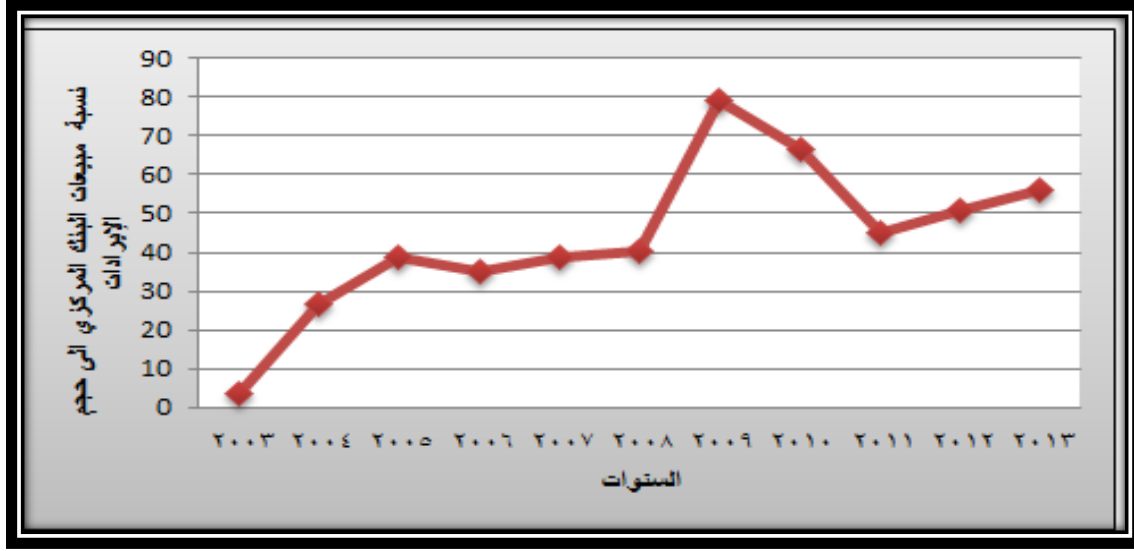
- الأعمدة (3) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية ، 2014.
- الأعمدة (2,4,5,6) من عمل الباحث.

(1) جوني ويست ، الفرصة الأخيرة للعراق : الحد من مخاطر الدول النفطية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،

2011، بحث متاح على الموقع التالي : <http://iraqueconomists.net>.

الشكل (2)

نسبة مبيعات البنك المركزي العراقي إلى حجم الإيرادات النفطية للمدة (2003 – 2013)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

ثالثاً: مبيعات البنك المركزي العراقي في مزاد العملة وعلاقته بحجم الاستيرادات

يعتمد الاقتصاد العراقي بطبيعته على استيراد السلع والخدمات لسد احتياجات الطلب الكلي نتيجة لتدمير وتقدم المنشآت الإنتاجية وتوقف أغلبها , لذا فقد استعمل البنك المركزي العراقي أداة مزاد العملة لتغطية الطلب على العملة الأجنبية والمحافظة على قيمة الدينار العراقي.

ويلاحظ من الجدول (3) ان حجم الطلب على الدولار ارتبط بحجم الاستيراد من الخارج ، اذ يلاحظ انه كلما ازداد حجم الاستيرادات كلما أدى الى زيادة حجم الطلب على الدولار وبالتالي ازداد حجم مبيعات البنك المركزي من الدولار في مزاد العملة وقد ظهر ذلك جلياً في الجدول .

" وبشكل عام مثل مزاد العملة الأجنبية الرافد الرئيسي لسد طلب القطاع الخاص وبنسبة (76%) من العملة الأجنبية وهذا يعكس أهمية مزاد العملة الأجنبية التي يقوم بها البنك المركزي العراقي في تمويل احتياجات القطاع الخاص بشكل عام والاستيرادات بشكل خاص "(1).

وقد فتح مزاد العملة المجال أمام التجار بحرية التعامل بالعملة الأجنبية لتمويل تجارتهم مما أدى الى اعتماد الاستهلاك المحلي على الاستيراد الذي أدى الى توقف القطاع الإنتاجي حتى في مجال السلع التي يتميز العراق في انتاجها بميزة نسبية , مضاف إلى ذلك سياسة الإغراق التي اعتمدتها البلدان المصدرة للعراق لأضعاف القدرة التنافسية للمنتج المحلي خصوصاً وأن السياسة التجارية في العراق لم تعتمد أسلوب حماية المنتج المحلي من خلال تطبيق نظام التعريفة الكمركية.

(1) نعيم صباح جراح , مصدر سابق , ص 130.

الجدول (3)

مبيعات البنك المركزي العراقي وقيم الاستيرادات للمدة (2003 - 2013)

مليون دولار

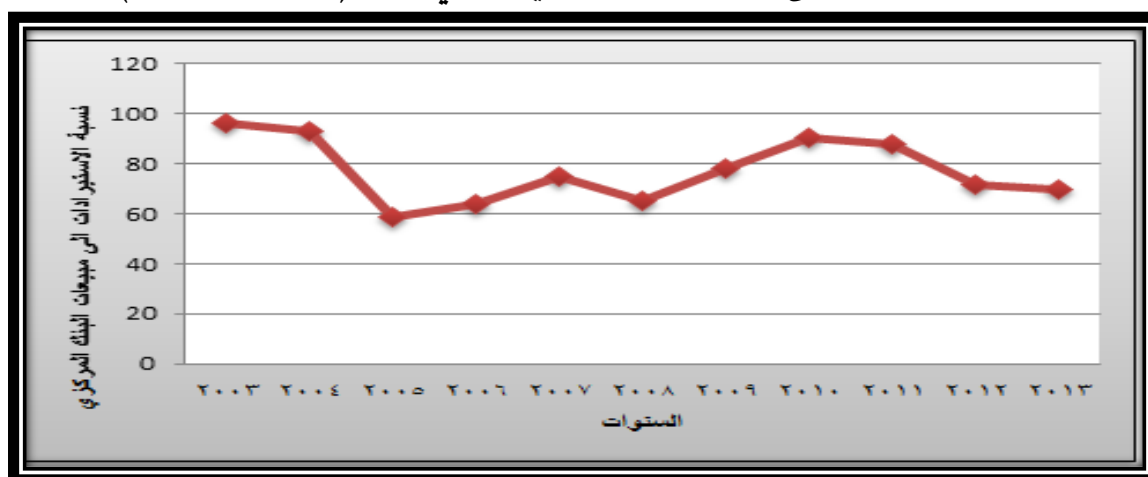
السنة	مبيعات البنك المركزي	معدل نمو المبيعات %	قيم الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات %	نسبة الاستيرادات الى مبيعات البنك المركزي
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2003	293	---	282	---	96.24
2004	6008	1950.51	5581	1879.07	92.89
2005	10463	74.15	6151	10.21	58.78
2006	11175	6.80	7124	15.81	63.74
2007	15980	42.99	11985	68.23	75
2008	25869	61.88	16788	40.07	64.89
2009	33992	31.40	26501	57.85	77.96
2010	36171	6.41	32674	23.29	90.33
2011	39798	10.02	34877	6.74	87.63
2012	48649	22.23	34819	-0.16	71.57
2013	53231	9.41	37012	6.29	69.53

المصدر:

- الأعمدة (1,3,5) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , نشرات سنوية متفرقة.
- الأعمدة (2,5,6) من عمل الباحث .

الشكل (3)

نسبة قيمة الاستيرادات إلى مبيعات البنك المركزي العراقي للمدة (2003 - 2013)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (3).

المبحث الثالث

سيناريوهات مزاد العملة الأجنبية

حددت المادة (28) من قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات القائمة , وبالأخص في الفقرة (ب) من تلك المادة التي أشارت إلى الشراء أو البيع البسيط غير المشروط للنقد الأجنبي سواءً في العمليات النقدية أو الآجلة .

وبناءً على ذلك فقد تعامل البنك المركزي العراقي مع عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية على أنها عمليات سوق مفتوحة يتوجب عليه عدم تقييدها . وانه يحصل على العملات الأجنبية (الدولار) من وزارة المالية عن قيم مبيعات النفط المنتج في العراق لذلك فإن البنك المركزي لا يستطيع التأثير في الطلب على العملات الأجنبية كما أنه لا يستطيع التحكم بحجم العملة الأجنبية التي يحصل عليها من وزارة المالية , كما أنه لا يستطيع التحكم بحجم الاحتياطيات الأجنبية التي تخضع إلى طبيعة دورة الموارد المالية وعوامل الطلب والعرض , والبنك المركزي هنا يؤدي دور التوازن بينهما حفاظاً على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار وبالتالي القوة الشرائية للعملة المحلية.

وعلى الرغم من أن الإيجابيات العديدة لمزاد العملة فقد رافقته مجموعة من الإخفاقات خصوصاً في ظل تنذب حجم الموارد الدولارية الكافية لتغطية الطلب على العملات الأجنبية نتيجة لارتباطها بحجم الكميات المصدرة من النفط من جهة , وأسعار النفط الخام العالمية من جهة أخرى , لذا فقد تم رسم أربعة سيناريوهات لأساليب إدارة مزاد العملة وكما يأتي :

السيناريو الاول : استمرار البنك المركزي العراقي على البيع في مزاد العملة بالألية نفسها.

كما لاحظنا في المبحث الثاني ان حجم مبيعات البنك المركزي كانت أدنى من حجم الموارد بالدولار المتأتية من مبيعات النفط والتي يستلمها البنك المركزي من وزارة المالية للمدة (2004 - 2012) وهو ما أدى إلى تسجيل ارتفاعات مستمرة في حجم الاحتياطيات النقدية التي وصلت إلى أعلاها **74,3016** مليار دولار في عام (2013) , رغم أن حجم الصادرات النفطية في السنوات التي تلت عام (2004) لم تكن بالمستوى الذي وصلت اليه عام (2014) إلا أن أسعار النفط كانت تسجل ارتفاعات مستمرة وصلت في أعلاها إلى (120) دولار للبرميل الواحد وهو ما شكل فوائض مالية انعكست على زيادة الاحتياطي النقدي الاجنبي لدى البنك المركزي.

إن انخفاض أسعار النفط بعد عام (2013) حال دون توفير مبالغ بالدولار كافية لتغطية الطلب عليه محلياً , بحيث كانت مستويات الطلب على الدولار التي وصلت في بعض الأوقات إلى (280) مليون دولار يومياً أعلى من حجم الإيرادات بالدولار التي وصلت إلى (125) مليون دولار يومياً , وهذا العجز يسد من حجم الاحتياطيات النقدية التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي مما أدى إلى تراجع حجم الاحتياطي النقدي إلى ما يقارب (55) مليار دولار وبنسبة انخفاض سجلت (47%) وهي نسبة كبيرة جداً تشير إلى تدهور الأداء الاقتصادي وتندر بكارثة نقدية أذ ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

وفيما يأتي أهم الإيجابيات والسلبيات التي ترافق استمرار البنك المركزي العراقي على البيع في مزاد العملة:

1. الإيجابيات :

- أ. يتجنب البنك المركزي العراقي ظاهرة التذبذب في سعر صرف الدينار العراقي وازدياد الثقة بالدينار العراقي , والاحتفاظ به كمصدر للقيمة وعدم بروز ظاهرة الدولار .
- ب. عدم ظهور موجات التضخم في الاقتصاد العراقي ؛ لأن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع قيم السلع والخدمات وبالتالي ظهور موجات تضخمية عالية يصعب معالجتها في الفترات القصيرة الأجل , تؤدي إلى انخفاض المستوى المعاشي للمواطنين.
- ت. حالة الاستقرار النقدي والمضاربي بحيث يولد استقرار سعر الصرف حالة من الاطمئنان لدى كافة المواطنين وخصوصاً المضاربين الذين يتحيزون الفرص في سبيل حصول تذبذبات في سعر الصرف ليمارسوا نشاطهم المضاربي وجني الأرباح غير الاعتيادية.
- ث. العمل وفقاً لتوجهات صندوق النقد الدولي الذي يدعو السياسة النقدية في البلدان النامية إلى رسم حالات من الاستقرار .

2. السلبيات :

- أ. إن هذا الأجراء من شأنه أن يستنزف العملات الأجنبية في الاقتصاد العراقي والمتأتية نتيجة لمبيعات العراق من النفط , وقد يدعو البنك المركزي العراقي إلى السحب من الاحتياطي النقدي إذ ما كانت الأرصدة النقدية من الدولار غير كافية لتلبية الطلب على الدولار مما يخفض من حجم الاحتياطيات النقدية , وكما مبين في الجدول (2).
- ب. خسارة العراق لجزء كبير من إيراداته بالعملة المحلية التي كان من الممكن أن يحصل عليها فيما لو قام البنك المركزي العراقي ببيع الدولار بأسعار أكثر , وكما مبين في الجدول (3).
- ت. الاستمرار في عمليات (تبيض الأموال) نتيجة لتحويل الأموال إلى خارج العراق , خصوصاً وان عمليات التحايل على القانون واسعة نتيجة لاستغلال بعض المفسدين للشغرات في القانون.
- ث. الاستمرار في توفير الدولار الرخيص (الذي يكون فيه الدينار العراقي مدعوماً بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية) يؤدي إلى خلق حالة من الكسل في النشاط الاقتصادي ؛ إذ إن ارتفاع قيمة العملة المحلية تؤدي إلى نظرة المستهلك العراقي إلى السلع المستوردة من الخارج على أنها سلع رخيصة فيشير بها على النقيض من نظرة المستهلك الأجنبي للسلع المحلية على أنها مرتفعة فلا يقوم على شرائها وهذا يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الاستيرادات على الصادرات .

ج. نتيجة للفقرة السابقة فقد ازدادت عمليات تهريب العملة الأجنبية ، التي يتم مبادلتها بالدينار العراقي عن طريق المزاد إلى الخارج ، وهو ما شجع على ظهور السوق الموازية التي سجلت أسعار للعملات الأجنبية بأعلى من سعر المزاد بأكثر من (50) دينار/ دولار .

ح. الاستمرار في حالات الفساد التي رافقت عملية مزاد العملة وبقاء مافيات المزاد تعمل بشكل منظم والاستمرار في حالة النهب والسلب للاقتصاد العراقي.

خ. ظهور طبقات طفيلية تعتاش على الفرق بين سعر المزاد وسعر السوق الموازية لتحقيق ارباحاً كبيرة جداً ، وهي مجموعة المصارف التجارية وشركات الصيرفة التي يحقق لها وحدها التعامل مع البنك المركزي العراقي وفقاً لمزاد العملة.

د. هدر حصة الأجيال القادمة في التمتع بموارد الثروة الوطنية التي يفترض أن تنعكس على شكل مشروعات وطنية وبنى تحتية فضلاً عن إنشاء صناديق الأجيال القادمة والتي يفترض أن تمول من الفوائض المالية .

يلاحظ أن المدة (2004 – 2014) كانت حجم الإيرادات الدولارية أكبر من حجم المبيعات في مزاد العملة لذلك فهي تضاف إلى الاحتياطيات النقدية، أما بعد عام (2014) وبعد انخفاض أسعار النفط فإن حجم الإيرادات الدولارية انخفضت عن السنوات السابقة لذلك فهي تشكل ضغطاً على الاحتياطيات النقدية كما في الجدول التالي:

جدول (4)

حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي العراقي للمدة (2004 – 2015)

مليار دولار

السنة	حجم الاحتياطيات النقدية (1)	معدل النمو % (2)
2004	9.3957	---
2005	13.5197	43.89
2006	18.0122	33.22
2007	30.1633	67.46
2008	48.8096	61.81
2009	43.8849	-10.08
2010	49.9392	13.79
2011	59.7.73	19.55
2012	66.5052	11.38
2013	74.3016	11.72
2014	66.700	-10.23
2015	55	-17.54

المصدر:

- (1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، مجموعة نشرات سنوية .

وعلى افتراض أن أسعار النفط ستبقى بحدود (40) دولاراً للبرميل الواحد واستمرار حجم الصادرات النفطية عند مستوى (2,6) مليون برميل يومياً فإن حجم الإيرادات النفطية ستكون (104) مليون دولار يومياً أي ما يقارب (37,440) مليار دولار سنوياً) بافتراض أن العراق يبيع نفطه على مدى أيام السنة بدون توقف , أما حجم المبيعات من الدولار في مزاد العملة فتشير بيانات البنك المركزي العراقي إلى أنها تسجل معدلاً مقداره (150 مليون دولار يومياً) , اي 37.5 مليار دولار سنوياً بافتراض 250 يوم للبيع في المزاد (بعد طرح ايام العطل) , وهنا فإن البنك المركزي يبيع كمية توازي حجم ما يحصل عليه من الدولارات عن طريق وزارة المالية .

أما إذا تحركت أسعار النفط نحو (45) دولار للبرميل الواحد وكانت حجم الصادرات النفطية عند المستوى (3,2) مليون برميل يومياً , فإن حجم الإيرادات النفطية ستكون (144) مليون دولار يومياً) اي 51,850 مليار دولار سنوياً وهذا يعني انه سيصبح لدينا فائضا في الاحتياطي الاجنبي مقداره 13 مليار سنويا .

ثانياً : تعويم الدينار العراقي وتخفيض سعر صرفه بنسب مقبولة امام الدولار

إن هذا الأجراء لا يعني أن يتخلى البنك المركزي العراقي عن البيع عبر منافذ مزاد العملة ولكن يحاول خلق حالة من التوازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من العملات الأجنبية والمتأتية عن طريق بيع النفط الذي انخفضت أسعاره بنسبة أكثر من (50%) وهو ما يقلل بنسبة كبيرة من كمية العملات الأجنبية التي توفرها وزارة المالية عن طريق البنك المركزي العراقي , فإذا أقدم البنك المركزي العراقي على تخفيض سعر صرف العملة العراقية تجاه الدولار بنسبة معقولة تحافظ من خلاله على عدم حصول ارتفاعات كبيرة في مستويات التضخم والمستوى العام للأسعار بل تكون مدروسة , بحيث تخلق حالة من التوازن بين الحصول على إيرادات أعلى من العملات المحلية من خلال بيع الدولار وفي الوقت نفسه تحافظ نسبياً على القوة الشرائية للدينار العراقي وبمستويات معقولة. فعلى افتراض أن حجم المبيعات النفطية سيستمر عند مستوى (3,4) مليون برميل يومياً وأن أسعار النفط ستستمر عند مستوى (40) دولار للبرميل أي أن حجم الإيرادات ستكون (125.800) مليون دولار يومياً بعد طرح ايام العطل الرسمية . فيمكن هنا توفير مبالغ نقدية بالعملة المحلية إذا تم تخفيض قيمة الدينار العراقي وفقاً للجدول التالي:

جدول (5)

توقعات حجم المبالغ التي يمكن توفيرها وفقاً لأسعار الصرف المقترحة

حجم الإيراد اليومي	معدل سعر الصرف	المبالغ النقدية بملايين الدنانير العراقية يومياً**	حجم المبالغ التي يتم توفيرها يومياً***	المبالغ النقدية بالدينار العراقي سنوياً****	حجم المبالغ التي يتم توفيرها سنوياً
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
125.800	1175	147815	---	53656845	---
125.800	1250	157250	9435	57081750	3424905
125.800	1300	163540	15725	59365020	5708175
125.800	1350	169830	22015	61648290	7991445
125.800	1400	176120	28305	63931560	10274715

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد على الجدول (27).

ومن الجدول السابق يلاحظ أنه أذ قام البنك المركزي العراقي بتخفيض قيمة الدينار العراقي عند المستويات (1175 , 1250 , 1300 , 1350 , 1400) ، وهي أسعار لا تشير إلى انخفاضات كبيرة في معدل سعر الصرف وقد لا تؤدي إلى ارتفاع كبير في مستويات التضخم والمستوى العام للأسعار وربما يحد ذلك من عملية استيراد الكثير من السلع والخدمات ذات النوعيات الرديئة التي يتم استيرادها من الخارج دون أن يؤدي إلى الحصول على منافع استهلاكية عالية وهي تستنزف مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية التي يوفرها البنك المركزي بشكل رخيص وبذلك يذهب الدعم الذي يوفره البنك المركزي للدينار العراقي إلى الخارج أو إلى مصدري تلك السلع. ويمكن أجمالاً أهم الإيجابيات والسلبيات لهذا الأجراء بما يأتي:

1. الإيجابيات :

- الحصول على مبالغ نقدية بالعملة المحلية جديدة تفوق المبالغ الحالية التي يحصل عليها البنك المركزي العراقي نتيجة لمزاد العملة الأجنبية وبالتالي فإنها تدعم الموازنة العامة للدولة التي تعاني من عجز ملحوظ فيها مما توفر على الحكومة إمكانية الاقتراض من الخارج أو الداخل.
- ينخفض الطلب على الدولار ؛ لأن الكثير من السلع والخدمات ذات النوعيات الرديئة سترتفع أسعارها فينخفض الطلب عليها مما يؤدي إلى امتناع المستوردين من استيرادها.
- السيطرة على حالة التضخم ؛ لأن البنك المركزي العراقي يطمئن الجمهور على أنه مستمر في البيع وفقاً لمزاد العملة لكن الأسعار سوف تكون أكثر ارتفاعاً ولذلك فإن موجة التضخم قد لا

ترتفع بدرجة كبيرة خاصة إذا رافق ذلك سياسات متوازنة في العمليات التجارية المرافقة لهذا المزاد والتحقق من المضاريات ومن عمليات الفساد وتهريب العملات .

ث. عدم ظهور السوق الموازية ؛ لأن الدولار سيكون في متناول اليد والطبقة الطفيلية.

2. السلبيات :

أ. تدهور وإضعاف الثقة بالعملة المحلية ؛ وقد يؤدي ذلك إلى إقبال الجمهور (وليس التجار) إلى الاحتفاظ بالدولار على أن مدخراً كونه يكون مخزناً للقيمة أكثر أماناً من الدينار العراقي ، فضلاً عن تأثيره على الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

نظراً لعدم وجود قاعدة إنتاجية وطنية متينة ومرنة فإن هذا الإجراء يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستيرادات ، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع مؤقت لأسعار السلع والخدمات

ب. لحين امتصاص الصدمة النقدية ، وقد يؤدي ذلك إلى توجه المشروعات المحلية إلى الإنتاج كتعويض الاستيرادات.

ت. تطبق بعض البلدان هذا الخيار ، وذلك من أجل تشجيع صادراتها المحلية وبالتالي فإن هذا الإجراء قد يحفز القطاع الإنتاجي المحلي إلى زيادة الإنتاج والبحث عن وسائل جديدة لتطوير وتحسين وسائل الإنتاج.

ث. ثالثاً : توقف البنك المركزي العراقي عن البيع بمزاد العملة.

ج. ينصرف البنك المركزي العراقي في هذه الحالة لتأدية مهامه الكبيرة والمتعددة المتعلقة برسم وتنفيذ السياسة النقدية وترك مهمة بيع الدولار إلى وزارة المالية التي تُعد المصدر الرئيس للدولار وفقاً للخيارات التي تراها مناسبة حسب التطورات الآتية:

ح. الأولى: تأسيس منافذ لبيع الدولار عبر المصارف وشركات الصيرفة وفقاً لأسعار تتحدد حسب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد على أن تلتزم تلك المصارف وشركات الصيرفة بتوفير الدولار وفقاً للمعايير التي يتم الاتفاق عليها وتفرض عقوبات صارمة على من يخالف ذلك.

*تم احتسابه على أساس (المبيعات النفطية * سعر برميل النفط المقترح)

**تم احتسابه على أساس (حجم الإيرادات النفطية * معدل سعر الصرف المقترح)

***تم احتسابه على أساس (المبالغ النقدية بملايين الدنانير العراقية لسنة المقارنة _ المبالغ النقدية بملايين الدنانير العراقية لسنة الأساس)

****تم احتسابه على أساس (حجم المبالغ التي يتم توفيرها يومياً * 363)

الثانية: التوقف عن توفير الدولار الرخيص والبيع وفقاً للعرض والطلب على العملات الأجنبية وفي هذه الحالة فإن حجم الطلب على الدولار سوف يزداد بشكل كبير لشعور المواطنين والمصارف وشركات الصيرفة والمضاربين بأن تخلي البنك المركزي العراقي عن بيع الدولار سيؤدي إلى انخفاضه بشكل كبير وبالتالي يقدمون على الاحتفاظ به مما يؤدي إلى ظهور طبقة المضاربين في السوق والتي ستدفع إلى ارتفاع أسعار الدولار وبروز حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وظهور موجات التضخم التي ربما تصل إلى مستويات مفرطة خصوصاً وأن كمية العملة الموجودة في التداول هي أكبر بكثير من حجمها قبل عام (2003) التي وصلت فيها أسعار الدولار إلى (3000) دينار للدولار الواحد.

ولهذه الحالة مجموعة من الإيجابيات والسلبيات أهمها:

1. الإيجابيات :

✓ في حالة تطبيق الفقرة الأولى فإن هناك :

- أ. استقراراً نسبياً للمستوى العام للأسعار وكذلك لأسعار الصرف.
- ب. منعاً لحدوث فروقات كبيرة بين السعر الرسمي والموازي , وهذا يؤدي إلى إلغاء طبقة المنتفعين والمضاربين الطارئین خصوصاً إذا ألزمت وزارة المالية المصارف وشركات الصيرفة بتوفير الدولار وفقاً لمعايير التي يتم الاتفاق عليها.

✓ في حالة تطبيق الفقرة الثانية :

- أ. توفير مبالغ كبيرة جداً بالعملة المحلية ؛ وذلك لأن سعر الصرف للدولار سيرتفع بشكل كبير في حالة توقف اجراءات مزاد العملة , وهذا يوفر على الحكومة مبالغ الأنفاق العام المقومة بالدينار العراقي .

فعلى افتراض أن سعر صرف الدولار سيرتفع إلى (1700) دينار لكل دولار فهذا يعني توفير (500) دينار لكل دولار مباع , وبافتراض أن وزارة المالية ستبيع (200) مليون دولار يومياً فإن ذلك سيضيف إيراداً للحكومة بمقدار (100) مليار دينار يومياً بالقياس بالسعر الحالي (1190) دينار لكل دولار أي أكثر من (30) ترليون دينار سنوياً وهو ما يشكل نصف موازنة العراق الحالية.

- ب. سترتفع أسعار السلع والخدمات المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية مع نظيرتها المحلية , وهذا يدفع بالمنتج المحلي إلى البحث عن الآت جديدة لتطوير وزيادة الإنتاج مما يخفض من حجم العجز في ميزان المدفوعات .

2. السلبيات :

✓ في حالة تطبيق الفقرة الأولى :

- أ. ستستمر حالة استنزاف الدولار من خلال توفيره بسعر مدعوم الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة العجز في الموازنة وزيادة حدتها مع انخفاض أسعار النفط العالمية.
- ب. ستستمر حالة تهريب العملة الأجنبية إلى خارج العراق ما لم يتم تطبيق قرارات صارمة تحد من هذه الحالة وعن طريق أجهزة رقابية متخصصة ونزيهة.

✓ في حالة تطبيق الفقرة الثانية :

- أ. سينخفض سعر صرف الدينار العراقي بشكل كبير وتتعدم الثقة بالدينار العراقي كمخزن للقيمة
- ب. بروز ظاهرة الدولار في الاقتصاد وتقوم جميع المعاملات التجارية والخدمية بالدولار.
- ت. انخفاض المستوى المعاشي للسكان وبخاصة من ذوي الدخل المحدود التي ستخفض قدرتهم الشرائية للسلع والخدمات التي كانت تستورد من الخارج عن طريق توفير الدولار الرخيص وفقاً لمزاد العملة.

وقد بدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق فكرة تخليه عن مزاد العملة الأجنبية لبيع الدولار وتركه إلى مصارف حكومية آخذ بنظره أن مزاد العملة الأجنبية ليس من اختصاصه , كما اهتم بكيفية التخلص من الاتهامات التي وجهت اليه بشأن الآلية التي يعتمد عليها في بيع العملة أثناء المزاد . ولأن البنك المركزي العراقي _ ضمن تدخله لبيع العملة في المزاد أصبح يمول التجارة الخارجية للقطاع الخاص _ بسبب وحدانية الاقتصاد العراقي (النفط) وما يطلبه السوق لتخريج الدولار وتحت مختلف الظروف لذلك أصبحت هناك اتهامات حول إخراج العملة الأجنبية بما لا يخدم الاقتصاد العراقي , ويمكن للبنك المركزي العراقي أن يتعاون مع الجهات المسؤولة عن عملية بيع المزاد لامتصاص السيولة المالية ولكن دون التدخل في التفاصيل.

إن هذه السيناريوهات هي مجرد أفكار من أجل التوصل إلى حلول إيجابية تخرج البلد من الضائقة المالية التي يعاني منها , التي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط وتوجه البلد إلى زيادة حجم الانفاق العام خصوصاً مع تزايد أعداد العاملين في القطاع العام من جهة وتزايد حجم الانفاق العسكري والتعويضات نتيجة لمحاربة المجرمين الإرهابية من جهة أخرى.

الاستنتاجات :

1. شهدت معدلات نمو عرض النقد قبل عام 2003 مستويات مرتفعة نتيجة لما تعرض له العراق من حروب وعقوبات اقتصادية , ورافق ذلك ارتفاعاً في معدلات عجز الموازنة العامة مما دعا إلى الاقتراض من البنك المركزي العراقي ؛ إذ أصبح تابعاً للسياسة المالية ومتطلبات موازنتها دون النظر إلى الآثار السلبية كالتضخم والتقلب في سعر الصرف.
2. شهدت المدة قبل عام (2003) سيادة الهيمنة المالية على السياسة النقدية , وأصبحت تمثل الرافعة المالية لتمويل الأنفاق العام الذي انخفضت موارده بسبب الحرب ومن بعده العقوبات الاقتصادية , وقد انعكس ذلك على ظهور موجات تضخمية جامحة وتقلبات واسعة في سعر صرف الدينار العراقي .
3. انتهجت السياسة النقدية قبل عام 2003 نظام سعر الصرف الثابت بشكل رسمي والتحول بشكل تدريجي إلى نظام تعدد سعر الصرف الثابت **Fixed Multiple Regime** , وبما أن العراق يستورد مجمل سلعة الاستهلاكية من الخارج . فقد برزت الحاجة إلى العملات الأجنبية لتغطية تلك الاستيرادات وانعكس ذلك على ظهور سوق صرف موازية برز فيها النشاط المضاربي الذي خلق فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي والموازي عجزت بسببه السياسة النقدية عن تبني نظام صرف جديد قادر على تخفيض حجم الفجوة.
4. بعد عام 2003 حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته , وأصبح بمنأى عن الضغوط التوسعية للسياسة المالية , ولم يعد مصدراً لتمويل العجز في الموازنة العامة , بل يعمل بالتنسيق معها , وقد ازدادت قوة الشراكة بينهما عن طريق مزاد العملة الذي توفر فيه السلطة المالية العملة الأجنبية (الدولار) ويقوم البنك المركزي بتزويدها بالدينار العراقي وهو ما ساهم في السيطرة على الكتلة النقدية وتخفيض نسبة العملة في التداول فضلاً عن استقرار سعر الصرف.
5. أصبحت آثار السياسة النقدية تتعمق بشكل إيجابي بعد عام 2003 عن طريق محاولة السياسة النقدية الاهتمام بالاستقرار السعري عن طريق التحكم بمزاد العملة مستفيدة من تنامي الاحتياطات النقدية الأجنبية والإدارة المستقلة للبنك المركزي , وانعكس ذلك على انخفاض مستويات التضخم بشكل كبير من (33.6%) خلال عام 2003 إلى (2.4%) في عام 2013.
6. تمكنت السلطة النقدية بعد عام 2003 من توحيد معدلات سعر الصرف عن طريق إشباع حاجة السوق من العملة الأجنبية , وقد ركزت على استقرار سعر الصرف وهو أمر ينسجم مع رعية الاقتصاد العراقي وطبيعة تدفق العملات الأجنبية الناجمة عن تصدير النفط , ولأجل

نجاح سعر الصرف كمثبت أسمى وصمام تحديد مستويات الكتلة النقدية ونقل الأثر إلى القطاع الحقيقي لجأت السلطات النقدية إلى أسلوب مزاد العملة الأجنبية , الذي نجح في ضبط ايقاع الاقتصاد من خلال رفع قيمة الدينار العراقي .

7. تميزت السياسة النقدية خلال مدة الدراسة بالتذبذب وعدم الاستقرار الكامل لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي ضمن مربع كال دور ؛ إذ حققت السياسة النقدية خلال مدة الثمانينات استقراراً نسبياً لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي بسبب ما مر به الاقتصاد العراقي أثناء تلك المدة , وخلال مدة فرض العقوبات الاقتصادية أصبحت السياسة النقدية أكثر تبعية للسياسة المالية مما انعكس على عدم تحقيق الاستقرار لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي , وبعد التغيرات السياسية للاقتصاد العراقي وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته حصل استقرار شبه تام لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.

التوصيات :

1. يجب المحافظة على استقلالية البنك المركزي العراقي وعدم المساس بها أو التأثير عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة , وأن يستعين البنك المركزي العراقي بالخبرات العلمية والأكاديمية في رسم سياسته النقدية بما يتلاءم و طبيعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي.
2. نتيجة لانخفاض الإيرادات التي يحصل عليها العراق من تصديره لكميات من النفط والتي أصبحت لا تغطي حجم الطلب على العملات الأجنبية (الدولار) فعلى البنك المركزي العراقي أن يستعمل سيناريو جديد لا يتخلل فيه عن سياسة المزاد , وفي الوقت نفسه يوفر العملات الأجنبية بالقدر الذي لا يؤدي إلى انخفاض كبير في سعر صرف الدينار العراقي .
3. أن يتخذ البنك المركزي العراقي والجهات الساندة له مجموعة من الإجراءات الصارمة والعقوبات على كل من يحاول أن يستغل سياسة المزاد لتحقيق مكاسباً غير مشروعة كتهريب العملة الأجنبية إلى الخارج مستغلاً الدولار الرخيص الذي يوفره البنك المركزي العراقي أو عمليات تبييض الأموال التي تستغلها بعض الجهات الفاسدة عن طريق مزاد العملة.
4. لأبد مراقبة المصارف التجارية وشركات الصيرفة الرسمية التي تتعامل مع مزاد البنك المركزي بشكل مباشر بحيث تؤدي دورها المطلوب وتبيع الدولار بالسعر الرسمي المقرر إلى الجهات المستفيدة منها وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي , وفرض عقوبات صارمة لمن يخالف تلك التعليمات.
5. إعادة العمل بنظام التحويل الخارجي للعملات الأجنبية وفق ضوابط وتعليمات يصدرها البنك المركزي العراقي للتخفيف من حدة الاستنزاف في العملات الأجنبية الخارجة من البلاد خصوصاً وأن البنك المركزي يضطر الى تغطية الطلب على الدولار من الاحتياطي النقدي في حالة عجز الإيرادات النفطية عن تغطية الطلب المتزايد على الدولار.

المصادر

أ- المصادر باللغة العربية

- 1- أحمد عبد الزهرة حمدان , خيارات السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (تجارب بلدان مختارة) , أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية .
- 2- البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي , سنوات مختلفة
- 3- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , نشرات سنوية متفرقة.
- 4- ثريا الخزرجي , السياسة النقدية بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , جامعة بغداد , العدد (23) , 2010 .
- 5- جمهورية العراق , وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , قسم المعلومات الفنية , 2014.
- 6- سعد عبد الكريم حماد فرحان , صبحي عبد الغفور جروان , الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي وأثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة (2003 – 2011) , مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة تكريت , المجلد (10) , العدد (30) , 2013 .
- 7- سنان محمد رضا الشبيبي , مزاد العملة الأجنبية : أزمة بنك مركزي أم أزمة اقتصاد ؟ , 2013 , بحث متاح على الموقع التالي : <http://almadapaper.net>
- 8- سهام حسين البصام , سميرة فوزي شهاب الشريدة , مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار الصرف في أعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية دراسة تحليلية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (36) , 2013 .
- 9- عبد الجبار هاني السامرائي , تحليل آثار السياستين النقدية والمالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول مختارة للمدة (1998 – 2008) , أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 2011 .
- 10- عبد المنعم السيد علي , استقلالية البنوك المركزية : مع أشاره خاصة إلى البنك المركزي العراقي , بحوث اقتصادية عربية , العددان (57-58) , 2012 .
- 11- فلاح حسن ثويني , التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , المجلد (3) , العدد (8) , 2005 .
- 12- محمود محمد داغر , السياسة النقدية في العراق : من التبعية إلى الاستغلال غير الفعال , بحوث اقتصادية عربية , العدد (65) , 2014 .
- 13- مظهر محمد صالح , الاتجاهات الزاهنة للتضخم في العراق , 2013 , بحث متاح على شبكة الاقتصاديين العراقيين على الموقع : www.iraqieconomists.com
- 14- مظهر محمد صالح , الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية , البنك المركزي العراقي , كانون الثاني , 2012 .
- 15- ميثم لعبيبي , مزاد العملة , 2015 , بحث متاح على الموقع التالي : <http://almadapaper.net>

- 16-نزار كاظم صباح الخيكاني , حسين عبد الأمير جابر العيساوي , إمكانية الأدوات النقدية المستحدثة على التأثير في عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2010) , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية , المجلد (16) , العدد (3) .
- 17-نعيم صباح سراج , البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003 – 2013) , أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة البصرة , 2013 .
- 18-وليد عيدي عبد النبي , السوق المالية في العراق الواقع والتطورات المستقبلية , البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , بدون تاريخ .
- 19-وليد عيدي عبد النبي , تطور الجهاز المصرفي العراقي في العراق للفترة من 2003 إلى 2013 , البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , 2014 .
- 20-وليد عيدي عبد النبي , مزاد العملة الأجنبية ودوره في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي , المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان , البنك المركزي العراقي , 2010 .
- 21-يوسف حسن يوسف , البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول , الطبعة الاولى , دار التعليم الجامعي , الإسكندرية , 2014 .

ب - المصادر باللغة الانكليزية

- 1- Steve H. Hanke, Matt Sekerke, Monetary Option for Postwar Iraq, Foreign Policy Briefing, CATO Institute, NO 80, September 22, 2003.
- 2- Robin Bade & Michael Parkin, Central Bank Laws and Monetary Policy, Department of Economics, University of Western, Ontario, London, 1988
- 3- Ali Merza , Foreign Exchange Auction , International Reserves , and Central Bank Independence of Iraq , 2013 , Search is available on the website : <http://iraquieconomists.net>

استدامة السياسة النقدية في العراق (2017 - 2014)

إعداد الباحث : بلال قاسم محمد

المستخلص :

قام المركزي العراقي بعد 2004 باتباع سياسة استهداف التضخم **Inflation Targeting** وفي الوقت الذي نجحت الاقتصادات ذات العمق المالي سواء المتقدمة او الناشئة وحتى الكثير من النامية في ادارة هذا المنهج عبر مثبت اسمي **Nominal Anchor** متمثل بمعدل الفائدة ، فإن السياسة النقدية في العراق لم تستطع ادارة المنهج عبر الفائدة بسبب الهشاشة المالية **Shallowness** وريعية الاقتصاد وانفصال القطاع الحقيقي عن النقدي فضلا عن الاعتماد شبه التام على الاستيرادات في اشباع الطلب المحلي على السلع والخدمات، لذا تحولت ادارة مدخل استهداف التضخم الى سعر الصرف مثبتا اسميا وعده المؤثر الرئيس في المستوى العام للأسعار بسبب التأثير المباشر على اسعار السلع والخدمات وبالتالي القدرة الشرائية للمواطنين.

وبالفعل ظهر نجاح السياسة النقدية من خلال الحفاظ على سعر صرف مستقر نسبيا ادى الى استقرار الاسعار والقوة الشرائية في الاقتصاد وكان ذلك عن طريق تعقيم الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الاخرى. ولكن على حساب الضغط على الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي في ظل الانفاق الاستهلاكي الكبير من قبل الحكومة (وانخفاض مرونة التحكم فيه وقابلية تخفيضه الى الحجم الطبيعي) مقابل تناقص عائدات النفط التي تمثل المصدر الوحيد لعرض العملة الاجنبية. مما يجعل سعر الصرف مستقبلا هو الآخر غير قادر على الحفاظ على استقرار الاسعار وخفض التضخم ومن ثم تصبح العملة العراقية مهددة بالانهيار.

ان استدامة السياسة النقدية هنا تعد من الضرورات ذات الاولوية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في العراق في ظل المعطيات التي تعكس الحالة السلبية التي يعيشها الاقتصاد العراقي، هذه الاستدامة يتم قياسها من خلال الاقتراب او الابتعاد عن حزمة الاهداف التي ترمو اليها وامكانية استمرارها في تعقيم الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير المرغوبة اجتماعياً.

المصطلحات الرئيسية للبحث: استدامة السياسة النقدية، آلية التعقيم، الاستقلالية النقدية.

Abstract

The CBI after 2004 follows **Inflation Targeting** policy, At time many of economies with financial depth (even the advanced, emerging or developing) was succeed to manage this approach through interest rate as **nominal anchor**, the monetary policy in Iraq can't manage the approach through **interest rate** due to financial Shallowness, rentier of economy and The isolation between real and monetary sector as well dependence on the imports to satisfy the domestic demand for goods and services, for all that the administration of monetary sector turned the approach to target the exchange rate as nominal anchor because the direct relationship between **exchange rate** and the price of goods and services so it attempt stabilized the purchasing power of people.

The Monetary policy succeed by maintain the exchange rate stability down to achieve the stability of prices and purchasing power in the economy, this happened by sterilize the negative effect of other economic policy. This mechanism cause pressure on foreign reserves in CBI under large consumer expenditure by government (decreasing the elasticity of controlling it and the ability to decrease it to the normal size), in face of, the decreasing of oil prices which represents the only source of foreign currency supply. This will make the exchange rate in future can't maintain the prices stability and lowing the inflation which make the Iraqi currency in danger of collapse.

The monetary policy sustainability is very important to maintain the economic stability in Iraq, under the negative states that Iraqi economy lives it, this sustainability can measured by get closer or away from the goals of monetary policy and continues of its ability to work on it.

Key word: Monetary policy, sterilizing mechanism, Monetary Autonomy

تقديم

يحتل موضوع الاستدامة حيزاً كبيراً في البحوث والمناقشات العلمية وفي مختلف انواع التخصصات، خصوصاً في ظل التطور الكبير في المفاهيم العامة والتحول نحو ايجاد افضل السبل واستخدام انسب الادوات وبما يحقق الاستدامة (الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية) ، بالتالي يجدر بنا تحليل الجزئية التي تهمنا من هذا النظام المتكامل وتحقيق استدامة السياسة النقدية في العراق وضمان القدرة على تحقيق اهدافها في الحاضر والمستقبل، ان السياسة النقدية في العراق تعتمد بصورة رئيسه على سعر الصرف مثبتاً اسمياً في ظل لا فاعلية القنوات التقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد، ففي ظل سياسة استهداف التضخم التي يتبعها المركزي العراقي بعد 2004 تم الاعتماد على سعر الصرف مثبتاً اسمياً للتأثير في المستوى العام للأسعار ، بسبب الظروف الاقتصادية والنقدية التي يعيشها البلد من اختلال هيكلي وهشاشة مالية وتخلف مصرفي ومن خلال استعمال نافذة بيع العملة اداة للسيطرة عليه ، فضلاً عن تشجيع تداول الادوات الاخرى كالسندات والحوالات وغيرها.

مما ينعكس على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتهيئة البيئة الملائمة للسياسات الاخرى للعمل على تنشيط القطاع الحقيقي وتحقيق النمو كخطوة اولى للتنمية الشاملة وضمان استدامة السياسة النقدية، عليه يجب بيان ماهية استدامة السياسة النقدية وطرق تحقيقها في الادبيات الاقتصادية وتطبيقها على الواقع العراقي.

1- استدامة السياسة النقدية:

يمكن تعريف استدامة السياسة النقدية بأنها القدرة على استخدام الاحتياطات الاجنبية والادوات النقدية بالشكل الأمثل حتى تستطيع تحقيق الهدف الرئيس للسياسة النقدية المتمثل باستقرار الاسعار فضلاً عن الاهداف الاقتصادية الاخرى في الوقت الحاضر والمستقبل وذلك من خلال استخدام حزمة من الادوات الفعالة وبما يساهم في رفع العمق المالي في الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي.

وبما انه لا توجد مؤشرات محددة لاستدامة السياسة النقدية يمكن اقتراح عدة مؤشرات ذات إثر مباشر على فعالية السياسة النقدية واستدامتها تتمثل في ثلاث مجموعات:

أ. المجموعة العليا

- كفاية الاحتياطات الاجنبية.

المجموعة الوسطى

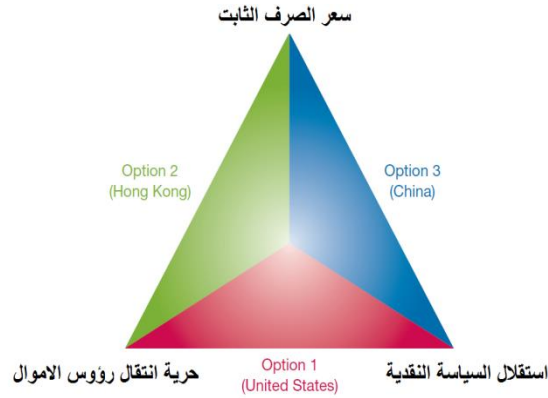
- درجة استقلالية السياسة النقدية.

ج. المجموعة الدنيا (العملية)

- نوعية الادوات النقدية المستخدمة ومدى تطورها وفعاليتها.

ان هذه المجموعات الثلاث توضح درجة استدامة السياسة النقدية في استمرارية تحقيق الهدف الرئيس المتمثل بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، ففي الاقتصاديات المتقدمة ذات العمق المالي تمت نمذجتها في نظرية الاستحالة الثلاثية الـ (Trilemma)¹، حيث تواجه الدولة التي تطمح لتحقيق سياسة نقدية مستدامة ثلاث خيارات لا يمكن الاختيار الا اثنين منها (حرية انتقال رؤوس الاموال ، ثبات سعر الصرف ، استقلال السياسة النقدية) ، ويمكن تمثيلها بالشكل 1 حيث يمثل المثلث فيه نظرية الاستحالة الثلاثية. (Mishkin , 2012: 445)

الشكل 1 مبرهنة الاستحالة الثلاثية



Recourse: Mishkin, Fredrik S, 2012, **Macroeconomics–Policy and Practice**, USA: addison–Wesley, p445.

يمكن لأي بلد أن يقوم بتثبيت سعر صرف عملته من دون اضعاف فاعلية المركزي، عن طريق التحكم في اسعار الفائدة، بشرط الحفاظ على ضوابط تدفقات رؤوس الاموال (مثال على ذلك الصين كما في الشكل 1)، كذلك يمكن للبلد ان يقرر اختيار حرية حركة رؤوس الاموال (لغرض جذب الاستثمارات الخارجية او استثمار الاموال المحلية في الخارج او غيرها من الدوافع)، والحفاظ على استقلالية السياسة النقدية، وهذا يتم فقط عن طريق السماح لسعر الصرف أن يتقلب وفقا لقوى العرض والطلب (مثال على ذلك الولايات المتحدة الامريكية) أو يمكن للبلد ان يعمل على تحقيق استقرار في سعر صرف العملة مع حرية انتقال رؤوس الاموال ، ويتم ذلك

* صعوبة الاختيار بين اثنين من ثلاثة خيارات.

عن طريق التخلي عن أي قدرة على ضبط اسعار الفائدة لمكافحة التضخم أو الركود (مثال ذلك هونج كونج). (مهوس، 2015: 42)

ان عملية الاختيار بين الخيارات الثلاثة يعتمد على: (سمير، 2011: 68-69)

- تنوع الاقتصاد.

- القدرة على مواجهة الصدمات.

- موقف ميزان المدفوعات.

من الممكن ان تتبع الدولة الخيارات الثلاث ضمن مثلث الاستحالة اذا كانت تتمتع بفائض عالي من الاحتياطات الاجنبية، ولكن بالتأكيد سيكون ذلك على حساب استنزاف هذه الاحتياطات وبالتالي اختلال المركز المالي للسياسة النقدية واختلال فعالية الادوات المستخدمة في عملية تعقيم المعروض النقدي او تثبيت سعر الصرف.

من خلال تحليل معطيات الاقتصاد العراقي نجد ان العراق يواجه معضلة الـ **Trilemma** وبصورة كبيرة،

فمن خلال تحليل توجهات السياسة النقدية نجد انها تمارس:

- تثبيت سعر الصرف منذ 2009 وحتى الان.

- استقلاليته القانونية استنادا الى قانون 56 لعام 2004، والهيمنة المالية الفعلية على توجهاتها.

- ضعف حركة رؤوس الاموال خروجاً ودخولاً، مع ارتفاع خروج العملة الاجنبية لتمويل الاستيرادات.

1-1 سعر الصرف

يتم التدخل في سوق الصرف في العراق عبر نافذة بيع العملة للحفاظ على استقرار سعر الصرف في إطار هدف رئيس للسياسة النقدية هو استهداف التضخم، ويُعد المركزي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنفيذه، وعلى الرغم من وضوح الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الاخرى في التأثير على استقرار الاسعار الا ان المركزي نجح في تعقيم هذه الآثار السلبية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار عن طريق مثبته الاسمي المعتمد.

جدول (1)
المعدل الشهري لسعر الصرف الرسمي وفي السوق للمدة 2017-2014
مع الإحصاءات الأساسية للسلسلة

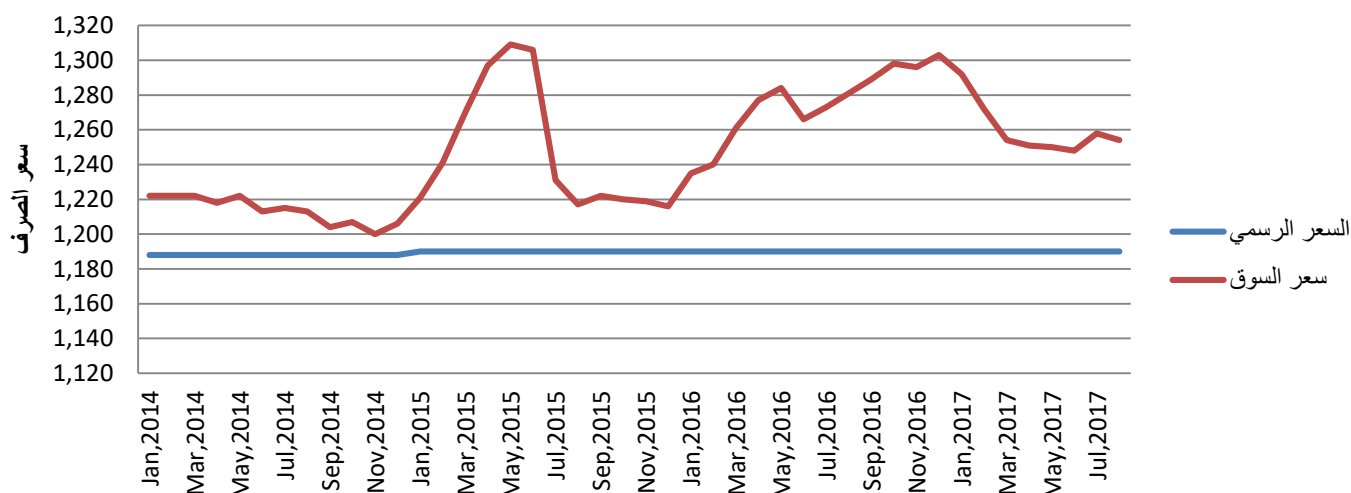
السنة	الشهر	السعر الرسمي	سعر السوق	السنة	الشهر	السعر الرسمي	سعر السوق
2014	Jan	881,1	1,222	2016	Jan	1901,	1,235
	Feb	881,1	1,222		Feb	1901,	1,240
	Mar	881,1	1,222		Mar	1901,	1,261
	Apr	881,1	1,218		Apr	1901,	1,277
	May	881,1	1,222		May	1901,	1,284
	Jun	881,1	1,213		Jun	1901,	1,266
	Jul	881,1	1,215		Jul	1901,	1,273
	Aug	881,1	1,213		Aug	1901,	1,281
	Sep	881,1	1,204		Sep	1901,	1,289
	Oct	881,1	1,207		Oct	1901,	1,298
	Nov	881,1	1,200		Nov	1901,	1,296
	Dec	881,1	1,206		Dec	1901,	1,303
2015	Jan	1901,	1,221	2017	Jan	1901,	1,292
	Feb	1901,	1,241		Feb	1901,	1,272
	Mar	1901,	1,270		Mar	1901,	1,254
	Apr	1901,	1,297		Apr	1901,	1,251
	May	1901,	1,309		May	1901,	1,250
	Jun	1901,	1,306		Jun	1901,	1,248
	Jul	1901,	1,231		Jul	1901,	1,258
	Aug	1901,	1,217		Aug	1901,	1,254
	Sep	1901,	1,222	Mean			1248.068
	Oct	1901,	1,220	Maximum			1309.000
	Nov	1901,	1,219	Minimum			1200.000
	Dec	1901,	1,216	Std. Dev.			33.037
				الحد الاعلى			1281.105
				الحد الادنى			1215.031

المصادر:

- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث، مؤشرات الاسعار، سعر الصرف، بغداد.

الشكل (2)

المسار الشهري لسعر الصرف الرسمي وفي السوق للمدة 2017 - 2014

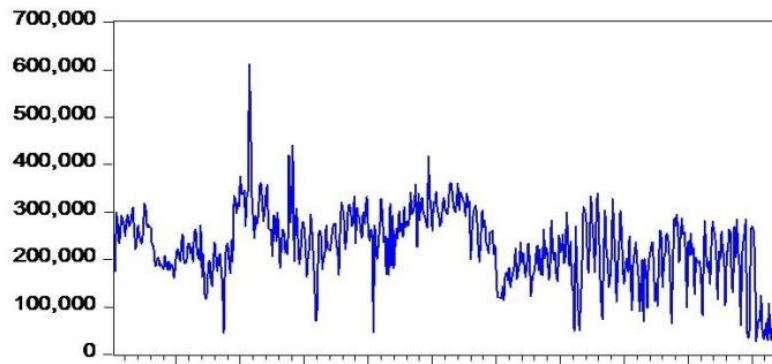


المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول 1.

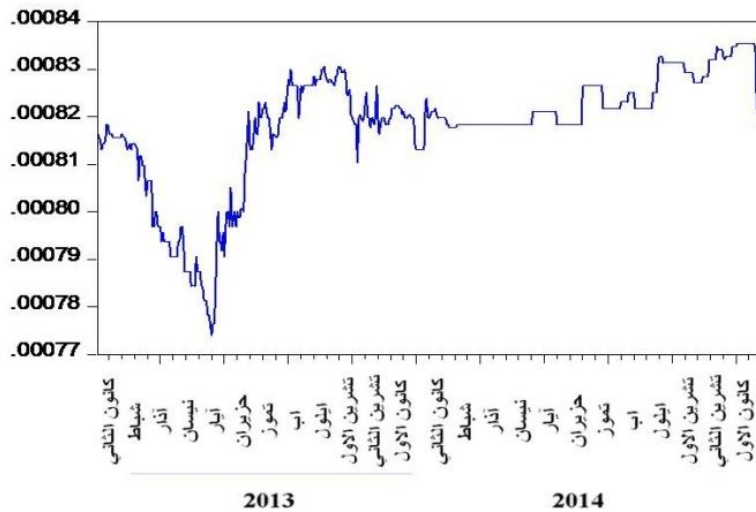
يلاحظ من الجدول (1) ثبات سعر الصرف الرسمي على الرغم من تغير قيمته ولكن يلاحظ عدم وجود للتذبذب، ووجود تباين بين السعر الرسمي والموازي وبتذبذب في الاخير مسيطر عليه نسبياً يعود الى الوضع العام غير المستقر في البلد وضعف اداء السياسات الاقتصادية الاخرى، فبسبب ضعف مرونة الطلب السعرية على الدولار التي يُمكن تقسيمها الى قسمين رئيسيين الاول وهو الاكبر يمثل الطلب على الدولار لغرض تمويل الاستيرادات وهو مستقل عن سعر الصرف نسبياً حيث يمثل الحاجة الفعلية في الاقتصاد، والمشاركين في المزاد لا يهتمهم السعر اذ يمثلون وسطاء بين التجار والنافذة فقط، والقسم الثاني يمثل الطلب لأغراض المضاربة والاستفادة من فروقات البيع والشراء وهذا النوع من الطلب يُعد طبيعي حيث تزداد الكمية المطلوبة عند انخفاض سعر الصرف ليتم بيعها عند ارتفاعه ، ومن ثم يعد هذا النوع من الطلب دالة في سعر السوق لليوم السابق حيث ينشط دور التوقعات ، ولا سيما خلال المدة 2013-2014، إذ تقع ضمن المدة التي اعتمد المركزي فيها على تثبيت سعر الصرف الرسمي.

تُظهر النتائج ان قيمة مرونة الطلب السعرية على الدولار تبلغ -0.2% لتعكس مرونة ضئيلة للطلب على الدولار تجاه السعر ، فكلما ارتفع سعر الدولار بوحدة واحدة انخفض الطلب عليه ما يقارب -0.2% ، بمعنى آخر ان هذه المرونة تعطي تصوراً واضحاً حول القدرة المحدودة للسياسة النقدية في تقليل تسرب العملة الاجنبية من الاقتصاد العراقي، وضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، بهدف تشجيع المنتج المحلي ودعمه مما يؤدي الى تقليل الاستيرادات من جهة، و تقليل الاستهلاك للسلع الكمالية وغير الضرورية من جهة اخرى ، ومن ثم تخفيف الضغط على الاحتياطيات وميزان المدفوعات: (حسن، 2017: 64)

الشكل (3) الطلب الكلي على الدولار وسعره في السوق للمدة 2013-2014
Total demand on dollar



Market exchange rate



يوضح الشكل (3) تقارب اتجاه حركة سعر صرف الدولار في السوق والطلب عليه، كما ويظهر الشكل ان التقلبات الكبيرة تتبعها تقلبات أكبر وان التقلبات الصغيرة تتبعها تقلبات أصغر، إذ تسود عملية المضاربة في سوق الصرف نظراً لضعف السوق المالية في الاقتصاد.

1-2 استقلالية السياسة النقدية:

يزداد صافي العملة الاجنبية في جانب الاصول من الميزانية جراء بيع الدولار من وزارة المالية الى المركزي مقابل الدينار، ليقابل هذه الزيادة في جانب الاصول **Assets**، زيادة في جانب المطلوبات **Liabilities**، ليؤدي ذلك في النهاية الى زيادة القاعدة النقدية جراء زيادة الاصدار النقدي عند قيام الحكومة بإنفاق تلك المبالغ من حسابها.

الميزانية العمومية

الاصول	المطلوبات
الائتمان المحلي + الاحتياطات الاجنبية	+ العملات احتياطات المصارف

ان تتبع الموازنات العامة للمدة 2014-2017 يُظهر تفاوت في الانفاق العام على الرغم من ارتفاعه نسبياً مما يعرض الاقتصاد الى ضغوط تضخمية ، وهنا يكون دور المركزي في مواجهة الآثار السلبية لهذا الانفاق من خلال عملية تعقيم العرض النقدي المتزايد بفعل زيادة النفقات عن طريق نافذة بيع العملة، وهو ما ينعكس بصورة واضحة على الاستقرار النسبي في قيمة العملة وصولاً الى الاستقرار السعري ، يُستنتج مما سبق ان العرض النقدي يُعد متغيراً تابعاً للإنفاق العام بموجب تأثير الانفاق العام على فقرة صافي الاصول الاجنبية في ميزانية البنك المركزي والتي تمثل بدورها اهم متغير مؤثر ايجاباً وسلباً في عرض النقود، ليبقى المركزي مساهماً للمالية في سياساتها الانفاقية ، ومُعيداً للآثار السلبية لهذا الانفاق من خلال الموازنة بين عرض الدولار والدينار في الاقتصاد (تعقيم **Sterilizing** المعروض النقدي).

الجدول (4) متغيرات ميزانية البنك المركزي للمدة 2014 – 2017

مليون ID

السنة	مبيعات المركزي من الدينار لوزارة المالية مقابل الدولار	الاصول (صافي الموجودات الاجنبية)	المطلوبات (العملة المصدرة)	مشتريات المركزي من خلال النافذة	نسبة المشتريات الى العملة المصدرة %
	1	2	3	4	3 / 4
2014	بداية السنة	4,654,670	89,043,000	40,786,317	4,878,224
	نهاية السنة	55,402,500	77,352,000	39,883,686	62,797,792
2015	بداية السنة	2,442,000	77,352,000	40,128,400	3,452,988
	نهاية السنة	59,271,003	62,810,000	38,585,119	55,247,088
2016	بداية السنة	1,482,000	58,651,000	38,639,751	4,098,965
	نهاية السنة	32,713,988	52,618,000	45,231,515	42,743,100
2017	بداية السنة	3,385,040	53,296,000	45,103,523	4,642,156
	شهر 8	34,539,473	54,688,000	44,687,430	36,328,380

المصدر:

1- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المؤشرات النقدية، بغداد.

2- تم اخذ المبالغ بالدينار من خلال ضرب المبلغ بالدولار في متوسط سعر الصرف لكل سنة.

يُلاحظ من الجدول (4) متغيرات ميزانية المركزي ويمكن تحليلها كالآتي:

العمود 1: مبيعات الدينار من المركزي لوزارة المالية مقابل الدولار.

العمود 2: الاحتياطيات الاجنبية في جانب الاصول في الميزانية.

العمود 3: صادرات العملة لتمويل الانفاق الحكومي جانب المطلوبات.

العمود 4: مشتريات الدينار من السوق عن طريق النافذة.

- بيع الدينار من المركزي لوزارة المالية مقابل الدولار ↑ ← الاحتياطيات الاجنبية في جانب الاصول في الميزانية ↑ ← الحساب الجاري لوزارة المالية في جانب المطلوبات من ميزانية المركزي ↑ ← اصدار العملة لتمويل الانفاق الحكومي ↑ ← عرض النقود ← سحب الدينار من السوق عن طريق النافذة لمواجهة الضغوط التضخمية ↓ ← الاحتياطيات الاجنبية ↓ ← العرض النقدي

فعند تحليل ميزانية عام 2014 كمثال لتوضيح ما ذكر اعلاه يُلاحظ الآتي:

الخطوة الاولى: بيع العملة الاجنبية من وزارة المالية الى المركزي في شهر كانون الثاني 2014 وبما يعادل 4,654,670 مليون ID، ليضاف هذا المبلغ الى حساب وزارة المالية الجاري في جانب المطلوبات من ميزانية المركزي، ونجم عن هذا الاجراء ارتفاع الاحتياطيات الاجنبية في جانب الاصول في الميزانية بما يعادل المبلغ المذكور عملة اجنبية.

الخطوة الثانية: قيام المركزي بإصدار 40,786,317 مليون ID في شهر كانون الثاني لتغطية انفاق الحكومة.

الخطوة الثالثة: قيام المركزي بسحب الدينار من السوق عن طريق النافذة للحفاظ على المستوى العام للأسعار، إذ تم سحب ما يقارب 4,878,224 مليون ID اي ما نسبته 12% من حجم العملة المصدرة.

ليؤدي ذلك الى انخفاض الاحتياطيات الاجنبية في جانب الاصول من 89,043,000 مليون ID بداية المدة الى 77,352,000 مليون ID (اي السحب من الاحتياطيات الاجنبية لدى المركزي أكثر مما تم ايداعه من مبيعات وزارة المالية من الدولار في المدة نفسها، لان مبيعات المالية للمركزي اقل من مبيعات المركزي للسوق عن طريق النافذة). مقابل انخفاض العملة المصدرة الى 39,883,686 مليون ID، ويُلاحظ كثافة عملية التعقيم للمعروض النقدي حيث تم سحب 62,797,792 مليون ID من السوق عن طريق النافذة اي ما يقارب 157.45% من العملة المصدرة.

من خلال استقراء الواقع الاقتصادي يُرى ان المركزي هو المؤسسة الاقتصادية الوحيدة التي نجحت في الحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي وفق ما متوافر لديها من ادوات، واهمها نافذة بيع العملة في ظل التوجهات التوسعية غير المدروسة للسياسة المالية، ولكن ينبغي الاشارة الى ان السياسة التي يتبعها المركزي تمثل الحل المؤقت الامثل للمرحلة الانتقالية التي يمر بها البلد.

ولكن بعد عام 2015 أصبح الوضع مختلفاً، حيث تطورت وتنوعت وسائل التعقيم التي يستخدمها المركزي نسبياً، ويُلاحظ ذلك من خلال تحليل كيفية تمويل الموازنة العامة مع انخفاض إيرادات النفط.

الميزانية العمومية

المطلوبات	الاصول
+ العملات	+ الائتمان المحلي
- احتياطيات المصارف	-+ الاحتياطيات الاجنبية

فعلى الرغم من انخفاض الاحتياطيات الاجنبية في جانب الاصول قامت الحكومة بتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة عن طريق الائتمان المحلي، بالتالي يتم تعويض النقص في صافي العملة الاجنبية في جانب الاصول من الميزانية (والناجم عن انخفاض مبيعات الدولار من المالية الى المركزي) عن طريق زيادة الائتمان المحلي، ليقابل الزيادة في جانب الاصول **Assets**، زيادة في جانب المطلوبات **Liabilities**، ليؤدي ذلك في النهاية الى زيادة القاعدة النقدية جراء زيادة الاصدار النقدي عند قيام الحكومة بإنفاق تلك المبالغ من حسابها.

الا ان هذه الزيادة يترتب عليها اثرين سلبيين، **الاول**: ارتفاع الدين العام الداخلي من جهة لمستويات مرتفعة نسبياً حتى وصل الى ما يقارب 47 ترليون دينار تقريباً نهاية سبتمبر 2017 ، اما الثاني فهو انخفاض الاحتياطيات الاجنبية الى ما يقارب 43 مليار دولار نهاية سبتمبر 2017، ان ما يُراد الوصول اليه هنا انه لا توجد قاعدة ثابتة يتم العمل وفقها، وليست للمركزي سلطة او قدرة على التحكم في مناسيب السيولة في ظل تبعية السياسة النقدية لتوجهات المالية العامة من جهة و محدودية الادوات الممكن استعمالها رغم تطورها الملحوظ من جهة اخرى ، وانما يعمل المركزي على تحديد كافة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الاخرى من خلال تحقيق هدفه الرئيس في الحفاظ على الاستقرار النقدي وعدّه حاضنه للنمو الاقتصادي . في انتظار ان تؤدي باقي مفاصل الاقتصاد دورها في تحقيق النمو الذي ترمو اليه.

1-3 حرية حركة رؤوس الاموال

يوصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد صغير مفتوح ضعيف حركة رؤوس الاموال دخولا (بسبب الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة) وخروجاً (بسبب الاجراءات والاليات الاقتصادية المتبعة)، وبسبب تخلف القطاع المالي في الاقتصاد وضعف دور الوساطة المالية فيه، لا يؤدي سعر الفائدة الدور المتوقع في الادبيات الاقتصادية،

لذلك يُعد سعر الصرف القناة الفاعلة لنقل آثار السياسات الاقتصادية الى الاقتصاد الحقيقي، ولكن بسبب تعطل القطاع الحقيقي والاعتماد بشكل رئيس على الاستيرادات لإشباع الطلب المحلي على السلع والخدمات، فإن هناك حركة لخروج النقد الاجنبي خارج البلد لتمويل الاستيرادات (كما تم الإشارة اليه في الشكل 4) من خلال نافذة بيع العملة. وتتلخص علاقتها بميزان المدفوعات:

1. بالميزان التجاري عن طريق تمويل استيرادات القطاع الخاص.

2. علاقتها بالحساب المالي عن طريق توفير العملة الاجنبية للجمهور الراغبين في ادخار او استثمار اموالهم في الخارج او لأغراض اخرى (سياحية، صحية)، وهو الامر الغالب نظراً للظروف التي يعاني منها البلد، او توفير العملة المحلية للأجانب الراغبين في الاستثمار في الداخل.

3. ان النافذة انعكاس لتغيرات ميزان المدفوعات عبر حسابيه: الجاري والمالي اذ ان تحقيق حساب كلي Overall موجب، يعني زيادة الاحتياطات والعكس يتمثل بنقصان الاحتياطات عند حساب كلي سالب (تفوق فقرات المدين على الدائن)، وبهذا فان النافذة تعكس فقرات الدائن والمدين في ميزان المدفوعات وتقدم بدقة علمية عبر الميزان.

ينبغي توضيح ان الدولار بعد ان يخرج من المركزي قد يُستعمل استعمالاً تجارياً او لأغراض اخرى، وينحصر دور المركزي في تدقيق الوثائق التي توجب التحويل (الاعتمادات المسندية والحوالات)، والموقف المالي للمصرف، ومدى التزامه بالنسب المقررة وفق السياسة النقدية، ومن ثم فإن دوره نقدي بحت (يتسلم الدينار مقابل الدولار) (الشبيبي، 2013: 1).

2- كلفة آلية التعقيم واستدامة السياسة النقدية

إن القاعدة النقدية يمكن ان تُمثل جانب الاصول او المطلوبات في ميزانية البنك المركزي خاصة مع تدني حجم حقوق الملكية، ولما كان يُمكن ان نعبر عنها بانها مجموع الائتمان المحلي مضافاً الى الاحتياطات الاجنبية $DC + FER$ (جانب الاصول)،

يقوم البنك المركزي بتعقيم عمليات التدخل في سوق الصرف الاجنبي من خلال بيع وشراء الاصول المالية المحلية عن طريق الـ OMO بكميات تكفي لمنع التغيرات في القاعدة النقدية، ومن ثم الرصيد النقدي. او من نافذة بيع العملة على العملة في التداول والعملة لدى المصارف (عرض النقود m_2) والذي يمثل متغير خارجي حتى عن سلطة البنك المركزي*، ومن ثم فإن آلية التعقيم سوف تختلف هنا عن عمليات السوق المفتوحة ففي

*يعد العرض النقدي متغير خارجي حتى عن سلطة البنك المركزي، حيث ان الحكومة هي المحتكر لعرض العملة الاجنبية والمتأتية عن طريق ايرادات مبيعات النفط، ومن ثم فهي المحدد الرئيس للعرض النقدي عن طريق النفقات العامة.

حين ان الاخيرة تؤثر على احتياطات المصارف والائتمان المحلي فإن النافذة تؤثر على العملة المحلية والاحتياطات الاجنبية ، بمعنى ان الزيادة في العرض النقدي الناجمة عن زيادة الانفاق العام يتم احتواءها من خلال بيع العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية في سوق الصرف المتمثل في النافذة: (علي، 2015: 540-543) ، ان تنوع ادوات ادارة السيولة التي يستخدمها البنك المركزي يستدعي قياس كلفة استخدام هذه الادوات من اجل ضمان استمراريتها .

1- كلفة استخدام الاوراق المالية لتعقيم العرض النقدي

ان الاوراق المالية التي يصدرها المركزي او الودائع التي تودعها المصارف لدى المركزي كأحد اوجه الاستثمار من خلال نافذة الاستثمار فتقاس تكلفتها من مقدار الفائدة عليها والتي يتحملها المركزي. بالتالي يقودنا التحليل الى ان كلفة ادارة السيولة وعملية التعقيم التي يقوم بها المركزي تعتمد على هذا المعطيات (سعر الفائدة الدولي، سعر الفائدة المحلي، معدل نمو سعر الصرف)، ويمكن قياس كلفة التعقيم من خلال: (Frenkel, 2007:4-5)

$$S = i - r - e$$

S كلفة التعقيم

i سعر الفائدة المحلي

r سعر الفائدة العالمي

ويمثل **e** نسبة نمو سعر الصرف المحلي:

$$e = dE/E \text{ (E= IQD / US\$)}$$

وتكون كلفة التعقيم صفراً إذا تساوى سعر الفائدة المحلي مع سعر الفائدة الدولي مُضافاً اليه نسبة نمو سعر الصرف المحلي.

$$i = r + e$$

بالتالي تتحقق استدامة السياسة النقدية عندما تكون تكلفة عملية التعقيم صفريه او سالبة، ويكون شرط الاستدامة:

$$i \leq r + e$$

إذاً $r + e$ تمثل الحد الاعلى للفائدة التي من شأنها الحفاظ على استدامة السياسة ولكن من الممكن الحفاظ على استدامة السياسة النقدية حتى مع سعر فائدة i اعلى من هذا الحد ، من خلال الاخذ بنظر

الاعتبار ان المطلوبات والقاعدة النقدية في ميزانية المركزي لا يوجد عليها فائدة وهي تعبر عن الاستقلال النقدي للمركزي (استقلال المركز المالي للمركزي عن مالية الحكومة)

ومن خلال الاعتبارات السابقة يمكن ان نقيس درجة الاستقلال النقدي للمركزي g من خلال الفرق بين الحد الاعلى للفائدة i_{max} الذي يسمح باستدامة السياسة النقدية* و $r + e$.

$$g = i_{max} - (r + e)$$

إذا بصورة رئيسية فإن الاحتياطات الاجنبية تمثل جانب الاصول في مواجهة المطلوبات للقاعدة النقدية المتمثلة ب(العملات واحتياطات المصارف) وادوات التعقيم ذات العائد والتي تعكس سعر الفائدة المحلي.

$$P = B + L$$

حيث P تمثل مجموع المطلوبات في ميزانية المركزي

B القاعدة النقدية

L مجموع الاوراق المالية ذات فوائد

بالتالي ان شرط استدامة سياسة التعقيم يمثل بـ:

$$dP \leq d(RE)$$

- شرط الاستدامة لأي مشروع على مستوى الاقتصاد الجزئي (الوحدة الواحدة) هو مساواة الكلفة الحدية للإيراد الحدي، وبعبارة أخرى هذا المفهوم على المستوى الكلي والسياسة النقدية بشكل خاص، نجد ان شرط تحقيق الاستدامة هو في مساواة الموجودات مع المطلوبات، او تجاوز الموجودات للمطلوبات وبشكل أكثر دقة مساواة او تجاوز العائد للكلف، إذا هنا هذا الشرط يعني ان السياسة النقدية مستدامة في حال عدم زيادة مجموع المطلوبات عن الموجودات متمثلة بالاحتياطات الاجنبية P/RE .

2-1-1 تطبيق معادلة كلفة التعقيم

يُمكن تطبيق المعادلات في الفقرة 2-1 على عمليات التعقيم في المركزي العراقي القائمة على اساس الاوراق المالية (حوالات البنك المركزي، شهادات الايداع)، من خلال اخذ المعطيات الاتية:

1- معدل نمو سعر الصرف المحلي لعام 2017 (0.374%)

2- متوسط سعر الفائدة المحلي على الاوراق المالية للبنك المركزي لـ 182 يوماً (2.5%)

3- متوسط اسعار الفائدة الدولية 1.65 على الاوراق المالية الدولية والودائع لدى البنوك العالمية.

* i_{max} من المفروض ان يكون اعلى حد هو ادنى من $r + e$

$$S = i - r - e$$

$$= 1.25 - 1.65 - (0.374)$$

$$= - 0.774$$

اي ان:

$$i \leq r + e$$

$$1.25 \leq 2.024$$

مما يظهر ان شرط الاستدامة يتحقق للسياسة النقدية في العراق حسب آلية التعقيم القائمة على اساس الاوراق المالية وعمليات السوق المفتوحة. ومن خلال اخذنا لحجم الاستثمارات في الخارج وحجم العوائد بمتوسط سعر الفائدة الدائنة وقارناه بمتوسط حجم الفائدة المدينة للبنك المركزي، وباعتماد ان صنف المصروفات يجب ان يكون من جنس الايرادات ومن خلال قائمة كشف الدخل للمركزي 2016 نجد ان فرق الفوائد ايجابي لصالح المركزي، وهو ما يحقق استدامة السياسة النقدية فيما يخص جانب الاوراق المالية اذ يبلغ صافي ايرادات الفوائد **901,729** مليون دينار عراقي.

2-2 كلفة استخدام نافذة بيع العملة لتعقيم المعروض النقدي

إن البلدان التي تتبع نظم سعر الصرف المدارة (الثابتة والتعويم المدار) * تكون في حاجة لنسبة كبيرة من الاحتياطات الدولية للدفاع عن اسعار صرفها وضمان استقراريتها، إنَّ هذه النسبة تزداد كثيراً في الاقتصادات الريعية وحيدة الجانب بسبب التقلبات المفاجئة والمستمرة في سعر موردها الريعي **. (مهوس، 2015 : 25)

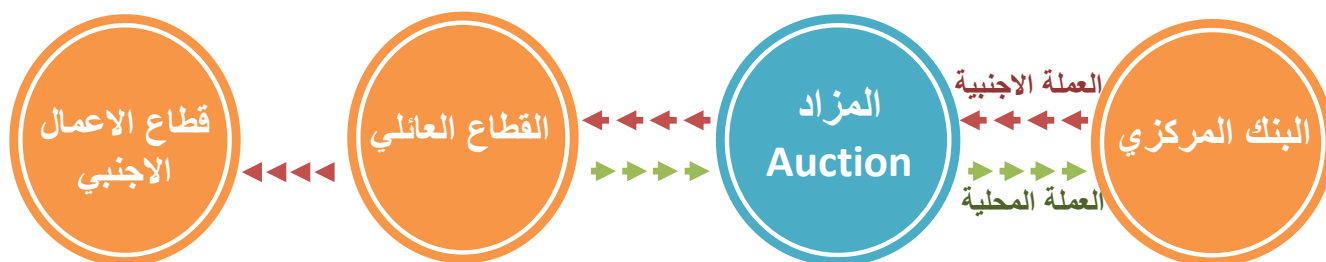
هذا بصورة عامة، اما بالنسبة للعراق فإن الوضع أكثر خصوصية في ظل اعتماد الاقتصاد الكلي على الاستيرادات لإشباع الطلب المحلي على السلع والخدمات واحتكار العملة الاجنبية من قبل الحكومة والمتأتية من الايرادات النفطية. بالتالي فمع زيادة العرض النقدي بسبب ارتفاع

* يُعد التدخل في سوق الصرف لتحديد سعر معين للصرف عملية ادارة لسعر الصرف وهو ما يظهر 100% في نظام سعر الصرف الثابت وتقل نسبته كلما زادت نسبة الحرية المعطاة لسعر الصرف للتقلب حسب قوانين العرض والطلب وصولاً للتعويم الصافي Pure float الخالي من التدخل والادارة .

** لمزيد من التفاصيل يُنظر: (مهوس، 2015، 20-26)

الانفاق الحكومي تزداد القوة الشرائية للجمهور فيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات فتزداد مبيعات الدولار عن طريق نافذة العملة لتمويل الاستيرادات من جهة وتعقيم عرض الدينار العراقي من جهة اخرى.

الشكل 4 الية انتقال العملة الاجنبية من السلطة النقدية الى قطاع الاعمال الخارجي



المصدر:

Daghir and others, 2017 "THE RELATIONSHIP BETWEEN CURRENCY WINDOW, MONEY SUPPLY, AND FOREIGN RESERVES IN IRAQI ECONOMY 2004–2015" GSRJ, on web: www.globalscholasticresearch.org

وبما ان الاحتياطي الاجنبي يمثل الجزء الاهم من معادل الاساس النقدي للمركزي والذي يستخدم لمواجهة الصدمات والتدخل في سوق الصرف (نافذة بيع العملة) للحفاظ على استقرار الاسعار، يمكن حساب كفايته حسب مجموعة من المقاييس (نسبة الاحتياطي / الاستيرادات الشهرية، الدين قصير الاجل، m_2)، وبما يوضح لنا مدة الامان التي يمكن ان يعيشها الاقتصاد جراء اي صدمة اقتصادية يمكن ان يتعرض لها، وهنا وبشكل خاص انخفاض اسعار النفط التي تمثل القاعدة التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي في البلد. وكما يأتي:

جدول (2) كفاية الاحتياطيات الاجنبية

المؤشر	2017	المؤشر حسب IMF
نسبة الاحتياطي الى الاستيرادات الشهرية	7	3 - 4 اشهر
نسبة الاحتياطي الى الدين قصير الاجل	1126	نسبة التغطية خلال سنة %
نسبة الاحتياطي الى m_2	53	من 5 الى 20 %

• تم اعتماد سعر الصرف الرسمي 1190 دينار للدولار الواحد لتحويل عرض النقود من IQD الى \$.

يتضح من الجدول (2) ان حجم الاحتياطي مرتفعاً حسب مؤشرات الامان لصندوق النقد الدولي ولكن لا نهمل الانخفاض الواضح والمستمر في حجم الاحتياطي للمدة 2014-2017 حيث انخفض مما يقارب 63 مليار \$ 2014 الى ما يقارب 46 مليار \$ حتى 2017/9/31 اي انخفض بمقدار 17 مليار \$ تقريباً، وهي نسبة انخفاض كبيرة مع ارتفاع حجم الدين الداخلي مما يُبين عدم استدامة السياسة النقدية في هذا الجانب ايضاً.

إن بقاء الطلب المحلي على العملة الاجنبية لتمويل الاستيرادات على حاله يعكس بقاء الاقتصاد على مستوى تخلفه واحاديته ، فانخفاض الاستيرادات* يعكس وجود منتج محلي عليه طلب في السوق ومن ثم زيادة تنوع الاقتصاد . في هذه البلدان يمكن وصف دورة الدخل بأنها ذات اتجاه واحد نحو قطاع الاعمال الذي يتمثل بالمنتجين الاجانب اي اشباع الطلب المحلي على السلع والخدمات عن طريق الاستيرادات، ومن ثم فإن العملة الاجنبية تنتهي الى الخارج مُستنزفةً الاحتياطيات الدولية.

أذاً يمكن تلخيص الفقرة 2-1 ارتفاع العائد الى التكاليف (اسعار الفائدة الدائنة والمدينة)، بالتالي استدامة السياسة النقدية وفق هذا المعيار، ولكن من خلال القدرة على التعقيم نسبة الى العرض النقدي فإن حجم الاوراق المالية لا يغطي غير نسبة قليلة، ويقع ثقل التعقيم على نافذة بيع العملة.

مع تطور ملحوظ في حجم ادارة السيولة من قبل المركزي وخصوصاً مع انخفاض الايرادات الاجنبية مما دعي المركزي الى العمل على تدوير النقد الموجود فعلاً بدل اصدار نقد جديد، مما ينعكس على زيادة فقرات الائتمان المحلي وخضم الاوراق المالية بغرض تمويل عجز الموازنة.

الفقرة 2-2 : عدم استدامة السياسة النقدية بالنسبة لآلية نافذة بيع العملة ، إذ ان العوائد متمثلة بإيرادات بيع النفط اقل من المصروفات متمثلة بمبيعات العملة الاجنبية الى المصارف وشركات التحويل ، مما أدى الى انخفاض الاحتياطيات الاجنبية لدى المركزي بمقدار 17 مليار

* يقصد بالاستيرادات هنا الاستيرادات الاستهلاكية في حين ربما تكون زيادة الاستيرادات من السلع الانتاجية تعكس وجود عملية تنمية في القطاعات المستوردة لهذه السلع.

دولار تقريباً للمدة 2014-2017 ، وذلك بسبب ارتفاع فقرة الائتمان المحلي** في جانب الموجودات في المركزي على حساب تناقص الاحتياطيات الاجنبية . بالتالي ان الاستقلالية غير الفاعلة للسياسة النقدية وتبعيتها للموازنة العامة في توجهاتها تؤدي بصورة او بأخرى الى تناقص القدرة على تنفيذ اهدافها بشكل تدريجي في ظل عدم تحقيق مؤشرات الاستدامة التي تم التطرق اليها.

المصادر

- ❖ مهوس، حسين عطوان. (2015) سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطيات ومتطلبات الاستقرار السعري في العراق للمدة 1990-2013، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بغداد.
- ❖ سمير، آية يحيى (2011) "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع" مجلة الباحث، جامعة تبسة، الجزائر، على الموقع الالكتروني: <http://rcweb.luedld.net/rc9/A905.pdf>
- ❖ البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث، مؤشرات الاسعار، سعر الصرف، بغداد.
- ❖ حسن، بلال قاسم محمد. (2017) قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بغداد.
- ❖ الشبيبي، سنان محمد رضا (2013) "مزايا العملة الاجنبية - ازمة بنك مركزي ام ازمة اقتصاد" جريدة المدى العراقية ، العدد 2819 : <http://almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=446094>
- ❖ علي، احمد بريهي (2015) الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الاولى، لبنان، دار الكتب-موزعون وناشرون.
- ❖ Mishkin, F.S. (2012) Macroeconomics Policy and Practice, U.S.A: Pearson, Columbia University.
- ❖ Frenkel, Roberto (2007) "The Sustainability of Sterilization Policy" U.S.A: Washington, D.C.
- ❖ Daghir, Mahmood and Mohammed, Bilal (2017) "The Relationship Between Currency Window, Money Supply, And Foreign Reserves In Iraqi Economy 2004-2015" GSRJ, on web: www.globalscholasticresearch.org

** ارتفاع الائتمان المحلي يعلل بانخفاض ايرادات الموازنة العامة بسبب انخفاض اسعار النفط، مما يستدعي الاستدانة لتمويل عجز الموازنة ولحفاظ على حجم الانفاق الحكومي. وقد تم ذلك عن طريق الائتمان المحلي وخصم الاوراق المالية لدى المركزي مما زاد فقرة الائتمان المحلي في جانب الموجودات وانخفاض الاحتياطيات الاجنبية بسبب استمرار الطلب على العملة الاجنبية المنأتية عن الانفاق الحكومي.

استخدام طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة

(2017-2005)

إعداد : * ا.م.د. احمد حسين بتال / كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الانبار
* الباحث/عثمان فلاح مهدي / كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الانبار

• الملخص

إن استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن أن يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع ، أو نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات الغير متوقعة في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية أو المحلية ، على هذا فأن الإضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالضرورة إلى إلحاق لأذى بجهود الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص الذي يمثل جوهر عمل السياسة .

لذلك تظهر الحاجة الى استخدام اساليب التنبؤ العلمية من متابعة ومراقبة مؤشرات الاستقرار المالي في العراق خلال الفترات القادمة ، اذ من خلال التنبؤ يُمكن اصحاب القرار من رسم السياسات الاقتصادية للفترات القادمة ومواجهة أي تطورات غير مرغوبة قد تضر بالاستقرار المالي والاقتصادي.

• المقدمة

يمثل الاستقرار المالي من وجهة السلطات النقدية بأنه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره ، إذ إن استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن أن يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع ، أو نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات الغير متوقعة في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية أو المحلية ، على هذا فأن الإضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالضرورة إلى إلحاقاً لأذى بجهود الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص الذي يمثل جوهر عمل السياسة .

ولكي تؤدي السياسة النقدية دورها المطلوب بشكل ملائم وباتجاه تحقيق الاستقرار المالي ، فإنه لا بد من التعرف على ملامح الأساسية التي اتصف بها الجهاز المصرفي العراقي، والتعرف على المتغيرات التي حدثت في مجال تحرير القطاع المصرفي باتجاه آلية السوق. إذ إن العنصر الأساسي في الانتقال من اقتصاد شمولي الى اقتصاد السوق هو إقامة جهاز مصرفي حصيف يستجيب للمستجدات في المتغيرات الاقتصادية الدولية ويواكب التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة المصرفية والمالية

وبالتالي أصبح من الواجب الاهتمام بتطوير أداء القطاع المالي بشكل عام وبتفعيل دور البنك المركزي بشكل خاص في الاشراف ومتابعة تطورات مؤشرات الاستقرار المالي .

لذلك تظهر الحاجة الى استخدام اساليب التنبؤ العلمية من متابعة ومراقبة مؤشرات الاستقرار المالي في العراق خلال الفترات القادمة ، اذ من خلال التنبؤ يُمكن اصحاب القرار من رسم السياسات الاقتصادية للفترات القادمة ومواجهة أي تطورات غير مرغوبة قد تضر بالاستقرار المالي والاقتصادي.

• مشكلة البحث

اذ شكل انفتاح القطاع المصرفي والمالي في العراق بعد عام 2004 تحديات كبيرة بسبب اعتماد الية السوق والانفتاح على العالم الخارجي والذي سمح بدخول عدد من المصارف الخاصة والأجنبية ، وهذا ساهم تدعيم التنافسية داخل القطاع المصرفي ولكنه من ناحية اخرى قد يكون مضرا بالقطاع المصرفي والمالي المحلي والذي مازال حديث العهد والخبرة في مجال العمل المصرفي والمالي خصوصا بعد جرة الاصلاح المالي والمصرفي الكبيرة التي تمثلت بصور قانون البنك المركزي رقم (56) و قانون المصارف (14) لعام 2004 ، بالإضافة الى قانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لنفس العام .

• اهداف البحث

يحاول البحث تحقيق ما يلي :

- 1-استعراض مفاهيم الاستقرار المالي والمصرفي وبيان اهميتها .
- 2-متابعة تطورات مؤشرات الاستقرار المصرفي والمالي في العراق خلال المدة 2005-2017 .
- 3-التنبؤ بمؤشرات الاستقرار المصرفي والمالي في العراق للمدة من شهر حزيران 2017 لغاية اذار 2020 من خلال تطبيق اساليب السلاسل الزمنية اذا تم المختلفة وتشمل هذه المؤشرات (الموجودات ، رؤوس الاموال ، الائتمان النقدي ، الاحتياطي الفائض ، الودائع ، السيولة ، سعر فادة السياسة النقدية، عرض النقد الضيق ، المضاعف النقدي ، الدين العام . الاحتياطيات الاجنبية، المؤشر العام للسوق المالي ، سعر الصرف الدينار العراقي -دولار في السوق الموازي) .

• هيكل البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث ومعالجة مشكلته سيتم تناول المحاور الاتية بالإضافة الى المقدمة

- الاستقرار المالي المفهوم ومؤشرات القياس
- الإطار النظري للتنبؤ
- عينة البحث والبيانات
- تحليل النتائج
- الاستنتاجات والمقترحات.

أولاً: الاستقرار المالي المفهوم ومؤشرات القياس

1.1 الاستقرار المالي :

ساهمت التطورات الكبيرة خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي في مجال صناعة الخدمات المالية وعولمة الأسواق المالية في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وزيادة حجم المخاطر على القطاع المالي، لذلك أصبح تحقيق الاستقرار المالي من أهم التحديات التي تواجه الجهات ذات الصلة على المستويين المحلي والدولي . حيث يؤدي النظام المالي المستقر إلى رفع كفاءة الوساطة المالية ويقوم بتوجيه وتوظيف الموارد بصورة سليمة وعادلة بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ويرفع فعالية وكفاءة السياسات النقدية، ولذلك فإن حالة عدم الاستقرار المالي تعتبر عملية مكلفة قد تؤدي إلى ظهور الأزمات المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة العبء المالي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .(عبد الرحمن ,عبد العزيز :2015 : 36) .

يعرف عدم الاستقرار المالي وفقاً Roger Ferguson نائب رئيس مجلس محافظي البنك الفيدرالي الأمريكي بأن حالة عدم الاستقرار المالي (Financial instability) تتميز بتذبذب أسعار الأصول وتدهور أداء السوق النقدي والمالي والتغيير المفاجئ لأسعار الفائدة (انخفاض أو ارتفاع) وعدم توفر التمويل مما يؤثر سلباً على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي الإنتاج ومستوى التوظيف (أحمد :2010 :42) ، وفي توضيح آخر لحالة عدم الاستقرار المالي هي عبارة عن المخاطر المعنوية التي تظهر نتيجة سوء تخصيص الأموال والاختيار غير الجيد للاستثمار .(السباعي واخرون ,2012 : 67) . كما ان عدم الاستقرار المالي الحاد يمكن ان يتسبب في اندلاع أزمة مالية او حدوث انهيار كبير في الاسواق المالية للدولة ونظامها المصرفي. وهناك من يعرف الاستقرار المالي أنه: "العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلباً على الاقتصاد". وبناء على هذا التعريف يمكن فهم الاستقرار المالي من خلال (بلوافي ,2009 : 110).

□□ استقرار جميع مكونات النظام المالي.

□□ استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها.

□□ ومن أهم المؤسسات التي تولى لها عناية خاصة المصارف التجارية لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات المالية حين وقوعها، سواء كانت هي مبعث تلك الأزمات أو غيرها كما ويعرف الاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات المالية .

ويرى البعض ان الاستقرار المالي يتمحور حول تجنب وقوع أزمات مالية إلا إن المغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط فالنظام المالي يكون مستقراً إذا ما اتسم بالإمكانات التالية:(شينا سي ,2005 :2).

أ. كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالاذخار والاستثمار، والإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج).

ب. تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديد وإدارتها .

ج. استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية .
اذ ان الاستقرار المالي لا يقتضي أن تعمل عناصر النظام المالي في كل الأوقات بأقصى طاقاتها أو أقل قليلا . وإنما النظام المالي المستقر هو النظام القادر على الحد من الاختلالات بعدة طرق منها آليات التصحيح الذاتي , قبل وقوع الأزمات . (الحبيب : 2010 : 72)
1.1.2.1 شروط تحقيق الاستقرار المالي : (أسماء : 2015 : 62).

أ- الاستقرار النقدي , متمثلا في انخفاض نسبة التضخم , واستقرار أسعار الصرف .

ب- ثقة كبيرة في المؤسسات والأسواق المالية في الاقتصاد.

ج- عدم وجود تقلبات حادة في أسعار الأصول المالية أو الحقيقية في الاقتصاد بدون دواعي موضوعية.

د- يجب ان يكون النظام المالي قادر على تحمل الصدمات ويجب ان تتوفر لدى هذا النظام القدرة على امتصاص هذه الصدمات عند حدوثها والاستمرار في أداء الوظائف الأساسية بدرجة عالية من التأكد .

هـ - اقتصاد كلي مستقر و مؤسسات وأسواق مالية كفوءة وسليمة.

و- نظام فعال للتنظيم والرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية وبنى مالية تحتية سليمة. (عبد الرحمن ,عبد العزيز : 2015 : 37).

2.1 أهمية الاستقرار المالي :

معظم البنوك المركزية توظف وحدات خاصة ينصب عملها على الاستقرار المالي من خلال اصدار التقارير والدراسات وتوجيه التحذيرات وتنبيهات ومن المبادرات التي يمكن ذكرها لأهمية البنك المركزي هي : (الزبيدي : 2010 : 40).

أ- إنشاء منتدى خاص بالاستقرار المالي من قبل بنك التسويات الدولية ولجنة بازل عام 1999 على اثر أزمة دول جنوب شرق اسيا بهدف مساعدة هيئات الرقابة المالية على مستوى العالم وتقوية انظمتها المالية.

ب- إنشاء منتدى خاص بالاستقرار المالي في أبريل عام 1999م من قبل الدول المتقدمة بغرض المساهمة في الاستقرار المالي العالمي من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مجالي الإشراف والمراقبة من قبل الجهات المختص.

ج- استحداث خارطة من صندوق النقد الدولي يحاول من خلالها التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها

كما ان صندوق النقد أصبح يصدر تقريراً دورياً مرتين في السنة يحاول من خلاله رصد التوترات المالية لاحتوائها والحد من انتشارها.

د - ومع ذلك لم تكن هذه الإجراءات كافية لتفادي الأزمات لحدود أزمات متكررة أبرزها أزمة 2008

3.1. مؤشرات الاستقرار المالي:

من أهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي هي :

1. اجمالي الموجودات.

تتسم الموجودات بأهمية كبيرة وذلك لدورها الفعال في نشاط المصارف التجارية وتعتبر من أهم ركائز الاستقرار المالي ، و تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الموجودات ، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الموجودات وصعوبة تحويلها إلى سيولة.

2. اجمالي المطلوبات :

وهي قدرة إدارة المصرف بتمويل ميزانيتها بأقل الكلف الممكنة وتتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والودائع والقروض . (الدعمي ، حبي، 2013: 222)

3. الودائع:

وهي الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات الى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساو لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها، كما وتعد الودائع من أهم مصادر تمويل المصارف وتشكل النسبة الأكبر من مجموع مطلوبات المصارف. (الزبيدي: 2010: 42).

4. القروض.

تمثل القروض أهم بنود ميزانية المصرف التجاري وتعكس نشاطه الأساسي . فالمصارف التجارية تستثمر جانب لا يستهان به من مواردها في تمويل النشاط الجاري لقطاعي الأعمال والتجارة . وذلك ان القروض تعد اوفر اصول المصرف التجاري ربحية.

5. استثمارات المصارف :

تمثل الاستثمارات احد المؤشرات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ كلما زادت نسبة الاستثمارات الممنوحة من لدن المصارف التجارية ادى ذلك إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .

6. مؤشر السيولة المصرفية :

السيولة تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة فالسيولة إذاً لا تعني تحويل الأصول

إلى نقد فقط ، وانما تحويله إلى نقد دون أي خسارة ، لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية ، وتتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يريثها أو يختارها العملاء ، ومن أهم مؤشرات السيولة.

7. مؤشر الربحية .

تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة من المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الربحية وذات رأس المال الكافي ، لذلك تعرف على انها " المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية وجوده إدارتها ، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل. (الدعمي ، حبي، 2013، 222)

8 . أسعار الفائدة .

تعد اسعار الفائدة المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي في أية دولة و من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، فالفائدة المصرفية هي نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية .

9. كفاية راس المال والسيولة .

وهي تمثل مدى كفاية راس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف. (الزبيدي: 2010 : 42)

10 . عجز الحساب الجاري .

إن ارتفاع عجز الحساب الجاري قد يعطي مؤشراً على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مع ما لهذا من تأثير سلبي على النظام المالي، خصوصاً إذا تم تمويل هذا العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل .

11- الاحتياطات والدين الخارجي

إن انخفاض نسبة الاحتياطات في الجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) إلى الالتزامات قصيرة الأجل ينظر إليه من قبل المستثمرين على انه مؤشر على عدم الاستقرار في النظام المالي . وهناك مؤشر آخر على كفاية الاحتياطات يتمثل بعدد الأشهر من المستوردات من السلع والخدمات التي بمقدور هذه الاحتياطات تغطيتها .بالنسبة للدين الخارجي فإنه ينظر بالعادة إلى حجمه وخدمته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات .كما ينظر إلى المؤشرات التي تتعلق بهيكل الاستحقاقات بالنسبة للدين الخارجي.

12. أسعار الأسهم :

فيما يخص إزدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الإزدهار ، إذ أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية إنكماشية يؤدي الى إنخفاض قيمة الأسهم والعقارات ، وتراجع النشاط الإقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية . (العميد , بدون تاريخ : 10)

ثانيا: الإطار النظري للتنبؤ

1- ماهية التنبؤ:

يعرف التنبؤ : على أنه "التخطيط ووضع الافتراضات حول أحداث المستقبل باستخدام تقنيات خاصة عبر فترات زمنية مختلفة وبالتالي فهو العملية التي يعتمد عليه المديرون أو متخذو القرارات في تطوير الافتراضات حول أوضاع المستقبل.(رمو, الوتار , 2010 : 15) ، كما ويعرف بأنه عملية توقع ما سيحدث مستقبلا لظاهرة ما اعتماد على اتجاه الظاهرة في الماضي باستخدام أحد نماذج التنبؤ المعرفة. بعبارة أخرى : معرفة سلوك ظاهرة ما في المستقبل انطلاقا من سلوكها في الفترة الماضية، واتخاذ القرار المناسب في ضوء هذا السلوك بفرض ثبات المتغيرات المؤثرة على الظاهرة , اما اذا حدث غير ذلك فيجب تصحيح عملية التنبؤ لتعكس هذا التأثير سلبا أو ايجابا.

من هذا التعريف يمكن ان نستنتج العناصر الأساسية في عملية التنبؤ وهي :

1. تحديد الظاهرة المراد التنبؤ بها.
2. دراسة سلوك الظاهرة في الماضي .
3. استخدام إحدى طرائق التنبؤ .
4. رسم صورة مستقبلية للظاهرة على ضوء نتائج التنبؤ (العبيد , 2003 : 2)

2 - أهمية التنبؤ

تعيش المنظمات في بيئة متغيرة مما يتطلب استعمال تقنيات التنبؤ ولاسيما الكمية في التنبؤ بالمستقبل والمتمثلة بالاتي : (الموسوي, متي, 2014 : 232)

1. يضمن ولحد كبير الكفاية الفاعلية للمنظمة في التكيف مع البيئة الخارجية .
2. التعرف على حاجات المنظمة في المدى القصير والمتوسط .
3. الحد من المخاطر التي توجه المنظمة .
4. تعطي صورة عن التوجهات المستقبلية للمنظمة.
5. تساهم بشكل كلي في اتخاذ القرارات وتراقب أثارها مستقبلاً .

3 - خصائص التنبؤ

تختلف طرائق التنبؤ بحسب الموقف والحالة المدروسة، فمثلا تختلف طرائق التنبؤ المستخدمة في مجال التسويق عن تلك المستخدمة في مجال الانتاج أو الموارد المالية أو البشرية . فكل مجال من هذه المجالات يستخدم الطريقة التي تناسبه حسب موقعه وأهميته ومدى الإمكانيات المتاحة له لاستخدامها في عملية التنبؤ.

ولكن عملية التنبؤ أيا كان نوعها يجب إن تتصف بالخصائص الآتية:

1. الاهتمام بالمستقبل: فالهدف الأساسي للتنبؤ هو معرفة ما سيحدث مستقبلا سواء كان قريبا أو بعيدا .
2. عدم التأكد: ان جميع التنبؤات مهما اتصفت بالدقة فأنها تضل غير مؤكدة ومن المحتمل أن يحدث عكس ما هو متوقع .
3. البيانات التاريخية: تعتمد طرائق التنبؤ العلمية على ماضي الظاهرة أي على البيانات التاريخية. (العبيد, 2003 : 6)

4 - أساليب التنبؤ

أساليب التنبؤ تصنف على مجموعتين رئيسيتين : (النعيمي, رضا, 2010 : 91)
أولا - مجموعة تضم الأساليب النوعية وتشمل : تقديرات رجال البيع وأسلوب لجنة الخبراء وبحوث السوق وأسلوب دلفي.

ثانيا- مجموعة تضم الأساليب الكمية وتشمل :

أ- طرائق تحليل السلاسل الزمنية .

ب- الأساليب السببية .

وهناك تصنيفات متعددة لأساليب التنبؤ الاقتصادي إلا انه في هذا البحث سوف تصنف هذه الأساليب على وفق مدخلين أساسيين هما المدخل النوعي والمدخل الكمي ويمكن تطبيق الطرق الكمية عند توفر الشروط الآتية :

1. يوجد هناك معلومات حول الماضي.
 2. يمكن تحويل هذه المعلومات الى بيانات عددية.
 3. يمكن افتراض استمرار نزعة الماضي في المستقبل .
- ان نماذج السلاسل الزمنية والنماذج السببية لها منافعها في حالات معينة. فمثلا يمكن استعمال نماذج السلاسل الزمنية بصورة اسهل للتنبؤ بينما يمكن استعمال النماذج السببية بنجاح اعظم في عملية صنع القرارات. وكلما كانت البيانات الضرورية متوفرة امكن افتراض علاقة تنبؤية (الوردى, 1990 : 22)

أ - الطرق السببية :

إن هذه الطرق مبنية على محاولة التنبؤ بالتأثيرات على أساس معرفة الأسباب وفي العديد من حالات التنبؤ تكون هذه الأسباب اقتصادية وبذلك فإن معظم العمل الذي نقوم به في هذا المجال هو ذو طبيعة اقتصادية أيضاً. من الطبيعي ان يتم دراسة العلاقات الاقتصادية بين المسببات والاثار, وحيث إن الاثار تحدث عادة بعد وجود عدد من المسببات, لذلك فإن معرفة مباشرة للمسببات تقودنا للتنبؤ بالاثار. (الوردي, 1990 : 19)

ب - طرق السلاسل الزمنية:

السلاسل الزمنية هي مجموعة من المشاهدات لظاهرة ما تم قياسها في اوقات محدودة. يعتمد الاقتصاد على تحليل السلاسل الزمنية لاعتقادها بان معرفة سلوك ظاهرة في الماضي يساعد في فهم سلوكها المستقبلي, أي اننا نفترض ان الماضي سيعيد نفسه, وأن الاتجاه العام الملاحظ في الفترة السابقة سيستمر في الفترة القادمة.

ومن أشهر الطرائق تحليل السلاسل الزمنية هي :

- السلوك العشوائي
- الاتجاه العام الخطي .
- المتوسطات المتحركة.
- التمهيد الاسي البسيط.
- طريقة بروان للتمهيد الاسي .

ويمكن استعراض هذه الطرق وفق الاتي (Raza,2010) :

1- السلوك العشوائي

وتعتمد طريقة السلوك العشوائي مع اتجاه وفق الصيغة الاتية

$$Y_t = B_0 + Y_{t-1} + U_t \quad \dots\dots\dots (1)$$

اذ ان B_0 تمثل الاتجاه ، وتتبع الظاهرة السلوك العشوائي حول الاتجاه العام ، كما نفترض ان قيم U_t غير مرتبطة فيما بينها .

2- الاتجاه العام الخطي

$$Y = a + bY \quad \dots\dots\dots (2)$$

اذ ان ، a تمثل ثابت المعادلة ، b ميل المعادلة ، X تمثل قيم المتغير المستقل (الزمن) ، Y تمثل قيم الظاهرة المتنبأ بها .

3-المتوسطات المتحركة

والصيغة العامة لها كما يلي:

$$\hat{Y}_{t+1} = \frac{(Y_t + Y_{t-1} + Y_{t-2} + \dots + Y_{t-n+1})}{n} \dots\dots\dots (3)$$

اذ ان $\hat{Y}_{t+1}$ تمثل القيمة المتنبأ بها لفترة قادمة ، Y_t تمثل القيمة الحقيقية للفترة t ، n عدد فترات الاوساط المتحركة.

4-التمهيد الاسي البسيط

وتكون الصيغة القياسية لها كما يلي :

$$\hat{Y}_{t+1} = aY_t + (1 - a)Y_{t-1} \\ 0 < a < 1 \dots\dots\dots(4)$$

اذ ان $\hat{Y}_{t+1}$ ل قيمة المشاهدة المقدرة في الفترة اللاحقة
 a ثابت يتم تقديره تلقائيا بناء على حساب الخطا التنبؤي وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد
 Y_t قيمة الظاهرة في الفترة الحالية .
 Y_{t-1} قيمة الظاهرة في الفترة السابقة .

5-طريقة بروان للتمهيد الاسي المضاعف .

وتحسب كما يلي :

$$\hat{Y}_{t+x} = a_t + b_t x \dots\dots\dots(5)$$

اذ ان $\hat{Y}_{t+1}$ تمثل القيمة المتنبأ بها لفترة قادمة ، a_t الفرق بين التمهيد الاسي البسيط والتمهيد الاسي المضاعف ، b_t معامل التكيف ، x عدد الفترات المتنبأ بها مستقبلا .

ج- اختبارات القدرة لنماذج التنبؤ

هنالك عدة اختبارات تعتمد في تقييم النماذج المتنبأ بها ومنها الاتي : (Keller and

Worrack,1997:923 , Anderson et al, 2001:173 , Harnett and Horriel,1998:368)

أ- متوسط القيم المطلقة للاخطاء mean absolute error ويمكن ايجاده بالصيغة الاتية :

$$MAE = \sum |e_T| / n \quad \dots\dots\dots(6)$$

$$e_T = Y_T - F_T \quad \dots\dots\dots(7)$$

حيث ان :

e_T : تمثل الخطا اوالبواقي

Y_T : تمثل القيم الحقيقية للمتغير

F_T : تمثل القيم المتنبأ بها للمتغير Y_T

ب- مربع الاخطاء المطلقة mean squared error

وتحسب بالشكل الاتي :

$$RMSE = \sqrt{\sum e_T^2 / n} \quad \dots\dots\dots(8)$$

ويستخدم الاختبار الاول والثاني لمعرفة القوة التنبؤية للنموذج المستخدم

ج- النسبة المئوية لمتوسط الاخطاء المطلقة mean absolute percentage error

وتحسب بالشكل الاتي :

$$MAPE = \sum (|e_T| / Y_T) / n \quad \dots\dots\dots(9)$$

وتستخدم هذه الصيغة للمقارنة بين عدة نماذج تنبؤية وهي تمثل نسبة مئوية

د - النسبة المئوية لمتوسط الاخطاء mean pourcentage error

وتحسب بالشكل الاتي

$$MPE = \sum (e_T^2 / Y_T) / n \quad \dots\dots\dots(10)$$

وتستخدم هذه الصيغة لمعرفة التحيز في الاخطاء نحو الاتجاه الموجب او السالب وكلما كانت

القيمة قريبة من الصفر يشير هذا الى دقة التنبؤ .

ثالثا : عينة البحث والبيانات

اعتمد البحث على البيانات المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي

(<http://cbiraq.org/>) وتغطي الفترة الزمنية الممتدة من شهر تشرين الثاني 2004 ولغاية حزيران

2017 ، وتشمل متغيرات الاستقرار المالي على الاتي :

(1) رموز متغيرات الاستقرار المالي

الرمز	الدلالة
M1	عرض النقد الضيق
int	سعر فائدة السياسة النقدية
mm	مضاعف عرض النقود
ASS	الموجودات المصرفية
CAP	رؤوس الاموال المصرفية
CRD	الائتمان النقدي الخاص
DEP	الدين العام
IND	المؤشر العام للسوق المالي
LIQ	السيولة المصرفية
RES	الاحتياطي الاجنبي
DOP	الودائع المصرفية

المصدر : من عمل الباحثين

وتشمل هذه البيانات ، متمثلة بالمتغيرات النقدية (عرض النقد الضيق ، مضاعف عرض النقود ، سعر فائدة السياسة النقدية) ، متغيرات الاستقرار المصرفي (الموجودات ، رؤوس الاموال ، الودائع ، الائتمان المصرفي ، السيولة) ، متغيرات الاستقرار المالي الكلي (المؤشر العام للسوق المالي ، الدين العام ، ، الاحتياطيات الاجنبية) . انظر بيانات الملحق (1) ،

الجدول (2) يظهر مقياس الاحصاء الوصفي لبعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق خلال المدة (2005-2017)

المؤشر	الوسط الحسابي	اكبر قيمة	اقل قيمة	معدل التغير بين
الموجودات المصرفية	239576579	363360199	140513216	32.21
رؤوس الاموال المصرفية	4610712.3	13336257	243604	5374.56
الودائع المصرفية	44180281.4	74073336	8489902	627.71
الائتمان النقدي الخاص	9566702.3	18549014	606320	2890.49
السيولة المصرفية%	40.0	72	9	580.0
عرض النقد الضيق	45717739.4	74503597	10135177	592.91
مضاعف عرض النقود	1.16	1.5	0.78	49.00
الدين العام	12058164.1	47703806	4205549	685.6
سعر فائدة السياسة%	8.3	20	4	-33.3
المؤشر العام للسوق المالي (نقطة مئوية)	85.34	281.11	24.97	1.61
الاحتياطي الاجنبي (مليون دولار)	53891.9	94259	11537	352.61

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

يظهر من الجدول (2) ان معظم مؤشرات الاستقرار المالي في العراق حققت نمو ايجابيا بين عامي 2005 و 2017 ، وبشكل خاص مؤشر (الموجودات ، رؤوس الاموال ، الودائع ، الائتمان النقدي، السيولة ، الاحتياطي الفائض ، مضاعف عرض النقود) ، اذ بلغت على التوالي (32.2 ، 5374.5 ، 627.7 ، 2890.4 ، 580 ، 204.9 ، 49.0) ، في حين نجد هناك تدهور في مؤشرات اخرى مثل (الدين العام ، المؤشر العام للسوق المالي) ، وبلغت نسب التغير على التوالي (685.6 ، 1.61) ، كما تظهر النتائج تحسن قيمة الدينار العراقي بمقدار 14% بين عامي 2005 وعام 2016 ، كما يلغ متوسط الاحتياطي الاجنبي 53 مليار خلال المدة 2005-2016 ، وهو يغطي تقريبا 6 اشهر من واردات العراق .

رابعا : تحليل نتائج التنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي

1-الموجودات المصرفية.

يظهر الجدول (3) و (4) نتائج تقدير التنبؤ لمتغير الموجودات المصرفية
الجدول (3) المعادلات المقدة لمتغير الموجودات

Models
(A) Random walk with drift = 380306.
(B) Linear trend = 4.40245E8 + -273146. t
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.9335
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.4763

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

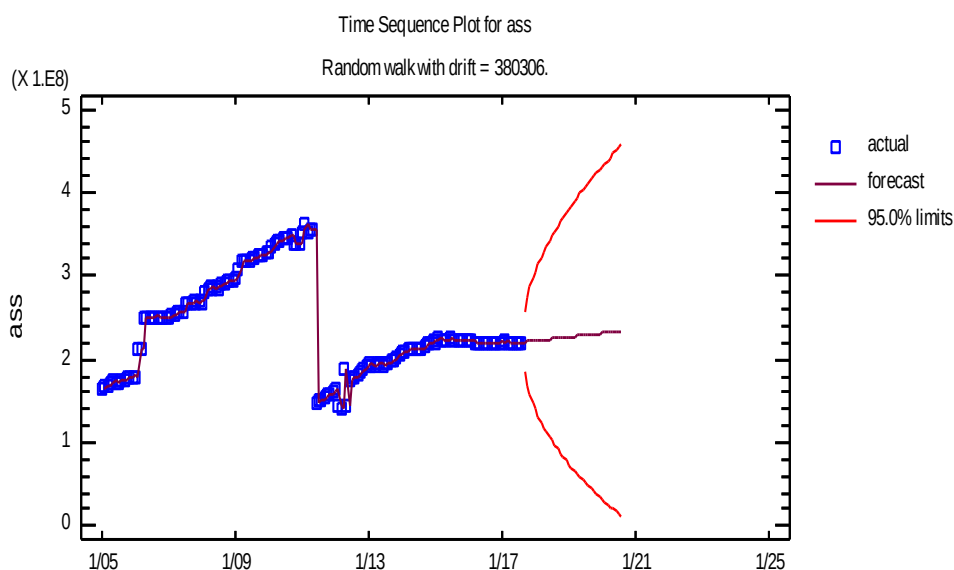
الجدول (4) مقاييس القدرة التنبؤية لمتغير الموجودات

MPE	MAPE	MAE	RMSE	Model
-0.413684	2.55472	4.82398E6	1.8762E7	(A)
-5.72784	18.8125	4.25473E7	5.71272E7	(B)
-0.434394	3.96134	7.52465E6	2.2651E7	(C)
-0.255551	2.63882	5.00426E6	1.866E7	(D)
-0.0540809	3.46614	6.39495E6	2.01688E7	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

نجد من نتائج الجدول (3) و (4) ان افضل نموذج يمكن توظيفه للتنبؤ بالموجودات المصرفية هو النموذج A اي نموذج السير العشوائي اذ حقق افضل نتائج حسب معايير القدرة التنبؤية ، كما يظهر الشكل (1) التنبؤ وفترة التنبؤ لهذه المتغير للمدة من شهر حزيران 2017 لغاية اذار 2020 وكذلك في الملحق (2) . وتظهر النتائج وجود نمو ايجابي مستقر بمعدل 2% شهريا في الموجودات .

الشكل (1) التنبؤ بالموجودات المصرفية للمدة 2017-2020



2-سعر فائدة السياسة النقدية

الجدول (5) المعادلات المقدة لمتغير سعر فائدة السياسة النقدية

Models
(A) Random walk with drift = -0.0133333
(B) Linear trend = $54.1979 + -0.0621715 t$
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.9999
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.5207

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

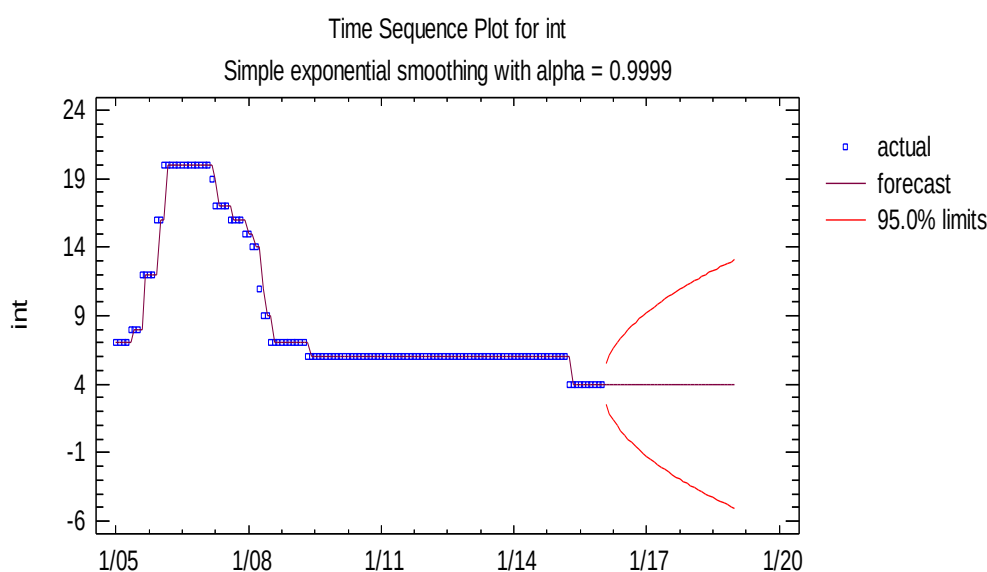
الجدول (6) مقاييس القدرة التنبؤية لمتغير سعر فائدة السياسة النقدية

<i>MPE</i>	<i>MAPE</i>	<i>MAE</i>	<i>RMSE</i>	<i>Model</i>
-0.313958	2.09123	0.211556	0.732621	(A)
-13.6731	31.7896	2.86529	4.02053	(B)
-1.11266	3.93119	0.405405	1.02227	(C)
-0.508011	1.90046	0.198695	0.730304	(D)
0.261555	3.20781	0.319134	0.705078	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

من نتائج الجدول (5) و(6) يظهر ان افضل نموذج يمكن اختياره هو نموذج D وهو يمثل النموذج الاسي البسيط ، اذ حقق افضل نتائج اختيارات المقدرة التنبؤية ، والشكل (2) والملحق (2) يظهر التنبؤ بسعر السياسة النقدية للمدة من حزيران 2017 ولغاية اذار 2020 ، ويبدو من النتائج وجود اتجاه شبه مستقر لمتغير سعر فائدة السياسة النقدية ، اذ يتوقع ان يحافظ سعر السياسة على معدلاته في السنوات القادمة اذا استمر الانحسار في اسعار النفط وحزم السياسات الانكماشية في الانفاق العام في العراق للسنوات 2015 ، 2016 و 2017 .

الشكل (2) التنبؤ بسعر فائدة السياسة النقدية للمدة 2020-2017



3-رؤس الاموال المصرفية

الجدول (7) المعادلات المقدرة لمتغير رؤس الاموال المصرفية

Models
(A) Random walk with drift = 87585.1
(B) Linear trend = $-5.74301E7 + 84197.1 t$
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.9999
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.5295

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

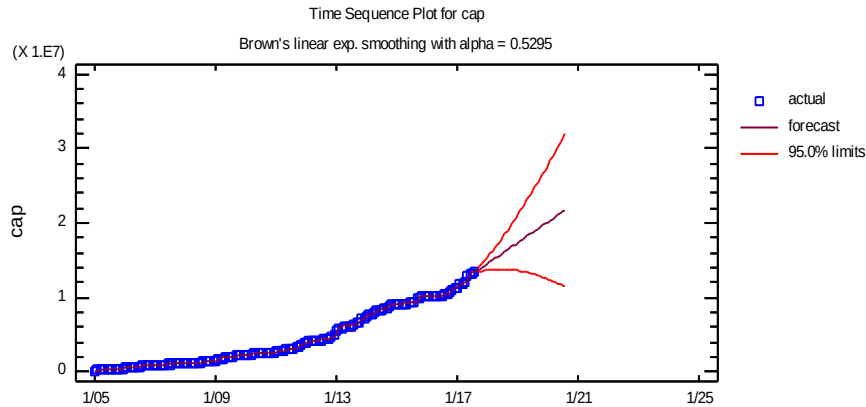
الجدول (8) مقاييس القدرة التنبؤية لمتغير رؤس الاموال المصرفية

<i>MPE</i>	<i>MAPE</i>	<i>MAE</i>	<i>RMSE</i>	<i>Model</i>
-2.74183	4.39876	83586.2	136588.	(A)
48.046	82.4348	946656.	1.09329E6	(B)
5.08614	5.11117	174796.	260595.	(C)
2.8857	2.99998	88391.4	161883.	(D)
0.863674	3.14233	79631.6	138051.	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

من نتائج الجدول (7) و(8) يظهر ان افضل نموذج يمكن اختياره هو نموذج E وهو يمثل النموذج الاسي المضاعف (طريقة براون) ، اذ حقق افضل نتائج اختبارات المقدرة التنبؤية ، والشكل (3) والملحق (2) يظهر التنبؤ برؤس الاموال المصرفية للمدة من حزيران 2017 ولغاية اذار 2020 ، وتظهر النتائج وجود نمو شهري متزايد في رؤس الاموال المصرفية، وهذا مؤشر طيب وجيد على متانة الجهاز المصرفي العراقي ، اذ يعد مؤشر راس الدعامة الاساسية لمواجهة اي ازمات مالية تحدث في القطاع المصرفي سواء كانت داخلية او خارجية .

الشكل (3) التنبؤ بمتغير رؤوس الاموال المصرفية للمدة 2020-2017



4- الائتمان المصرفي الخاص

الجدول (9) المعادلات المقدرة لمتغير رؤوس الاموال المصرفية

Models
(A) Random walk with drift = 119384.
(B) Linear trend = $-1.01258E8 + 150393. t$
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.9999
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.5278

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

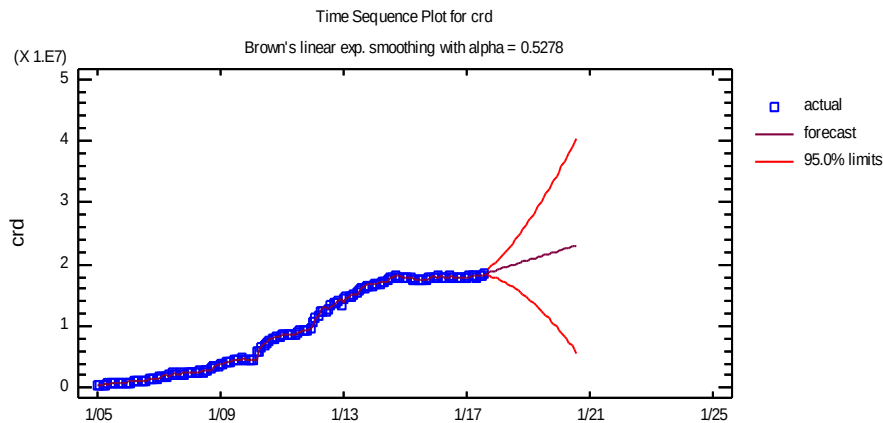
الجدول (10) مقاييس القدرة التنبؤية لمتغير لمتغير الائتمان المصرفي

<i>MPE</i>	<i>MAPE</i>	<i>MAE</i>	<i>RMSE</i>	<i>Model</i>
-1.42798	3.48752	149302.	233037.	(A)
14.1057	39.3297	1.30257E6	1.51277E6	(B)
4.27662	4.62842	274616.	398207.	(C)
2.21444	3.19086	168504.	261157.	(D)
0.336509	2.73915	146334.	233270.	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

من نتائج الجدول (9) و(10) يظهر ان افضل نموذج يمكن اختياره هو نموذج E وهو يمثل النموذج الاسي المضاعف (طريقة براون) ، اذ حقق افضل نتائج اختبارات المقدرة التنبؤية ، والشكل (4) والملحق (2) يظهر التنبؤ بمتغير الائتمان المصرفي للمدة من حزيران 2017 ولغاية اذار 2020 ، وتظهر النتائج وجود نمو شهري موجب في الائتمان المصرفي الخاص وهو في حدود 2%، وهذا مؤشر ايجابي على منح الائتمان المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة الا انه لايلبي ما يطمحه البنك المركزي العراقي ، رغم قيام البنك المركزي العراقي بتشجيع القروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة 6 تريليون دينار لعام 2016 وبوسطة المصارف التجارية وقد يعزى ذلك الى قلة الضمانات للقروض الممنوحة والى المخاطر التي يتحملها المصرف نتيجة لزيادة حالات التعثر للمقترضين.

الشكل (4) التنبؤ بالائتمان المصرفي للمدة 2020-2017



5-الودائع .

يظهر الجدول (11) و(12) نتائج معادلات التنبؤ ومؤشرات المقدرة التنبؤية لمؤشر الودائع.

الجدول (11) المعادلات المقدرة لمتغير الودائع

Models
(A) Random walk with drift = 372174.
(B) Linear trend = $-2.89259E8 + 452399. t$
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.9999
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.4615

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

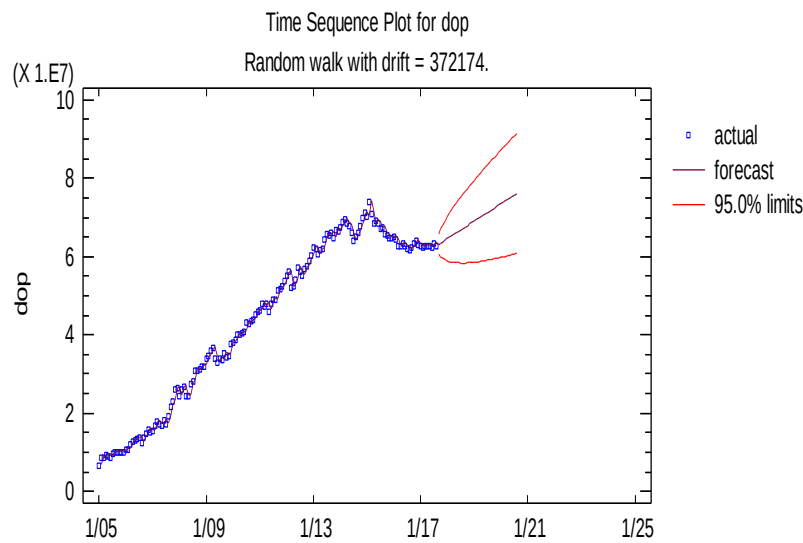
الجدول (12) مقاييس القدرة التنبؤية لمتغير الودائع

<i>MPE</i>	<i>MAPE</i>	<i>MAE</i>	<i>RMSE</i>	<i>Model</i>
0.131105	2.87564	978886.	1.28928E6	(A)
-5.40307	14.2941	5.0115E6	6.11859E6	(B)
2.53998	4.01536	1.41851E6	1.74483E6	(C)
1.38176	3.0577	1.03886E6	1.33782E6	(D)
0.28654	3.1152	1.03287E6	1.4129E6	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

نجد من نتائج الجدول (11) و (12) ان افضل نموذج يمكن توظيفه للتنبؤ بالودائع هو النموذج A اي نموذج السير العشوائي اذ حقق افضل نتائج حسب معايير القدرة التنبؤية ، كما يظهر الشكل (5) والملحق (2) التنبؤ لهذه المتغير للمدة من شهر حزيران 2017 لغاية اذار 2020. وتظهر النتائج وجود نمو ايجابي متزايد شهريا في الودائع خلال المدة المقدرة 2017-2020 ، اذا ممكن ان تصل الودائع في شهر اذار عام 2020 الى ما يقارب 76 ترليون دينار عراقي .

الشكل (5) التنبؤ بالودائع للمدة 2017-2020



6- السيولة المصرفية .

يظهر الجدول (13) و(14) نتائج معادلات التنبؤ ومؤشرات المقدرة التنبؤية لمؤشر السيولة المصرفية
الجدول (13) المعادلات المقدرة لمتغير السيولة المصرفية

Models
(A) Random walk with drift = 0.337748
(B) Linear trend = -349.158 + 0.528192 t
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.9999
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.4913

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

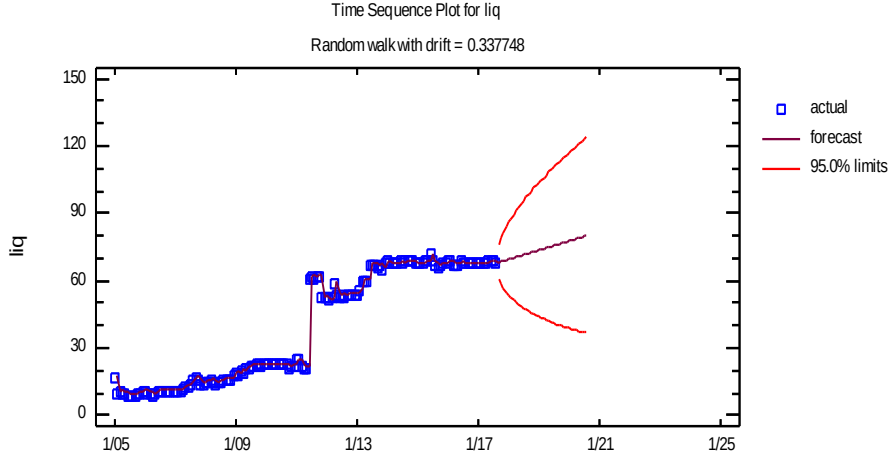
الجدول (14) مقاييس القدرة التنبؤية لمتغير السيولة المصرفية

MPE	MAPE	MAE	RMSE	Model
-1.02889	4.34795	1.27766	3.66586	(A)
-3.7912	26.5056	7.21416	8.6266	(B)
1.58196	4.85205	1.64877	4.4965	(C)
0.410696	3.71888	1.1382	3.66927	(D)
-0.549366	4.85228	1.53661	4.09909	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

يظهر من معطيات الجدول (13) و(14) ان افضل نموذج يمكن توظيفه للتنبؤ بالسيولة المصرفية هو النموذج A اي نموذج السير العشوائي اذ حقق افضل نتائج حسب معايير القدرة التنبؤية ، كما يظهر الشكل (6) والملحق (2) التنبؤ لهذه المتغير للمدة من شهر حزيران 2017 لغاية اذار 2020. وتظهر النتائج وجود نمو ايجابي متزايد شهريا في السيولة تصل الى 70% خلال المدة المقدرة 2017-2020 ، اذا ممكن ان تصل السيولة في شهر اذار عام 2020 الى ما يقارب 80% شهريا وهي نسبة مرتفعة تتجاوز النسب المعيارية والبالغة 30% مما يعني ضعف مؤشرات الربحية لدى المصارف بشكل عام عدم مقدرة المصارف التجارية على استخدام مواردها بشكل فاعل وكفؤ ، على الرغم من ارتفاع مؤشر السيولة مرغوب لمواجهة الالتزامات المصرفية القصيرة الاجل الا انه يمثل تعطيل لموارد المصرف .

الشكل (6) التنبؤ بالسيولة المصرفية للمدة 2017-2020



7-الدين العام

يظهر الجدول (15) و(16) نتائج معادلات التنبؤ ومؤشرات المقدرة التنبؤية لمتغير الدين العام .
الجدول (15) المعادلات المقدرة لمتغير الدين العام

Models
(A) Random walk with drift = 273310.
(B) Linear trend = $-1.24237E8 + 185007. t$
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.9999
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.6236

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

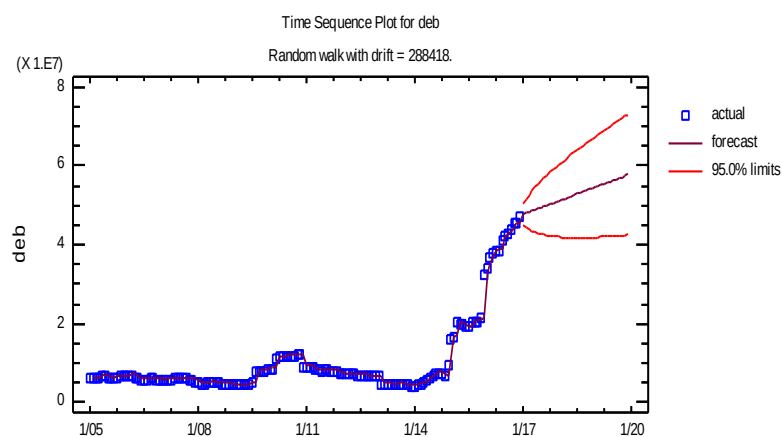
الجدول (16) مقاييس القدرة التنبؤية لمتغير الدين العام

<i>MPE</i>	<i>MAPE</i>	<i>MAE</i>	<i>RMSE</i>	<i>Model</i>
-2.82546	6.08944	588799.	1.255E6	(A)
-36.0472	84.9843	7.01155E6	9.27863E6	(B)
1.73923	7.10794	906287.	1.93279E6	(C)
0.929316	4.14619	489104.	1.28039E6	(D)
0.251128	5.00249	575583.	1.27685E6	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

من معطيات الجدول (15) و (16) ان افضل نموذج يمكن توظيفه للتنبؤ بالدين العام هو النموذج A اي نموذج السير العشوائي اذ حقق اقل قيم حسب معيار $RMSE$ ، كما يظهر الشكل (7) والملحق (2) التنبؤ لهذه المتغير للمدة من شهر حزيران 2017 لغاية اذار 2020. وتظهر النتائج وجود نمو متزايد شهريا في الدين العام مما قد يشكل اعباء كبيرة على الحكومة في كيفية تسديد الديون المحلة والخارجية خصوصا اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار استمرار انحسار اسعار النفط خلال الفترة القادمة ، اذ من المتوقع ان يبلغ حجم الدين لعام 2020 ما يقارب 57 تريليون دينار عراقي وهو يشكل تقريبا ثلث الناتج المحلي الاجمالي في العراق .

الشكل (7) التنبؤ بالدين العام للمدة 2017-2020



8- عرض النقد الضيق

يظهر الجدول (17) و (18) نتائج معادلات التنبؤ ومؤشرات المقدرة التنبؤية لمتغير عرض النقد الضيق .

الجدول (17) المعادلات المقدرة لمتغير عرض النقد الضيق

Models
(A) Random walk with drift = 408642.
(B) Linear trend = $-3.35211E8 + 516883. t$
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.9999
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.5245

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

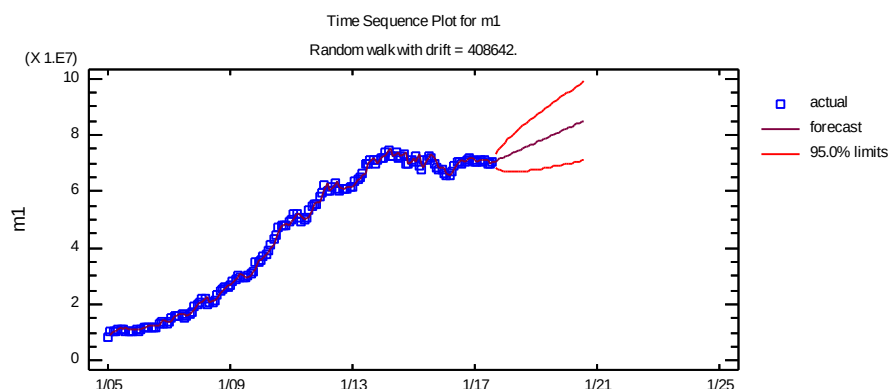
الجدول (18) مقاييس القدرة التنبؤية لمتغير عرض النقد الضيق

<i>MPE</i>	<i>MAPE</i>	<i>MAE</i>	<i>RMSE</i>	<i>Model</i>
-0.0727863	2.26665	840322.	1.17389E6	(A)
-4.03321	15.0862	5.68325E6	6.60382E6	(B)
2.48429	3.55159	1.35017E6	1.73672E6	(C)
1.31951	2.47559	928413.	1.23933E6	(D)
0.202143	2.49295	926578.	1.26449E6	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

من نتائج الجدول (17) و (18) ان افضل نموذج يمكن توظيفه للتنبؤ بعرض النقد الضيق هو النموذج A اي نموذج السير العشوائي اذ حقق افضل معايير القدرة التنبؤية ، كما يظهر الشكل (8) والملحق (2) التنبؤ لهذه المتغير للمدة من شهر حزيران 2017 لغاية اذار 2020. وتظهر النتائج وجود نمو ايجابي مستقر شهريا لعرض النقد الضيق خلال المدة 2017-2020 ، ان استقرار معدل نمو عرض النقد مطلوب ومرغوب من وجهة نظر البنك المركزي العراقي ، لانه يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي وحتى الاستقرار المالي .

الشكل (8) التنبؤ بعرض النقد الضيق للمدة 2017-2020



9-مضاعف عرض النقود

يظهر الجدول (19) و (20) نتائج معادلات التنبؤ ومؤشرات المقدرة التنبؤية لمتغير مضاعف عرض النقد .

الجدول (19) المعادلات المقدرة لمتغير مضاعف عرض النقود

Models
(A) Random walk with drift = 0.00423841
(B) Linear trend = $-1.47419 + 0.00358065 t$
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.9999
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.3722

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

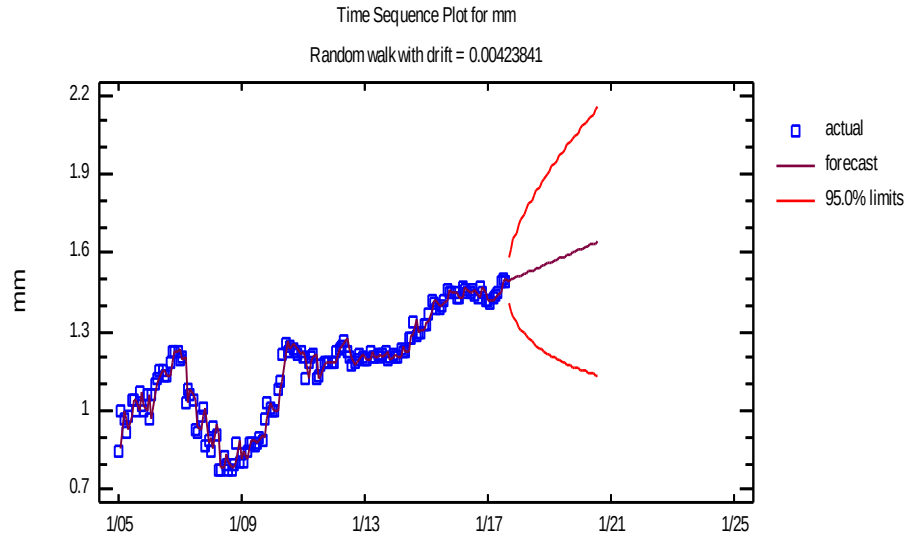
الجدول (20) مقاييس القدرة التنبؤية لمتغير مضاعف عرض النقود

<i>MPE</i>	<i>MAPE</i>	<i>MAE</i>	<i>RMSE</i>	<i>Model</i>
-0.0937389	2.80166	0.029789	0.0429486	(A)
-1.25729	8.80879	0.0912801	0.117491	(B)
0.457836	3.12509	0.0340045	0.0470613	(C)
0.279454	2.75615	0.0293421	0.043015	(D)
0.126353	2.9993	0.0324737	0.044401	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

من معطيات الجدول (19) و (20) ان افضل نموذج يمكن توظيفه للتنبؤ بمضاعف عرض النقود هو النموذج A اي نموذج السير العشوائي اذ حقق افضل معايير القدرة التنبؤية ، كما يظهر الشكل (9) والملحق (2) التنبؤ لهذه المتغير للمدة من شهر حزيران 2017 لغاية اذار 2020. وتظهر النتائج وجود نمو ايجابي متزايد شهريا لمضاعف لعرض النقد خلال المدة 2020-2017 ويقارب 1.5% شهريا، الواضح ان حجم المضاعف لازال محدودا وضعيفا، وقد يعود بالدرجة الاساس الى ارتفاع نسبة العملة في التداول الى مجموع عرض النقد .

الشكل (9) التنبؤ بمضاعف عرض النقد للمدة 2017-2020



10-المؤشر العام للسوق المالي

يظهر الجدول (21) و(22) نتائج معادلات التنبؤ ومؤشرات المقدرة التنبؤية للمؤشر العام للسوق المالي .

الجدول (21) المعادلات المقدرة للمؤشر العام للسوق المالي

Models
(A) Random walk with drift = 0.00718881
(B) Linear trend = $-220.681 + 0.414352 t$
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.9999
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.5208

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

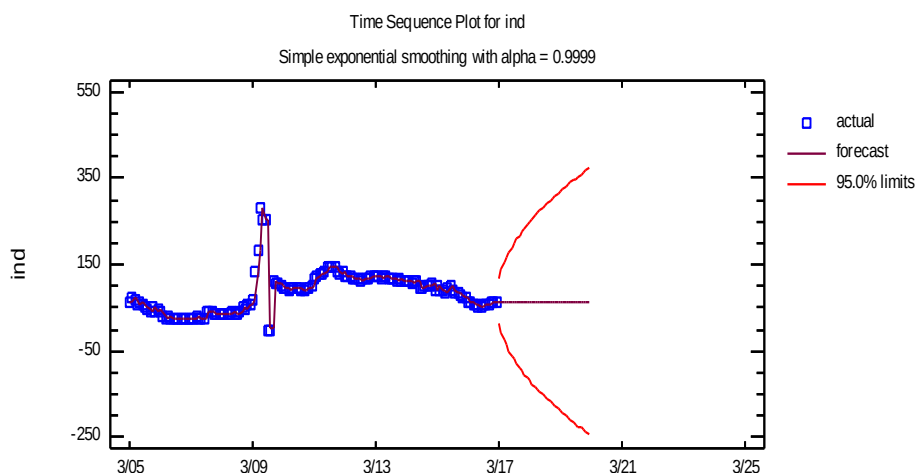
الجدول (22) مقاييس القدرة التنبؤية للمؤشر العام للسوق المالي

<i>MPE</i>	<i>MAPE</i>	<i>MAE</i>	<i>RMSE</i>	<i>Model</i>
		7.90995	26.221	(A)
		31.5078	42.8379	(B)
		11.4675	32.7675	(C)
		7.85462	26.1293	(D)
		9.39412	30.732	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

من نتائج الجدول (21) و (22) ان افضل نموذج يمكن توظيفه للتنبؤ بمؤشر السوق المالي هو النموذج D اي نموذج الاسي البسيط اذ حقق افضل معايير القدرة التنبؤية ، كما يظهر الشكل (10) والملحق (2) التنبؤ لهذه المتغير للمدة من شهر حزيران 2017 لغاية اذار 2020. وتظهر النتائج وجود اتجاه عام نحو المتوسط الشهري بمؤشر السوق المالي خلال المدة 2020-2017 وهو يبلغ 64 نقطة ، هذا الانخفاض في مؤشر السوق المالي يعطي انطباع سلبي عن اداء سوق العراق العراق للاوراق المالية ، في الواقع ان راس مال السوق لايشكل الا ما نسبته 4% من حجم رؤوس الاموال في القطاع المالي والمصرفي العراقي ،وهي نسبة ضئيلة لاتتسجم مع التطورات المصرفية والحقيقة في الاقتصاد العراقي.

الشكل (10) التنبؤ بمؤشر السوق المالي للمدة 2020-2017



11- الاحتيائيات الاجنبية

يظهر الجدول (23) و(24) نتائج معادلات التنبؤ ومؤشرات المقدرة التنبؤية لمتغير الاحتيائيات الاجنبية .

الجدول (23) المعادلات المقدرة لمتغير الاحتيائيات الاجنبية

Models
(A) Random walk with drift = 276.415
(B) Linear trend = -295667. + 477.944 t
(C) Simple moving average of 3 terms
(D) Simple exponential smoothing with alpha = 0.8252
(E) Brown's linear exp. smoothing with alpha = 0.335

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

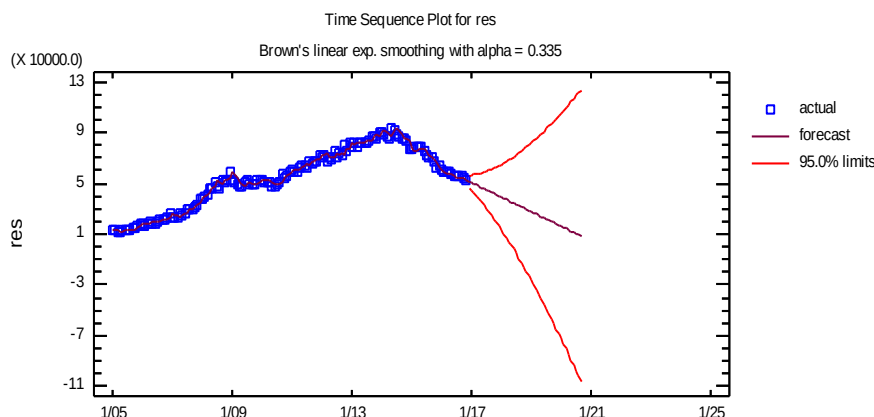
الجدول (24) مقاييس القدرة التنبؤية لمتغير الاحتيائيات الاجنبية

<i>MPE</i>	<i>MAPE</i>	<i>MAE</i>	<i>RMSE</i>	<i>Model</i>
0.142457	4.11587	2029.13	2688.64	(A)
-8.91406	22.8612	9752.44	12260.5	(B)
1.7654	5.05129	2468.5	3059.4	(C)
1.00457	4.14507	1985.01	2639.89	(D)
0.155232	4.01128	1930.63	2534.86	(E)

المصدر : نتائج برنامج statgraphics

تظهر نتائج الجدول (23) و(24) ان افضل نموذج يمكن توظيفه لمتغير الاحتيائيات الاجنبية هو النموذج E اي نموذج التمهيد الاسي المضاعف (طريقة براون) اذ حقق افضل معايير القدرة التنبؤية ، كما يظهر الشكل (11) والملحق (2) التنبؤ لهذه المتغير للمدة من شهر حزيران 2017 لغاية اذار 2020. وتظهر النتائج وجود اتجاه عام سلبي لمتغير الاحتيائيات الاجنبية خلال المدة 2017-2020 ، هذا الانخفاض لمتغير الاحتيائيات الاجنبية يعطي انطباع سلبي عن تناقص الاحتيائيات الاجنبية وقد تصل الى مستويات متدنية ، وحسب معادلة التنبؤ من الممكن ان يحصل الاحتياطي الاجنبي في بداية عام 2020 الى 15 مليار فقط .

الشكل (11) التنبؤ بمضاعف عرض النقد للمدة 2017-2020



خامسا : الاستنتاجات والتوصيات

• الاستنتاجات

1- سعى هذا البحث ان يلقي الضوء على مفاهيم الاستقرار المالي واستعراض اهم مؤشرات قياسية من خلال الاستعراض الادبي للمراجع في هذا الموضوع . وكذلك التنبؤ بمؤشرات الاستقرار المصرفي والمالي في العراق للمدة من شهر حزيران 2017 لغاية اذار 2020 من خلال تطبيق طرق السلاسل الزمنية (السلوك العشوائي ، الاتجاه العام ، المتوسطات المتحركة ، التمهيد الاسي البسيط ، اسلوب بروان في التمهيد الاسي) وتشمل مؤشرات الاستقرار المصرفي والمالي (الموجودات ، رؤوس الاموال ، الائتمان النقدي ، الودائع ، السيولة ، سعر فائدة السياسة النقدية، عرض النقد الضيق ، المضاعف النقدي ، الدين العام . الاحتياطات الاجنبية ، المؤشر العام للسوق المالي) . وتم توظيف مقاييس القدرة التنبؤية (متوسط القيم المطلقة للاخطاء ، مربع الاخطاء المطلقة ، النسبة المئوية لمتوسط الاخطاء المطلقة، النسبة المئوية لمتوسط الاخطاء) للمفاضلة بين طرق السلاسل الزمنية المختلفة للتنبؤ .

2- ان معظم مؤشرات الاستقرار المالي في العراق حققت نمو ايجابيا بين عامي 2005 و 2017 ، وبشكل خاص مؤشر (الموجودات ، رؤوس الاموال ، الودائع ، الائتمان النقدي، السيولة ، مضاعف عرض النقود) ، في حين نجد هناك تدهور في مؤشرات اخرى مثل (الدين العام ، المؤشر العام للسوق المالي الاحتياطات الاجنبية) .

3- ان نموذج السلوك العشوائي هو افضل نموذج للتنبؤ الشهري لكل من مؤشر (الموجودات ، الودائع ، السيولة ، الدين العام ، عرض النقد الضيق ، مضاعف عرض النقد ، الاحتياطات الاجنبية). وتم عمل اسقاطات لهذه المؤشرات للمدة من حزيران 2017 لغاية اذار 2020 .

4- ان نموذج معادلة بروان للتمهيد الاسي هو افضل نموذج للتنبؤ الشهري لكل من مؤشر رؤوس الاموال، الائتمان، وتم عمل اسقاطات لهذه المؤشرات للمدة من حـزيران 2017 لغاية اذار 2020

5- ان نموذج الاسي البسيط هو افضل نموذج للتنبؤ الشهري لكل من مؤشر (سعر فائدة السياسة النقدية ومؤشر السوق المالي) وتم عمل اسقاطات لهذه المؤشرات للمدة من حزيران 2017 لغاية اذار 2020 .

• التوصيات

1-ينبغي ان تتضمن بعض تقارير البنك المركزي العراقي بعض التنبؤات المستقبلية لمتغيرات الاستقرار المالي والمصرفي في العراق .

2- نرى من الضروري ان يقوم البنك المركزي بأثناء وحدة التنبؤات بمؤشرات الاستقرار المالي او الاقتصادي .اذ انها من الممكن ان تساهم في رسم سياسات البنك المركزي العراقي في المستقبل.

• المراجع

- عبد الرحمن, عبد العزيز محمد (2015), استقرار انظام المالي,مجلة المصرفي, السودان, العدد 77.
- غازي شيناسي (2005), الحفاظ على الاستقرار المالي, قضايا اقتصادية ,36صندوق النقد الدولي, سبتمبر .
- يحيوي, اسماء, (2014), دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي,رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر – بشكرة, الجزائر
- السباعوي, مشتاق محمود و احمد, سلام انور و سليمان, يالجين فاتح (2012), الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية, مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية, العدد2.
- بلوفي, احمد مهدي (2009) البنوك الإسلامية والاستقرار المالي (تحليلي تجريبي) مناقشة ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي, مركز الأبحاث الاقتصادي الإسلامي, جامعة الملك عبد العزيز. جدة, العدد2 .
- أحمد, محمد الحسن محمد (2010), دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي, مجلة المصرفي, السودان, العدد58 .
- الحبيب, زواوي (2010), الاستقرار المالي والبنوك الإسلامية تحليل تجريبي دراسات اقتصادية, مركز البصيرة للبحث والاستشارات والخدمات التعليمية ,الجزائر, العدد16 .
- الدعيمي, عباس كاظم وهبي, ميساء سعد جواد (2013), دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي لعينة من المصار العراقية للمدة 1995-2011, مجلة الإدارة والاقتصاد,جامعة كربلاء, العدد21.
- العميد, علي عبد الرضا حمودي (ب ت), مؤشرات الحيطه الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالازمات (دراسة تطبيقية – حالة العراق), المديرية العامة للإحصاء والابحاث البنك المركزي العراقي

- الوردى, عدنان هاشم (1990), أساليب التنبؤ الإحصائي طرق وتطبيق, دار الحكمة في البصرة, ط 1 ,
- العبيد, عبد الرحمن الأحمد (2003) , مبادئ التنبؤ الإداري, جامعة الملك سعود- النشر العلمي والطباعة , ط 1 .
- النعيمي, شهاب الدين حمد ورضا, بشرى محمد (2010), التنبؤ بالاحتياجات من أدوية الأمراض المزمنة والمحافظة على المال العام, مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية, العدد 60 .
- رمو, وحيد محمود والوتار, سيف عبد الرزاق محمد (2010), استخدام اساليب التحليل المالي للتنبؤ بفضل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعة العراقية المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية .
- الموسوي, عقيل عيسى ومتي, فؤاد توما (2014), دراسة تحليلية لاختبار أفضل وادق اساليب التنبؤ في التخطيط التربوي, مجلة دراسات تربوية- وزارة التربية, العدد 28 .
- Gerald Keller and Brian Worrack (1997) statistics for management and Economics " Cole publishing Company, New York,
- David Anderson, Dennis Sweeney and Thomas William (2001) " Quantitative Methods for Business " South Western College Publishing, Ohio,
- Donald Harnett and James Horriel (1998) Data, statistics and decision models with Excel ' John and sons, New York,
- Reza Hoshmand (2010) Business Forecasting: A Practical Approach, Routledge, New York

ملحق (1) بيانات الدراسة

res	ind	int	deb	mm	m1	liq	crd	dop	cap	ass	
11,537		6	6,061,688	1	10,148,626	10	620,267	8,619,809	243,604	166,800,571	Dec,2004
12,967	63.9	6	6,118,520	0.97	10,135,177	11	622,474	8,489,902	262,120	168,168,817	Jan,2005
13,765	72.6	6	6,068,560	0.92	10,463,093	10	606,320	9,217,629	279,452	170,237,890	Feb,2005
12,045	67.2	6	6,144,060	0.98	11,085,035	10	637,779	9,082,587	286,951	173,914,840	Mar,2005
12,225	56.4	6	6,394,090	1.04	10,810,402	9	654,495	8,762,536	302,633	171,947,661	Apr,2005
13,728	60.3	6	6,744,080	1.04	11,131,783	9	687,815	9,531,149	302,857	173,258,391	May,2005
12,825	56.6	6	6,512,000	1	10,737,379	9	736,362	9,808,410	311,613	174,634,719	Jun,2005
14,028	52	6	6,340,940	1.07	10,695,282	9	737,162	9,919,041	354,109	176,306,866	Jul,2005
13,344	45.1	6	6,037,630	1.02	10,758,537	10	783,938	10,007,495	354,131	177,209,400	Aug,2005
14,121	40	7	6,219,640	1	10,600,940	10	796,971	9,986,490	379,658	177,199,747	Sep,2005
15,093	53.3	7	6,440,670	1.06	10,840,612	11	964,250	9,947,519	480,723	179,752,520	Oct,2005
17,144	43.4	7	6,543,940	0.97	10,701,431	11	960,164	10,726,249	542,470	179,368,034	Nov,2005
17,996	45.6	7	6,593,960	1.06	11,399,125	10	950,287	10,769,995	658,732	213,203,008	Dec,2005
18,289	38.2	7	6,543,950	1.1	11,743,948	10	1,005,627	12,033,018	694,712	213,711,722	Jan,2006
17,026	29.4	7	6,794,000	1.12	12,079,610	9	1,016,935	12,794,432	694,712	248,768,787	Feb,2006
18,580	25.5	7	6,744,000	1.15	12,083,684	10	1,059,917	12,954,354	694,988	250,202,214	Mar,2006
19,493	28.4	8	6,243,940	1.15	12,001,344	11	1,089,969	13,278,244	698,988	250,113,004	Apr,2006
18,400	25.8	8	5,943,900	1.13	11,911,520	11	1,164,220	13,739,985	754,050	248,828,899	May,2006
18,499	25.6	8	5,743,900	1.13	12,008,464	11	1,269,369	12,400,583	779,073	251,657,401	Jun,2006

20,525	25.4	12	5,693,910	1.18	13,305,673	11	1,321,043	13,616,641	786,073	250,004,186	Jul,2006
21,198	26	12	5,793,930	1.22	13,985,443	11	1,337,709	14,780,045	813,823	250,037,790	Aug,2006
20,915	26.9	12	5,993,930	1.22	13,225,146	11	1,380,273	15,709,997	822,822	251,291,055	Sep,2006
21,716	27.1	12	5,994,900	1.23	13,439,071	11	1,453,608	15,255,033	822,971	250,854,353	Oct,2006
22,827	26	16	5,794,890	1.19	13,728,517	11	1,732,769	15,519,587	822,971	251,065,946	Nov,2006
26,569	25.3	16	5,645,390	1.2	15,460,060	11	1,881,014	16,928,295	898,716	253,453,625	Dec,2006
23,833	25.9	20	5,594,390	1.03	15,837,550	11	1,968,616	17,794,959	928,086	254,447,538	Jan,2007
22,297	26.3	20	5,894,410	1.08	15,912,692	12	1,852,102	17,214,075	953,086	256,910,393	Feb,2007
22,308	28.8	20	5,664,114	1.06	15,966,457	13	2,095,607	16,846,268	1,028,086	256,900,316	Mar,2007
25,925	26.6	20	5,814,174	1.04	16,400,693	13	2,365,884	18,132,591	1,056,086	257,635,408	Apr,2007
25,529	25	20	5,964,234	0.93	15,495,308	14	2,073,234	16,991,131	1,001,440	265,954,060	May,2007
26,389	25.9	20	6,084,477	0.92	16,091,112	16	2,208,683	19,137,699	1,052,129	265,529,433	Jun,2007
29,087	41	20	6,034,427	0.98	16,691,323	17	2,482,011	21,495,010	1,052,982	267,479,326	Jul,2007
29,918	41.9	20	6,134,407	1.01	17,358,873	16	2,264,719	22,902,507	1,112,905	269,139,324	Aug,2007
30,119	38.6	20	6,054,621	0.87	19,562,284	14	2,314,047	25,900,492	1,132,521	266,925,330	Sep,2007
31,327	37	20	5,868,591	0.89	20,219,939	14	2,345,964	26,387,240	1,132,905	269,873,165	Oct,2007
33,401	34.6	20	5,663,551	0.85	20,414,819	15	2,612,735	24,399,136	1,131,271	268,483,393	Nov,2007
38,217	34.6	20	5,193,705	0.94	21,721,167	15	2,387,433	26,188,926	1,209,817	282,180,087	Dec,2007
37,968	34	20	4,979,705	0.91	22,233,409	16	2,435,933	26,830,177	1,212,076	283,360,140	Jan,2008
38,819	36.1	19	4,813,705	0.78	20,318,800	15	2,548,582	24,286,824	1,214,353	286,019,149	Feb,2008
41,151	37.5	17	4,732,918	0.78	20,689,975	14	2,812,941	24,273,028	1,245,227	282,714,029	Mar,2008
46,032	37.3	17	5,032,948	0.83	20,982,449	15	2,608,202	27,349,007	1,214,552	287,741,914	Apr,2008
46,407	38.4	17	5,140,448	0.8	21,600,247	15	2,748,307	28,056,855	1,270,877	285,793,396	May,2008
51,426	38.2	17	4,919,682	0.78	23,359,947	16	2,835,956	30,732,712	1,327,033	289,585,249	Jun,2008
47,608	38.1	16	4,819,672	0.78	24,479,090	16	3,160,518	30,951,593	1,345,183	290,962,449	Jul,2008
45,795	39	16	4,863,672	0.8	25,135,940	16	3,430,345	31,163,572	1,360,638	292,690,179	Aug,2008
51,949	54.4	16	4,584,846	0.88	26,374,416	16	3,590,254	31,806,218	1,392,819	294,459,674	Sep,2008
50,321	47.1	16	4,584,836	0.81	26,068,694	18	3,690,725	32,007,002	1,394,018	295,170,530	Oct,2008
52,902	55.7	15	4,604,356	0.84	27,135,473	19	3,817,787	33,792,332	1,423,808	298,961,710	Nov,2008
58,718	58.4	15	4,455,569	0.81	28,189,934	18	3,978,301	34,525,448	1,830,273	307,194,947	Dec,2008
53,295	66.7	14	4,416,059	0.85	29,047,547	20	4,109,846	35,907,975	1,848,260	318,589,007	Jan,2009
51,298	136	14	4,416,039	0.88	30,444,207	19	4,154,815	36,645,194	1,847,259	317,433,761	Feb,2009
49,044	184	11	4,416,029	0.88	29,619,659	21	4,302,278	34,060,838	1,907,259	318,135,749	Mar,2009
48,311	281	9	4,355,529	0.87	29,271,550	21	4,428,635	32,957,756	1,907,259	316,750,615	Apr,2009
47,456	254	9	4,455,549	0.88	29,320,418	22	4,530,248	33,970,992	1,949,259	320,484,868	May,2009
50,604	252	7	4,555,539	0.9	30,105,213	22	4,595,648	33,579,120	2,014,259	320,323,018	Jun,2009
52,546	123	7	4,855,539	0.89	31,083,744	23	4,732,522	35,339,376	2,184,355	323,688,397	Jul,2009
49,183	119	7	7,563,519	0.97	31,927,710	23	4,379,439	34,426,994	2,199,755	324,406,809	Aug,2009
49,146	114	7	7,965,519	1.03	35,173,034	22	4,423,873	34,747,759	2,241,249	324,856,565	Sep,2009
50,080	109	7	7,876,519	1.01	35,117,602	23	4,589,696	37,570,357	2,241,449	327,681,615	Oct,2009
52,156	106	7	8,058,039	1	35,977,966	23	4,620,036	38,029,253	2,276,449	329,130,512	Nov,2009
51,873	101	7	8,434,049	1	37,300,030	23	4,646,167	38,583,086	2,311,449	334,235,927	Dec,2009
53,006	94	7	8,584,049	1.08	37,822,671	23	5,982,776	40,196,095	2,390,504	339,911,596	Jan,2010
51,182	93	7	8,503,029	1.11	39,269,192	23	6,036,156	40,079,240	2,416,004	340,554,511	Feb,2010
51,354	90.7	7	11,252,019	1.21	41,035,394	23	6,718,672	40,404,453	2,416,004	342,140,583	Mar,2010
51,184	94.1	6	11,535,529	1.26	43,004,748	23	6,798,540	40,859,987	2,416,004	344,250,732	Apr,2010
48,399	92.7	6	11,556,529	1.23	44,767,560	23	7,425,790	43,269,732	2,416,004	345,736,932	May,2010

48,418	93.6	6	11,726,529	1.25	47,467,333	23	7,588,293	42,666,980	2,464,194	347,021,119	Jun,2010
49,970	92.8	6	11,668,029	1.24	47,665,671	23	7,831,809	43,621,567	2,504,994	349,006,452	Jul,2010
51,696	91.5	6	11,689,029	1.23	48,046,807	21	8,114,549	43,920,440	2,570,194	338,109,234	Aug,2010
57,053	90.6	6	11,830,029	1.21	47,811,465	22	8,142,915	45,359,407	2,570,194	339,039,952	Sep,2010
54,653	92.9	6	11,940,529	1.22	49,041,670	22	8,279,966	45,933,028	2,627,184	339,530,415	Oct,2010
56,493	95.7	6	12,140,539	1.2	49,807,671	25	8,480,160	46,321,561	2,768,288	353,813,648	Nov,2010
59,229	101	6	9,180,806	1.12	51,743,489	25	8,527,131	47,947,232	2,848,493	363,360,199	Dec,2010
60,288	116	6	9,028,316	1.18	51,837,519	22	8,595,552	47,270,177	2,840,289	353,801,366	Jan,2011
59,282	124	6	8,899,816	1.2	50,975,178	21	8,538,351	48,058,836	2,898,493	356,051,924	Feb,2011
58,728	127	6	8,758,816	1.21	49,568,411	21	8,607,764	46,054,310	3,033,948	355,264,279	Mar,2011
63,073	128	6	8,159,539	1.12	50,310,190	61	8,761,933	48,070,123	3,117,139	147,380,819	Apr,2011
63,960	132	6	8,184,529	1.13	50,494,628	62	8,889,614	49,021,839	3,117,139	149,908,290	May,2011
63,414	143	6	8,029,529	1.17	53,183,620	61	9,194,645	48,944,937	3,166,939	151,649,591	Jun,2011
62,884	142	6	8,268,639	1.18	55,000,209	62	9,200,291	51,339,480	3,256,939	154,886,540	Jul,2011
67,178	142	6	8,232,139	1.18	55,477,646	62	9,322,042	51,655,447	3,469,635	156,503,065	Aug,2011
66,023	145	6	8,082,139	1.18	55,504,559	52	9,474,664	52,367,504	3,633,515	158,479,523	Sep,2011
67,559	133	6	7,837,139	1.18	58,009,684	53	9,742,067	53,899,675	3,789,384	161,263,139	Oct,2011
67,998	127	6	7,651,859	1.18	59,624,262	52	10,737,850	55,291,090	3,852,708	164,007,764	Nov,2011
71,410	136	6	7,446,859	1.23	62,473,929	51	11,365,371	56,157,180	4,054,246	143,877,896	Dec,2011
70,554	122	6	7,157,759	1.24	60,112,692	52	11,748,963	51,971,289	4,045,956	140,513,216	Jan,2012
72,077	122	6	7,101,269	1.25	60,399,506	59	12,522,504	52,233,303	4,185,790	188,006,606	Feb,2012
67,777	122	6	7,051,269	1.27	61,645,940	54	12,470,472	54,159,778	4,193,973	144,150,329	Mar,2012
70,500	118	6	7,051,279	1.23	63,275,780	53	12,479,827	57,143,516	4,243,980	176,090,908	Apr,2012
68,656	116	6	7,030,569	1.2	60,866,354	54	12,735,815	56,118,745	4,310,276	177,646,787	May,2012
75,190	116	6	6,880,569	1.17	60,534,045	53	13,280,228	55,027,000.3	4,335,276	178,076,108	Jun,2012
71,270	114	6	6,880,549	1.18	60,572,870	54	13,596,864	56,948,745	4,386,628	182,381,831	Jul,2012
73,974	118	6	6,880,539	1.19	61,151,869	54	13,796,933	57,408,674	4,534,521	185,871,088	Aug,2012
71,443	117	6	6,680,539	1.21	60,899,803	54	14,031,555	58,837,067	4,684,521	188,667,452	Sep,2012
79,730	119	6	6,647,529	1.2	61,388,204	54	13,468,748	60,248,185	4,897,585	191,611,522	Oct,2012
75,337	125	6	6,647,519	1.19	61,927,466	54	14,466,533	62,189,268	5,559,869	194,756,608	Nov,2012
82,001	125	6	6,547,519	1.19	63,735,871	56	14,650,102	62,005,935	5,875,891	190,980,975	Dec,2012
78,002	123	6	6,527,519	1.22	64,052,377	60	14,790,441	60,616,436	5,953,266	192,287,873	Jan,2013
82,236	123	6	4,582,519	1.2	65,024,882	60	14,770,304	61,505,768	6,013,266	194,899,796	Feb,2013
78,714	120	6	4,562,529	1.2	66,134,551	60	14,975,635	62,106,714	6,013,266	196,200,747	Mar,2013
81,358	120	6	4,545,529	1.21	69,612,497	67	15,285,437	64,240,948	6,108,328	191,665,465	Apr,2013
81,294	122	6	4,495,529	1.2	70,052,772	67	15,958,160	65,722,656	6,158,328	193,982,689	May,2013
82,089	117	6	4,445,529	1.21	71,222,839	67	16,285,989	65,301,447	6,394,642	195,570,941	Jun,2013
82,045	116	6	4,615,529	1.22	70,801,230	66	16,301,765	65,974,471	6,577,287	197,593,979	Jul,2013
82,904	119	6	4,585,529	1.19	69,546,563	67	16,445,377	64,782,247	6,717,287	198,809,891	Aug,2013
87,721	114	6	4,455,539	1.2	71,405,657	65	16,470,222	66,912,816	7,121,537	203,680,349	Sep,2013
87,096	115	6	4,455,549	1.21	71,778,794	68	16,508,126	66,273,939	7,302,231	204,645,829	Oct,2013
85,168	114	6	4,405,549	1.2	71,798,098	69	16,781,196	67,302,806	7,406,431	209,347,317	Nov,2013
90,648	113	6	4,255,549	1.2	73,830,964	68	16,947,533	68,855,487	7,662,845	208,844,114	Dec,2013
89,820	113	6	4,205,549	1.24	74,503,597	68	16,916,496	69,400,100	7,709,845	212,431,914	Jan,2014
89,305	109	6	4,692,549	1.22	72,412,556	68	17,044,212	68,352,453	7,888,841	213,447,163	Feb,2014
87,203	107	6	4,542,529	1.22	72,771,108	68	17,184,180	67,784,997	8,161,841	213,609,270	Mar,2014
85,158	111	6	4,836,369	1.28	73,782,519	69	17,565,427	66,211,320	8,276,165	211,719,345	Apr,2014

94,259	111	6	5,811,869	1.28	72,031,760	68	17,733,955	64,151,981	8,392,489	211,786,709	May,2014
92,249	95.5	6	6,211,869	1.34	72,779,487	69	17,973,517	65,196,766	8,487,066	212,235,320	Jun,2014
88,880	93.7	6	6,658,869	1.29	73,223,916	69	18,058,019	65,996,526	8,624,220	214,927,325	Jul,2014
87,462	100	6	7,463,869	1.3	69,649,944	69	17,993,761	67,654,448	8,867,799	217,747,727	Aug,2014
84,601	100	6	7,363,869	1.3	69,796,149	69	17,738,572	69,745,803	8,970,405	218,931,402	Sep,2014
84,650	99.9	6	7,020,019	1.33	71,191,040	68	17,695,140	71,158,723	9,002,330	221,151,520	Oct,2014
83,084	108	6	6,520,019	1.33	70,214,966	68	17,723,786	70,199,856	9,023,126	220,687,513	Nov,2014
77,363	92	6	9,520,019	1.37	72,692,448	68	17,745,141	74,073,336	9,081,274	226,588,893	Dec,2014
76,898	99.8	6	16,030,411	1.42	69,086,364	68	17,728,962	70,826,775	9,226,214	223,912,420	Jan,2015
78,304	87.4	6	16,725,411	1.41	68,029,153	69	17,561,290	68,389,205	9,226,214	223,776,763	Feb,2015
79,076	90.1	6	20,150,803	1.39	71,034,566	69	17,537,296	69,059,514	9,226,403	221,307,167	Mar,2015
78,967	87	6	20,050,803	1.39	71,451,807	72	17,458,685	68,445,092	9,241,012	226,210,787	Apr,2015
78,236	96.7	6	19,575,303	1.4	72,632,965	69	17,444,424	66,989,435	9,243,003	223,318,690	May,2015
74,829	100	6	19,075,303	1.42	71,722,177	67	17,565,727	67,390,400	9,291,003	223,623,663	Jun,2015
71,397	90.3	6	19,075,303	1.46	70,027,783	66	17,612,787	65,858,768	10,041,003	222,819,500	Jul,2015
70,864	87.2	6	20,440,623	1.45	68,254,034	67	17,854,390	65,496,741	10,041,003	223,992,989	Aug,2015
70,335	84.5	6	20,453,718	1.45	67,908,099	68	17,986,038	64,744,999	10,092,004	223,386,813	Sep,2015
67,777	78.2	6	20,453,898	1.45	67,664,706	68	17,830,117	64,681,423	10,092,003	221,752,307	Oct,2015
62,802	71.9	6	21,238,348	1.43	66,047,097	69	17,904,896	64,987,059	10,142,003	222,015,286	Nov,2015
63,506	73.1	6	32,142,805	1.43	65,435,425	69	18,070,058	64,344,061	10,147,898	222,770,831	Dec,2015
60,202	63.9	6	34,142,805	1.47	65,761,498	67	17,893,679	62,610,711	10,147,898	220,521,760	Jan,2016
58,816	62.2	6	36,542,815	1.46	67,277,973	67	17,876,870	62,824,201	10,147,920	219,713,158	Feb,2016
59,530	58	4	37,942,825	1.45	69,056,329	67	17,908,212	63,310,090	10,253,870	219,262,482	Mar,2016
59,091	55.1	4	38,390,155	1.45	70,159,996	69	18,029,947	62,582,426	10,253,870	218,947,998	Apr,2016
57,684	51	4	38,534,287	1.46	70,476,330	68	17,931,199	62,133,354	10,308,590	218,355,131	May,2016
56,232	53.9	4	41,336,566	1.44	69,858,780	68	17,806,834	61,534,905	10,375,351	217,877,861	Jun,2016
55,754	56.9	4	42,197,762	1.43	70,752,568	68	17,835,307	62,242,647	10,482,351	218,770,172	Jul,2016
55,943	56.1	4	42,877,762	1.47	71,301,562	68	17,762,758	63,431,848	10,845,492	220,396,336	Aug,2016
55,020	56.1	4	43,910,951	1.45	71,477,741	68	17,770,963	63,967,937	10,995,492	220,552,048	Sep,2016
53,416	60.5	4	45,195,451	1.42	70,956,805	68	17,810,007	62,951,014	11,245,495	220,706,751	Oct,2016
52,218	63.6	4	45,383,451	1.42	70,157,391	68	17,805,406	62,811,534	11,295,492	219,690,058	Nov,2016
	64.9	4	47,362,251	1.41	70,733,027	68	18,180,970	62,398,733	11,739,281	221,184,530	Dec,2016
		4	47,348,351	1.43	71,013,318	68	18,097,157	62,500,903	11,806,511	220,429,570	Jan,2017
		4	47,005,154	1.44	70,687,320	68	18,220,902	62,531,336	11,961,239	219,221,028	Feb,2017
		4	46,804,306	1.45	70,830,541	69	17,988,394	62,572,932	12,961,239	220,254,033	Mar,2017
		4	47,528,646	1.49	69,485,793	69	18,111,941	62,273,043	13,114,994	219,555,335	Apr,2017
		4	47,703,806	1.5	69,902,528	69	18,327,160	63,217,780	13,136,257	220,296,820	May,2017

المصدر : الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي <http://cbiraq.org/>

ملحق (2) نتائج التنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي للمدة من حزيران 2017 لغاية اذار 2020

Period	ass	int	cap	crd	dop	deb	liq	m1	mm	ind	res
Jun,2017	2.21E+08	3.98667	1.36E+07	1.86E+07	6.31E+07	4.79E+07	68.3377	7.07E+07	1.494	64.9479	45771.6
Jul,2017	2.21E+08	3.97333	1.38E+07	1.88E+07	6.35E+07	4.82E+07	68.6755	7.11E+07	1.498	64.9479	44820
Aug,2017	2.22E+08	3.96	1.41E+07	1.89E+07	6.38E+07	4.84E+07	69.0132	7.15E+07	1.503	64.9479	43868.3
Sep,2017	2.22E+08	3.94667	1.43E+07	1.90E+07	6.42E+07	4.87E+07	69.351	7.20E+07	1.507	64.9479	42916.7
Oct,2017	2.22E+08	3.93333	1.45E+07	1.91E+07	6.46E+07	4.90E+07	69.6887	7.24E+07	1.511	64.9479	41965
Nov,2017	2.23E+08	3.92	1.48E+07	1.93E+07	6.50E+07	4.93E+07	70.0265	7.28E+07	1.515	64.9479	41013.4
Dec,2017	2.23E+08	3.90667	1.50E+07	1.94E+07	6.53E+07	4.95E+07	70.3642	7.32E+07	1.520	64.9479	40061.7
Jan,2018	2.24E+08	3.89333	1.52E+07	1.95E+07	6.57E+07	4.98E+07	70.702	7.36E+07	1.524	64.9479	39110.1
Feb,2018	2.24E+08	3.88	1.55E+07	1.97E+07	6.61E+07	5.01E+07	71.0397	7.40E+07	1.528	64.9479	38158.4
Mar,2018	2.24E+08	3.86667	1.57E+07	1.98E+07	6.64E+07	5.04E+07	71.3775	7.44E+07	1.532	64.9479	37206.8
Apr,2018	2.25E+08	3.85333	1.59E+07	1.99E+07	6.68E+07	5.06E+07	71.7152	7.48E+07	1.537	64.9479	36255.1
May,2018	2.25E+08	3.84	1.62E+07	2.00E+07	6.72E+07	5.09E+07	72.053	7.52E+07	1.541	64.9479	35303.5
Jun,2018	2.25E+08	3.82667	1.64E+07	2.02E+07	6.76E+07	5.12E+07	72.3907	7.56E+07	1.545	64.9479	34351.8
Jun,2018	2.26E+08	3.81333	1.66E+07	2.03E+07	6.79E+07	5.15E+07	72.7285	7.60E+07	1.549	64.9479	33400.2
Jul,2018	2.26E+08	3.8	1.69E+07	2.04E+07	6.83E+07	5.17E+07	73.0662	7.65E+07	1.554	64.9479	32448.5
Aug,2018	2.27E+08	3.78667	1.71E+07	2.05E+07	6.87E+07	5.20E+07	73.404	7.69E+07	1.558	64.9479	31496.9
Sep,2018	2.27E+08	3.77333	1.73E+07	2.07E+07	6.91E+07	5.23E+07	73.7417	7.73E+07	1.562	64.9479	30545.2
Oct,2018	2.27E+08	3.76	1.76E+07	2.08E+07	6.94E+07	5.25E+07	74.0795	7.77E+07	1.566	64.9479	29593.6
Nov,2018	2.28E+08	3.74667	1.78E+07	2.09E+07	6.98E+07	5.28E+07	74.4172	7.81E+07	1.571	64.9479	28641.9
Dec,2018	2.28E+08	3.73333	1.80E+07	2.11E+07	7.02E+07	5.31E+07	74.755	7.85E+07	1.575	64.9479	27690.3
Jan,2019	2.29E+08	3.72	1.83E+07	2.12E+07	7.05E+07	5.34E+07	75.0927	7.89E+07	1.579	64.9479	26738.6
Feb,2019	2.29E+08	3.70667	1.85E+07	2.13E+07	7.09E+07	5.36E+07	75.4305	7.93E+07	1.583	64.9479	25787
Mar,2019	2.29E+08	3.69333	1.87E+07	2.14E+07	7.13E+07	5.39E+07	75.7682	7.97E+07	1.587	64.9479	24835.3
Apr,2019	2.30E+08	3.68	1.90E+07	2.16E+07	7.17E+07	5.42E+07	76.106	8.01E+07	1.592	64.9479	23883.7
May,2019	2.30E+08	3.66667	1.92E+07	2.17E+07	7.20E+07	5.45E+07	76.4437	8.05E+07	1.596	64.9479	22932
Jun,2019	2.30E+08	3.65333	1.94E+07	2.18E+07	7.24E+07	5.47E+07	76.7815	8.09E+07	1.600	64.9479	21980.4
Jun,2019	2.31E+08	3.64	1.97E+07	2.20E+07	7.28E+07	5.50E+07	77.1192	8.14E+07	1.604	64.9479	21028.7
Jul,2019	2.31E+08	3.62667	1.99E+07	2.21E+07	7.31E+07	5.53E+07	77.457	8.18E+07	1.609	64.9479	20077.1
Aug,2019	2.32E+08	3.61333	2.01E+07	2.22E+07	7.35E+07	5.56E+07	77.7947	8.22E+07	1.613	64.9479	19125.4
Sep,2019	2.32E+08	3.6	2.04E+07	2.23E+07	7.39E+07	5.58E+07	78.1325	8.26E+07	1.617	64.9479	18173.8
Oct,2019	2.32E+08	3.58667	2.06E+07	2.25E+07	7.43E+07	5.61E+07	78.4702	8.30E+07	1.621	64.9479	17222.1
Nov,2019	2.33E+08	3.57333	2.08E+07	2.26E+07	7.46E+07	5.64E+07	78.8079	8.34E+07	1.626	64.9479	16270.5
Dec,2019	2.33E+08	3.56	2.11E+07	2.27E+07	7.50E+07	5.66E+07	79.1457	8.38E+07	1.630	64.9479	15318.8
Jan,2020	2.33E+08	3.54667	2.13E+07	2.28E+07	7.54E+07	5.69E+07	79.4834	8.42E+07	1.634	64.9479	14367.2
Feb,2020	2.34E+08	3.53333	2.15E+07	2.30E+07	7.58E+07	5.72E+07	79.8212	8.46E+07	1.638	64.9479	13415.5
Mar,2020	2.34E+08	3.52	2.18E+07	2.31E+07	7.61E+07	5.75E+07	80.1589	8.50E+07	1.643	64.9479	12463.9

المصدر: نتائج برنامج statgraphics

إسهام أبعاد الابتكار التنظيمي في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية في العراق

إعداد * أ.م.د. سعد محمود الكواز / كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل

*م.م عمر عبدالله عزيز – كلية التربية الأساسية / جامعة الموصل

المستخلص

الابتكار التنظيمي يتضمن اعتماد فكرة أو سلوك جديد، بإدخال التغييرات التي يتم تبنيها من قبل الإدارة لتطوير الأفكار من قبل الافراد وبمرور الوقت يتم ادخالها في التعاملات مع الآخرين في اطار الأنشطة التي يتم توزيعها بين العاملين بالمصرف لتعزيز الشمول المالي, اذ يساهم في تطوير أداء المصارف التي تمثل مجموعة من الأنشطة المتعلقة في ادارة جميع الاتصالات الداخلية والخارجية والتي تهدف الى تبادل المعلومات و الودائع بين المستفيدين (منظمات او افراد) من خلال ربط جميع المستفيدين بشكل منسق وفق أطر مصداقية واخلاقية .

تأتي **اهمية البحث** من خلال مدى توافر أبعاد الابتكار التنظيمي في بعض المصارف الأهلية التي تعزز الشمول المالي فيها , **ويهدف البحث** التعرف على بعض أبعاد الابتكار التنظيمي المعززة للشمول المالي في بعض المصارف الأهلية في العراق وكذلك الاطلاع على الوضع الراهن لتلك المصارف من خلال ابراز اهم المعوقات التي تواجهها والتي تحول دون تطوير الابتكار التنظيمي فيها , وتتلخص **مشكلة البحث** بعدم معرفة أبعاد تطوير الابتكار التنظيمي في المصارف مركزين على الشمول المالي, ولذلك جاءت هذه الدراسة لتحديد بعض أبعاد الابتكار التنظيمي في بعض المصارف الأهلية في العراق. يستند البحث الى **فرضية** مفادها ان هناك بعض الأبعاد للابتكار التنظيمي يمكن من خلالها تعزيز الشمول المالي للمصارف في العراق .

يتضمن البحث ثلاثة محاور أساسية , يتناول الأول , الإطار النظري للابتكار التنظيمي فضلاً عن أهم أبعاده في المصارف , والثاني فيتطرق الى الشمول المالي من حيث المفهوم والأهمية وتعزيزها من خلال الابتكار التنظيمي , ويهتم الثالث بدراسة ميدانية في بعض فروع المصارف الأهلية في العراق , والوقوف على أبرز ملامحها ومتطلباتها .

الكلمات الدالة :

الابتكار التنظيمي , الشمول المالي , المصارف الأهلية.

Contribution of Organizational Invention Dimensions in Enhancing Financial inclusion

Analytical Study in Sample of Private Banks in Iraq

Mr.Omar Abdullah Aziz

College of Basic Education
Mosul University / Iraq

Dr. Saad M. Al-Kawaz

College of
Administration and
Economic
Mosul University /
Iraq

Abstract

Organizational invention is adopting a new idea or behavior by introducing the changes adopted by the management to develop the ideas. these ideas will be used in dealing with others according to activities entrusted to workers in the bank to enhancing financial inclusion. this contributes in developing the performance of banks of communications that represent a group of activities related to managing all the inside and outside communications to exchange deposits and information among users through connecting all the users in an organized way based on morality and credibility.

The importance of this paper can be summarized in the availability of the organizational invention dimensions in enhancing financial inclusion in these banks. further, the paper aims at getting acquainted with some of organizational invention dimensions which enhancing financial inclusion in some private banks in Iraq as well as knowing the current status of these banks by shedding light on the most important barriers faced by these banks. the research problem is summarized by the idea that the organizational invention dimensions with a special focus on financial inclusion in the organizations are not known in banks. therefore, this study comes to specify the contribution of some of organizational invention dimensions in enhancing financial inclusion in sample of private banks in Iraq

As for the research hypothesis, it is based on the idea that there are some of organizational invention dimensions can be enhanced financial inclusion in private banks in Iraq.

The research has three main axes: the first axis deals with the theoretical aspect of the organizational invention in addition to the most important dimensions of the organizational invention in the banks. the second axis is concerned with concept and importance of the Financial inclusion and enhancing by organization invention, the third axis is concerned with a field study in the private banks represented by Baghdad, Middle East and Commercial Gulf.

Keywords:

Organizational invention, Financial inclusion, Private banks

المقدمة :

يعد تقدم المصارف اليوم مرتبط بالابتكار التنظيمي من خلال تحفيز العاملين وتوفير الموارد والاستقلالية في تنفيذ المهام , وتنطوي الابتكارات على تنفيذ فكرة جديدة تؤدي الى تغيير تنظيمي يؤثر في أداء المصرف بتقديم خدمات مبتكرة ذات جودة, مما سبق يتبين أن الابتكار التنظيمي متضمناً على الإطار الجديد للمصرف, من الأفكار الخدمات والسلوكيات. ويتكون من ثلاثة عناصر ,هي:التغيير، الابداع , والتحسينات في الأداء , فضلاً عن ذلك تسهم العلوم والابتكارات الذهنية لدى العاملين من اختراع الوسائل والتقنيات التي تسهل أداء المهام للحاجة الإنسانية التي دفعت بهم إلى ذلك، واستغلال علومهم في متابعة الاكتشافات والتعديل عليها وفقاً لما يحقق لهم النمو والتقدم، اذ يعد الابتكار التنظيمي من المتطلبات الأساسية لنجاح وتميز المصارف بتطوير منتجاتها الخدمية, وبما أن تطوير خدمة الشمول المالي وتحقيقها تتطلب أن يكون لدى العاملين إبتكارات لتطوير العمل, وذلك من خلال الخصائص التي يتمتعون بها كالذكاء والموهبة, أوالخصائص المكتسبة, كإيجاد حلول لمشاكل تتعلق بأعمالهم ضمن إطار المصرف .

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث بوجود أبعاد الابتكار التي إذا ما توفرت يمكن أن تعزز الشمول المالي لبعض فروع المصارف الأهلية في العراق, فضلاً عن وجود إختلاف بين تلك المصارف في مجال توفر هذه الأبعاد فيها .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من خلال دراسة و إستقصاء مدى توافر أبعاد الابتكار التنظيمي لتعزيز الشمول المالي في بعض فروع المصارف الأهلية في العراق.

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على أبعاد الابتكار التنظيمي التي تعزز الشمول المالي للمصارف الأهلية عينة الدراسة وكذلك تحليل الوضع الراهن لها من خلال إظهار أهم المعوقات التي تواجهها والتي تحول دون تطوير الابتكار التنظيمي فيها .

فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضيتين وكالآتي :

1. ابعاد الابتكار التنظيمي تعزز الشمول المالي.
2. اختلاف المصارف في مدى تبنيها لابعاد الابتكار التنظيمي التي تعزز الشمول المالي.

منهج البحث

إعتمد الباحثون في صياغة البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع الى المصادر ذات العلاقة, فضلا عن إستخدام إستمارة إستبانة لأغراض الإطلاع على آراء العاملين والمتخصصين في تلك المصارف فيما يخص التطبيق العملي المقدم ضمن البحث.

خطة البحث

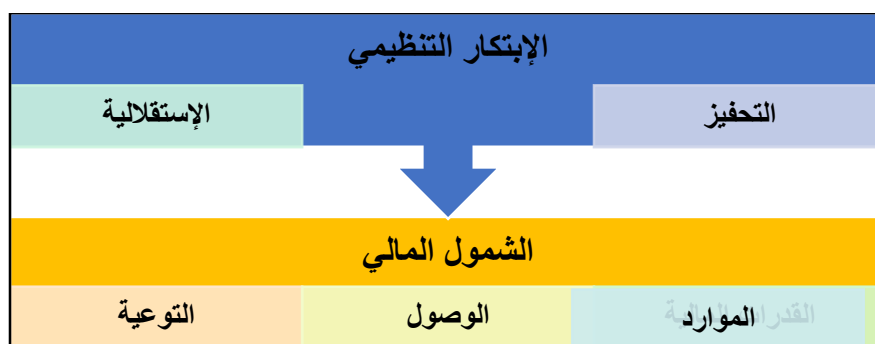
لتغطية البحث بإسلوب علمي متناسق تم تقسيمه على وفق المحاور الآتية:

المحور الأول : الإطار النظري للابتكار التنظيمي

المحور الثاني : الشمول المالي

المحور الثالث : الجانب التطبيقي لتوظيف بعض أبعاد الابتكار التنظيمي في تعزيز الشمول المالي

الشكل (1) نموذج البحث من إعداد الباحثين



المحور الاول

الاطار النظري للإبتكار التنظيمي

يلقى الإبتكار التنظيمي اهتماماً متزايداً من مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية , وذلك لتنوع الادبيات التي تتناول الإبتكار التنظيمي لمختلف المجالات وهي , العلوم المالية والمصرفية, المحاسبة , الإدارة , الهندسة , الاقتصاد , والتسويق , مما قد يؤدي لتعريفات مختلفة للإبتكار التنظيمي وأبعاده و تحديد المشاكل واقتراح الحلول المناسبة له .

أولاً. مفهوم الابتكار التنظيمي

يمثل الابتكار التنظيمي فكرة جديدة , ويعرف بأنه تنفيذ للأفكار الجديدة التي تخلق قيمة". وهو ما تعتمد عليه معظم المنظمات في مجال الأعمال في عالم اليوم (Linder&etal,2003:43).

كما أنه يرتبط بتطوير عملية تقديم الخدمات المصرفية الجديدة, وذلك بالاستبدال المادي أو تغيير طريقة إنتاج الخدمة بهدف خفض التكاليف أو تحسين الجودة, من ناحية أخرى ابتكار خدمات مصرفية يتم بتغيير حجم المنتج أو شكل الخدمة المقدمة، أو إيجاد وسيلة لإدخال خدمة جديدة أو تحسين الموجودة (Kanter, R.M.,1999:122-132).

ويمثل الإبتكار التنظيمي الآلية المطبقة من قبل المصارف للتكيف مع الظروف المتغيرة للمنافسة والتقدم التقني والتوسع في السوق من خلال إنتاج خدمات جديدة وتقنيات وأنظمة على المدى القصير. فالابتكار التنظيمي هو " توجه المصرف لتطوير منتجات / خدمات مالية جديدة أو محسنة ونجاحها في تقديمها للسوق". ويعرف أيضا باسم القدرة التنظيمية لتجديد الأفكار والمعرفة وتحويلها إلى منتجات أو خدمات أو عمليات مالية جديدة بشكل مستمر لصالح الزبائن الداخليين والخارجيين

(Razavi, & Attarnezhad,2013).

ويعد الابتكار التنظيمي عنصراً أساسياً لتحقيق التميز في المصارف الحديثة في اطار طبيعة العالم المعاصر الذي يكمن وراه مجتمع سريع وتنافسي حيث القدرة على مواكبة التغيرات والتحول يضيف قيمة قصوى للمصرف, وذلك بتحقيق ميزة تنافسية في إدارة الابتكار التنظيمي لتحقيق هذه القدرة . وتشمل التغيرات في هيكل و عمليات المصرف لتنفيذ المفاهيم والممارسات الادارية الجديدة , مثل تنفيذ العمل الجماعي في إنتاج الخدمة , وإدارة العلاقات مع الزبائن أو نظم إدارة الجودة (OECD,2005).

وأشار (Damanpour & Evan) بأن الابتكارات تنطوي على تنفيذ فكرة جديدة تؤدي الى تغيير تنظيمي يؤثر في أداء المصرف بتقديم خدمات مبتكرة ذات جودة, مما سبق يتبين أن الابتكار التنظيمي متضمناً على الإطار الجديد للمصرف, من الأفكار والخدمات والسلوكيات. ويتكون من ثلاثة عناصر هي: التغيير، الإبداع، والتحسينات في الأداء (Jorna, Waalkens, 2006: 15-27).

ثانياً. أهمية الابتكار التنظيمي

إزدادت أهمية الابتكار التنظيمي بعد اعتراف منظمة التعاون والتنمية في عام 2005 بهذا المفهوم, برغم تعقيده وصعوبة ملاحظة وقياس نتائجه غير الملموسة، ومحدودية المعرفة بأثاره المختلفة, وتبرز أهمية الابتكار التنظيمي بالتالي (Damanpour & Aravind, 2012 : 423 - 454) :

1. يعد علاج لجميع المشكلات التنظيمية .
2. يعمل على تعزيز القدرة التنافسية والأداء، الإنتاجية، الإبداع، الجودة، الأصالة، المرونة .
3. يعتبر عنصر مهم للبقاء والنمو للمنظمات في ظل الظروف المتغيرة .
4. إزداد الحاجة للابتكار التنظيمي في ظل التحولات العالمية الجديدة المتمثلة في التحول نحو اقتصاديات المعرفة، بتبني الابتكارات ضمن استراتيجياته وسياساته التنظيمية (Surendra & Wulong, 2004: 37-51) .
5. الاستثمار في الأصول غير الملموسة بدمج المعرفة مع الابتكار التنظيمي في التسويق، تقنيات المعلومات والاتصالات، وإدارة الموارد البشرية في المصرف .
6. يسهم الابتكار التنظيمي في تعزيز علاقة التفاعل بين المصرف وبيئته، وتمكنه من مواكبة المستجدات ومواجهة التحديات .
7. تبني الابتكار التنظيمي واعتماده يعد تنمية للعنصر البشري في المصرف باعتباره مصدر عملية الابتكار (Hamel, 2006) .

ثالثاً. تصنيف الابتكار التنظيمي

يمكن تصنيف الابتكار التنظيمي إلى ثلاث فئات رئيسية، وهي كالآتي:

1. الابتكار الفني

يمثل عامل مهم يؤثر ويحدد الإنتاجية ، الاداء المصرفي ، والميزة التنافسية والبقاء في السوق أو دخول سوق جديدة . إن تطوير الخدمات وتسويقها يتحقق بمزج الابتكارات التقنية وطلب السوق، إذ يسهم ذلك في خفض التكلفة وتحسين الجودة، وتغيير مناسب في حجم الخدمة يلأئم الطلب وذلك يتم بتوظيف الافراد والدعم المالي والمعلومات .

(Bala Subrahmanya, etal,2010,64)

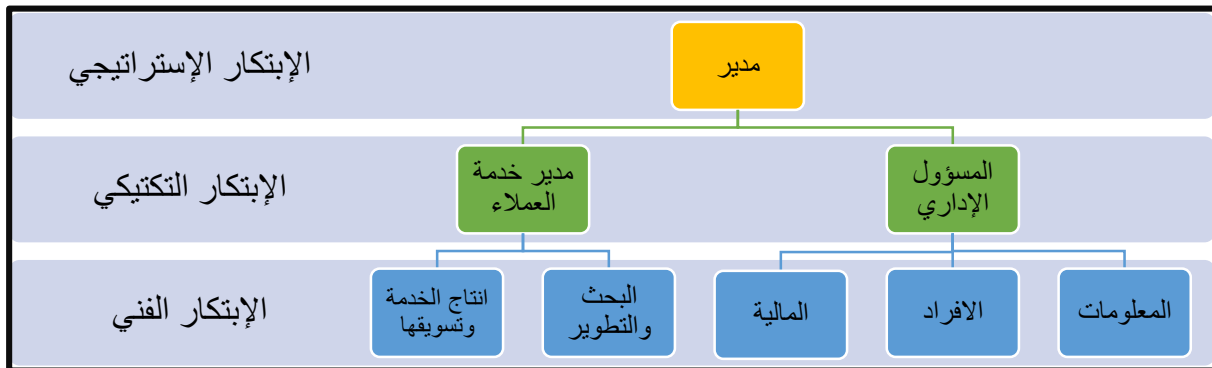
2. الابتكار التكتيكي

يعد احد الابتكارات المتعلقة بإنشاء التصميم التنظيمي الجديد الذي يدعم بشكل أفضل استحداث الخدمة ، وتقديمها، وتشمل الإجراءات والقواعد، والأدوار، والهياكل التي تربط الاتصالات والتبادلات بين العاملين، وأنها تتعلق بشكل مباشر بالإدارة التكتيكية. ومن أمثله، التناوب الوظيفي، نظام الحوافز للموظفين، أداء الأعمال عن طريق الاتصالات (Jaskyte, K.,2011: 77-86) .

3. الابتكار الاستراتيجي

يواجه المدراء في الإدارة العليا تحدياً متمثلاً في تعبئة الإمكانيات المبتكرة لجميع أنواع الافراد العاملين، ويعد هؤلاء الافراد رأسمال المعرفة الضمنية حول عملية الإنتاج، وتنظيم العمل وتصميم المنتجات، وتعبئة هذه المعرفة يمكن أن يؤدي إلى ابتكارات استراتيجية في مكان العمل مع عائدات عالية على الاستثمارات. لذلك يواجه مديري الموارد البشرية التحدي المتمثل في خلق بيئة العمل التي يمكن للافراد العاملين تطوير واستغلال طاقاتهم الإبداعية (Hammond,2011,90-105) .

الشكل (2) تصنيف الابتكار التنظيمي الشكل من إعداد الباحثين بالرجوع الى المصادر



رابعاً. التغييرات التنظيمية وتحسين الأداء

تسهم تقنيات المعلومات والاتصالات في تحسن الخدمات من خلال تمكين الابتكارات التنظيمية، وتعد مفتاح لبناء نهج تنظيمي جديد يتبنى انتاج خدمات مالية ذات كفاءة عالية بتوجيه العمل الجماعي والعلاقات مع الزبائن، وتمكن المصارف من إدخال تغييرات تنظيمية في مجالات إعادة هندسة الأعمال، واللامركزية، وترتيبات العمل المرنة، ومستوى الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات، وكذلك يضاف إليها الإنفاق على البرمجيات والأجهزة الجديدة بالإضافة إلى تقنيات السيطرة أو المساعدة باستخدام الحاسوب وبيوت الخبرة الخارجية .

إن الابتكار التنظيمي يشمل وضع الاستراتيجيات، معرفة الأبعاد السلوكية، والتنافسية؛ والخصائص الهيكلية للمنظمة مثل التسلسل الهرمي، والخطوط الوظيفية، والحدود التنظيمية؛ وإجراءات العمل بما في ذلك استخدام مدخلات إنتاج الخدمات المختلفة، تدفق العمل، تصميم العمل، توزيع العمل، العلاقات العامة، ممارسات إدارة الموارد البشرية (HRM) بما في ذلك التوظيف والفصل، والممارسات المتعلقة بالشؤون المصرفية التي تنطوي على الاستراتيجيات والهيكل المؤسسية التي تؤثر على العلاقة بين العاملين والإدارة بما يعزز الأداء المصرفي (Surendra & Wulong, 2004 : 37-51) .

وقد حددت التغييرات التنظيمية لتشمل ثلاثة أنواع رئيسية هي (OECD, 2002) :

1. ممارسات الكفاءة وإنتاج الخدمة

تسمح للمصرف لتصميم إنتاج وتسويق خدماته بشكل أكثر كفاءة من منافسيه، وتخفيض تكلفة ممارسة الأعمال المصرفية، وزيادة سرعة تقديم الخدمة المالية، وتعزيز المرونة، وتحقيق وفورات الحجم هي الخصائص الرئيسية لممارسات الكفاءة وإنتاج الخدمة، تعمل هذه الأنشطة لتحقيق أداء أفضل، وجودة عالية وخدمة أفضل للعملاء، ومن الناحية العملية، غالباً ما ترتبط ممارسات الكفاءة وإنتاج الخدمة مع جعل العمليات "مرنة" وأكثر استجابة لتغيرات السوق، حيث تكمن ميزتها النسبية. بالممارسات الإضافية مثل إنتاج الخدمة في الوقت المحدد، والممارسات الأخرى مثل "اللامركزية" التي تنطوي على نقل مسؤولية الإدارة وتمكين الموظفين من أجل تحقيق وتعزيز المرونة (Hammond, 2011: 90-105) .

2. ممارسات إدارة الموارد البشرية

في الاقتصاد القائم على المعرفة، هناك ميل أكبر لإقامة روابط أكثر وضوحاً بين ممارسات إدارة الموارد البشرية واستراتيجية المصرف ككل. إذ تنتج قوة عمل ماهرة وذات دوافع يمكن أن تتكيف وتستفيد من التقنيات الجديدة والأسواق المتغيرة، وتغطي مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك

إدارة شؤون الموظفين الأجر على أساس الأداء، التناوب الوظيفي، وتصاميم الوظيفة المرنة، وإشراك الموظفين، والتدريب على المهارات، وإجراءات الاتصالات وهذا يتضح كما في الجدول (1) أدناه : (Newton,1996)

الجدول(1)

عناصر ممارسات إدارة الموارد البشرية

الممارسات إدارة الموارد البشرية	الاستراتيجيات
الدفع على أساس الأداء	• نظم الحوافز الفردية • تقاسم المكاسب النوعية و مجموعة اخرى من الحوافز • خطة تقاسم الأرباح • دفع الاستحقاق والأجر القائم على المهارات
مرونة تصميم الوظيفة وإشراك الموظفين	• برامج اقتراحات الموظفين • تصميم الوظائف المرنة • زيادة الاعتماد على التناوب على الوظائف واكتساب مهارات متعددة • تبادل المعلومات مع الموظفين • دوائر الجودة وفرق حل المشكلات • مجموعات العمل الموجه بشكل ذاتي • لجان إدارة العمل المشترك
تطوير مهارات العاملين	• التدريب المتعلقة بالعمل الرسمي • التدريب في موقع العمل • المشاركة في برنامج دعم التدريب • المشاركة في برنامج تدريبي آخر
التعاون في مجال العمل والإدارة	• تعزيز التعاون بين العمال والإدارة

Reference: Newton, K. (1996), "The Human Factor in Firms' Performance: Management Strategies for Productivity and Competitiveness in the Knowledge- Based Economy," Industry Canada, Occasional Paper No. 14, November.

1. الممارسات المتعلقة بجودة المنتجات / الخدمات

التحول نحو المشاريع ذات الدورات القصيرة، مثل معدات الحاسوب والانترنت والتركيز على إدارة الجودة الشاملة (TQM)، وتحسين التنسيق مع الزبائن / الموردين، وكسب رضا الزبائن. وهناك اعتراف واسع النطاق لإدارة الجودة الشاملة كاستراتيجية تنافسية ، لجميع مستويات الإدارة، بما في ذلك الإدارة العليا.

الجدول (2)
أنواع الابتكار التنظيمي

ممارسات الكفاءة و إنتاج الخدمة	ممارسات إدارة الموارد البشرية	ممارسات مرتبطة بجودة المنتج (سلعة / خدمة)
• إعادة هندسة الأعمال • تقليص الحجم أو الوظائف • ترتيبات العمل المرنة • الاستعانة بمصادر خارجية • زيادة التكامل بين المجالات الوظيفية • انخفاض في درجة المركزية	• الأجر القائم على الأداء • تصميم الوظائف المرنة وإشراك الموظف • تطوير مهارات الموظف • التعاون و إدارة العاملين	• إدارة الجودة الشاملة (TQM) • تحسين التنسيق مع العملاء / الموردين • تحسين رضا العملاء

Reference: OECD, (2002), *Organisational Change and Firm Performance*, DSTI/DOC (Paris).

المحور الثاني

الشمول المالي

إزداد الإهتمام الدولي في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت بنهايات العام 2007 في تحقيق الشمول المالي بإلتزام واسع لدى الجهات الحكومية (الرسمية) وغير الحكومية , وتنفيذ سياسات لتعزيز وتسهيل وصول واستخدام الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات, وبادرت الكثير من الدول بإنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إصدار تشريعات تنظم عملية الإنشاء نظراً لأهمية هذا الموضوع .

أولاً. مفهوم الشمول المالي

يتمثل هذا المفهوم بتقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر , ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الإستقلال المالي للأفراد , وتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة والإستخدام الأمثل للموارد , تعكف العديد من المصارف حالياً على توسيع نطاق الخدمات المالية والإستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول إلى عدد كبير من الأفراد ممن لايتعاملون مع المصارف في جميع الأنحاء سواء داخل البلد أو خارجه (NPO Center,2016)

تعددت مفاهيم الشمول المالي ، ففي حين تعرفها بعض الأدبيات بقدرة الأفراد على الوصول للخدمات المالية ، تعرفها دراسات أخرى بتوفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة للأفراد ، أو توفير الخدمات المالية بنوعية جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية مستخدمي هذه الخدمات ، بينما يعرف البنك الدولي في تقريره الصادر للعام 2014 حول مؤشرات الشمول المالي على أنه " نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان" (معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت - ٢٠١٦) .

يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في تحقيق الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي للدول، وذلك من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي وحماية حقوقهم مالياً، وإتاحة التمويل للمنظمات والمشاريع بمختلف أحجامها.ويقصد بالشمول المالي "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية المرخصة في القطاع المالي سواء مصرفي أو غير مصرفي والتي تشمل، الحسابات المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين وخدمات التمويل، والإئتمان، وخدمات التأجير التمويلي وغيرها ، التي تتناسب مع إحتياجاتهم بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم المالية بما يمكنهم من إتخاذ القرار المالي المناسب"(Kaur, Sure,2014:71-77) .

ثانياً. أهمية الشمول المالي

لاشك أن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابياً على البيئة الإقتصادية والسياسية على حد سواء ، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام ، يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية:

(معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت ، ٢٠١٦) :

1. تعزيز جهود التنمية الإقتصادية: يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الإقتصادي، كما يرتبط عمق إنتشار وإستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الإجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل . كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في إنتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي .

2. تحقيق الإستقرار المالي: إن زيادة إستخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تحقيق إستقرار النظام المالي ، وللتوضيح فإن مزيداً من الإستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنوع من إستقرار النظام الإقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية .

3. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات ان تحسين قدرة الأفراد على إستخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والإستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية. (NPO Center, 2016).

4. أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع إنتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الإتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الإعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الاموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي .

ثالثاً. أبعاد الابتكار التنظيمي والشمول المالي

يسهم الابتكار التنظيمي بتعزيز الشمول المالي وذلك بإعتماد مقومات تهدف لتعزيز التنمية الإجتماعية وتحسين المعيشة والتمكين المالي للأفراد ، والوصول للخدمات المالية، وحماية المستفيدين، عموماً يتم ذلك وفق ثلاثة أبعاد وهي :

1. التحفيز

تستند الرؤية بشكل أساسي على إشاعة ثقافة التنظيم المبتكر بمختلف المستويات في المصرف، وتتضح من خلال العدالة في التعامل مع الأفراد، ومكافآت الأعمال المبتكرة، تشجيع وتطوير التدفق النشط للأفكار، المهارات، تعزيز التواصل الرسمي والغير الرسمي بين الأفراد العاملين، توفير الخبرات والموارد، فضلاً عن سلوك قيادة الإدارة العليا، ستؤثر بشكل كبير على تحفيز الابتكار .

إن توفير التعليم أو التدريب مع الخبرات البشرية في المصرف سيحفز الابتكار على مختلف المستويات ومتوقع أن يؤثر على إعتماد ممارسات أفضل في مجال الشمول المالي، فالروابط الرسمية والغير رسمية وتحسين الاتصالات تساعد المصارف على تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر (Yu Lin, C., & Hui Ho, Y., 2008:17-26).

كما يتطلب تعزيز الشمول المالي إيجاد الدافع التنظيمي بمختلف مستوياته لتحقيق الابتكار، ويأتي ذلك بإدراك المصرف وترجيئه بإبتكارات الأفراد العاملين، والقيام بتجريب وإختبار الأساليب بشكل آمن

والتمسك بها بهدف تحقيق أفضل الخدمات للزبائن والنجاح للمصرف
(Andrew & Leon, 2004 : 235-257) .

2. الموارد

توفير الموارد التي تساعد في مجال الابتكار المستهدف, لكن إختلاف ظروف المصارف المختلفة يؤدي لإختلاف الموارد المطلوبة لتحقيق الشمول المالي وتقديم الخدمات , ويتضح ذلك بإختلافات مقياس الموارد الكافية ومقياس الضغط عبء العمل, وتشمل مجموعة واسعة من العناصر, الوقت الكافي لإنتاج خدمة مبتكرة, الافراد من ذوي الخبرة اللازمة, تخصيص الأموال والأموال المادية للعمل, المعلومات ذات الصلة, وتوفير التدريب (الطالب , 2003) .

تنظيم الأفراد لتحقيق الابتكار والشمول المالي في أي مصرف يتحدد بتوفير الموارد الضرورية لتقديم الخدمات المالية , ويترتب حساب التكلفة لإنتاجها , الإلتزامات , المخاطر العالية , الوقت , الأموال , المستوى المتوقع للأداء المصرفي كحد أدنى , يتعين على جميع المصارف التي تسعى لهذا الهدف مراعاة بعد الموارد الكافية لتنفيذ المهام المطلوبة (Pinto & Slevin, 1987: 22-27)

3. الاستقلالية

شعور الأفراد العاملين بالحرية والإستقلالية في تحديد ما العمل الذي يتوجب القيام به أو كيفية القيام به له الأثر الواضح في تحقيق الابتكار مع فرض بعض القيود مثل الوقت والتكلفة, إن السماح بحرية أداء مهمة معينة يؤدي لمزيد من ظهور الإمكانات المبتكرة ولاشك أنها ستعكس على الخدمات المالية المصرفية بشكل إيجابي والبيئة الإقتصادية والسياسية على حد سواء, ولكن على الإدارة أن تقرر بدقة ما الحرية المسموحة لكل فرد وكل مهمة وبمختلف المستويات لتحقيق الابتكار بهدف تحقيق الشمول المالي المنشود .

إن تعزيز الابتكار في المصرف يتطلب الحرية والإستقلالية للأفراد العاملين في كيفية التعامل مع أعمالهم وبالتالي ستزيد الدوافع الذاتية, ويوفر هذا البعد حرية الافراد بالتواصل وحل المشاكل بالاستفادة من تبادل خبراتهم و مهاراتهم من خلال تدفق التفكير الإبداعي ووضع الأهداف والقيود التي يمكن ضمان وتوجيه هذا البعد في تحقيق زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وتعزيز وصولهم الى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل, وتوعية وتنقيف مستخدمي الخدمات والمنتجات المالية لحماية حقوقهم (Stefan & Michael, 2008) .

ويهدف الشمول المالي بإعتماد تلك الأبعاد إلى تعزيز التنمية الإجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى الأفراد وتقليل نسبة البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً وذلك من خلال :

1. **القدرات المالية:** زيادة نسبتها لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب، والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي والغير المصرفي.
2. **الوصول:** تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.
3. **التوعية:** توعية وتنقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية حقوقهم.

المحور الثالث

تحليل البيانات ووضع المقترحات

أولاً. وصف مجتمع البحث وعينته :

إذ تمّ إختيار كل من مصرف بغداد /تأسس سنة 1992 , ومصرف الشرق الأوسط /تأسس سنة 1993, ومصرف الخليج التجاري تأسس سنة 1999 في مدينة بغداد بوصفه ميداناً لإجراء البحث وذلك لمسوغات عديدة, منها : كونها من أوائل المصارف الأهلية على مستوى العراق على نحو عام و مدينة بغداد على نحو خاص . كونها تشغل عدداً كبيراً من العاملين في المجال المصرفي, أولئك الذين يتمتعون بخبرة واسعة ناتجة عن عملهم المصرفي السابق في المصارف الحكومية. تنوع نشاطات هذه المصارف وتجدها, إذ أنها لم تقتصر نشاطات الإيداع والسحب وإنشاء الحساب الجاري, أما عينته فقد تمثلت بـ (70) فرداً أختيروا بطريقة عشوائية من العاملين في الإدارتين الوسطى والدنيا في المصارف المبحوثة .

ثانياً. وصف أداة البحث (استمارة الإستبانة)

إن الإهتمام بأبعاد الابتكار التنظيمي(تحفيز, موارد, وإستقلالية) لاشك سينعكس على الأداء بصورة عامة بإعتبار توفرها بالمصرف, وضرورة تسليط الضوء عليها وتفعيلها لتحقيق الشمول المالي بشكل يعزز قدرات المصرف المالية والوصول وتوعية العملاء. لذلك اعتمد البحث في إجراءاته على استمارة استبانة, تمّ تصميمها اعتماداً على العديد من المصارف والمراجع المتخصصة بموضوع هذا البحث من أجل تجميع البيانات التي تسهم في الوصول إلى تحقيق أهدافه, وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3)

المصادر المعتمدة لاستمارة الاستبانة

المتغير المبحوث	عدد الفقرات	المصادر المعتمدة
الإبتكار التنظيمي		
التحفيز	7	الباحث , (Yu Lin, C., &Hui Ho, Y., 2008) , (Andrew) & Leon,2004
الموارد	8	الباحث , (الطالب , 2003) , (Pinto & Slevin,1987)
الإستقلالية	8	الباحث , (Stefan & Michael, 2008)
الشمول المالي		
القدرات المالية	5	الباحث , (معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت , ٢٠١٦) , (NPO Center,2016)
الوصول	5	الباحث , (Kaur, Sure,2014)
التوعية	5	الباحث , (معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت , ٢٠١٦)

الجدول من إعداد الباحثين.

ثالثاً. وصف متغيرات البحث وتشخيصها

لغرض التعرف على متغيرات البحث, والتعرف على مدى اتفاق الأفراد المبحوثين على وجود هذه المتغيرات, تم الاستعانة بجملة من الأدوات الإحصائية الوصفية, وكما يتضح في الجداول (4) و(5) .

1. وصف متغيرات الإبتكار التنظيمي وتشخيصها:

أ. التحفيز: يتضح من الجدول (4) حصول المتغيرات الخاصة بالتحفيز على نسبة إتفاق بلغت (83.66) لدى عينة البحث, بوسط حسابي قدره (4.189) وانحراف معياري بلغ (0.827), ويلاحظ أن نسبة الاتفاق على متغيرات التحفيز تراوحت بين (72.8 - 88.6 %), إذ حصل المتغير (X1) والخاص بتبني المصارف المبحوثة لمبدأ التصريح بالمعلومات والتشجيع للإستفادة منها فقد بلغت (88.6%) بوسط حسابي قدره (3.71) وانحراف معياري قدره (0.857) فيما حصل المتغير (X2) والخاص بكون إدارة المصارف المبحوثة تحفز العاملين لديها وتعتمد عليهم في كثير من مفاصل العمل المصرفي على نسبة اتفاق بلغت (72.8%) بوسط حسابي قدره (3.71) وانحراف معياري بلغ (1.023).

ب. **الموارد:** يشير الجدول (4) إلى حصول المتغيرات الخاصة بالموارد على نسبة اتفاق بلغت (86.107%) من لدن الأفراد عينة البحث بوسط حسابي قدره (3.713) وانحراف معياري قدره (0.917), إذ تراوحت نسبة الاتفاق على متغيرات الموارد بين (81.5%-90%), وفيما حصل المتغير (x9) والمتعلق بإطلاع إدارة المصارف المبحوثة على كل القرارات التي يتخذها العاملون في المستويات المختلفة المتعلقة بالموارد على نسبة اتفاق بلغت (90%) بوسط حسابي وانحراف معياري بلغا على التوالي (3.728) و (0.832), فيما حصل المتغير (x14) والخاص بعدم وجود أية عوائق تمنع حصولي على أية معلومات أحتاجها في العمل على نسبة اتفاق بلغت (81.5%) بوسط حسابي قدره (3.713) وانحراف معياري (0.917).

ت. **الاستقلالية:** يفصح الجدول (4) عن حصول المتغيرات الخاصة بالاستقلالية على نسبة اتفاق بلغت (83.724%) بوسط حسابي قدره (3.667) وانحراف معياري (0.957), ويلاحظ أن نسبة الاتفاق على متغيرات المعرفة تراوحت بين (80%-87.1%) إذ حصل المتغير (x20) والذي تسمح إدارة المنظمة بموجبه باستقلالية من هم ليسوا من المدراء في أداء العمل ضمن الوقت والتكلفة المحددة على نسبة اتفاق بلغت (78.1%) بوسط حسابي وانحراف معياري بلغ على التوالي (3.628) و (1.051), فيما حصل المتغير (x17) المتعلق بأن الأفكار والممارسات التي أقدمها تحظى باستحسان رئيسي المباشر على نسبة اتفاق (80%) بوسط حسابي وانحراف معياري (3.628) و (1.051) على التوالي .

جدول (4) التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات الأفراد لمبحوثين تجاه أبعاد الابتكار التنظيمي

المتغير	مقياس الأجابه											المتغير	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		ت
متغيرات الابتكار التنظيمي													
أ. التحفيز													
0.857	3.71	7.1	5	4.3	3	-	-	88.6	62	-	-	X1	
1.023	3.71	7.1	5	8.6	6	1.4	1	72.8	50	10.4	8	X2	
0.958	3.67	8.6	6	4.3	3	2.9	2	80	56	4.3	3	X3	
0.858	3.75	5.7	4	8.7	4	-	-	84.3	59	4.3	3	X4	
1.017	3.67	10	7	4.3	3	-	-	80	56	5.7	4	X5	
1.082	3.60	10	7	8.6	6	-	-	74.3	52	7.1	5	X6	
0.903	3.63	7.1	5	7.1	5	1.4	1	84.3	59	-	-	X7	
0.827	3.80							83.66	المؤشر الكلي				
ب. الموارد													
0.868	3.642	7.1	5	4.3	3	5.7	4	82.9	58	-	-	X8	
0.832	3.728	7.1	5	2.9	2	-	-	90	63	-	-	X9	
0.954	3.757	7.1	5	5.7	4	-	-	78.6	55	8.6	6	X10	
0.952	3.814	7.1	5	4.3	3	-	-	77.1	54	11.4	8	X11	
0.943	3.749	7.1	5	5.7	4	-	-	80	56	7.1	5	X12	
0.922	3.700	7.1	5	5.7	4	1.4	1	81.4	57	4.3	3	X13	
0.917	3.713	8.6	6	10	7	-	-	81.5	51	8.6	6	X14	
0.804	3.700	5.7	4	4.3	3	4.3	3	85.7	60	-	-	X15	
0.917	3.713							86.11	المؤشر الكلي				
ت. الإستقلالية													
0.971	3.685	7.1	5	7.1	5	2.9	2	75.7	53	7.1	5	X16	
1.051	3.628	8.6	6	8.6	6	2.9	2	80	50	8.6	6	X17	
0.877	3.684	7.1	5	4.3	3	2.9	2	84.3	59	1.4	1	X18	
0.937	3.614	7.1	5	8.6	6	1.4	1	81.4	57	1.4	1	X19	
1.051	3.628	7.1	5	5.7	4	-	-	78.1	53	11.4	8	X20	
0.950	3.628	8.6	6	5.7	4	1.4	1	82.9	58	1.4	1	X21	
0.941	3.571	7.1	5	10	7	1.4	1	81.4	57	-	-	X22	
0.958	3.742	7.1	5	5.7	4	1.4	1	77.1	54	8.6	6	X23	
0.957	3.667							83.72	المؤشر الكلي				

الجدول من إعداد الباحثين.

2. وصف متغيرات الشمول المالي وتشخيصها:

أ. القدرات المالية : يعكس الجدول (5) حصول المتغيرات بالقدرات المالية على نسبة اتفاق بلغت (92.26%) بوسط حسابي قدره (3.768) وانحراف معياري بلغ (0.874)، ويلاحظ أن نسبة الاتفاق على متغيرات مرحلة القدرات المالية وقعت بين (82.8-90%)، وبلغت نسبة الاتفاق على المتغير (X24) الخاص تشارك المصرف بقدراته المالية مع الآخرين لغرض زيادة السيولة وتمويل المشاريع ما قدره (90%) بوسط حسابي (3.771) وانحراف معياري بلغ (0.783)، وحصل المتغير (X25) الخاص توفير الدورات التدريبية المستمرة لغرض زيادة المعرفة العملية بإستخدام القدرات المالية على اتفاق نسبته (82.8%) بوسط حسابي قدره (3.742) وانحراف معياري بلغ (0.973).

ب. الوصول : يوضح الجدول (5) أن المتغيرات الخاصة بالوصول حصلت على نسبة اتفاق بلغت (82.82%) بوسط حسابي قدره (3.736) وانحراف معياري بلغ (0.909)، ويلاحظ أن نسبة الاتفاق على متغيرات مرحلة الوصول تراوحت بين (75.7-88.5%)، وبلغت نسبة الاتفاق على المتغير (X30) والخاص بإجراءات إنجاز عملية الوصول تتم على نحو صحيح ما مقداره (88.5%) بوسط حسابي (3.842) وانحراف معياري بلغ (0.858)، وحصل المتغير (X33) والخاص بالقدرة على تحقيق الوصول بسهولة دون وجود عوائق على اتفاق نسبته (75.7%) بوسط حسابي قدره (3.785) وانحراف معياري قدره (1).

ت. التوعية: يعكس الجدول (5) حصول المتغيرات الخاصة بمرحلة التوعية على نسبة اتفاق بلغت (80.28%) بوسط حسابي قدره (3.696) وانحراف معياري بلغ (0.879)، ويلاحظ أن نسبة الاتفاق على متغيرات مرحلة التوعية وقعت بين (74.3-87.1%)، وحصل المتغير (X35) الخاص بالمقارنة بين توعية العاملين والزبائن لمعرفة حقوقهم وواجباتهم على نسبة اتفاق بلغت (87.1%) بوسط حسابي (3.657) وانحراف معياري (0.915)، فيما حصل المتغير (X36) والمتضمن السعي لتوعية الآخرين من أجل المساهمة في تحسين مستوى التنقيف في التعامل داخل وخارج المصرف على نسبة اتفاق بلغت (74.3%) بوسط حسابي بلغ (3.728) وانحراف معياري قدره (0.883).

جدول (5) التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الشمول المالي

المتغيرات	مقياس الأجابة												
	المتغير	الوسط الحسابي	لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
متغيرات الشمول المالي													
آ. القدرات المالية													
X24	0.783	3.771	5.7	4	2.9	2	1.4	1	90	62	1.4	1	
X25	0.973	3.742	5.7	4	8.6	6	2.9	2	82.8	50	11.4	8	
X26	0.797	3.728	5.7	4	4.3	3	1.4	1	88.6	62	-	-	
X27	0.924	3.757	7.1	5	2.9	2	5.7	4	75.7	53	8.6	6	
X28	0.895	3.842	5.7	4	4.3	3	1.4	1	77.1	54	11.4	8	
	0.874	3.768							92.26	المؤشر الكلي			
ب. الوصول													
X29	0.748	3.757	5.7	4	2.9	2	8.6	6	75.7	53	7.1	5	
X30	0.858	3.842	5.7	4	4.3	3	1.4	1	88.5	54	11.4	8	
X31	0.934	3.714	7.1	5	2.9	2	10	7	71.4	50	8.6	6	
X32	0.860	3.685	7.1	5	4.3	3	1.4	1	87.1	61	-	-	
X33	1.000	3.785	8.6	6	1.4	1	14.3	10	75.7	45	11.4	8	
	0.909	3.736							82.82	المؤشر الكلي			
ت. التوعية													
X34	0.917	3.656	7.1	5	4.3	3	8.6	6	75.7	53	4.3	3	
X35	0.915	3.657	8.6	6	4.3	3	-	-	87.1	61	-	-	
X36	0.881	3.728	4.3	3	4.3	3	17.1	12	74.3	44	11.4	8	
X37	0.797	3.728	4.3	3	4.3	3	10	7	77.1	54	4.3	3	
X38	0.885	3.714	4.3	3	7.1	5	10	7	70.0	49	8.6	6	
	0.879	3.696							80.28	المؤشر الكلي			

الجدول من إعداد الباحثين.

3. إختبار علاقات الارتباط والأثر بين متغيرات البحث

أ. إختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث:

يعرض الجدول (6) معاملات الارتباط بين متغيرات الابتكار التنظيمي المتمثلة بـ (التحفيز، الموارد، الإستقلالية) مع الشمول المالي بوصفه المتغير المعتمد، إذ يتضح وجود علاقة ارتباط معنوية بين الابتكار التنظيمي والشمول المالي، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط الكلية ما مقداره (0.956*) وهي قيمة معنوية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05)، وعلى مستوى علاقات الارتباط الجزئية بين متغيرات الابتكار التنظيمي والشمول المالي يتضح أيضاً أن جميع العلاقات كانت معنوية موجبة، إذ بلغت قيم معاملات الارتباط الجزئية (0.952، 0.935، 0.947) على التوالي .

جدول (6)

علاقات الارتباط الكلية والجزئية بين المتغيرات المبحوثة

الشمول المالي	المتغير المعتمد	
	المتغير المستقل	
* 0.952	التحفيز	الإبتكار التنظيمي
* 0.935	الموارد	
* 0.947	الإستقلالية	
* 0.956	المؤشر الكلي	

الجدول من إعداد الباحثين في ضوء نتائج الحاسبة الإلكترونية.

ب. إختبار علاقات تأثير الابتكار التنظيمي في الشمول المالي

يفصح الجدول (7) عن علاقات التأثير المعنوية لأبعاد الابتكار التنظيمي المتمثلة بـ (التحفيز، الموارد، الإستقلالية) في الشمول المالي، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (242)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.75) عند درجتي حرية (3.66)، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.917)، ومن خلال متابعة قيم معاملات (β) وإختبار (t) لها تبين أن أعلى تأثير لأبعاد الابتكار التنظيمي في الشمول المالي يتركز ببعده التحفيز بمقدار (0.462) بدلالة قيمة (t) المحسوبة البالغة (3.526) وهي قيمة معنوية مقارنة بقيمة (t) الجدولية البالغة

(1.67)، إذ تشير هذه النتيجة إلى أن التحفيز الذي يقوم به المصرف للعاملين والزبائن وما يرافقه من مكافأة مادية ومعنوية من شأنها أن تطور خدمات مالية مبتكرة مما يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي لكافة الشرائح في المجتمع .

يليه في الدرجة الثانية من حيث التأثير بُعد الإستقلالية في العمل بمقدار (0.303) بدلالة قيمة (t) المحسوبة البالغة (2.067) وهي قيمة معنوية، ثم جاء بُعد الموارد بالدرجة الثالثة بمقدار تأثير بلغ (0.068) بدلالة قيمة (t) المحسوبة البالغة (0.499) وهي قيمة غير معنوية.

جدول (7)

تأثير أبعاد الابتكار التنظيمي في الشمول المالي على مستوى المصارف المبحوثة

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	β_0	الابتكار التنظيمي			R^2	قيمة F	
			الاستقلالية	الموارد	التحفيز		المحسوبة	الجدولية
		0.645	0.303 *(2.067)	0.068 *(0.491)	0.462 *(3.526)	0.917	242*	2.75

N=70

*P ≤ 0.05

d.f. (3.66)

القيم بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة .

الجدول من إعداد الباحثين في ضوء مخرجات الحاسبة الإلكترونية

تشير نتائج الجدول (8) إلى نتائج تحليل الانحدار المتدرج لإظهار مقدار تباين تأثير أبعاد الابتكار التنظيمي من حيث الأهمية والتأثير في الشمول المالي في المصارف المبحوثة. فقد أظهرت النتائج وجود مستوى من التباين في تأثير المتغيرات التفسيرية المعبر عنها بأبعاد الابتكار التنظيمي (التحفيز، الموارد، الاستقلالية) في أبعاد الشمول المالي معبراً عنها بتوفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة للأفراد. إذ يتضح أن بُعد التحفيز يفسر لوحده (90.6%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي، وأن (9.4%) تعود إلى متغيرات عشوائية تضمنها أنموذج الانحدار أم لم يتضمنها في إطار هذه المرحلة، بعد ذلك أُدخل بُعد الاستقلالية بجانب التحفيز فازدادت القدرة التفسيرية لأنموذج الانحدار لتصبح (0.916)، فيما كانت أهمية تأثير بُعد الموارد منخفض جداً ومحدودة لذلك استبعد من الأنموذج المدروس في المصارف الأهلية المبحوثة.

جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار المتدرج لأبعاد الابتكار التنظيمي في الشمول المالي

المرحلة	المتغيرات	R ²
الأولى	التحفيز	0.906
الثانية	التحفيز , الإستقلالية	0.916

الجدول من إعداد الباحثين في ضوء نتائج الحاسبة الإلكترونية

المبحث الرابع

الإستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات

1. إن أبرز ما يمكن استنتاجه نظرياً هو كون الابتكار التنظيمي إستراتيجية إدارية متبعة في المصارف عينة البحث وتتم خلال تشارك المدراء مع بقية أعضاء التنظيم في إطار الموارد الكافية والتحفيز المستمر للزبائن داخل وخارج المصرف مما يؤدي إلى تعزيز القدرات المالية، الوصول إلى الخدمات وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند إستخدامها.
2. أوضحت نتائج وصف متغيرات البحث وتشخيصها حصول أبعاد الابتكار التنظيمي على نسب اتفاق عالية من قبل الأفراد المبحوثين، ومن شأن ذلك أن يؤكد كون أبعاد الابتكار التنظيمي تحظى بأهمية في المصارف المبحوثة.
3. أشارت معاملات الارتباط بين أبعاد الابتكار التنظيمي والشمول المالي عن وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بينهما على المستويين الكلي والجزئي، ومن شأن ذلك أن يؤكد العلاقة الوثيقة بينهما.
4. اتضح أن تأثير أبعاد الابتكار التنظيمي في تعزيز الشمول المالي جاء معنوياً، وقد تبين أن أعلى تأثير لأبعاد الابتكار التنظيمي في الشمول المالي يتركز ببعُد التحفيز، وهذا يؤشر أن التحفيز الذي يقوم به المصرف للعاملين والزبائن وما يرافقه من مكافآت مادية ومعنوية له دور بارز وكبير في تعزيز القدرات المالية وتسهيل الوصول للخدمات وزيادة المعرفة لديهم لأفضل إستخدام، وكذلك عبر

تعامل العاملين مع حالات مختلفة في العمل من شأنها أن تزيد من خبراتهم مما يؤدي إلى خلق معرفة جديدة مبتكرة تخص ممارساتهم.

5. أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتدرج لإظهار مقدار تباين تأثير أبعاد الابتكار التنظيمي من حيث الأهمية والتأثير في الشمول المالي في المصارف المبحوثة عن إستحواذ متغير التحفيز على مستوى عالٍ من الأهمية والتأثير من جهة وانخفاض تأثير بُعد الموارد، ومن شأن ذلك أن يؤكد نتائج تحليل علاقات الارتباط والأثر السابقة ويؤكد على أن التحفيز الذي تمنحه إدارات المصارف المبحوثة لعاملها وللزبائن بما يمكنهم من تعزيز الشمول المالي لديهم.

ثانياً. المقترحات

1. ضرورة توجيه الأنظار نحو العلاقات التي أفرزها البحث الحالي عن اتجاهاتها ومستوياتها في إطار متغيريه المستقل المتمثل بأبعاد الابتكار التنظيمي والمعتمد الشمول المالي.
2. يقترح الباحث على إدارات المصارف المبحوثة تعزيز عمليات التحفيز والتشارك والمعرفة المبتكرة في إطار مستوى متقدم من الثقة والإستقلالية في أداء العمل في المصارف لما لها من دور في تعزيز الشمول المالي لشرائح المجتمع التي تسعى المصارف قاطبة إلى الوصول إليها.
3. إيلاء مسألة الموارد الكافية الداعمة للمعرفة المبتكرة اهتماماً أكبر والعمل على توفيرها وتهيئة المناخات الملائمة لنجاح عملية استغلال تلك الموارد بعد أن ثبت ضعف تأثيرها في تعزيز الشمول المالي، لذلك لابد للباحثين من توجيه أنظار القائمين على المصارف الأهلية بزيادة الاهتمام بمضامين ما أفرزته نتائج تحليل الانحدار المتدرج والعمل على تحسين مستوياتها.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية :

1. الطالب، هشام، 2003، دليل التدريب القيادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، منتديات الاستراتيجية، شبكة النجاح، الإنترنت www.tl.net.
2. إضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت - فبراير ٢٠١٦ السلسلة الثامنة- العدد (7).

المصادر باللغة الإنكليزية :

3. Andrew Pirola-Merlo¹, & Leon Mann², 2004, The relationship between individual creativity and team creativity: aggregating across people and time, Journal of Organizational Behavior

- J. Organiz. Behav. 25, 235–257, Published online in Wiley Inter Science (www.interscience.wiley.com). DOI: 10.1002/job.240.
4. Bala Subrahmanya, M., Mathirajan, M., & Krishnaswamy, K. (2010). Importance of Technological growth: evidence from India. United Nation University.
 5. Damanpour, F. & Aravind, D. (2012). Managerial Innovation: Conceptions, Processes, and Antecedents. *Management and Organizational Review* 8(2): 423–454.
 6. Hamel, (2006), Gary, the why, what and how of management innovation Harvard business review February.
 7. Hammond, M. M., Neff, N. L., Farr, J. L., Schwall, A. R., & Zhao, X. (2011). Predictors of individual-level innovation at work: A meta-analysis. *Psychology of Aesthetics, Creativity, and the Arts*, 5(1), 90–105. doi:10.1037/a0018556.
 8. Jaskyte, K. (2011). Predictors of Administrative and Technological Innovations in Nonprofit Organizations. *Public Administration Review*, pp. 77–86.
 9. Jorna, R. J., Waalkens, J. (2006). Innovation: Many-headed and certainly important. In R. J. Jorna (ed.), *Sustainable Innovation. The organizational, human and knowledge dimension* (pp. 15–27). Sheffield: Greenleaf Publishing Ltd.
 10. Kanter, R.M., (1999), 'From spare change to real change: The social sector as Beta site for business innovation', *Harvard Business Review*, Vol. 77 No.3, pp. 122–132.
 11. Kaur, Sukhbir, Sure, Yogita, 2014, Business innovations in Indian banks for Financial Inclusion, *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)* e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668 PP 71–77.
 12. Linder, J.C., Jarvenpaa, S., and Davenport, T.H., (2003), Towards an innovation sourcing strategy, *MIT Sloan Management Review*, Vol. 44 No. 4, p. 43(7).
 13. Newton, K. (1996) "The Human Factor in Firms' Performance: Management Strategies for Productivity and Competitiveness in the Knowledge-Based Economy," Industry Canada, Occasional Paper No. 14, November.
 14. NPO Center, innovations in financial inclusion: preliminary lessons from the US and the UK for Japanese society, 2016, Japan.
 15. OECD (2002) *Organizational Change and Firm Performance*, DSTI/DOC, Paris.
 16. OECD, (2005). Oslo Manual—Guidelines for Collecting and Interpreting Innovation Data, Paris.

17. Pinto, J. K. and Slevin, D. P. (1987) "Critical Factors in Successful Project implementation *IEEE Transactions on Engineering Management*, Vol. EM-34 pp. 22-27.
18. Razavi, SeyedHadi & Attarnezhad, Omid. (2013). Management of Organizational Innovation, *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 4 No. 1, Selangor, Malaysia.
19. Stefan Seidel, Michael Rosemann, 2008, Creativity Management – The New Challenge for BPM, Creativity Management—The New Challenge for BPM, All Rights Reserved. www.bptrends.com.
20. Surendra Gera & Wulong Gu, (2004). "The Effect of Organizational Innovation and Information and Communications Technology on Firm Performance," *International Productivity Monitor*, Centre for the Study of Living Standards, vol. 9, pages 37-51.
21. Yu Lin, C., & Hui Ho, Y. (2008). An Empirical Study on Logistics services provider, intention to adopt Green Innovations. *Journal of Technology, Management and Innovation*, 3(1), 17-26.
26. Electronic copy available at: www.redalyc.uaemex.mx/pdf/847/84730103.pdf

إستمارة الإستبانة

ت	الفقرات	مقياس الأجابة			
		أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق بشدة
الابتكار التنظيمي					
التحفيز					
1	تبني المصرف لمبدأ التصريح بالمعلومات والتحفيز للإستفادة منها.				
2	إدارة المصرف تحفز العاملين لديها وتعتمد عليهم في كثير من مفاصل العمل المصرفي .				
3	يتم تشجيع الأفراد على تحمل المخاطر في المصرف.				
4	تضع إدارة المصرف بشكل واضح الأهداف العامة للعاملين وتحفزهم لتحقيقها.				
5	تحفيز الافراد في المصرف لتكوين رؤية مشتركة للقيام بأعمالهم .				
6	تحفيز التدفق النشاط والحيوي للأفكار الجديدة في المصرف .				
7	تقييم الأداء في الصرف عادل .				

الموارد					
8	التسهيلات والموارد المطلوبة للعمل متاحة بسهولة .				
9	إطلاع إدارة المصرف على كل القرارات التي يتخذها العاملون في المستويات المختلفة المتعلقة بالموارد .				
10	توفير الميزانية المناسبة والموارد لإنجاز الاعمال والمشاريع في المصرف .				
11	تقدم إدارة المصرف موارد متميزة ومتنوعة في تشكيلاته .				
12	تهتم إدارة المصرف بتدريب العاملين على اساليب إستغلال الموارد بالشكل الصحيح .				
13	توفير الموارد التي تساعد في مجال الابتكار المستهدف, لتحقيق الشمول المالي وتقديم الخدمات .				
14	عدم وجود أية عوائق تمنع الحصول على أية معلومات مطلوبة في العمل .				
15	مراعاة إدارة المصرف لموارد الكافية لتنفيذ المهام المطلوبة .				
الاستقلالية					
16	هناك حرية للأفراد ليقرروا كيفية تنفيذ العمل .				
17	الأفكار والممارسات المقدمة من العاملين تحظى باستحسان إدارة المصرف.				
18	شعور بالضغط لتلبية مواصفات إدارة المصرف في كيفية أداء العمل .				
19	لدي الأفراد الحرية ليقرروا ما الاعمال التي يرغبون القيام بها .				
20	تسمح إدارة المصرف بإستقلالية من هم ليسوا من المدراء في أداء العمل ضمن الوقت والتكلفة المحددة .				
21	في بيئة العمل ، هناك شعور السيطرة على عملي الخاص وأفكاري الخاصة.				
22	السماح بحرية أداء مهمة معينة يؤدي لظهور المزيد من الإمكانيات المبتكرة				
23	تعزيز الابتكار في المصرف سيزيد الدوافع الذاتية لتقديم خدمات أفضل .				

الشمول المالي					
القدرات المالية					
					24
تشارك المصرف بقدراته المالية مع الآخرين لغرض زيادة السيولة وتمويل المشاريع .					
					25
توفير الدورات التدريبية المستمرة لغرض زيادة المعرفة العملية بإستخدام القدرات المالية .					
					26
تتمية الثقافة والمعرفة المالية لدى الزبائن عن العمل ستزيد من القدرات المالية					
					27
هناك شعور بالثقة المتبادلة بين المتعاملين و المصرف.					
					28
الزبائن والعاملين في المصرف منفتحون على الأفكار الجديدة.					
الوصول					
					29
هناك اتصالات حرة ومفتوحة بين المصرف والزبائن.					
					30
إجراءات إنجاز عملية الوصول تتم على نحو صحيح .					
					31
يلتزم الافراد في المصرف بأعمالهم المؤكدة اليهم والتواصل مع الزبائن .					
					32
هناك مزيج جيد من مهارات التواصل في المصرف.					
					33
القدرة على تحقيق الوصول بسهولة دون وجود عوائق .					
التوعية					
					34
تضع إدارة المصرف بشكل واضح الأهداف العامة .					
					35
هناك مقارنة بين توعية العاملين والزبائن لمعرفة حقوقهم وواجباتهم					
					36
السعي لتوعية الآخرين من أجل المساهمة في تحسين مستوى التثقيف في التعامل داخل وخارج المصرف .					
					37
إدارة المصرف تتواصل بشكل جيد مع العاملين والزبائن					
					38
يسعى المصرف لتطوير عملية توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية.					

الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي: معايير الكفاية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق.

إعداد * د. مازن صباح أحمد - مدير عام / دائرة الاستثمارات / البنك المركزي العراقي
* سعاد عبد الحسن جواد - مدير أقدم / دائرة الاستثمارات / البنك المركزي العراقي
* حسين عطوان مهوس - ملاح - / دائرة الاستثمارات / البنك المركزي العراقي

Baghdad - Jan 2018

المستخلص

تُعَدُّ الاحتياطات الدولية أصولاً بالعملة الأجنبية تحتفظ بها البنوك المركزية، وتستخدمها لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والدفاع عن سعر صرف العملة المحلية، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً بالعملة الأجنبية وأصولاً موجودة بالفعل. ويستبعد منها الأصول المحتملة. ويكون الأصل الاحتياطي سائلاً، يمكن شراؤه وبيعه بالنقد الأجنبي (نقداً) بالحد الأدنى من التكلفة وفي أقل وقت ممكن، وبدون التأثير في قيمة الأصل.

لذا دأبت إدارة استثمار الأصول الاحتياطية إلى تحديد حافطة استراتيجية طويلة الأجل تمثل أفضل موازنة متاحة بين مختلف المخاطر التي يواجهها سلطة إدارة الاحتياطات. وتكون هذه الحافطة هي حافطة الاستثمار المعيارية لسلطة إدارة الاحتياطي، ويكون ذلك من خلال وضع عدد من محافظ الاستثمار المعيارية الفعلية التي تتضمن تنوعاً بالعملة المختارة، وأدوات الاستثمار المقرونة بخصائص ائتمانية ملائمة، والمدة التي تعكس المستوى المرغوب من مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف. كما يتعين مراجعة مدى ملائمة هذه الحوافظ المعيارية بصفة منتظمة. ويجري إدخال التغيرات على القواعد المعيارية نتيجة لما تشهده هياكل الأسواق أو خصائصها من تغيرات تمس بيئة الاستثمار. ويمثل اعتماد القواعد المعيارية للاستثمار ممارسة سليمة تحقق الانضباط في العملية الاستثمارية.

كما وضعت المؤسسات الدولية مستوى أمثل وملائم لكفاية الاحتياطات الأجنبية والتي تسعى إليه السلطات النقدية حتى تكون في وضع آمن وسليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة وغير المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها ميزان المدفوعات ويجعل - في الوقت نفسه - تكلفة هذه الاحتياطات عند حدودها المقبولة اقتصادياً ويتمثل هذا المستوى في عدة مقاييس مقترحة والتي تعد مؤشراً على كفاية الاحتياطات
.Reserves Adequacy

وأبرزت الأزمات المالية وخصوصاً الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 أهمية تكوين الاحتياطيات الأجنبية لدى البدان بصورة عامة والنامية منها على وجه الخصوص تلك التي تعاني من اختلال اقتصادياتها بشكل كبير ومن اختلال أكبر في موازين مدفوعاتها، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية، وللأزمات والمشاكل الخارجية،

حيث تمكن البنك المركزي العراقي من توفير احتياطيات نقدية كبيرة نسبياً بالعملة الأجنبية نتيجة ارتفاع صادرات النفط للمدة (2004-2013) الامر الذي سجل نجاحاً نسبياً للبنك المركزي من خلال تحقيق هدفين الأول هو توليد استقرار في سعر صرف الدينار العراقي متبوعاً باستقرار نسبي في المستوى العام للأسعار، والثاني بناء احتياطيات أجنبية كبيرة وصلت تقريباً (76.5 مليار دولار) عام 2013، إلا أنَّ صدمة انخفاض أسعار النفط في نهاية عام 2014 قادت إلى تراجع الاحتياطيات إلى (48.98) مليار دولار كما في 31-12-2017 ، وأصبحت الاحتياطيات الأجنبية من جملة المسائل المهمة في العلاقات المالية الدولية للعراق بعد عام 2003، إذ ينبغي التعرف على كيفية النظر إلى هذه الاحتياطيات وإدارتها في اقتصاد ريعي، والوظيفة الممكنة لها والحجم الضروري منها.

لذا ينطلق البحث من مشكلة مفادها " الافتقار إلى معايير كفاية للاحتياطيات الدولية تحاكي واقع هيكل الاقتصاد العراقي، وترتيب نظام صرف عملته المحلية". تقتضي طبيعة البحث أن يقسم على ثلاثة محاور:

المحور الأول: يخصص هذا المحور لتبيان الاطار المفاهيمي والتحليلي للاحتياطيات والمعايير الدولية لكفايتها.

المحور الثاني: استخدام وتوظيف الاحتياطيات الأجنبية في العراق:

- وضع المحفظة وتوزيع الاستثمارات.

- دور الاحتياطيات في تحقيق أهداف السياسة النقدية للعشر سنوات الماضية.

المحور الثالث: يخصص هذا المحور لقياس معايير كفاية الاحتياطيات الأجنبية في العراقية، ومحاكاتها مع المعايير الدولية آخذين بالحسبان هيكل الاقتصاد العراقي، وترتيب نظام صرفه. ويختم البحث بقائمة يُذكرُ فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

1. الإطار المفاهيمي للاحتياطيات الدولية ومعايير كفايتها.

1-1. مفهوم الاحتياطيات الأجنبية وأنواعها.

يقصد بالاحتياطيات تلك الأصول الأجنبية تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات و/ أو التدخل في سوق الصرف الأجنبي للتأثير في سعر صرف العملة، و/ أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يُستند إليه في الاقتراض الخارجي، فضلاً عن أنها تُهيئاً فرصة للاستثمار وتحقيق عائد إضافي. ويستند مفهوم الأصول الاحتياطية إلى مفهومي «السيطرة» و «إتاحة الاستخدام» بالنسبة للسلطات النقدية، وتعني السيطرة إمكانية تبويب المطالبات الخارجية التي تملكها السلطات النقدية كأصول احتياطية. أما مفهوم إتاحة الاستخدام: فهو أن تكون الأصول الاحتياطية متاحة بسهولة وبصورة غير مشروطة إلى أقصى حد ممكن. (صندوق النقد الدولي، 2009، 111).

ومن خلال تعريف الاحتياطيات يمكن تثبيت الملاحظات الآتية (صندوق النقد الدولي، 2009):

أ- يعتمد هذا التعريف على جنية محاسبية، وتنطبق على الاحتياطيات السائلة والمحركة بعملات أجنبية قابلة للتداول، التي تنحصر في استحقاقات السلطات النقدية على غير المقيمين.

ب- لا تعد أصولاً احتياطية تلك الأصول المقومة بالعملة المحلية مع تسويتها بعملة أجنبية، لأن قيمة هذه الأصول سوف تنخفض في حالة حدوث أزمة عملة محلية.

تتراكم الاحتياطيات الأجنبية من جراء حركة القطاع الخارجي للاقتصاد، إذ إن هذه الاحتياطيات تتغير نقصاناً وزيادة في ظل هذه الحركة الخارجية، وتتغير الاحتياطيات بإشارة محاسبية تباين واقع التحقق بالإضافة بإشارة سالبة والتناقض بإشارة موجبة، كما أن الوظيفة الأساسية التي تمارسها الاحتياطيات الدولية تتجسد في الحد من التعرض للآزمات الخارجية، عبر توفير سيولة كافية بالعملة الأجنبية لامتناس الصدمات والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية (مهوس، 2015، 76).

أما فيما يخص إدارة الاحتياطيات الأجنبية فتتيح قوانين البنوك المركزية باستثمار الاحتياطيات الأجنبية التي بحوزتها في مجموعة من الأدوات الاستثمارية شريطة ضمان سيولة الاحتياطيات مع مخاطر منخفضة جداً (السيولة والامان) ومن هذه الأدوات (بقة ومرغيت، 2014، 215):

- ودائع لدى بنوك مركزية أو مؤسسات مالية ذات سمعة عالية.
- سندات خزانة وسندات حكومية تحضي بتصنيف ائتماني عالي على ان لا يتجاوز تاريخ استحقاقها 10 سنوات.

- التعامل مع بعض المشتقات المالية لغرض التحوط.
- الاستثمار في أدوات أخرى لدى هيئات تسمح بها قوانين البنك المركزي.

1-2. عناصر الاحتياطيات الدولية Elements of international reserves

تتكون الاحتياطيات الدولية كما عُرِّفت من الأصول الأجنبية التي تمتلكها السلطات النقدية، أما عن عناصر الاحتياطيات، فيشار إلى أنَّ المفهوم الواسع للاحتياطيات الدولية أصبح يشمل البنود الآتية:

1-2-1. الذهب النقدي Monetary gold: هو الذهب الذي تمتلكه السلطات النقدية وتحتفظ به أصولاً احتياطية. ويتكون من سبائك الذهب (بما في ذلك النقود الذهبية والقوالب والسبائك التي تصل نسبة نقائها إلى 995 جزءاً في الألف على الأقل) ويتم تداول سبائك الذهب في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية، ولكي تكون حسابات الذهب مؤهلة لتدرج ضمن الأصول الاحتياطية لا بد أن تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية عند الطلب (صندوق النقد الدولي، 2009، 113).

1-2-2. حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights (SDR): تعد حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي عام 1969. ويتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتماداً على سلة من خمس عملات دولية أساسية (الدولار، اليورو، الين، الجنيه الإسترليني، واليوان الصيني)، ويمكن مبادلتها بأي من العملات القابلة للتداول الحر (IMF, 2017).

1-2-3. العملات الأجنبية Foreign Currencies: الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية القوية، كالดอลลาร์ والإسترليني والين واليورو وغير ذلك من العملات الموجودة في حيازة المصرف المركزي. ولكي تستوفي العملة دور الاحتياطي الدولي وتؤدي دور النقد العالمي يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية. (بلقاسم , 2008 , 11):

- أن تكون لهذه العملة سوق عالمية يتوافر فيها العرض والطلب عليها (مكانة عالية في التجارة الدولية).
- أن تتمتع قيمتها بقدر كبير من الثبات، أو في الأقل بقدر أكبر من الاستقرار.
- الاعتماد على نظام نقدي ومصرفي محلي، وعلى درجة كبيرة من الخبرة وكفاءة عالية في طرق إدارته.

1-2-4. حق الدولة للسحب من صندوق النقد الدولي في حدود الشريحة الائتمانية.

(صندوق النقد الدولي، 2009، 114-115).

أ- شريحة الاحتياطي الائتمانية: أي المبالغ بالعملة الأجنبية (بما فيها وحدات حقوق السحب الخاصة) التي يجوز للبلد سحبها من الصندوق خلال مدة قصيرة.

ب- يحق لأي بلد عضو في الصندوق تقديم بيان عن احتياجاته المرتبطة بميزان المدفوعات حتى يتسنى له القيام بعملية شراء في شريحة الاحتياطي (خفض مركز الاحتياطيات لدى الصندوق).

1-2-5. الهبات والمساعدات بالعملة الأجنبية.

1-3. المستوى للاحتياطيات الدولية.

Optimal level of demand for international reserves

حَضِيَ الحجم الأمثل للاحتياطيات الدولية الذي يجب أن تمتلكه السلطات النقدية بمزيداً من النقاش في الاوساط الاقتصادية حول المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد ذلك الحجم، أو المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية. وقامت على ذلك الكثير من الدراسات والتي من أهمها دراسة هيربرت جروبل عام 1971، وفلاندرز عام 1971، وجون وليامسون 1973، وكذلك دراسة هيل عام 1974، فرانكل عام 1974، ودراسة هيلر ومحسن خان 1978 وغيرهم العديد، والتي من خلالها حاولوا وضع معايير يتم على أساسها تحديد الحجم الأمثل من الاحتياطيات الدولية التي يجب أن تمتلكها السلطات النقدية (بلقاسم، 2009، 13).

فما هو المستوى الملائم للاحتياطيات الدولية الذي يتعين أن تسعى إليه السلطات النقدية حتى تكون في وضع آمن وسليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة ويتيح لها تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و/أو الدفاع عن سعر صرف العملة المحلية؟

وتوجد عدة مقاييس مقترحة في الأدب الاقتصادي تعد مؤشراً على كفاية الاحتياطيات:

1-3-1. نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الاستيرادات (R/IM):

اقترح ترiffin عام 1947 نسبة الاحتياطيات إلى الاستيرادات (R/IM) مؤشراً على كفاية الاحتياطيات. وهذا المقياس أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة مستوى كفاية حجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية، بسبب أن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات نظراً لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي.

يعد دافع المعاملات في ضوء هذا المقياس الدافع الأساسي للطلب على الاحتياطيات الدولية وتكوينها والاحتفاظ بها، ويعتقد أنصار هذا المقياس أن نسبة تدور حوالي 30% من قيمة الاستيرادات سنوياً أو تغطية حجم الاحتياطيات مدة ثلاثة أشهر من الاستيرادات تعد مستوى ملائماً للاحتياطيات الدولية.

ويرى بعض الكتاب أن نسبة الاحتياطيات إلى الاستيرادات يجب أن تتراوح فيما بين (30 - 40 %) (بلقاسم، 2009، 48).

وتزداد هذه النسبة كثيراً في الاقتصادات الريعية أحادية الدخل بسبب التقلبات المفاجئة والمستمرة في أسعار موردها الريعي (مهوس، 2015، 25).

ويمكن قياس نسبة الاحتياطيات للاستيرادات من خلال المعادلة (1):

$$R: IM = \frac{R_t}{IM_{t+1}} \times 100 \text{ --- (1)}$$

حيث أن:

R: IM / تعني نسبة الاحتياطيات الى الاستيرادات بعدد الشهور.

R_t / تعني الاحتياطيات الاجنبية في نهاية سنة مالية معينة.

IM_{t+1} / الاستيرادات المتوقعة لغاية نهاية السنة المالية اللاحقة.

1-3-2. من المؤشرات الأخرى التي تم استخدامها دلالة على كفاية الاحتياطيات خاصة في السنوات الأخيرة في الدول ذات الأسواق الناشئة Emerging Market Countries وتشمل نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (R/M2)، ونسبة الاحتياطيات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل (R/STED) (بلقاسم، 2009، 49-51):

أ- نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (R/M2).

يمكن من خلال هذه النسبة معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي من شأنها هي الأخرى أن تضغط على الاحتياطيات أو قياس درجة الثقة في العملة، ومدى كفاءة النظام المصرفي. ولهذا إذا كانت دالة الطلب على النقود مستقرة نسبياً كما هو الحال في بعض الدول والثقة في عملة الدولة متوفرة، فإن الحاجة إلى هذه النسبة غير مهمة، والعكس تماماً بخصوص الدول التي تفقد إلى عنصر الاستقرار والثقة.

لذلك فإن الحفاظ على احتياطيات دولية بما لا يقل عن 20% من عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) يعد حجم أمثل للاحتياطيات الدولية لتكون قادرة على دعم الثقة في قيمة العملة المحلية في حال حدوث أزمة العملة Currency Crisis وهذه النسبة مهمة خصوصاً بالنسبة للدول التي يتميز فيها النظام المصرفي بالضعف، وتقاس هذه النسبة من خلال المعادلة (3)

$$R: M2 = \frac{R_t}{M2_t} \times 100 \text{ --- (3)}$$

حيث أن:

$R:M2$ / تعني نسبة الاحتياطيات الى عرض النقود الواسع.

R_t / تعني الاحتياطيات الاجنبية في نهاية سنة مالية معينة.

IM_{t+1} / عرض النقود الواسع للسنة نفسها.

ب- نسبة الاحتياطيات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل ($R/STED$)

يتم هنا مقارنة الاحتياطيات بحجم الديون الخارجية المدى القصير، أي التي تستحق السداد خلال سنة مالية، هذه المقارنة مفيدة لقياس المخاطر المرتبطة بالتطورات السلبية التي تحدث على مستوى الأسواق المالية الدولية، لأن سياسات التمويل بالنقد الأجنبي قصيرة الأجل لا تعتمد على الاحتياطيات و إنما باللجوء إلى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، فإذا كانت الديون الخارجية قصيرة الأجل اكبر من الاحتياطيات، فهذا ينبئ بوجود خطر فعلي و أكيد على الاقتصاد المعني، لأنه عادة ما تتعلق الديون الخارجية قصيرة الأجل بالتعاملات التي يحتاج إليها الاقتصاد و لا يمكن إيقافها أو الحد منها إلا نادراً، مثل تلك المتصلة بالائتمان التجاري والخاص بالاستيرادات من السلع و الخدمات (بلقاسم، 2009، 52).

يعادل الحجم الامثل للاحتياطيات الدولية في ضوء هذا المعيار، قيمة التزامات الديون كافة التي يحين موعد استحقاقها خلال مدة الاثني عشر شهراً، وتقاس من خلال المعادلة الآتية (Dominguez, 2011, 3).

$$R: STED = \frac{R_t}{STED_{t+1}} \times 100 \text{ --- (2)}$$

حيث أن:

$R: STED$ / تعني نسبة الاحتياطيات الى عرض النقود الواسع.

R_t / تعني الاحتياطيات الاجنبية في نهاية سنة مالية معينة.

$STED_{t+1}$ / الدين الخارجي قصير الاجل الذي يستحق السداد خلال سنة.

2. استخدام وتوظيف الاحتياطيات الاجنبية في العراق.

1-2. تحليل تطورات الاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة (2013-2017: Q3)

بعد حصول البنك المركزي على الاستقلالية بموجب القانون رقم 56 والصادر عنه عام 2004 انفصلت موارد الحكومة المركزية بالعملة الاجنبية عن الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي. ويوضح الجدول (1) تطور الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي خلال المدة (2013-2017: Q3) حيث تراكم الاحتياطيات الاجنبية طوال السنوات السابقة مقترنة بارتفاع أسعار النفط، إذ وصلت إلى ذروتها عام 2013 بما يقرب (76.5 مليار دولار).

بينما شهدت الاحتياطيات تراجعاً ملحوظاً للمدة (2014-2016) إذ وصلت عام 2016 إلى ما يقرب (43) مليار دولار الجدول (1) وبنسبة انخفاض عن 2013 تقدر بـ(43.6%) وهذا التراجع جاء بفعل عوامل من أهمها تراجع أسعار النفط العالمية حيث كان متوسط سعر النفط عام 2016 ما يقرب (\$40) دولار للبرميل (OPEC, 2016)، فضلاً عن الظروف السياسية والأمنية في العراق واستمرار العمليات العسكرية والحرب ضد داعش مما زاد من استيرادات العراق من الأسلحة والأعتدة لإدامة زخم المعركة ضد الارهاب، وعلى الرغم من كل الظروف آنفة الذكر إلا أنَّ المركزي العراقي ملتزمٌ بالدفاع عن سعر الصرف الدينار في نافذة العملة مستهدفاً بذلك المحافظة على استقرار سعري نسبي وهو الهدف الذي تبناه المركزي العراقي بعد عام 2003. وعاود الاحتياطي الاجنبي ارتفاعه بنسبة طفيفة تقدر بـ (5.1%) خلال العام 2017 الجدول والشكل (1).

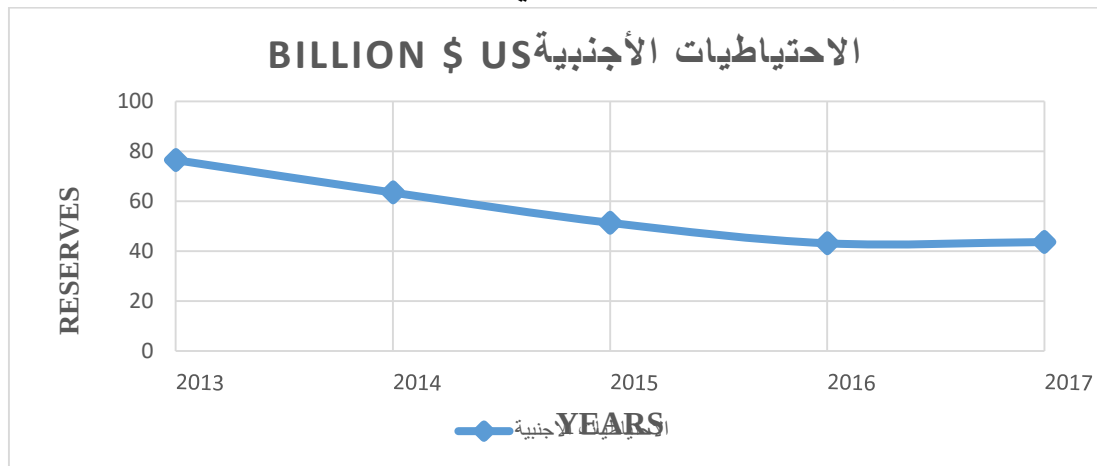
الجدول (1) تطور الاحتياطيات الدولية في العراق للمدة (Q3: 2017-2013)

السنوات	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	معدل النمو %
2013	76.5	—
2014	63.47	-17.09
2015	51.34	-19.1
2016	43.113	-16.03
2017	45.315	5.1

المصادر:

- البنك المركزي العراقي. (2014، 2016). النشرات السنوية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- الاحتياطيات عام 2017. البنك المركزي العراقي (2017) تقارير فصلية، بغداد: دائرة الاستثمارات.
- استخدم الباحث لتحويل قيمة الاحتياطيات من الدينار الى الدولار سعر الصرف في السوق الموازية في سنة التحويل.

الشكل (1) تطور الاحتياطيات الاجنبية في العراق (Q3:2017-2013)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1).

2-2. المحفظة الاستثمارية للبنك المركزي العراقي.

1-2-2. شرائح المحفظة الاستثمارية.

تبلغ الاصول الاحتياطية¹ للبنك المركزي العراقي كما في 2017\12\31 نحو 45,315 مليون دولار امريكي وتتكون المحفظة الاستثمارية للبنك المركزي العراقي من 3 شرائح رئيسة هي:

2-2-1-1. شريحة السيولة وتشمل:

أ- الودائع:

تبلغ قيمة الودائع نحو (13,449) مليون دولار حسب أسعار صرف 2017\12\31، وتشكل نسبة 29.68% من صافي الاحتياطي موزعة حسب العملات كآآتي:

- (12,360) مليون دولار امريكي.

- (1,396) مليون دولار أسترالي بما يعادل (1,089) مليون دولار امريكي.

ب- النقد وحوالات الخزينة²:

وتبلغ قيمتها (10,771) مليون دولار وهي تشكل 23.77% من صافي الاحتياطي وتتكون من:

- 10,000 مليون دولار أمريكي حوالات خزينة (لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي وبفائدة

تتراوح بين 1.02%-1.25%).

- 463 مليون دولار أمريكي (RP لدى FED وحسابات جارية لدى BIS، BdF، وخزينة البنك

المركزي في بغداد والبصرة).

⁽¹⁾ الأصول الاحتياطية هي تلك الأصول الأجنبية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة، و/ أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يُستند إليه في الاقتراض الخارجي).

“Reserve assets are those external assets that are readily available to and controlled by monetary authorities for meeting balance of payments financing needs, for intervention in exchange markets to affect the currency exchange rate, and for other related purposes (such as maintaining confidence in the currency and the economy, and serving as a basis for foreign borrowing)”

المفهوم أعلاه حسب: صندوق النقد الدولي. (2009). دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ط 6: واشنطن. باللغتين العربية والانكليزية.

⁽²⁾ تم احتساب حوالات الخزينة من ضمن شريحة النقد كونها (متاحة للبيع - Available for Sale) وليس (محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - Held to Maturity).

- (255.98) مليون يورو كحساب نقدي بما تعادل (307) مليون دولار أمريكي (في خزانة البنك في بغداد، BdF، DNB).
- 270.30 ألف باون بما تعادل (365.23) دولار أمريكي (لدى SC، BoE).
- 157.52 ألف دولار أسترالي بما تعادل (122.86) مليون دولار أمريكي (لدى البنك الاحتياطي الأسترالي).

2-1-2-2. شريحة السندات: وتشمل السندات والصكوك الإسلامية

أ. السندات:

- تبلغ قيمتها 15,813 مليون دولار مكونة مما يأتي:
- (4,721) مليون يورو بما تعادل (5,662) مليون دولار حسب اسعار صرف 31/12/2017 (لدى DNB، BdF وبعائد يتراوح بين 0.01%-0.89%).
- (8,299) مليون دولار امريكي (لدى FED وبعائد يتراوح بين 1.01%-1.6%).
- (1,370) مليون جنيه استرليني بما تعادل (1,852) مليون دولار أمريكي حسب اسعار صرف 31/12/2017 (لدى Gilts) BoE وبعائد بين 0.11%-1.55%).
- تشكل السندات نسبة (34.90%) من صافي الاحتياطي.

ب. الصكوك:

يحفظ البنك المركزي العراقي بكمية من الصكوك الصادرة من البنك الاسلامي للتنمية تبلغ قيمتها (1,500) مليون دولار أمريكي، إذ تعد هذه الصكوك ضمن شريحة الاستثمار كونها تشبه السندات كأداة استثمارية، ومدة استحقاقها (5) سنوات، وتشكل نسبة (3.31 %) من صافي الاحتياطي والجدول (2) يوضح تفاصيل الصكوك الإسلامية.

جدول رقم (2) تفاصيل الاستثمار في صكوك البنك الإسلامي للتنمية/جدة

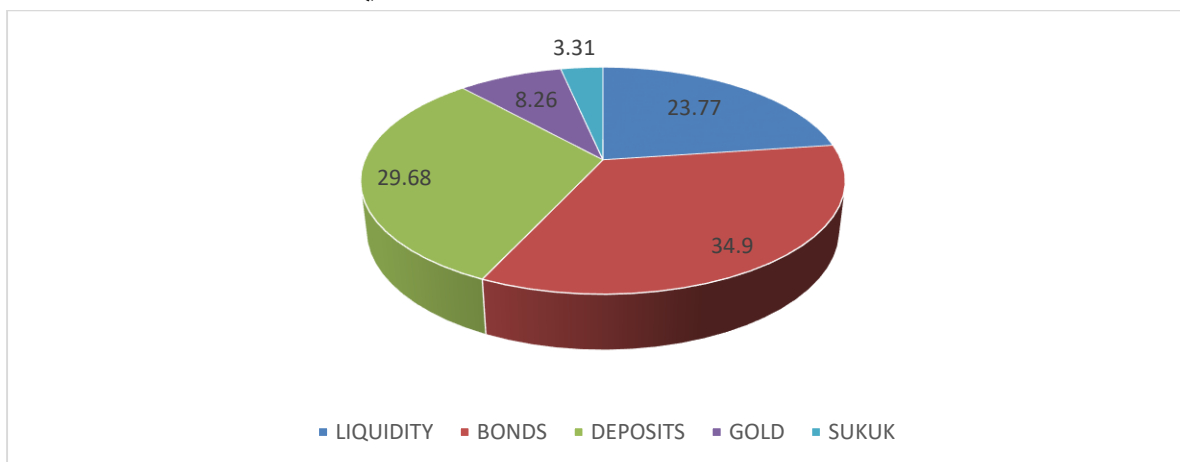
اصدارية الصكوك	تاريخ الاستحقاق	مبلغ الصكوك بالمليون دولار	نسبة العائد %	مبلغ الفائدة كل 6 أشهر
10/3/2016	10/3/2021	500	1.775	4,437,500.0
7/12/2016	7/12/2021	500	2.263	5,657,500.0
12/4/2017	12/4/2022	250	2.393	2,991,250.0
26/9/2017	26/9/2022	250	2.261	2,826,250.0

علماً أن هنالك أجور الحافظ الامين يتم استقطاعها عند استلام كل كوبون.

2-2-1-3. شريحة الذهب:

يحتفظ البنك المركزي العراقي بكمية ذهب تبلغ (2,887,845.808) أو نسبة بما يعادل (3,744) مليون دولار حسب أسعار ذهب يوم 31/12/2017 ويشكل الذهب نسبة (8.26%) من صافي الاحتياطي كما موضح بالشكل (2) .

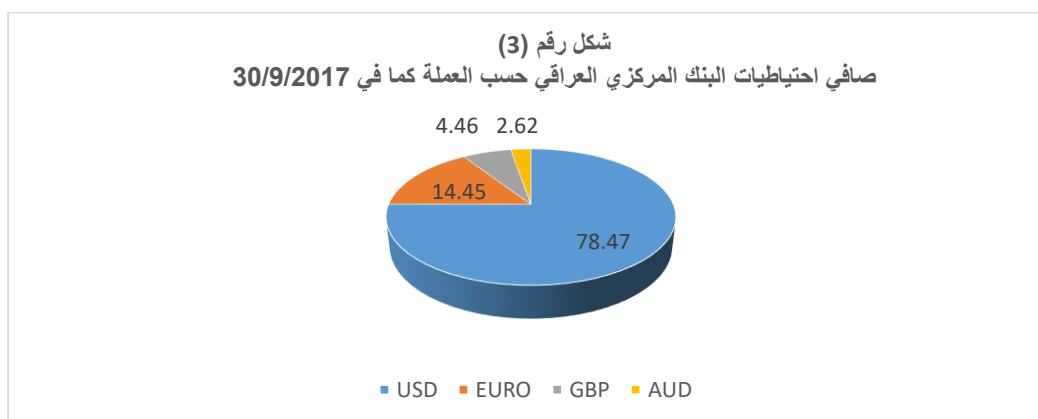
شكل (2) المحفظة الاستثمارية للبنك المركزي العراقي حسب الشريحة



2-2-2. الاحتياطيات حسب العملة:

يشكل الدولار الأمريكي النسبة الاكبر في الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي حيث بلغت نسبة احتياطياتنا بعملة الدولار الأمريكي ما نسبته 78.47% من إجمالي الاحتياطيات (عدا رصيد المالية والذهب وكما في 2017/12/31)، تليها عملة اليورو بنسبة 14.45% ثم الجنيه الاسترليني بنسبة 4.46% والدولار الاسترالي بنسبة 2.62%.

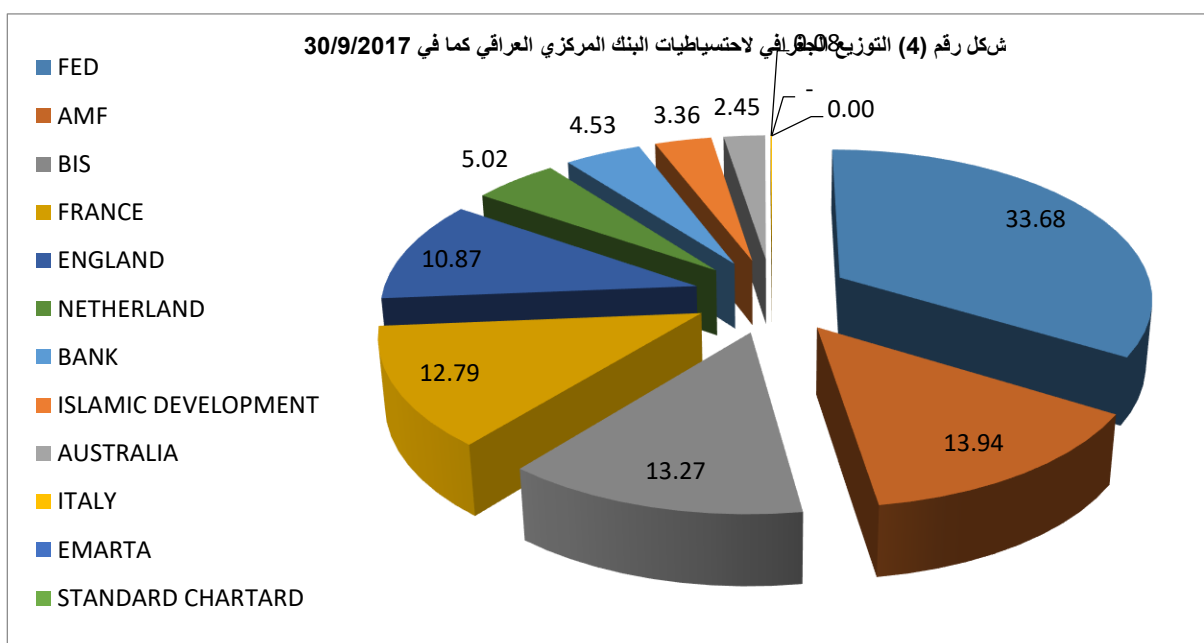
والشكل (3) يبين احتياطيات البنك المركزي العراق حسب العملة باستثناء الذهب وكما في 2017/12/31.



3-2-2. التوزيع الجغرافي لاحتياطيات البنك المركزي:

تتوزع الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي على 12 دولة، يقع قسمها الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية (بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي) بنسبة 33.68% من اجمالي الاصول تليها دولة الامارات العربية المتحدة (صندوق النقد العربي) بنسبة 13.94%، ثم سويسرا (بنك التسويات الدولي) بنسبة 12.79%، ثم فرنسا (البنك المركزي الفرنسي) بنسبة 10.87%.

والشكل (4) يبين خارطة التوزيع الجغرافي للاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي كما في 2017/9/30.



4-2-2. ادارة احتياطيات البنك المركزي.

تخضع ادارة الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي لمجموعة من المبادئ اصطلح على تسميتها "وثيقة المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات"³ والتي اقترتها اللجنة العليا للاستثمار برئاسة معالي محافظ البنك المركزي العراقي وعضوية عدد من المدراء العامين في البنك ومدراء اقسام المكتب الامامي والايوسط والخلفي في دائرة الاستثمارات.

تضع وثيقة المبادئ التوجيهية اعلاه الأطر الرئيسية لعمل البنك في ادارة احتياطياته والتي يتم على اساسها اتخاذ الاجراءات، ويتم مراقبة اتساق ادارة الاحتياطيات مع ما تنص عليه الوثيقة المذكورة بشكل دوري من

³ تتضمن وثيقة المبادئ التوجيهية تفصيلاً لأسس ادارة احتياطيات البنك المركزي العراقي من حيث (1) الصلاحيات القانونية وموجودات الاحتياطي المؤهلة، (2) اهداف واستراتيجية ادارة الاحتياطيات، (3) الافصاح والشفافية، (4) إطار عمل ادارة الاحتياطيات، (5) ادارة مخاطر استثمار الاحتياطيات.

خلال اجتماعات اللجنة العليا للاستثمار والتي تجتمع بشكل فصلي (كل ثلاثة أشهر) وكلما اقتضت الضرورة لمناقشة امر معين يتعلق بإدارة الاحتياطات.

وتقوم الجهة التنفيذية لإدارة احتياطات البنك المركزي العراقي، والممثلة بدائرة الاستثمارات، بإعداد تقارير شهرية وفصلية وسنوية لمتابعة اداء المحفظة الاستثمارية واتساقها مع المبادئ التوجيهية.

2-2-5. دور الاحتياطات في تحقيق الهدف الاساس للسياسة النقدية (الاستقرار السعري).

اتاح تراكم الاحتياطات الاجنبية لدى المركزي العراقي المتأتية أساساً من جراء قيام الأخير بتتقيد العوائد النفطية للحكومة التي تمثل الباعث الوحيد للعملة الأجنبية (صالح، 2011، 5)، تحقيق توازن مابين عرض العملة المحلية (الطلب على العملة الاجنبية) والطلب على العملة المحلية (عرض العملة الاجنبية) من خلال نافذة العملة (الشبيبي، 2007، 26-27)، مما قاد إلى تحسين واستقرار سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة (2004-2015)

يلاحظ من خلال الجدول (3) الذي يشير إلى مسارات تطور سعر صرف الدينار/الدولار للمدة (2004-2017)، ارتفاع قيمة الدينار بصورة كبيرة نسبياً بعد الشروع بتطبيق مزاد العملة ليلبغ سعر الصرف في عام 2004 (1452 دينار / دولار) حسب سعر نافذة العملة و(1453) حسب السعر في السوق الموازي، بعد ان بلغ سعر الصرف عام 2003 (1937.9) (البنك المركزي العراقي، 2004-2003)، ان الارتفاع والتحسين في قيمة الدينار خلال المدة (2003-2004) كان يقارب (50%) في السوق الموازي للصرف. بعد ذلك عاودت قيمة الدينار التدهور عام 2005 ليلبغ (1469) حسب سعر الرسمي و(1472) في السوق الموازي للصرف، الا أنه يعد تدهوراً طفيفاً ناجماً عن تدهور الأوضاع الأمنية في تلك المدة، إذ عاود

الارتفاع والتحسين بوتيرة مستمرة خلال (2006-2008) في السوقين الرسمي والموازي، أما المدة المحصورة بين (2009-2014) فشهد قيمة الدينار استقرار ملحوظاً في السوق الرسمي، و أن التحسن في قيمة الدينار العراقي للمدة (2004-2014) كان يقارب (24%) في السوق الرسمي للصرف وما يقارب (20%) في السوق الموازية الجدول(3)، كما أن التحسن الذي حدث في قيمة العملة العراقية خلال هذه المدة زاد من ثقة الافراد بالدينار نسبياً، وضيق نوعاً ما من ظاهرة الدولار التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

يمكن القول بأن الاختلاف بين سعر الصرف في السوق الرسمي وسعره في السوق الموازية بات يضمحل تدريجاً خلال المدة (2004-2015)، واصبح الفارق بين السعرين طفيف جداً باستثناء 2015 اتسعت الفجوة بين السعرين قليلاً كما في الشكل(5)، و يعزى ذلك إلى المادة 50 من قانون موازنة 2015

التي تضمنت تحديد سقف المبيعات من العملة الأجنبية في النافذة بـ (75) مليون دولار يومياً، وعلى الرغم من تطبيق هذه المادة من قبل المركزي العراقي لأيام قليلة ومن ثم التخلي عنها، إلا أن دخول التوقعات حيز التحفيز لظاهرة ارتفاع سعر صرف الدينار/ الدولار قاد إلى اتساع الفجوة بين السعرين، فضلاً عن تراجع أسعار النفط العالمية في نهاية عام 2014 والأحداث السياسية والأمنية في البلاد (مهوس، 2016، 12).

أما سعر الصرف الدينار/ الدولار خلال (2016) فارتفع قليلاً في السوق الموازية حيث وصل إلى ما يقرب (1275) دينار/دولار، يرجع سبب ذلك إلى انعكاس صدمة أسعار النفط ووصولها إلى أدنى مستوياتها في هذا العام، فضلاً عن بلوغ الحرب على الارهاب (داعش) ذروتها وما تحتاجه من تمويل كبير، كل ذلك قاد إلى تراجع كبير في الاحتياطيات الأجنبية التي تتيح امكانية اشباع الطلب على العملة الأجنبية، إلا أن السعر عاد للتحسن خلال الفصول الثلاثة الاولى من عام 2017 ليصل إلى (1259) دينار/ دولار الجدول (3).

تمكن مزاد العملة من إشباع الطلب على العملة الأجنبية خلال المدة (2004-2015)، وجعله القائد في تحديد سعر الصرف، وبالتالي ولى مزاد المركزي الوعاء الذي منح السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي قدرة على التدخل لفرض الاستقرار في قيمة الدينار العراقي متبوعاً بالاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار والحد من تزايد معدلات التضخم.

أما فيما يخص معدلات التضخم فاستخدم المركزي العراقي سعر الصرف هدفاً وسيطاً لتحقيق الاستقرار السعري عن طريق رفع قيمة الدينار العراقي، إذ وفر سعر الفائدة الاسمي ذات التأثير الموجب على الفائدة الحقيقية عوائد موجبة على الودائع الادخارية لدى المصارف الامر الذي شجع على الادخار نسبياً، إلى جانب توليد ميول نحو الاستقرار في قيمة الدينار العراقي، فضلاً عن سياسة التدخل في سوق الصرف عبر نافذة العملة الأجنبية وإحداث ارتفاع ملحوظ في قيمة الدينار العراقي وهو ما اتاحه تراكم الاحتياطيات الأجنبية (صالح، 2008، 3).

بلغت قيمة الانحراف المعياري للتضخم خلال المدة (2005-2017) ما يقارب 18.36 الجدول (3) و الشكل (6) مما يفسر انخفاض حدة التقلبات في المستوى العام للأسعار، بالمقارنة مع فترة التضخم الجامح (1990-2003) حيث تقلب معدل التضخم حول وسطه الحسابي بشدة وبلغ الانحراف المعياري ما يقرب (153.6) (مهوس، 2015، 91-92)، على الرغم من عدم خلو المدة (2005-2017) من معدلات تضخم مرتفعة، إذ شهد العام 2006 معدل تضخم يقارب 53.2% بسبب الاوضاع الامنية الحرجة في هذه السنة، كذلك عام 2010 حيث بلغ معدل التضخم ما يقرب 27.6 % ويعد هذا انعكاس لتبعات الازمة المالية العالمية عام 2009 الجدول (3).

وبالتالي يمكن القول ان السياسة النقدية بالاعتماد على أداتي سعر الفائدة وسعر الصرف تمكنت من خفض جزء لا يستهان به من الضغوط التضخمية، إذ يعد هذا الانخفاض في مستويات الاسعار نجاحا ذو تأثير ايجابي لسياسة البنك المركزي العراقي.

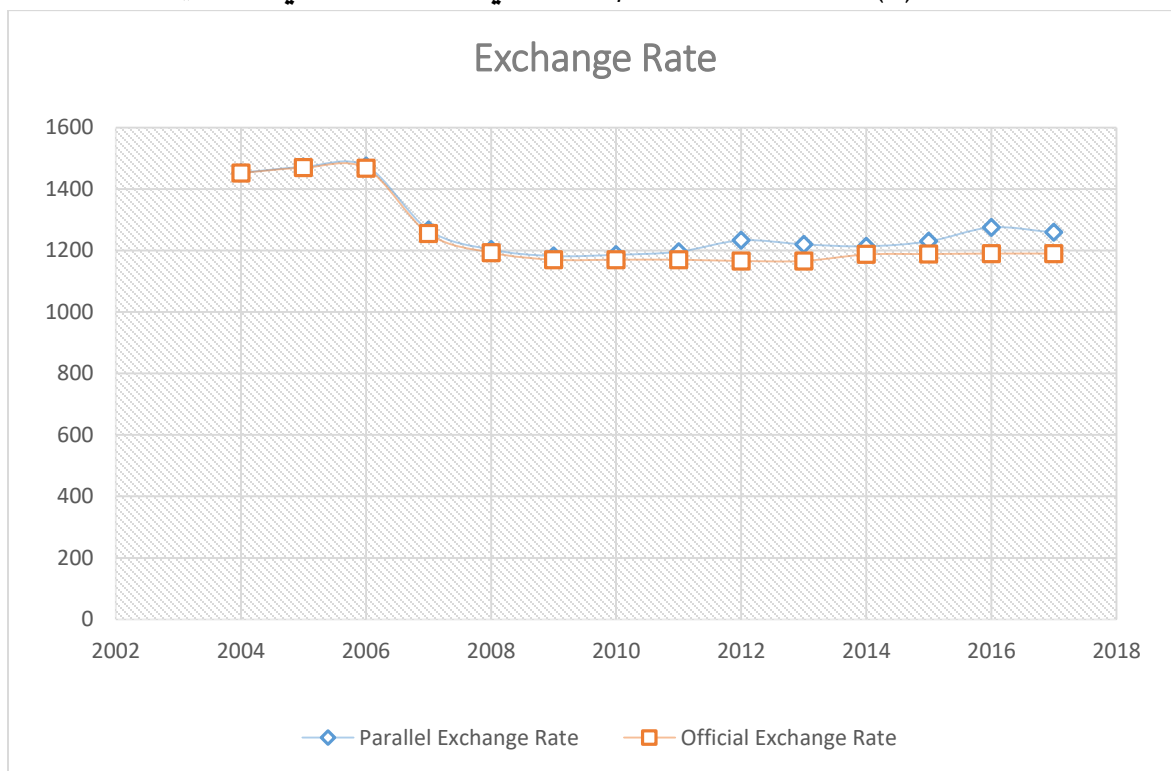
الجدول (3) تطور سعر صرف الدينار / الدولار في السوقين الرسمي والموازي والرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم للمدة (2017-2004)

السنوات	سعر الصرف الدينار/الدولار في السوق الرسمي	سعر الصرف الدينار/الدولار في السوق الموازية	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=2007	معدلات التضخم
2004	1452	1453	37.29	—
2005	1469	1472	51.08	36.97
2006	1467	1475	78.27	53.23
2007	1255	1267	102.41	30.84
2008	1193	1203	105.14	2.67
2009	1170	1182	102.19	-2.80
2010	1170	1186	130.46	27.66
2011	1170	1196	137.77	5.61
2012	1166	1233	146.16	6.09
2013	1166	1220	148.14	1.35
2014	1187	1214	145.93	-1.49
2015	1188.5	1230	148.34	1.65
2016	1190	1275	145.69	-1.79
Q3/2017	1190	1259	145.36	-0.22
الانحراف المعياري				18.36

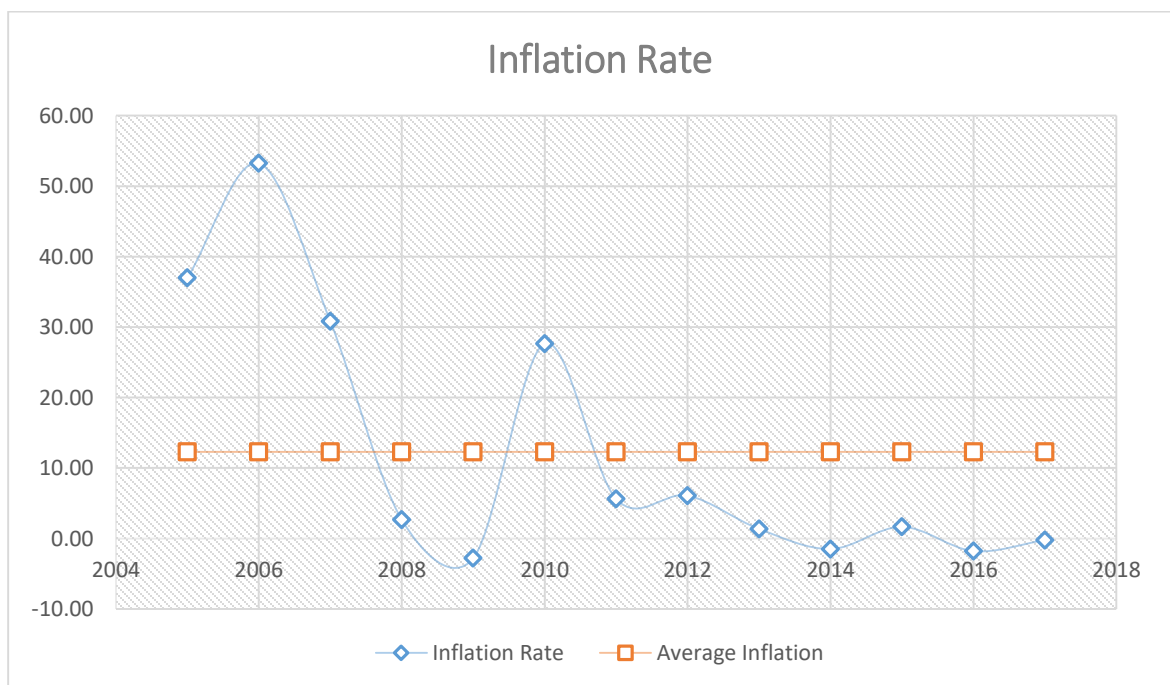
المصدر:

- البنك المركزي العراقي. (2015-2004). النشرات السنوية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- البنك المركزي العراقي. (2017-2015). اسعار الصرف من 6 / 4 / 2015 ولغاية 30 / 09 / 2017، بغداد، مزاد العملة: <https://www.cbi.iq/index.php?pid=CurrencyAuctions>

الشكل (5) سعر صرف الدينار / الدولار في السوقين الرسمي والموازي



الشكل (6) تقلب التضخم حول متوسطه الحسابي للمدة (2005-2017)



3. معايير كفاية الاحتياطيات الاجنبية في العراق كما في (2017-12-31).

لا يمكن القول بوجود حجم أو مستوى أمثل عام أو مقياس كمي مطلق يصلح لقياس كفاية الاحتياطيات في الدول كافة، ولغرض تحديد المعيار الملائم يجب الأخذ بالحسبان واقع الاقتصاد المعني بذلك القياس من ظروف سياسية واقتصادية وما يتعرض له وما يعانيه من مشاكل وأزمات، إلى جانب نظام الصرف الذي يتبعه ذلك الاقتصاد. والجدول (4) يوضح نتائج معايير كفاية الاحتياطيات الاجنبية في العراق خلال المدة (2017-2021).

يُعدُّ أكثر المقاييس استخداماً لكفاية الاحتياطيات خاصةً في البلدان النامية، هو المقياس الذي يبين القدرة على تمويل الاستيرادات ويعبر عنه بعدد شهور الاستيرادات، ونظراً لأن الاقتصاد العراقي يتميز بارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات وافتقاره للتنوع واقتصار إيراداته على صادرات النفط الخام بشكل أساس، في حين توجد درجة عالية من التنوع بالاستيرادات، لذا فأنته من الملائم استخدام نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الاستيرادات (R/IM) لتقييم كفاية الاحتياطيات الدولية في العراق.

وتعد ستة أشهر تغطية كافية على خلاف المعروف (3-4 أشهر)، نظراً للرعية الشديدة في الاقتصاد العراقي، وتبين النتائج في الجدول (4) أنَّ تغطية الاحتياطيات كما في 2017-12-31 للاستيرادات المتوقعة لعام 2018 أعلى من القاعدة الأساسية المفترضة (6 أشهر).

أما فيما يخص معيار تغطية الاحتياطيات إلى عرض النقود الواسع فهو الآخر معياراً لا يقل أهمية عن سابقة (تغطية الاستيرادات) في الاقتصاد العراقي وذلك لخصوصيته كون أنَّ مبيعات وزارة المالية (محتكر العملة الاجنبية) للمركزي العراقي من العملة الاجنبية (جانب تدفق العملة الاجنبية للمركزي العراقي)، يعادلها اصدار نقدي ديناري لتمويل الانفاق الحكومي الداخلي وجلّه تشغيلي، ليتحول الأخير إلى عرض نقود ينعكس طلباً على السلع والخدمات (القابلة للمتاجرة والجزء الكبير من السلع والخدمات المتحولة من غير قابلة للمتاجرة إلى قابلة للمتاجرة مثل السكن، والخدمات الادارية، والمجاري وغيرها بفعل عدم مرونة الجهاز الانتاجي في العراق، فضلاً عن ضعف كفاءة الجهاز المصرف وشبه انعدام للعمق المالي). مما يدفع المركزي لمكافحة التضخم Anti-Inflation الناجم من الزيادة في عرض النقود، من خلال سحب الكتلة النقدية الدينارية بواسطة نافذة العملة الأجنبية (جانب تسرب العملة الاجنبية للمركزي العراقي).

الجدول (4) معايير كفاية الاحتياطيات الأجنبية في العراق (2017-12-31).

المؤشرات	السنوات	
	2018	2017
المعيار	–	45.3
المعتمد	59.9	–
عالمياً	2.94	–
	–	65.99
(3-4)	–	9.07
(100%)	–	1,540.8
(5-20%)	–	68.65

المصادر:

- (1) الاحتياطيات طبقاً لتقارير دائرة الاستثمارات، البنك المركزي العراقي كما في 2017-12-31.
- (2) الاستيرادات طبقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في المراجعة الثانية (Aug 2017) في إطار ترتيبات الاستعداد الائتماني، وهي استيرادات القطاع الخاص (سلع وخدمات) مضافاً إليها 5 مليار دولار كل سنة قيمة الاستيرادات الحكومية من المشتقات النفطية، وتم استبعاد بقية الاستيرادات الحكومية لأنها تنفذ مباشرة من قبل وزارة المالية عن طريق الـ TBI دون الدخول إلى النافذة لطلب العملة الأجنبية.
- (3) الدين الخارجي قصير الاجل طبقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في المراجعة الثانية (Aug 2017) في إطار ترتيبات الاستعداد الائتماني.
- (4) عرض النقد الواسع طبقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في المراجعة الثانية (Aug 2017) في إطار ترتيبات الاستعداد الائتماني، (عرض النقد الاوسع – الودائع الاخرى)، وتم تحويله إلى الدولار باستخدام سعر صرف 1190 دينار لكل دولار وهو سعر بيع الدولار في نافذة العملة.

لذا يمكن القول فيما يخص معيار نسبة الاحتياطيات الأجنبية لعرض النقود الواسع أن 50% تُعد تغطية كافية نسبياً تتسق وخصوصية الاقتصاد العراقي بخلاف النسبة المعروفة (الفرقة 1-3-2/أ).

وتبين النتائج في الجدول (4) أن تغطية الاحتياطيات لعرض النقود الواسع تتجاوز النسبة المفترضة (50%) بمقدار (18% تقريباً) حسب تقديرات الـ IMF لعرض النقود، مما يعني أن الاحتياطيات وفق هذا المعيار تُعد مطمئنة إلى حد كبير.

كذلك تُعد تغطية الاحتياطي للديون قصيرة الأجل المستحقة خلال سنة معينة معياراً مهماً لكفاية الاحتياطيات الأجنبية، في ظل تزايد الدين العام الخارجي فضلاً عن الداخلي خلال السنوات الأخيرة، وعلى هذا الأساس سيكون لزاماً على العراق سداد دفعات وفوائد خدمة الدين الخارجي خلال السنوات (2018-2022) وتزداد المبالغ التي ينبغي تسديدها حتى تصل ذروتها عام 2022 بمقدار يقارب (9 مليار دولار) الجدول (4).

ومن خلال ما تقدم فإن نسبة تغطية الدين الخارجي قصير الاجل بمقدار 100% خلال سنة معينة تعد تغطية كافية وملائمة، ويتضح من نتائج احتساب هذا المعيار أن نسبة تغطية الاحتياطيات للدين الخارجي تزيد عن النسبة المثلى كثيراً.

4. نتائج نهائية:

1. بلغت الاحتياطيات الأجنبية أعلى مستوياتها عام 2013 بفعل ارتفاع أسعار النفط في السنوات السابقة إلا أنها تراجعت بفعل الصدمة المزدوجة (الاقتصادية - الامنية) خلال 2014-2017.
 2. اتاح تراكم الاحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الماضية للسلطة النقدية إمكانية تغطية الطلب على العملة الأجنبية من خلال نافذة بيع العملة، مما حقق نسبياً الاستقرار السعري المستهدف عبر الهدف الوسيط المتمثل باستقرار سعر الصرف الدينار العراقي.
 3. إن سلطة إدارة الاحتياطيات في البنك المركزي العراقي ملتزمة بوثيقة المبادئ التوجيهية، إذ أن الاحتياطيات الأجنبية في المركزي العراقي موزعة على العملات الأجنبية حسب الحدود الموضوعة في هذه الوثيقة وتتصدر عملة الدولار الأمريكي العملات بنسبة 78.4% تقريباً من اجمالي الاحتياطيات (عدا رصيد المالية والذهب وكما في 2017/12/31) بسبب اعتماد الدولار مثبتاً إسمياً (Nominal Anchor) للدينار العراقي،
 4. تليها عملة اليورو بنسبة 14.45% ثم الجنيه الاسترليني بنسبة 4.6% والدولار الاسترالي بنسبة 2.6% وهي نسب منخفضة لتقليل مخاطر العملة، كما أن احتياطياتنا الأجنبية موزعة على أدوات مالية مختلفة (حوالات خزانة، سندات حكومية، صكوك إسلامية، ذهب، ودائع لأجل مختلفة، وحسابات جارية) بنسب مختلفة حسب شرائح المحفظة الاستثمارية (السيولة، السندات، والذهب)، ولدى جهات مؤهلة ذات تصنيف ائتماني عالي مما يجنب احتياطياتنا بقدر كبير المخاطر المختلفة.
- كما انتهجت دائرة الاستثمارات منذ مطلع 2017 مبدأ الإدارة الذاتية للأصول الأجنبية من خلال اعتماد أحدث الممارسات العالمية (استخدام منصات التداول الالكترونية Reuters & Bloomberg) في هذا المجال، الأمر الذي أتاح تحقيق عوائد أفضل ومحاكاة التجربة العالمية في هذا المضمار.

5. يُعدُّ حجم الاحتياطات الاجنبية الفعلية لعام 2017 كافياً وفقاً لمختلف معايير الكفاية المعروفة بنسبها العالمية والمفترضة من قبل الباحثون المحاكية لهيكل الاقتصاد العراقي وترتيب نظام صرفه، وهو أمرٌ يبعث على الاطمئنان، كما ينبغي مراجعة هذه المعايير بصورة دورية ومستمرة في ضوء التطورات الاقتصادية والمالية على الساحة العالمية بشكل عام والعراقية على وجه الخصوص.

المصادر والمراجع

العربية:

1. بلقاسم، زايري. (2009). "كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري" مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد: 7 الصفحات 45-74.
 2. بلقاسم، زايري. (شتاء 2008). "ادارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر" مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة: العدد 41، الصفحات 7-26.
 3. البنك المركزي العراقي. (2003 ومطلع 2004). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي. بغداد: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- http://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202003_f.pdf
4. الشيببي، سنان. (2007). ملامح السياسة النقدية في العراق. د.ط. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
 5. الشريف، بقة. ومرغيت، عبد الحميد. (2014). "إدارة احتياطات النقد الاجنبي في الجزائر: الفرص والتحديات" مجلة التكامل الاقتصادي. الاصدار 2، الصفحات
 6. صالح، مظهر محمد. (2008) "السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي" البنك المركزي العراقي.
 7. صالح، مظهر محمد. (2011). "السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف" بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
 8. صندوق النقد الدولي. (2009). دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (الطبعة العربية)، واشنطن.
 9. مهوس، حسين عطوان. (2015). سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار السعري في العراق للمدة (2013-1990)، بحث مقدم للحصول على لقب "ماجستير في العلوم الاقتصادية"، جامعة بغداد.
 10. مهوس، حسين عطوان. (2016). "سعر صرف الدينار ما بين تأرجح أسعار النفط العالمية والضغط على الاحتياطات الدولية"، مجلة السياسة النقدية، بغداد: البنك المركزي العراقي. العدد الأول.

الانكليزية:

- 11- Dominguez, K. M. E. (2011). foreign Reserve Management during the Global Financial Crisis." University of Michigan and NBER, PP1-35.
- 12- IMF. (Aug 2017). "ARTICLE IV CONSULTATION, SECOND REVIEW UNDER THE THREE-YEAR STAND-BY ARRANGEMENT FOR IRAQ", IMF Country Report, No. 17/251.
- 13- OPEC. (2016). Annual Statistical Bulletin, several issues, (www.opec.org).

تحليل اقتصادي لتقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية للمدة 2000-2014

إعداد الباحث: محمد عبد الرسول لطيف صالح / وزارة الزراعة - الشركة العامة للتجهيزات الزراعية - المركز

المستخلص:

يهدف البحث أساساً إلى تقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض باستعمال بعض المؤشرات التي تعطي عند تطبيقها دليلاً واضحاً على ما وصل إليه المصرف خلال مدة الدراسة الممتدة من 2000-2014 وتلك المؤشرات هي (نسبة التحصيل، نسبة تحصيل القروض المتأخرة، التصنيف الزمني للمتأخرات، نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة، نسب التحصيل إلى نسب المتأخرات ومؤشر التسديد Repayment Index). إذ تم استعمال البيانات الخاصة بالقروض الممنوحة والقروض المتحصل عليها والمتأخرات. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هو ما شاهده معيار الكفاءة التحصيلية من انخفاض واضح وتراجع في أداء المصرف وعلى طول مدة الدراسة ، إذ بلغت أعلى قيمة لمؤشر نسب التحصيل (44.94%) لعام 2014 ، أما بالنسبة لمؤشر نسبة تحصيل القروض المتأخرة فقد حصل عام 2004 على أعلى النسب حيث بلغت حوالي (55.88%) ، أما بالنسبة لمؤشر التصنيف الزمني للمتأخرات فقد حصل عام 2013 على أعلى نسبة وبلغت (30.96%) ، أما بالنسبة لمؤشر نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة فقد بلغ حدها الأعلى (3.32%) عام 2013 ، أما بالنسبة لمؤشر نسبة التحصيل العامة لنسب المتأخرات فقد تفوقت نسب التحصيل على نسب المتأخرات بصورة عامة فقد بلغت أعلى قيمة للتحصيل (44.94%) مقابل (55.88%) كأعلى نسبة للمتأخرات ، أما بالنسبة لمؤشر التحصيلات فقد أعطى عام 2014 أعلى قيمة وبلغت (0.34) بعد عام 2004.

توصي الدراسة بتطوير أداء المصرف الزراعي التعاوني ليوكب التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي ودوره في التنمية الزراعية، كذلك نرى إعادة النظر بهيكل الإقراض بما يتناسب والأهداف التنموية للقطاع الزراعي .كما وتوصي بتحسين الكفاءة التحصيلية للقروض لضمان استمرارية المصرف وديمومته.

AN ECONOMIC ANALYSIS EVALUATION OF THE PERFORMANCE OF THE
IRAQI AGRICULTURAL COOPERATIVE BANK THROUGH PAYBACK EFFICIENCY
OF LOANS FOR THE PERIOD 2000-2014

*D. MOHAMMED. A.L AL-SADI

ABSTRACT

The Aim of this study is to evaluate the performance of the Iraqi agricultural cooperative bank through payback efficiency of loans by using some measures in evaluating the performance which gives when applying it obvious evidence about the current situation of the bank from 2000–2014 and those indicators are payback rate , payback rate of late loans , time classification of late loans, the rate of late loans to the whole loans , the payback loans rate to the payback of late loans and the repayment index. The data, which used in the research, was the whole loans, the payback loans and the payback of late loans. The research's result showed a decreasing in the efficiency of payback loans and fallback in the performance of the bank.

The indicator of the rate of the payback reached the maximum in 2014 with(44.94%) as a highest rate as far as the indicator of rate of payback late loans reached the maximum in 2004 with (55.88%)as a highest rate as far as the indicator of time classification of payback of late loans was (30.96%) in 2013 as highest rate a as far as the indicator of rate of payback rate to the whole loans was (3.32%) in 2013 as highest rate as far as the indicator of rate of payback rate to the rate of late loans showed a superiority for the rate of payback loans with (44.94%) against (55.88%)for the rate of payback of late loans as far as the indicator of repayment index reached the maximum in 2014 with (0.34%) as highest rate after 2004. The study recommended to develop the performance of the bank to reach the development process in the banking sector and its role in the agricultural development and it recommended to make a revision on the framework of the loans which made the goals of agricultural sector came true and finally it is recommend to improve the payback of loans to ensure the continuously of the bank and its stability.

مقدمة وأهمية البحث:

يعد القطاع الزراعي ركنا أساسيا من أركان التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطني، لذلك يجب توفير كل المستلزمات الضرورية لتحقيق التنمية الزراعية الشاملة في البلد. إن نمو القطاع الزراعي في البلدان النامية ومنها العراق يواجه عقبات كثيرة أهمها شحة الموارد الطبيعية والكوادر الفنية المدربة والتمويل الكافي والشامل ومن المعروف أن العراق بلد زراعي يحظى بموارد زراعية ضخمة غير مستغلة يمكن أن تسهم تنميتها واستغلالها في تحقيق نمو اقتصادي زراعي سريع (5). لذلك كان الاهتمام بالمصرف الزراعي التعاوني باعتباره المؤسسة المالية الوحيدة المسؤولة عن تمويل السياسة الزراعية في البلد فضلاً عن كون المصرف الزراعي يلعب دورا مهما وحيويا في النشاط الاقتصادي وبالأخص على مستوى الاقتصاد الوطني. فان دعمه وتطويره ضروري كونه يشكل وسيطا مهما بين المدخرين والمستثمرين مشجعا بذلك الاستثمار وبخطى حثيثة نحو الأمام ومؤديا بالتالي إلى استغلال للموارد المعطلة والمساهمة في استثمارها لذا فان تطوير أساليب المصرف باستمرار وفق أحدث الطرق والوسائل وزيادة رأس ماله هدف من الأهداف الضرورية الواجب تحقيقها لدفع عجلة التنمية الزراعية نحو الأمام (6). لذلك فان عملية تقييم الأداء تعد مهمة وحيوية لأنها تعدّ من الضروريات اللازمة للتأكيد على قدرة المنظمة و مسيرتها في تحقيق أهدافها وأساس في تحديد مواطن القوة والضعف في الأداء المصرفي فضلاً عن أنها تعد حجر الأساس لكي يتم تحديد مهارة المصرف في إدارة أصوله المالية فضلا عن ذلك فان تقييم الأداء يسهم في وضع خطط مستقبلية للنهوض بالعمل المصرفي والارتقاء بخدماته ، فتقييم الأداء عبارة عن مجموعة من الإجراءات والمؤشرات التي تستخدم في الوقوف على أوجه القوة أو الضعف في المنظمة وقياس مدى تحقيق أهداف المنظمة (1) ، وعلى الرغم من الدور المهم الذي يلعبه المصرف خاصة بعد إدراك دوره الاستراتيجي المهم في تمويل الاستثمارات الزراعية ، ألا انه لم يرتق إلى المستوى الطموح وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه ، من هنا جاء تناول البحث للكفاءة التحصيلية باعتبارها مصدرا ديناميكيا فعالا لدعم العمل المصرفي وزيادة الأهلية الائتمانية للمصرف مؤديا لتنمية الاستثمارات الزراعية وزيادة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الاستيرادات وتحفيز الصناعة الوطنية ومن هنا جاءت أهمية دراسة تقييم الأداء وما يحتله من أهمية كبيرة الأمر الذي يقتضي دراسة العوائق والحواجز التي تعترض تطوير هذا المرفق المهم وتنميته ليتكامل مع بقية القطاعات المصرفية مما يمكنه من رفع وتيرة أدائه لتأدية خدماته الائتمانية بأكمل وجه (7) .

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث وبشكل أساسي وجوهري على انخفاض الكفاءة التحصيلية للقروض التي يمنحها المصرف الزراعي والتي تؤدي في حال انخفاضها إلى ضعف الأهلية الائتمانية للمصرف مؤدية إلى إفلاسه وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه في دعم الاستثمار الزراعي والارتقاء به لأحسن مستوى.

فرضية البحث:

تكمن فرضية البحث في أن التحليل الائتماني لا يحظى بالاهتمام الكافي حتى الآن، حيث يفترض البحث أن ضعف الإدارة المصرفية وضعف الجانب الرقابي فضلا عن عدم تكامل الإجراءات المصرفية وكذلك دور الجانب الأمني، كل ذلك أدى إلى ضعف الكفاءة التحصيلية مؤديا بالتالي إلى انخفاض أداء المصرف الزراعي بشكل عام.

أهداف البحث:

يهدف البحث وبشكل أساسي إلى تقييم الكفاءة التحصيلية للمصرف الزراعي العراقي التعاوني من خلال التعرف على القروض الممنوحة والمتحصل منها وكذلك المتحصل من القروض المتأخرة مما يوفر صورة واضحة للموقف الحالي للمصرف.

المواد وطرائق العمل:

واقع القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي العراقي التعاوني وفقاً لآجالها للمدة 2000-2014.

على الرغم من كون المصرف الزراعي التعاوني مؤسسة تمويلية تختص بالقطاع الزراعي من خلال منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل إلا إن القروض طويلة الأجل ظلت تحتل أهمية وحصة كبيرة من مجمل القروض التي يمنحها المصرف للقطاع الزراعي، حيث كانت حصة القروض قصيرة الأجل 27.48% من إجمالي القروض، بينما احتلت كل من القروض المتوسطة الأجل والطويلة 1.99%، 70.15% على الترتيب وسنبحث هنا التطورات التي حدثت على القروض في مدة الدراسة وكما يلي:

1. القروض قصيرة الأجل:

تتضمن القروض قصيرة الأجل القروض المخصصة للتجهيزات الزراعية والأنفاق والبيوت البلاستيكية ومشاريع الثروة الحيوانية ومن ملاحظة الجدول (1) يتبين إن المبالغ المخصصة للقروض قصيرة الأجل ارتفعت من (1420000) دينار عام 2000 إلى (54031516) دينار عام 2014 محققا نسبة تغير وقدرها (1551.3%) وبمعدل نمو سنوي مركب وقدره (0.39%) كما إن الأهمية النسبية لتلك القروض ارتفعت من (0.14%) في عام 2000 إلى (5.66%) في عام 2014. ورغم الزيادة الحاصلة والمستمرة على طول مدة الدراسة في المبالغ المخصصة للقروض القصيرة الأجل إلا إنها شهدت تذبذبا واضحا خلال مدة البحث إذ بلغت في عام 2000 حوالي (1420000) دينار وبأهمية نسبية وقدرها (0.14%) إلا إن الأهمية النسبية في عام 2001 انخفضت إلى (0.13%) وبواقع مبلغ (1266625) دينار ثم عادت لترتفع للمدة من 2002 - 2008 ثم انخفضت عام 2009 وبلغت (3.90%) وبمبلغ (37261566) دينار ثم ازدادت في الأعوام 2010، 2011، 2012 إلى (4.87، 21.91، 19.68%) ثم عادت لتتخفض في الأعوام 2013 و 2014 إلى (5.66، 6.90) وبواقع مبلغ (65907466) و(54031516) دينار على الترتيب.

ومما سبق يتضح بان المصرف كان يزيد من قروضه القصيرة الأجل على حساب النوع الثاني من القروض متوسطة الأجل في مدة الدراسة حيث كانت أكبر حصة مخصصة هي من نصيب القروض القصيرة الأجل بعد القروض طويلة الأجل وبلغت نسبتها حوالي (27.84%) من إجمالي القروض الكلية.

أما السبب الرئيس لتفوق القروض القصيرة الأجل على النوع الثاني متوسطة الأجل يعود لانخفاض سعر الفائدة على تلك القروض فضلاً عن السبب الأكثر أهمية والذي هو ما تمتاز به مشاريع تلك القروض من دورة رأس مال قصيرة الأجل وبالتالي تحقيق ربح بمدة قصيرة.

2. القروض متوسطة الأجل:

من أهم بنود القروض المتوسطة الأجل هي القروض المخصصة لمشاريع المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومشاريع إنشاء وتطوير البساتين. حيث يشير الجدول (1) إلى إن القروض المتوسطة الأجل هي الأخرى شهدت ارتفاعاً من معدومة أي صفرية في عام 2000 بسبب ظروف البلد التي كانت في ذلك الوقت إلى (18182067) دينار في عام 2008 محققاً نسبة تغير وقدرها (131%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (0.15%)، أما بالنسبة للأهمية النسبية لتلك القروض فقد تذبذبت هي الأخرى إذ بلغت في عام 2001 حوالي (23.38%) وانخفضت في عام 2004 إلى (9.10%) واستمرت بالارتفاع في الأعوام 2005 و2006 و2007 و2008 على الترتيب.

وهنا يمكن القول إن سبب هذا التذبذب في المبالغ يرجع إلى الرغبة الموجودة لدى المزارع في محاولته للتخلص من دفع الفوائد المترتبة على هذا النوع من القروض ذات الأجل المتوسط ولو بشكل نسبي ورغم الانخفاض الواضح في مبالغها وخاصة في مدة الدراسة إلا إنها احتلت أهمية نسبية بلغت حوالي (1.99%) من إجمالي القروض الممنوحة.

ويعود السبب الرئيس لانخفاض حصة تلك القروض مقارنة بالقروض القصيرة والطويلة الأجل هو لتأثرها بالوضع الأمني حيث أن أكثر الفلاحين يعزفون نسبياً عن هذا النوع من القروض بسبب عدم إمكانية تسديدها في الموعد المحدد بسبب خوفهم من المخاطرة لتعرض أكثرهم إلى خسائر نتيجة لإصابة بساتينهم بالإضرار الناجمة عن الحرب أو تعرض مكائنها لعمليات السرقة والتخريب. فضلاً عن أن المشاريع الممولة بهذا النوع من القروض تمتاز بدورة رأس مال ليست بالقصيرة وهذا الأمر يعتبر غير مشجع إذا أن القروض المتوسطة الأجل تعتبر من أهم أنواع القروض الممنوحة للقطاع الزراعي لأنها تتضمن وبشكل أساسي قروض المكننة ولا يخفى على أحد أهمية المكننة ودورها في زيادة الإنتاج وتقليل الخسائر لذلك وجب تشجيعها وزيادتها على حساب الأنواع الأخرى.

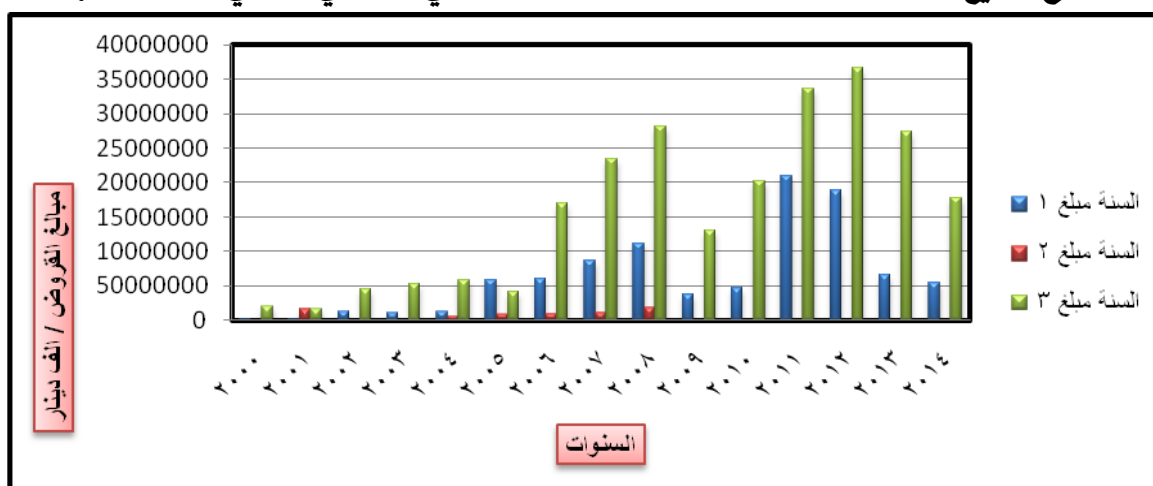
3. القروض طويلة الأجل:

وبالتحول إلى القروض ذات الأجل الطويل فنلاحظ من الجدول (1) إنها قد ارتفعت من (19988861) دينار عام 2000 إلى (176447341) دينار عام 2014 محققة نسبة تغير قدرها

(636.91%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (0.26%)، إلا إن الأهمية النسبية لهذا النوع من القروض قد ازداد من (0.83%) عام 2000 إلى (15.25%) عام 2012. وان ما نراه في القروض قصيرة الأجل والمتوسطة نراه في الطويلة الأجل أيضا فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا وبالأخص في عام 2012 حيث بلغ أعلى حد لها وبمبلغ (366666699) دينار وأهمية نسبية قدرها (15.25%) بينما بلغ أدنى حد لها عام 2001 وبمبلغ (15971005) دينار وأهمية نسبية (0.66%).

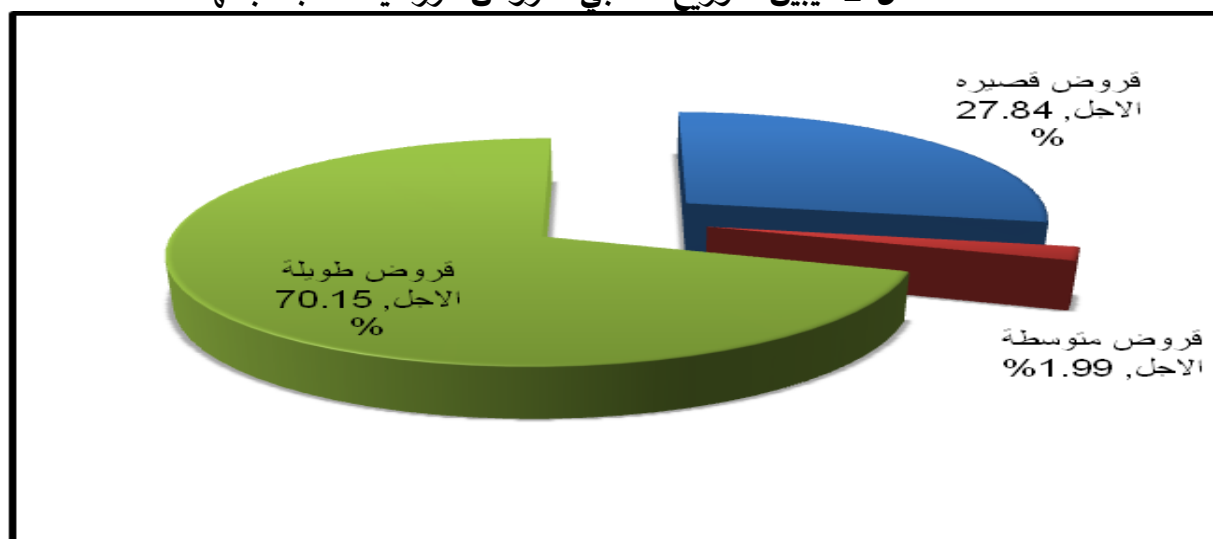
ويعود سبب الارتفاع في نسبة القروض طويلة الأجل من المجموع العام للقروض والتي بلغت (70.15%) إلى سياسة الدولة التي كانت موجهة وبشكل فعال وواضح نحو القروض ذات الأمد الطويل مما أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع الحصة المخصصة لها وبالتالي ارتفاع نسبتها من المجموع العام.

شكل 1. يوضح توزيع القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني العراقي حسب آجالها.



• تم إعداده من قبل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1).

شكل 2. يبين التوزيع النسبي للقروض الزراعية حسب آجالها



*تم اعداده من قبل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1)

جدول (1). يوضح القروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني العراقي حسب الآجال للمدة من 2000-2014 (ألف دينار)

السنة	القروض قصيرة الأجل				القروض متوسطة الأجل				القروض طويلة الأجل				المجموع الكلي
	معاملة	مبلغ 1	الأهمية النسبية %*	نسبة التغير %	معاملة	مبلغ 2	الأهمية النسبية %*	نسبة التغير %	معاملة	مبلغ 3	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %	
2000	1259	1420000	0.14	-	-	-	0	-	4283	19988861	0.83	-	5542
2001	987	1266625	0.13	-10.80	-	15971005	23.38	-	5079	15971005	0.66	-20.10	6066
2002	-	12592269	1.31	894.15	-	-	0	-	-	45772320	1.90	186.59	-
2003	-	10442728	1.09	-17.07	-	-	0	-	-	53197320	2.21	16.22	-
2004	4325	12390230	1.29	18.64	1708	6216788	9.10	-	14575	57643493	2.39	8.35	20608
2005	19321	59056936	6.18	376.64	2412	8255203	12.08	32.78	12016	40460466	1.68	-29.80	33749
2006	18283	59356004	6.22	0.50	2159	9067872	13.27	9.84	45461	170408866	7.08	321.17	65903
2007	20878	85686044	8.98	44.35	3111	10607760	15.53	16.98	101556	233478321	9.71	37.01	125545
2008	39644	111328217	11.66	29.92	3195	18182067	26.62	71.40	105022	280600863	11.67	20.18	147861
2009	3987	37261566	3.90	-66.53	-	-	0	-	12715	130022450	5.40	-53.66	16702
2010	6344	46486000	4.87	24.75	-	-	0	-	13517	202652000	8.42	55.85	19861
2011	-	209118652	21.91	349.85	-	-	0	-	-	336148634	13.98	65.87	-
2012	-	187828675	19.68	-10.18	-	-	0	-	-	366666699	15.25	90.07	-
2013	3292	65907466	6.90	-64.91	-	-	0	-	5396	274538458	11.42	-25.12	8688
2014	3352	54031516	5.66	-18.01	-	-	0	-	3683	176447341	7.33	-35.72	7035
المجموع	121672	954172928	99.92	1551.3	12585	68300695	99.98	131	323303	2403997097	99.93	636.91	457560

المصرف الزراعي التعاوني العراقي، التقارير السنوية للمدة من 2000-2014وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2016

* تم استخراج الأهمية النسبية ونسبة التغير ومعدل النمو السنوي المركب من قبل الباحث.

معدل النمو السنوي المركب
للقروض قصيرة الأجل 0.39%
معدل النمو السنوي المركب
للقروض متوسطة الأجل 0.15%
معدل النمو السنوي المركب
للقروض طويلة الأجل 0.26%

الكفاءة التحصيلية:

مفهوم الكفاءة التحصيلية:

تعد الكفاءة التحصيلية معياراً مهماً وأساسياً في المؤسسات المالية إذ إن تقدير تلك الكفاءة ومعرفتها يعتبر مؤشراً مهماً على ديمومتها واستمراريتها لتحقيق أهدافها المستقبلية حيث تعتبر الكفاءة التحصيلية مقياساً رئيساً لمستوى الأداء لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة من الخطط اللازمة للنهوض بالعملية التنموية، ولغرض تحقيق الكفاءة التحصيلية بوجهها الأمثل فلا بد إن يتم الأخذ بنظر الاعتبار أبعاد ثلاث وهي: (3)

1- التوقيت الصحيح في الدفع.

2- الكفاية في المقدار المدفوع.

3- الانتظام في دفع هذا المقدار.

ومما لا شك فيه إن الكفاءة التحصيلية تكون في أحسن حالاتها عندما يكون تسديد القروض التي في ذمة المقترضين في الموعد المحدد وبالمقدار المتفق عليه في العقد المبرم بين الجهة المقرضة والجهة المستفيدة ويجب إن تدفع تلك القروض بصورة منتظمة أي يجب إن تتم الكفاءة التحصيلية وفق الأبعاد الثلاث سابقة الذكر ومن الصعب إيجاد مقياس واحد يؤدي هذا الغرض إلا إن هناك عدة مؤشرات يمكن استعمالها لتقدير الكفاءة التحصيلية من قبل الجهة المقرضة.

المؤشرات التي يتم على أساسها تقييم الكفاءة التحصيلية (4):

1- نسبة التحصيل Collecting Rate:

يعبر عنها بنسبة ما يتم استرداده من القروض التي استحق أدائها خلال مدة معينة ومحددة وهي عادة السنة المالية للمؤسسة المقرضة ويتم حسابها كالآتي:

$$\text{نسبة التحصيل} = \frac{\text{مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية}}{\text{مجموع المبالغ المستحقة إعادتها خلال نفس المدة}} \times 100$$

إن ارتفاع مؤشر نسبة التحصيل دليل واضح على أن جهة الإقراض تمارس دورها بشكل صحيح وتؤدي دورها بنجاح ومما يجب الإشارة إليه أنه يجب توخي الدقة عند حساب نسبة التحصيل لأنها مؤشر مهم ودليل واضح عما وصلت إليه المؤسسة ، وإن تاريخ التسديد هو تاريخ محدد لا يمكن تجاوزه ويتم حساب نسبة التحصيل على أساسه، إذ إن تجاوز التاريخ المحدد للتسديد يؤدي لتراكم المتأخرات و بالتالي تراجع أداء المؤسسة المقرضة مما يؤدي لحرمان جهات كان ممكن أن تستفيد من المبالغ المستحقة وإعادة استثمارها لتحسين الواقع الزراعي بإنشاء مشاريع جديدة وتطوير أخرى حاليه ، ولغرض جعل تلك النسبة مؤشرا يمكن الاعتماد عليه يمكن إن نصنف المبالغ حسب آجالها أو حسب أغراضها التي صرفت من أجلها وبالتالي إعطاء تصور أفضل عن تلك النسبة عبر إجراء تلك العملية التصنيفية .

2- نسبة تحصيل القروض المتأخرة :

يعبر عنها بأنها نسبة المبالغ المتأخرة لقروض لم تسدد كلياً أو جزئياً من مجموع رصيد القروض الكلي الممنوح خلال مدة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة مالية ويمكن إيجاد تلك النسبة من خلال العلاقة الآتية:

مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة

$$\text{نسبة تحصيل القروض المتأخرة} = \frac{\text{رصيد القروض الكلية في نهاية المدة}}{100} \times$$

رصيد القروض الكلية في نهاية المدة

تعتبر تلك النسبة مؤشرا غير سليم في حالة إصدار القروض بسرعة أكبر من سرعة تحول الأرصدة لاستحقاقات، تنتج تلك الحالة عن ضعف التخطيط حيث يتم التوسع بمنح القروض من جهة ومن جهة أخرى يتم إهمال جانب المتأخرات وبالتالي تراكمها وزيادة الديون مؤدية إلى ضعف أداء المؤسسة المقرضة.

3- التصنيف الزمني للمتأخرات:

ويعنى به تصنيف المبالغ المستحقة أو المتأخر تسديدها أو تحصيلها عن موعدها إلى مجموعات حسب مدة تأخيرها الزمنية، ويتم حساب نسبة كل مدة أو مدة زمنية إلى مجموع المبالغ المتأخرة، ومما تجدر الإشارة إليه أن تلك النسبة تصلح فقط للقروض القصيرة الأجل فقط إلا أنه يمكن استعمالها لكل الأجل كما يعد ذلك المؤشر مفيداً في المقارنة بين مدد القروض المتأخرة، ويمكن تقسيم المدد الزمنية للقروض المتأخرة شهريا أو موسميا أو فصليا أو نصف سنوية أو سنوي وتحسب كالآتي:

مجموع المبالغ المتأخرة لنفس المدة

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة لمدة معينة سنة مثلا} = \frac{100 \times \text{مجموع المبالغ المتأخرة المستحقة لكل الفترات}}{100} \times$$

مجموع المبالغ المتأخرة المستحقة لكل الفترات

حيث تتم مقارنة الكفاءة التحصيلية للسنة السابقة مع السنة التي تليها وهكذا، حيث إذا زادت تلك النسبة فهذا دليل على أن المؤسسة المقرضة تمكنت من إعادة المبالغ الممنوحة وإذا قلت فهذا دليل على أن المؤسسة لم تتمكن من إعادة أو استرجاع المبالغ الممنوحة مؤشرة على انخفاض أكيد في أدائها.

4- مؤشر التسديد أو مؤشر التحصيل Repayment Index:

يعتبر مؤشر التسديد Repayment Index معيارا حديثا لقياس الكفاءة التحصيلية أو كفاءة التسديد فهو يقارن وضع التسديد الحقيقي بوضع نفترض فيه تخلف كامل عن التسديد ويصلح هذا المؤشر لترتيب القروض حسب درجة كفاءتها التسديدية على أساس موحد ويمكن إيجاد هذا المؤشر من خلال المعادلة الرياضية الآتية (8):

$$R_t = \frac{\sum_{t=1}^n A}{\sum_{t=1}^n A_{max}}$$

حيث إن:

$$RT = \text{مؤشر التسديد خلال عمر القرض } T.$$

$$\sum_{t=1}^n A = \text{المجموع التراكمي للمبالغ المتأخرة التسديد خلال عمر القرض } t \text{ والذي يمتد من سنة واحدة إلى}$$

n من السنين وهو يمثل الوضع الحقيقي للتسديد.

$$\sum_{t=1}^n A_{max} = \text{المجموع التراكمي للمبالغ المتأخرة التسديد خلال عمر القرض } t \text{ والذي يمتد من سنة واحدة}$$

إلى n من السنين فيما لو افترضنا أن المقترض لم يسدد أي مبالغ مستحقة.

ويتراوح مؤشر التسديد Rt بين (0-1) حيث تعني القيمة صفر تخلف كامل عن التسديد أما الواحد الصحيح فيعني تسديدا كاملا للقروض.

5- نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة:

يتم استخدام هذا المؤشر لمعرفة نسبة ما هو متأخر من قروض إلى إجمالي القروض الممنوحة حيث يعطي بياناً ومؤشراً لنسب المتأخرات قياساً بالقروض الممنوحة ككل وتم حسابها كالآتي:

المبالغ المتأخرة لسنة معينة

$$100 \times \frac{\text{المبالغ المتأخرة لسنة معينة}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة للمدة كلها}} = \text{نسبة المبالغ المتأخرة إلى مجمل القروض القائمة}$$

إجمالي القروض الممنوحة للمدة كلها

النتائج والمناقشة:

كما هو معروف أن الكفاءة التحصيلية للقروض تعتبر مؤشراً مهماً لاستمرارية المنشأة الإقراضية وتحديد أبعاد سياستها الإقراضية المستقبلية، حيث تعتبر تلك الكفاءة للجهات المقرضة مقياساً رئيساً لمستوى أدائها ونجاحها في تحقيق الغايات التي تعمل من أجلها. (3)

في ضوء البيانات والمؤشرات الفعلية السابقة سنلاحظ ما تحقق من انجازات خلال مدة الدراسة وسوف نعطي نسب للمؤشرات ومعرفة ما إذا كانت تلك المؤشرات مشجعة أم لا، فمن خلال تطبيق المؤشرات السابقة اتضح الاتي:

1- نسبة التحصيل:

جدول 2. نسبة التحصيل للقروض خلال مدة الدراسة 2000-2014 (دينار).

نسبة التحصيل	القروض المسددة	القروض	-
0.034799	7450	21408861	2000
2.409741	800242	33208635	2001
1.776723	1036977	58364589	2002
0.046097	29336	63640048	2003
0.742558	566204	76250511	2004
3.108763	3350395	107772605	2005
3.786539	9043496	238832742	2006
4.533122	14948972	329772125	2007
5.680852	23297808	410111147	2008
21.65088	36218469	167284016	2009
25.60778	63798707	249138000	2010
12.71924	69353881	545267286	2011
25.07231	139024822	554495374	2012
40.19304	136835578	340445924	2013
44.94321	103584606	230478857	2014
192.3057	601896943	3426470720	المجموع
12.82038	المتوسط		
15.0504	الانحراف المعياري		

• تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصرف للمدة 2000-2014، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2016.

يوضح الجدول (2) نسبة التحصيل للقروض الزراعية خلال مدة الدراسة حيث يلاحظ من الجدول أعلاه بأن مؤشر نسبة التحصيل والذي هو مجموع المبالغ التي تم تحصيلها خلال سنة معينة إلى مجموع المبالغ المستحقة إعادتها خلال نفس المدة قد تراوح بين (0.03 %) حداً أدنى عام 2000 و (44.94%) حداً أعلى عام 2014 وبمتوسط حسابي سنوي وقدره (12.82) وبانحراف معياري وقدره (15.05). ويمكن أن يعبر عن هذا المؤشر بأنه غير مشجع نوعاً ما ، إذ من خلال نسب الجدول نلاحظ التذبذب الواضح في نسب التحصيل حيث بعد الزيادة في عام 2001 هناك انخفاض للأعوام 2002 و 2003 و 2004 على الترتيب وهذا يدل على ضعف الامكانية في دعم الاحتياطي المصرفي واستمرار المصرف بالنشاط الاقراضي .ويمكن أن يعزى سبب تدهور نسبة التحصيل لهذه الأعوام الى أن

تلك القروض كانت مأخوذة بضمانات الحكومة السابقة وبعد الأحداث التي جرت في عام 2003 لم يقيم الفلاحين بسداد ما بذمتهم من مستحقات واستمرت تلك الحالة مما أدى لحدوث اختلال وعدم توازن على المستوى التنظيمي للمصرف. ومما تجدر الإشارة إليه أيضا هو أن المقترضين الذين كانت لديهم قدرة على السداد كانوا خائفين من تسديد ما بذمتهم من مبالغ نظرا لما قد يتعرضون له أثناء ذهابهم للمصرف والقيام بعملية التسديد، ويعود السبب الرئيس لارتفاع نسبة التحصيل خلال المدة 2005-2014 هو الاستقرار الذي شهده البلد بعد المرحلة الحرجة التي مر بها وهذا أدى بالفلاحين لسداد ما بذمتهم من مستحقات بكل حرية وبدون قيود.

2- نسبة تحصيل القروض المتأخرة:

جدول 3. نسبة المبالغ المتأخرة أو التي لم تسدد (دينار).

السنوات	القروض	المبالغ المسددة من المتأخرات	نسبة المبالغ المتأخرة
2000	21408861	23899	0.111631
2001	33208635	1499556	4.51556
2002	58364589	0	0
2003	63640048	0	0
2004	76250511	42611998	55.88421
2005	107772605	2092952	1.942007
2006	238832742	1822289	0.762998
2007	329772125	2421868	0.734407
2008	410111147	7329033	1.787085
2009	167284016	8146220	4.869694
2010	249138000	14115013	5.66554
2011	545267286	43433937	7.965623
2012	554495374	52123790	9.400221
2013	340445924	114004222	33.48673
2014	230478857	78572776	34.0911
المجموع	3426470720	368197553	161.2168
		المتوسط	10.74779
		الانحراف المعياري	16.71185

- تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتمادا التقارير السنوية للمصرف للمدة 2000-2014، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2016.

ويلاحظ من الجدول (3) الذي يوضح نسبة التحصيل للقروض المتأخرة في مدة الدراسة والتي يعبر عنها بمجموع المبالغ المحصلة في نهاية المدة إلى رصيد القروض الكلية في نهاية المدة حيث نلاحظ حصول كل من سنتي 2002 و 2003 على القيمة (0) بسبب ما ذكرناه من أن تلك القروض كانت ممنوحة بضمانات الحكومة السابقة مما شجع على عدم تسديد تلك القروض والحصول على القيمة أعلاه ، اذ تراوح هذا المؤشر بين حدا ادنى لعامي 2002 و 2003 وحدا أعلى بلغ (55.88%) عام 2004 وبمتوسط حسابي بلغ حوالي (10.74) وبانحراف معياري (16.71) وتشير نسب الجدول بصورة عامة إلى انخفاض كبير في نسب تحصيل القروض المتأخرة نوعا ما وأن هناك تذبذبا واضحا خلال مدة الدراسة فبعد ان بلغت حداها الاقصى في عام 2004 انخفضت في عام 2005 لتكون (1.94%) ثم عادت وانخفضت اكثر في عامي 2006 و 2007 ثم ازدادت لكل السنوات اللاحقة ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الوضع الامني الذي شجع المستحقين لسداد ما بذمتهم .

3- التصنيف الزمني للمتأخرات:

جدول 4. التصنيف الزمني للمتأخرات (دينار).

السنوات	القروض	المبالغ المسددة من المتأخرات	نسبة المبالغ المتأخرة لمدة معينة
2000	21408861	23899	0.006491
2001	33208635	1499556	0.407269
2002	58364589	0	0
2003	63640048	0	0
2004	76250511	42611998	11.57313
2005	107772605	2092952	0.568432
2006	238832742	1822289	0.494922
2007	329772125	2421868	0.657763
2008	410111147	7329033	1.990516
2009	167284016	8146220	2.212459
2010	249138000	14115013	3.833543
2011	545267286	43433937	11.79637
2012	554495374	52123790	14.15647
2013	340445924	114004222	30.96279
2014	230478857	78572776	21.33984
المجموع	3426470720	368197553	100
		المتوسط	6.666667
		الانحراف المعياري	9.432594

- تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتمادا التقارير السنوية للمصرف للمدة 2000-2014، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2016.

ويلاحظ من الجدول (4) الذي يوضح التصنيف الزمني للمتأخرات والمعبر عنه على أنه تصنيف المبالغ المستحقة أو التي تأخر تسديدها عن موعدها إلى مجموعات حسب مدة تأخيرها ويتم حساب نسبة كل مدة أو فترة إلى مجموع المبالغ المتأخرة حيث تراوح هذا المؤشر بين (0) حدا أدنى لعامي 2002 و 2003 و (30.96%) حدا أعلى عام 2013 وبمتوسط حسابي سنوي وقدره (6.66) وبانحراف معياري وقدره (9.43) ويوضح المؤشر زيادة تحصيل المبالغ المتراكمة وهذا دليل جيد نوعا ما حيث بعد أن كانت نسبة تلك المبالغ (11.57%) عام 2004 انخفضت في الأعوام 2005 و 2006 و 2007 ثم ازدادت بشكل تدريجي لتصل إلى (30.96%) عام 2013 ، انخفاض المؤشر لبعض السنوات يدل على تدهور في مستوى الأداء ولكن الزيادات في نسبة المبالغ المتأخرة للفتترات اللاحقة أشارت على تطور في نسبة وحجم المتأخرات وهو أمر مشجع بعض الشيء مؤديا في حال استمراره إلى زيادة تحصيل المبالغ المتأخرة وبالتالي دعم أداء المصرف ومساهمته في تمويل الطلب المتزايد على القروض . ولكن مع زيادة نسب التحصيل للقروض المتأخرة نلاحظ أنها قليلة مقارنة بما هو ممنوح من قروض ويعود السبب في ذلك إلى المرونة الزائدة التي يبيدها المصرف تجاه القروض المتأخرة حيث يقوم اغلب المزارعين بتقديم طلبات تأجيل التسديد ويقوم المصرف بقبول ذلك.

4- نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة:

جدول 5. نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة (دينار).

السنوات	القروض	المبالغ المسددة من المتأخرات	نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة
2000	21408861	23899	0.000697
2001	33208635	1499556	0.043764
2002	58364589	0	0
2003	63640048	0	0
2004	76250511	42611998	1.243612
2005	107772605	2092952	0.061082
2006	238832742	1822289	0.053183
2007	329772125	2421868	0.070681
2008	410111147	7329033	0.213895
2009	167284016	8146220	0.237744
2010	249138000	14115013	0.41194
2011	545267286	43433937	1.2676
2012	554495374	52123790	1.521209
2013	340445924	114004222	3.327162
2014	230478857	78572776	2.293111
المجموع	3426470720	368197553	10.74568
		المتوسط	0.716379
		الانحراف المعياري	1.013596

- تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتمادا التقارير السنوية للمصرف للمدة 2000-2014، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2016.

وبالاحظ من الجدول (5) الذي يشير إلى نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة والمعبر عنها بنسبة المبالغ المتأخرة لسنة معينة إلى مجمل القروض القائمة في تلك المدة حيث تراوح هذا المؤشر بين حداً أدنى لعامي 2002 و 2003 إذ كانت قيمته (0) وحداً أعلى عام 2013 وبلغ حوالي (3.32%) وبمتوسط حسابي سنوي قدره (0.71) وبانحراف معياري (1.01). حيث نلاحظ ومن خلال النسب الواردة في الجدول أعلاه التذبذب لتلك النسب حيث بعد أن كانت (1.24%) عام 2004 انخفضت لتصل إلى (0.41%) عام 2010 وهذا مؤشراً على التدهور في أداء المصرف لتلك المدة ولكن الارتفاع فيما بعد وبنسب متزايدة والتي بلغت (3.32% و 2.29%) لعامي 2013 و 2014 على الترتيب توضح زيادة تلك النسب مع ازدياد القروض القائمة وهو أمر مشجع بطبيعة الحال حيث نلاحظ زيادة نسب تسديد المتأخرات مع زيادة القروض وبشكل طردي ولكن مع تلك الزيادة إلا أنها قليلة مقارنة بما هو ممنوح من قروض ويعود السبب في انخفاض النسبة لما ذكرناه من مرونة زائدة من قبل المصرف وكذلك عدم اعتماد إستراتيجية واضحة المعالم لتحصيل ما بذمة المستحقين من مبالغ.

5- نسب التحصيل العامة لسنة مالية معينة إلى نسب المتأخرات:

جدول 6. نسب التحصيل العامة للقروض إلى نسب المتأخرات (دينار).

السنوات	القروض	نسب التحصيل	نسبة المتأخرات
2000	21408861	0.034799	0.111631
2001	33208635	2.409741	4.51556
2002	58364589	1.776723	0
2003	63640048	0.046097	0
2004	76250511	0.742558	55.88421
2005	107772605	3.108763	1.942007
2006	238832742	3.786539	0.762998
2007	329772125	4.533122	0.734407
2008	410111147	5.680852	1.787085
2009	167284016	21.65088	4.869694
2010	249138000	25.60778	5.66554
2011	545267286	12.71924	7.965623
2012	554495374	25.07231	9.400221
2013	340445924	40.19304	33.48673
2014	230478857	44.94321	34.0911
المجموع	3426470720	192.3057	161.2168
	المتوسط	12.82038	10.74779
	الانحراف المعياري	15.0504	16.71185

- تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصرف للمدة 2000-2014، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2016.

يبين الجدول (6) مقارنة نسب التحصيل العامة لسنة مالية معينة مع نسب المتأخرات وبلغت أدنى قيمة لنسب المتأخرات حوالي (0) لعامي 2002 و 2003 على الترتيب ، بينما كانت أدنى قيمة لنسب التحصيل حوالي (0.03 %) عام 2000 وايضا كانت أعلى قيمة للمتأخرات حوالي (55.88%) عام 2004 ، بينما كانت أعلى قيمة لنسب التحصيل حوالي (44.94%) عام 2014 ومن خلال الجدول نلاحظ ايضا التقوق الملحوظ لنسب التحصيل على نسب المتأخرات وهو امر مشجع وجيد مؤديا في حال استمراره إلى دعم الموقف المالي للمصرف والمساهمة في استمراره ودعمه للمشاريع التنموية .

6- مؤشر التسديد Repayment Index:

جدول 7. مؤشر التسديد للقروض خلال المدة 2000-2014 (دينار).

السنوات	المجموع السنوي للقروض	القروض المسددة	القروض المتأخرة عن التسديد	مؤشر التحصيلات
2000	21408861	23899	21384962	0.001116
2001	33208635	1499556	31709079	0.045156
2002	58364589	0	58364589	0
2003	63640048	0	63640048	0
2004	76250511	42611998	33638513	0.558842
2005	107772605	2092952	105679653	0.01942
2006	238832742	1822289	237010453	0.00763
2007	329772125	2421868	327350257	0.007344
2008	410111147	7329033	402782114	0.017871
2009	167284016	8146220	159137796	0.048697
2010	249138000	14115013	235022987	0.056655
2011	545267286	43433937	501833349	0.079656
2012	554495374	52123790	502371584	0.094002
2013	340445924	114004222	226441702	0.334867
2014	230478857	78572776	151906081	0.340911
المجموع	3426470720	368197553	3058273167	1.612167

- تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتمادا التقارير السنوية للمصرف للمدة 2000-2014، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2016.

ويلاحظ من الجدول (7) الذي يبين مؤشرات التحصيل السنوية حيث نلاحظ أن أدنى قيمة لمؤشر التحصيل بلغ (0) في عامي 2002 و 2003 أما أعلى نسبة فبلغت (0.55) في عام 2004 وهناك زيادة أيضا للعوام 2013 و 2014 ويعود السبب في ذلك إلى التحسن النسبي في الأوضاع الامنية الذي ادى بطبيعة الحال إلى تحسن الكفاءة التسديدية للقروض وبالتالي ارتفاع النسبة ومن ملاحظة النسب الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ إنها منخفضة وهذا ينعكس بالتالي على اداء المصرف مؤثرا عليه وعلى قيمة القروض التي سيقوم بمنحها في المستقبل ، حيث وكما نعلم أن قيمة مؤشر التحصيلات تتراوح ما بين (1-0) حيث كلما يقترب المؤشر من الصفر دل ذلك على انخفاض مؤشر التحصيل اما اذا حصل العكس أي اذا اقترب من الواحد دل ذلك على ارتفاع مؤشر التحصيل .

الاستنتاجات

- 1- كان للوضع الأمني المتدهور والقروض الممنوحة بضمانات الحكومة السابقة إثر كبير في انخفاض نسبة التحصيل الذي بلغ (0.03 %) عام 2000 أما في عام 2014 فكان لتحسن الوضع الأمني الدور الكبير في تحسن النسبة حيث بلغت (44.94%).
- 2- سبب الوضع الأمني المتدهور عدم تشجيع المزارعين لتسديد ما بذمتهم من قروض متأخرة حيث بلغت (0) لكل من عامي 2002 و 2003 كما أن اغلب القروض كانت بضمانات الحكومة السابقة كل ذلك أدى إلى انخفاض تلك النسبة والحيولة دون زيادتها.
- 3- كان للمرونة الزائدة التي يبديها المصرف تجاه المقترضين الأثر الكبير في انخفاض نسبة تحصيل المتأخرات.
- 4- كان لطلبات التأجيل التي قدمها المزارعون إلى المصرف وعدم اعتماد إستراتيجية واضحة لتحصيل ما بذمة المستحقين الدور الكبير لتراكم المتأخرات هذا ما وضعه مؤشر نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة حيث تفوقت عام 2013 بواقع (3.32%).
- 5- تفوق نسب تحصيل القروض على نسب المتأخرات لكون اغلب المزارعين ومع تحسن الوضع لا يميلون لإبقاء ما بذمتهم من مبالغ، والحيولة دون تأخيرها مما سبب انخفاض نسب المتأخرات مقارنة بنسب التحصيل.
- 6- عكس الوضع ألامني المتحسن اغلب المقترضين على السداد هذا ما أثبتته مؤشر نسبة التحصيلات حيث بلغت أعلى نسب (0.34) في عام 2014 بعد عام 2004.

التوصيات

- 1- ضرورة قيام المصرف بتطوير أدائه بما يتماشى مع الظروف الحالية لدعم موقفه المالي وبالتالي الاستثمار في السوق المصرفية وبكل قوة ومواكبة المصرف للتطورات المستجدة في العالم المصرفي سواء في الأداء أم في الأدوات المالية المستخدمة.

- 2- ضرورة تحسين الوضع الأمني، لأنه وكما تم استنتاجه عنصر محدد ورئيس لكل العمليات التنموية الزراعية وغير الزراعية.
- 3- التقييم المستمر والدوري لأداء المصرف والانتباه الشديد لنسب تحصيل القروض المختلفة لتدعيم المركز المالي للمصرف.
- 4- التأكيد على دعم القروض المتوسطة الأجل كونها تساهم في بناء بنية تحتية ضرورية وأساسية لتنمية الزراعة والارتقاء بها.
- 5- التشديد على المزارع لتسديد ما بذمته وتعريفه بأهمية التسديد عن طريق أقامه الندوات التعريفية بذلك.
- 6- ضرورة تقليل المرونة التي يبدىها المصرف تجاه القروض المتأخرة التسديد للحيلولة دون زيادتها مستقبلاً.
- 7- ضرورة تقديم جدوى اقتصادية لكل مشروع ممول من قبل المصرف لضمان أرباحه هذا من جهة، ومن جهة أخرى لضمان تسديد القرض في وقته المحدد وتشجيع المقترضين على التسديد من خلال تقديم محفزات مثل تخفيض سعر الفائدة وإعطاء المسدد في الموعد المحدد أو قبله الأفضلية في إعطاء قروض مستقبلاً.

المصادر

1. الداهري، عبد الوهاب مطر. 1995. تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية. دار الحكمة للطباعة والنشر. جامعة بغداد. العراق. ع ص 3-6.
2. المصرف الزراعي التعاوني. 2008. انجازات المصرف الزراعي التعاوني للسنوات 2006-2008. ص
3. عبد الله، ابراهيم عبد الرحمن وآخرون. 1983. ادارة القروض الزراعية. عمان. منشورات الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا. ع ص 202.
4. فارس، علي محمود. 2005. اسس الاقراض الزراعي والتمويل التعاوني. منشورات جامعة عمر المختار. البيضاء. ليبيا. ع ص 280-287.
5. الجبوري، محمود حميد. 1988. المصرف الزراعي التعاوني ودوره في التنمية الزراعية في العراق للمدة 1976-1986. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة. كلية الإدارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية. ع ص
6. الوائلي، جبار حاوي عبود. 1986. تقييم السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني للمدة 1976-1985. رسالة دبلوم عالي. قسم المحاسبة. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة بغداد. ع ص
7. الطائي، كزار حميد، تقييم اداء المصرف الزراعي التعاوني من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض واستقطاب المدخرات للمدة 2003-2008، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد / كلية الزراعة/ قسم الاقتصاد الزراعي، 2010، ص 65.
8. العقيد، الساعدي محمد عبد الرسول، تحليل واقع القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي العراقي التعاوني وفقا لآجالها للمدة 2000-2010 ووفقا لأغراضها للمدة 2003-2010 في القطاع الزراعي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد الأربعون، كانون الأول، 2012، ص 29.
9. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2016.